

SSO
SSA

کتابخانه اصفیه سرکار عالی حیدرآباد دکن

نمبر داخل

تاریخ داخل

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب و فن مذکور

آخر آبان ۱۳۰۳

الشيخ
في
تخرج الفروع على الأصول
شأنه

الشيخ الامام العالم العلامة الحبر الفهامة
شمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعي
تفهمه الله تعالى برحمته ورضوانه آمين

طبع برخصة من قلم المطبوعات في ٢٧-٢-١٣٥٣ هـ

الطبعة الاولى سنة ١٣٥٣ هـ

على نفقة

بعض طلبة العلم

المطبعة المجلدية
لاستجابتنا : محمد كامل كزوي وابنه
بمساعدة

١٤١٨

ترجمة المؤلف

عن كتاب حسن المحاضرة لسيدى الامام جلال الدين السبوطي رضى الله تعالى عنه

— — — — —

قال بعد ترجمة سيدى العماد الاسنوي أخوه الشيخ جمال الدين عبد الرحيم شيخ الشافعية وصاحب التصانيف السائرة ولد سنة أربع وسبعمائة وأخذ عن التقي السبكي والزنكاوي والقونوي وأبي حيان وغيرهم وبرع في الأصول والعربية والعروض وتقدم في الفقه فصار امام زمانه وانتهت به الرئاسة الشافعية ، ومن تصانيفه المهمات والجواهر وشرح المهاج والالغار والفروع ومختصر الشرح الصغير والهداية الى أوهام الكفاية وشرح منهاج البيضاوي وشرح عروض ابن الحاجب والتمهيد والكوكب وتصحيح التنبيه والتنقيح وأحكام الخناثا والزوائد على منهاج البيضاوي وطبقات الفقهاء ورياسة الناصرية في الرد على من يعظم أهل الذمة ويستخدمهم على المسلمين وكتاب الاشباه والمظاهر مات عنه مسودة وشرح التنبيه كتب منه مجلدا وشرح الألفية لابن مالك كتب منه ست عشرة كراسة وشرح التسهيل كتب منه قطعة مات في جمادى الاولى سنة سبع وسبعين وسبعمائة ورتاء البرهان القيراطى بقوله

نعم قبضت روح العلا والفضائل	بموت جمال الدين صدر الأفاضل
تعطل من عبد الرحيم مكانه	وغيب عنه فاضل أي فاضل
أحقا وحوه الفقه زال جلالها	وحطت اعالي هضبتها للأسافل
لقد هاب طرق المذهب اليوم سالكا	ولو كان بحمي بالقنا والقنال
وهي طويلة اكتفينا منها بما تقدم	
وختمها	

وهذا سبيل العالمين جميعهم فما الناس الا راحل بعد راحل
وله أخ يقال له نور الدين على كان تقيها فاضلا نرحم التعزيز مات في رجب سنة خمس وسبعين
وسبعمائة اه بتصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو حسبنا ونعم الوكيل

الحمد لله من ريل اعذار المكافين بارشاد العقول ، وتمهيد الاصول ، مقيل عثار المجتهد منهم فيما يعمل
باجتهاد أو يقول ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنيل قتلها اعظم صول ، وأبلغ
مأمول ، وأشهد ان محمدا عبده ورسوله اكرم نبي واشرف رسول ، صلى الله عليه وعلى آله ذوى السيف
المسلول ، والفضل المبذول ، وسلم تسليما كثيرا (و بعد) فان اصول الفقه علم عظم نفعه وقدره ، وعلا شرفه
ونفخه ، اذ هو منار الاحكام الشرعية ، ومنار الفتاوى الفرعية التي بها صلاح المكافين معاشا ومعادا
ثم انه العدة في الاجتهاد وأهم ما يتوقف عليه من المواد ، كما نص عليه العلماء ، ووصف به الأئمة
والفضلاء ، وقد أوضحه الامام في المحصول فقال أما علم الكلام فليس شرطا في الاجتهاد لعدم ارتباطه
به وكذلك علم الفقه لانه نتيجة بل يشترط فيه امور وهو أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام
ويعرف المسائل المجمع عليها والمنسوخ منها وحال الرواية لان الجهل بشي من هذه الامور قد يوقع
المجتهد في انطأ وأن يعرف اللغة أفرادا وتركيبا لان الادلة من الكتاب والسنة عربية وشرائط
القياس لان الاجتهاد موقوف عليه وكيفية النظر وهو ترتيب المقدمات فاما الخمسة الاوائل فيمكن
فيها ان يكون عنده تصنيف معتمد في كل واحد منها يرجع اليه عند حدوث الواقعة فاذا راجع ذلك
فلم يجد فيها غلب على ظنه نفي وجوده حتى بالغ الرافعي وقال انه يكفي في علم السنة ان يكون عنده
سنن أبي داود والذي قاله منجه فان ظن عدم يحصل بعدم وجوده فيه والظن هو المكاف به في الفروع
وبالغ النواوي في الرد عليه في تمثيله بسنن أبي داود لتوهمه من كلامه خلاف مراده واما اللغة فالاعتبار
منها معرفة المفردات الواقعة في الكتاب والسنة ومعرفة فهم الدرا كيب من الفاعلية والمفعولية
والاضافة ونحو ذلك دون دقائق العلهين وهذا المقدار يسير جدا ومع ذلك فلا شرط هو القدرة على الاطلاع
عليه عند الاحتياج اليه لا حفظه وترتيب المقدمات ايضا - يسير وما تروايط القياس وهو الكلام في
شرايط الاصل والفرع وشرايط العله واقسامها ومبطلاتها وتقديم بعضها على بعض عند التعارض فهو
باب واسع تتفاوت فيه العلماء تفاوتا كبيرا ومنه يحصل الاختلاف غالب مع كونه بعض اصول الفقه فثبت
بذلك ما قاله الامام ان الركن الاعظم الامر الا هم في الاجتهاد انه هو علم اصول الفقه وكان امامنا الشافعي
رغى الله عنه هو المبتكر لهذا العلم بلا راع وأهل من صنف فيه بالاجماع وتصنيفه المذكور فيه موجود

بحمد الله تعالى وهو الكتاب الجليل المشهور المسموع عليه المتصل اسناده الصحيح الى زماننا المعروف
بالرسالة الذي ارسل الامام عبد الرحمن بن عهدي من خراسان الى الشافعي بمصرفه له وتنافس في
تحصيله علماء عصره على انه قد قيل ان بعض من تقدم على الشافعي نقل عنه المام ببعض مسائله في اثناء
كلامه على بعض الفروع وجواب عن سؤال السائل لايسمن ولا يغني عن جوع وهل يعارض مقالة قيلت
في بعض المسائل تصليف موجود مسموع مستوعب لايواب العلم وكنت قدما قد اعتليت بهذا العلم
وراجعت غالب مصنفاته المسوطة والمتوسطة والمختصرة من زمن امامنا المتكر له والى زماننا حتي
صنفت فيه بحمد الله تعالى ما اجتمع فيه من قواعد هذا العلم ومسائله ومقاصده ومذاهب أئمنه ما
أظن انه لم يجتمع في غيره مع صغر حجمه بالنسبة الى ما شتمل عليه فان تطويل مبسوطاته انما هو بذكر
ادلة أكثرها ضعيف وأما مسائله ومقاصده فمضبوطة محصورة ثم اني استخرت الله تعالى في تأليف كتاب
يشتمل على غالب مسائله وعلى المقصود منه وهو كيفية استخراج الفروع منها فأذكر اولا المسئلة
الاصولية بجميع اطرافها منقحة مهذبة ملخصة ثم اتبعها بذكر شي مما يتفرع عليها ليكون ذلك تلبيها
على ما اذكره والذي اذكره على أقسام فمنها ما يكون جواب اصحابنا فيه موافقا للقاعدة ومنه ما يكون
مخالفا لها ومنه ما لم اقف فيه على نقل بالكافية فأذكر فيه ما تقتضيه قاعدتنا الاصولية ملاحظا ايضا القاعدة
المنهجية والنظائر الفروعية وحينئذ يعرف الناظر في ذلك ماخذ ما نص عليه اصحابنا وأصوله واجلوه
او فصلوه ويتنبه به على استخراج ما أهملوه ويكون سلاحا وعدة للفتين وعمدة للمدرسين خصوصا
المشروط في حقهم القاء العلمين والقيام بالوظيفتين فان المذكور جامع لذلك واف بما هنالك لاسيما ان
الفروع المشار اليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر وكثير منها قد ظفرت به في كتب غريبة أو عثرت
به في غير مخطته او استخرجته انا وصورته وكل ذلك ستراه مبينا ان شاء الله تعالى وقد مهدت بكتابي
هذا طريق التخرج لكل ذي مذهب وفتحت به باب التفرع لكل ذي مطلب فالتستحضر أرباب
المذاهب قواعد الاصولية وتفاريعها ثم تسلك ما سلكته فيحصل به ان شاء الله تعالى لجميع التمرن
على تحرير الادلة وتهذيبها والتبيين لما أخذ تضعيفها وتصويبها وتهيأ لاكثر المستعدين الملازمين للنظر
فيه نهاية الارب وغاية الطلب وهو تمهيد الوصول الى مقام استخراج الفروع من قواعد الاصول والتعريج
الى ارتقاء مقام ذوي التخرج بحق الله تعالى ذلك بمنه وكرمه فلذلك سميت (بالتمهيد) والله المسؤول ان ينفع
به مؤلفه وكتابه والناظر فيه جميع المسلمين بمنه وكرمه ثم شرعت في اثناء ذلك في كتاب آخر على هذا
الاصلوب بالنسبة الى علم العربية مسمي بالكوكب الدرر ليقوى به الاستمداد والتدريج ويتم به الاستعداد
والتخرج اعان الله تعالى على ذلك كله بحوله وقوته لارب غيره ولا مرجو سواه وهو حسبنا ونعم الوكيل

باب الحكم الشرعى وأقسامه

﴿ مسألة ﴾ الحكم الشرعى خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير وزاد ابن الحاجب فيه أو الوضع ليدخل جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً كجعل الله تعالى زوال الشمس موجباً للظهور وجعله الطهارة شرطاً لصحة الصلاة والتنجاسة مانعاً من صحتها فإن الجعل المذكور حكم شرعى لأننا إنما استفدناه من الشارع وليس فيه طلب ولا تخيير لأنه ليس من أفعالنا حتى يطلب منا أو نخير فيه والاولون تألفوا فى ادخال هذه الاشياء فى الحد .

إذا علمت ذلك فمن فروع كون الحكم الشرعى لا بد من تعلقه بالمكلفين ان وطأ الشبهة القائم بالفاعل وهو ما اذا وطئ اجنبية على ظن انها زوجته . مثلاً هل يوصف وطئه بالحل أو الحرمة وان انتفا عنه الاثم أو لا يوصف بشيء منها فيه ثلاثة أوجه أصحها الثالث وبه أجاب النووي فى كتاب النكاح من فتاويه لان الحل والحرمة من الاحكام الشرعية والحكم الشرعى هو الخطاب المتعلق بأفعال المكافين . والسامى والمخطيء ونحوهما ليسوا مكلفين وجزم فى المذهب بالحرمة وقال به جماعة كثيرة من أصحابنا والخلاف يجرى فى قتل الخطأ وفى أكل المضطر للميتة ومن أطلق عليه التحريم أو الاباحة لم يقيد التعلق بالمكافين بل بالعباد ليدخل فيه ايضاً صحة صلاة الصبي وغيرها من العبادات ووجوب الغرامة باتلافه واتلاف المجنون والبهيمة والساهي ونحو ذلك مما يندرج فى خطاب الوضع كما سيأتى ايضاحه فى اواخر هذه المقدمة

﴿ مسألة ﴾ الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية واحترزنا بالاحكام عن العلم بالذوات كزيد وبالصفات كوادى وبالأفعال كقيامه وعبر الامدى بقوله هو العلم بجملة غاية (١) من الأحكام وهو تعبير حسن فان ظاهر اطلاق الجمع المحلى بال عموم العلم بكل فرد وذلك لا ينصور فى احد من المجتهدين ولا غيرهم واحترزنا بالشرعية عن العقلية كالحسابيات والهندسة وعن اللغوية كرفع الفاعل وكذلك نسبة الشيء الى غيره ايجاباً كقيام زيد، أو سلباً نحو لم يقم واحترزنا بالعملية عن العلمية وهى اصول الدين فان انقصود منها هو العلم المجرد اى الاعتقاد المسند الى الدليل وبالمكتسب عن علم الله تعالى والمكتسب مرفوع على الصفة العلمية ، وبقوله من ادلتها عن علم الملائكة وعلم الرسول الحاصل بالوحي فان ذلك كله لا يسمى فقهاً بل علماً وبقولنا عن التفصيلية عن العلم الحاصل

(١) الذى فى الاحكام الامدى باسقاط هذه اللفظة

للمقلد في المسائل الفقهية فإنه لا يسمى فقها بل تقليداً لأنه أخذ من دليل اجمالى مطرد في كل مسألة وذلك لأنه إذا علم أن هذا الحكم المعين قد أفتى به المفتي وعلم أن كل ما أفتاه به فهو حكم الله تعالى في حقه فيعلم بالضرورة أن ذلك المعين حكم الله تعالى في حقه ونفعل هكذا في كل حكم وما ذكرناه حكماً وشرحاً هو أقرب إلى الصواب من غيره وإن كان فيه أمور ذكرتها في الشرح وقد أوردوا على هذا الحد أن غالب الفقه مضمون لكونه مبنيًا على العمومات وأخبار الآحاد والاقيسة وغيرها من المضمونات فكيف يعبرون عنه بالعلم وأجابوا بأنه لما كان المضمون يجب العلم به كما في المقطوع رجع إلى العلم بالتقرير السابق إذا علمت ذلك فالذي ذكره في ضابط الفقه يتفرع عليه مسائل كثيرة كالأوقاف والوصايا والایمان والنذور والتعليقات وغيرها فنقول مثلاً إذا وقف على الفقهاء فقال القاضي حسين في الوقف من إحدى تعليقاته صرف إلى من يعرف من كل علم شيئاً فاما من تفقه شهراً أو شهرين فلا، ولو وقف على المتفقه صرف إلى من تفقه يوماً مثلاً لأن الاسم صادق عليه وقال في التعليقة الأخرى يعطي لمن حصل من الفقه شيئاً يهتدى به إلى الباقي قال ويعرف بالعادة وقال في التهذيب في الوصية أنه يصرف لمن حصل من كل نوع وكأن هذا مراد القاضي بقوله من كل علم وقال في التتمة في باب الوصية أنه يرجع فيه إلى العادة وعبر في كتاب الوقف بقوله إلى من حصل طرفاً وإن لم يكن متبحراً فقد روى أنه من حفظ أربعين حديثاً يعد فقيهاً وقال الغزالي في الأحياء يدخل الفاضل الفقيه ولا يدخل المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط بينهما درجات يجتهد المفتي فيها والورع لهذا المتوسط ترك الأخذ انتهى وما ذكره الغزالي قد نقله عنه النووي في كتاب البيع في شرح المذهب وأقره وغالب الكتب المطولة كالخاوي والبحر وتعليقة القاضي أبي الطيب وغيرها ليس فيها تعرض لهذه المسئلة

إذا علمت ذلك فتدقق هنا الرافي شيء عجيب تبعه عليه في الروضة ونقله عنه ابن الرفعة أيضاً ساكتاً عليه فقال في باب الوقف ويصح الوقف على المتفقه وهم المشتغلون بتحصيل الفقه مبنديهم ومنتهيهم وعلى الفقهاء ويدخل فيه من حصل منه شيئاً وإن قل هذا كلامه وما ذكره في دخول محصل الشيء أن قل في مسمى الفقيه حتى يستحق من حصل المسئلة الواحدة مخالف لجميع ما سبق ولا أعلم أحداً ذكره وكما أنه مخالف للمنقول في المذهب فهو مخالف للقاعدة النحوية لأن الفقهاء جمع فقيه وفقيه اسم فاعل من فقه بضم القاف إذا صر الفقه له سجية وأما المكسور فعناه فهم والمفتوح معناه أنه سبق غيره إلى الفهم على قاعدة افعال المغالبة وقياس اسم فاعلها فاعل وهو فاقه وقد أعاد الرافي المسئلة في باب الوصية وزاد شيئاً آخر ردنا بعضه عليه أيضاً في كتاب المهات فليطلب منه واعلم أن الظاهرية

لا يستحقون مما هو مرصود باسم الفقهاء شيئا كذا نقله ابن الصلاح في فوائد رحلته عن ابن سريج وأجاب به جماعة من اصحابنا وقد انتهى الكلام على هذه المسئلة

واما وجوب العمل في الفروع بالظنون فيتفرع عليه فروع كثيرة بعضها موافق للقاعدة كظن طهارة الماء والثوب في الاجتهاد وكذا استقبال القبلة ودخول وقت الصلاة والصوم وغير ذلك ومنها اذا جومت المرأة وأنزلت ثم خرج منها ماء الرجل بعد غسلها فان الغسل يجب عليها لان الظاهر اختلاط المائين فيخرج منها ماؤها ايضا كذا ذكره ارافي حكما وتعليلًا ومن الفروع المخالفة ما اذا قال له على الف في علمي أو في ظني لزمه في الاول دون الثاني كذا جزم به الرافعي في الباب الاول من ابواب الاقرار فلو قال في رأيي فجوابه يعلم بما اذكره ان شاء الله تعالى في أول الاشتراك فراجعه، ومنها اذا تيقن الطهارة وظن الحدث فانا لا نأخذ بالظن المذكور بل يستصحب يقين الطهارة بخلاف عكسه وهو ما اذا تيقن الحدث وظن الطهارة فانا نأخذ بالطهارة المظنونة لرجحانها فان استوى الطرفان وهو الشك لم نأخذ به كذا جزم به الرافعي في الشرح الكبير وما ذكره في المسئلة الثانية قد تبعه عليه صاحب الحاوي الصغير ومقتضى كلام الاصحاب أنه لا يؤخذ بالظن وأنه لا فرق بين التساوي والرجحان وبه صرح النووي في الدقائق ونقله في الذخائر عن الاصحاب فقال قال اصحابنا يؤخذ في الطرفين باليقين لا بالظن ثم قال وبجمل عندي تخبر بجما على القوانين في تعارض الاصل والظاهر ولاجل ذلك قال ابن الرفعة في الكفاية ان ما قاله الرافعي لم نره لغيره واعلم ان صاحب الشامل وغيره قد قالوا انما قلنا يذيق الوضوء بالنوم مضطجعا لان الظاهر خروج الحدث وحينئذ يصدق ان يقال رفعنا يقين الطهارة بظن الحدث لا بالعكس وهذا عكس ما يقول الرافعي وسبب الفرق ان الصلاة في ذمته ييقن فتأمل ما ذكرته نقلا واستدلالا فانه مهم وذكر ايضا نحوه البغوي في التهذيب فقال اذا تيقن الطهارة وتيقن انه رأى رؤيا بعدها ولا يذكر هل كان مضطجعا أم لا فعليه الوضوء ولا يحمل على الدوم قاعدا لانه خلاف المعتاد هذا كلامه ولا شك ان الرافعي قصد ما ذكره ابن الصباغ والبغوي فانه كس عليه ويؤيد ايضا ما سبق نقله عن الرافعي في خروج ماء المرأة بعد إزالتها واغتسالها وقد حذف النووي هذه المسئلة من الروضة وكان الصواب ذكرها والتنبيه على ما فيها

(مسئلة) الفرض والواجب عندنا مترادفان وقات الحنفية انها متباينان فقالوا ان

ثبت التكليف بدليل قطعي بالكتاب والسنة المتواترة فهو الفرض كالصلوات الخمس وان ثبت بدليل ظني كخبر الواحد والقياس المظنون فهو الواجب ومشوهد بالوتر على قاعدتهم فان ادعوا ان التفرقة شرعية او لغوية فليس في اللغة ولا في الشرع ما يقتضيه وان كانت اصطلاحية فلا مشاحنة في الاصطلاح

إذا علمت ذلك فمن الفروع المخالفة لهذه القاعدة أنه إذا قال المطلق لازم لي أو واجب علي طلقت زوجته للعرف بخلاف ما إذا قال فرض علي لعدم العرف فيه كذا ذكره الرافعي في كتاب الطلاق عن زيادات العبادي ونقل عن البوشحي أن الجميع كذايات ثم نقل عن الأكثرين أن طلاقك لازم لي صريح

(مسئلة) البطلان والفساد عندنا مترادفان فنقول مثلاً بطلت الصلاة وفسدت وقال أبو حنيفة إنهما متباينان فالباطل عنده ما لم يشرع بالسكينة كبيع ما في بطون الأمهات والفساد ما يشرع أصله ولكن امتنع لاشتماله على وصف كالربا

إذا علمت ذلك فقد ذكر أصحابنا فروعا مخالفة لهذه القاعدة فرقوا فيها بين الفاسد والباطل وقد حصرها النووي في تصنيفه المسي بالدقائق في أربعة وهو الحايج والعارية والكتابة والخلع ولم يذكر صورها فاما تصوير الكتابة والخلع فأن الباطل منهما ما كان على عوض غير مقصود كالدم أو رجم إلى خال في العاقبة كالصغير والسفيه والفساد خلافه وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال والفساد يترتب عليه العتق والطلاق ويرجع الزوج والسيد بالقيمة وأما الحايج فيبطل بالردة ويفسد بالجماع وحكم الباطل أنه لا يجب المضي فيه بخلاف الفاسد هذا صورة طريز الفساد ابتداء (١) فصورته إذا أحرم بالعمرة ثم جامع وأدخل عليه الحايج فإن الأصح أنه ينعقد فاسداً وقبل صحيحاً ثم يفسد وقيل بل صحيحاً وتستمر صحته وقيل لا ينعقد بالسكينة وأما إذا أحرم مجامعا فإن الأصح عند الرافعي أنه ينعقد أيضاً فاسداً كذا قاله في باب مواقيت الحايج قبيل الكلام على الميقات المكنى ولكن (٢) حذفه من الروضة وقد ذكره الرافعي في موضعه وهو باب محرمات الأحرام ولم يصحح شيئاً وصحح النووي من زوايده عدم الانعقاد وأما العارية فقد صورها الغزالي في الوسيط في باب العارية فانه حكى الخلاف في صحة إعادة الدراهم والدنانير ثم قال بعد ذلك مانعه فإن أبطلناها في طريقة العراق أنها مضمونة لأنها إعادة فاسدة وفي طريقة المراورة أنها غير مضمونة لأنها غير قابلة للإعارة فهي باطلة وما ذكره النووي من حصر الفرق في الأربعة متنوعة إلى يتصور أيضاً الفرق في كل عقد صحيح غير مضمون كالاجارة والهبة وغيرها فانه لو صدر من سفيه أو صبي وتلفت العين في يد المستأجر والتمهت وجب الضمان ولو كان فاسداً لم يجب ضمانها كما صرح هو به في باب الاجارة وباب الهبة لأن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعنده فإن قلت بل هذا العقد فاسد ولا أسلم فيه التفرقة قلت فلم يفسد هذه القاعدة المشهورة لاسيما

وهقد السعي هنا كقوله للكتابة وقد جعلوها باطلة ثم ان المحابنا قد ذكروا في البيع ايضا هذه التفرقة وقد تعرض له النووي في البيع في شرح المذهب في باب ما يفسد البيع من الشرط فانه ذكر ان البيع الفاسد يملك عند أبي حنيفة حتى اذا وطئ فيه فلا حد ثم قال فهذا اذا اشتراه بشرط فاسد او خمر او خنزير فان اشتراه بميتة او دم او حذرة او نحو ذلك مما ليس هو مالا عند احد من الناس لم يملكه اعلا هذا كلامه واعلم ان هذه التفرقة يتجه مجيء مثلها في تفريق الصفقة حتى اذا أجاز فلا يجوز الا بجميع الثمن في الدم ونحوه

(مسئلة) ذهب الجمهور الى أن المباح حسن وقال بعض المعتزلة ليس بحسن ولا قبيح والخلاف نشأ من تفسيرهم للأفعال فلا شاعرة قالوا الفعل ان نهى الشارع عنه كان قبيحا محرما كان أو مكروها وان لم ينه عنه كان حسنا سواء أمر به كالواجب والمندوب ام لا كالمباح ، وقال جمهور المعتزلة ما ليس له ان يفعله فهو القبيح والا فهو الحسن فانتظم من الحدين ان المباح حسن عندهم وان اختلفا في المكروه وقال بعض المعتزلة ان اشتمل الفعل على صفة توجب الذم وهو الحرام قبيح ، أو على صفة توجب المدح كالواجب والمندوب فحسن وما لم يشتمل على أحدهما كالمكروه والمباح فليس بحسن ولا قبيح فتلخص ان قائل هذا مخالف لمن تقدم في دخول المباح وكذلك في المكروه ايضا وفائدة الخلاف فيما اذا قطع يد الجاني قصاصا فمات فانه لا ضمان فيه عندنا لقوله تعالى (ما على المحسنين من سبيل) والمحسن من أتى بالحسن فيندرج في الآية عند من قل بانه حسن وقال أبو حنيفة يضمن وكذلك يأتي هذا العمل في كل موضع كان القصاص مكروها

(مسئلة) العبادة ان وقعت في وقتها المعين لها اولا تترعا ولم تسبق باخرى على نوع من الحلل كانت أداء وان سبقت بذلك كانت اعادة وان وقعت بعد الوقت المذكور كانت قضاء واحترينا بقولنا في الاداء اولا عن قضاء رمضان فانه موقت بما قبل رمضان الذي بعده ومع ذلك هو قضاء لانه توقيت ثان لا توقيت اول

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا أحرم بالحج ثم افسده فان المأثني به بعد ذلك يكون قضاء كما صرح به الاصحاب وسببه انه بمجرد احرامه يضيق عليه الاتيان به في ذلك العام اتفاقا ولهذا لا يجوز له بقاؤه على احرامه الى عام آخر ومنها اذا احرم بالصلاة في وقتها ثم افسدها واتى بها ثانيا في الوقت فانه يكون ايضا قضاء كذا صرح به القاضى الحسين في تعليقه والمتولى في التتمة والرويانى في البحر كلهم في صفة الصلاة في الكلام على النية وسببه ان وقت الاحرام بها قد فات والدليل عليه

أما في الصلاة الخارج منها لم يجوز على المعروف وخالفهم الشيخ أبو اسحق الشيرازي فجزم بأنها تكون أداء
ذكر ذلك في كتاب اللع وهو من تصانيفه في اصول الفقه وقياس الاول ان ذلك لو وقع في الجمعة
لا يمنع استئنافها لان الجمعة لا تقضى وانه لو وقع ذلك في الصلاة المقصورة لا يمنع قصرها اذا منعنا
قصر الفرائد

(مسئلة) اذا ظن المكلف أنه لا يعيش الى آخر وقت العبادة الموسعة تضيقت العبادة عليه
ولا يجوز اخراجها عن الوقت الذي غلب على ظنه أنه لا يبقى بعده لان الكليف في الفروع داير مع الظن
وقد استفدنا من هذا التعليل ان ذكر الموت وقع على سبيل المثال وان الضابط في ذلك هو ظن
الاخراج عن وقته باى سبب كان

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة أن تعتاد المرأة طرو الحيض عليها في أثناء الوقت من يوم معين
فان الفرض يتضيق عليها أيضاً كما نبه عليه امام الحرمين في الكلام على مبادرة المستحاضة

(مسئلة) اذا لم يبادر المكلف في المسئلة السابقة و بان له خطأ ظنه بان عاش ففعل بعد
الوقت الذي ظنه فقال القاضي أبو بكر قضاء اعتبارا بظنه المقتضى للتضييق وقال الغرالى يكون أداء
لان ظنه قد بان له انه خطأ ويتخرج على القاعدة فروع

احدها اذا باع مال أبيه مثلاً على ظن أنه حتى فبان ميتاً ففيه قولان مدركهما ما ذكرناه والقولان
يجريان كما قال الرافعي فيما اذا زوج امة ابيه او باع العبد على انه آبق او مكاتب فبان راجعاً او فاسخاً
للكتابه

الثاني — اذا باع شيئاً وهو يظن أنه لغيره فبان لنفسه فقد جزم امام الحرمين في كتاب الرجعة
من النهاية بالصحة و فرق بين هذا وبين المسئلة السابقة بان الجهل هناك قد استند الى اصل وهو بقاء
ملك الاب ققوي فأبطل

الثالث — اذا وطئ امة نفسه جاهلاً بأنها له فعلة، منه في ثبوت الاستيلاد وجهان أصحهما
الثبوت كذا ذكره الرافعي في كتاب الغصب وكتاب الوصية

الرابع — اذا وطئ زوجته ظاناً انها اجنبية فانها تحل لمن طلقها ثلاثاً كما جزم به الرافعي ولا نزاع
في أنه يأنم بل يجب الحد على وجه حكاه ابن الصلاح في فوائد رحلته

الخامس — اذا حمل نجاسة ظاناً انها من الطاهرات وفيها قولان أصحهما بطلان الصلاة

السادس — اذا اكل معتقداً أنه ليل ثم بان انه نهار فانه يلزمه القضاء

السابع — اذا رأوا سواداً فظنوه عدواً فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان انه ليس بعدو أو تحققوا انه عدو ولكن بان انه كان بينهم حائل من خندق أو نار أو ماء أو بان انه بقربهم كان حصن يمكنهم التحصن فيه أو ظنوا ان الكفار اكثر من الضعف فصلوا منهزمين ثم بان خلافه ففي الجميع قولان اصحهما وجوب القضاء

الثامن — مسائل متعلقة بالعدة تقدم عليها مقدمة وهي ان الحرة تعتد بثلاثة اقراء والرقيقة والمبعضة اذا وطئت بنكاح فاسد أو شبهة نكاح تعتد بقرئين كما لو طلقت وان وطئت بشبهة ملك النجسين استبرأت بقرء واحد

اذا تقرر هذا فلو وطئ امة اجنبي يظنها امته لزمها قرء واحد ولو ظنها زوجته المملوكة فهل يلزمها قرء أم قرآن اعتباراً بظنه وحيان اصحهما قرآن وان ظنها زوجته الحرة فهل يجب قرء واحد أم اثنان أم ثلاثة فيه أوجه أصحها الثالث هذا كله اذا وطئ امة فان وطئ حرة نظراً إن ظنها امته لزمها ثلاثة اقراء لان الظن لا يؤثر في الاحتياط دون المساهلة وقيل يجيء الوجهان في انا هل نعتبر ظنه أو الواقع وان ظنها زوجته المملوكة فوجهان أشبههما كما قاله الرافعي النظر الى ظنه لان العدة لحقته فعلى هذا يجب قرآن والثاني ثلاثة نظراً الى الواقع

(مسئلة) الامر بالاداء هل هو أمر بالقضاء على تقدير خروج الوقت فيه مذهبنا اصحهما عند الامام نحر الدين والآمدي واتباعهما انه لا يكون أمراً به

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما لو قال لو كيله اد عني زكاة الفطر فخرج الوقت هل له ان يخرجها بعده ينحه تخريجه على هذه القاعدة، ومنها اذا نذر اضحية ووكّل شخصاً في ذبحها وأداها الى الفقراء فخرج وقتها وهي كالمسئلة السابقة، ومنها وان لم يوصف بالاداء والقضاء ما اذا قال بع هذه السلعة في هذا الشهر فلم يتفق بيعها فيه فليس له بيعها بعد ذلك كما ذكره الرافعي في الباب الاول من ابواب الوكالة وراد في الروضة فقال وكذلك العتق واما الطلاق ففي الشامل وغيره عن الداركي انه يقع لانها اذا كانت مطلقة يوم الجمعة كانت مطلقة في يوم السبت قال لا روى وفيه نظر

(مسئلة) قال الآمدي في الاحكام يجوز عندنا دخول النياحة فيما كلف له من الافعال البدنية خلافاً للمعتزلة واستدلوا بان الوحوب انما كن لتهر النفس وكسرهما والنياحة تآبي ذلك وأجاب اصحابنا بان النياحة لا تأباه لما فيها من بدل المونة أو تحمل المنة ومن فروع المسئلة ما استدل به الآمدي وهم النياحة في حج الفرض عن الميت والمعسوب وكذا في حج النفس للوارث

في أصح القولين ومنها صب الماء على أعضاء المتطهر وكذا التيمم وقيل يمنع عند القدرة ومنها صوم الولي
عن الميت كما اختاره النووي وجماعة ومنها ركعتا الطواف بقعائها الاجير عن الذي يحج عنه تبعاً
للطواف كذا ذكره الرافعي في كتاب الوصية وحكى معه وجهان ان الركعتين تقعان عن الاجير ولكن
يبرء ذمة المحجوج عنه بما فعل وقياس وقوعها عن الميت عند فعل الاجير أن تقعاً للصبي اذا حج
عنه الولي^١

﴿ مسألة ﴾ الرخصة في اللغة هي التسهيل في الامر والعزم هو القصد المؤكد

واما في الشرع فالرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل لعدم هو المشقة والخرج واحترزنا
بالقيود الاخير عن التكليف كلها فانها أحكام ثابتة على خلاف الاصل والاصل من الادلة الشرعية
ومع ذلك ليس برخصة لانها لم تثبت لاجل المشقة وما ذكرناه من كون الرخصة والعزيمة من أقسام
الحكم ذكره الغزالي في كتبه وصاحب الحاصل والبيضاوي في منهاجه وجمعها الامام والآمدي وابن
الحاجب من أقسام الفعل^٢

اذا علمت ذلك فالرخصة تنقسم الى أربعة أقسام

القسم الاول ان تكون واجبة فمما حل الميتة للمضطر وقيل لا يلزمه الاكل بل له ان يصبر الى
الموت ومنها التيمم اما لفقد الماء واما للخوف من استعماله وقد صرح الرافعي في الكلام على خبر العظم
بانه اذا خاف من غسل النجاسة التلذذ حرم عليه غسلها وما نحن فيه مثله بلا شك وما ذكرناه من
كونه رخصة هو الذي حرم به الرافعي في مواضع منها في الكلام على تعداد رخص السفر وقيل انه
عزيمة وهو الذي حرم به البغديجي في صلاة السافر وحزم الغزالي في المستصفي تفصيل حسن فقال
ان كان التيمم عند عدم الماء فانه عزيمة وان كان مع وجوده لم يدر كعطش وحماحه ونحوها فرخصة
ومنها افطر للمسافر اذا خشى من الصوم الهلاك قال الصوم حرام كما حزم به الغزالي في المستصفي
والجرجاني في التحرير فان صام فقد قال الغزالي بمحتمل ان يقال لا يتعقد لانه عاص به فكيف يتقرب
ما يعصى به وبمحتمل ان يقال انما عصي بمخالفته على الروح التي هي حق الله تعالى فيكون كالمصلي
في الدار المغصوبة

القسم الثاني ان يكون مندوبة فمما القصر لمن كان سفره يباع ثلاثة أيام فصاعدا ومنها مسح الرأس
المتوضي فانه أفضل من الغسل ومع ذلك فانه رخصة كما قاله الماوردي في الحاوي ورأيت في شرح غنية
ابن شريجة لابن القاسم البغدادى انه عزيمة ذكره في الكلام على استحباب التثليث في مسح الرأس

القسم الثالث ان تكون مكروهة فمنها التقصر في اقل من ثلاث مراحل فانه مكروه كما قاله الماوردي في اثناء النكاح واثناء الرضاع

القسم الرابع ان تكون مباحة وهو كل ما رخص فيه من المعاملات كالسلم والمساواة والقراض والاجارة ومن ذلك العرايا وقد وقع في الحديث الصحيح التصريح بالرخصة فيها فقال وأرخص في العرايا

مسئلة اذا طلب الفعل الواجب من كل واحد بخصوصه او من واحد معين كخصائص النبي ﷺ فهو فرض العين وان كان المقصود من الوحوب انما هو ايقاع الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فيسمى فرضا على الكفاية ومعنى ذلك لان فعل البعض فيه يكفي في سقوط الائم عن الباقيين مع كونه واجبا على الجميع بخلاف فرض العين فانه يجب ايقاعه من كل عين اي ذات او من عين معينة وما ذكرناه من تعلق فرض الكفاية بالجميع هو الصحيح عند الآمدي وابن الحاجب وغيرهما وقالت المعتزلة وهو مقتضى كلام المحصول انه يجب على طائفة غير معينة وهذا التقسيم يأتي ايضا في السنة فسنة العين كسنة الوضوء والصلاة والاضحية وغير ذلك وسنة الكفاية كتشيت العاطس وابتداء السلام والاضحية في حق أهل البيت والاذان والاقامة للجماعة الواحدة اذا قلنا بالصحيح انها سنتان

اذا علمت جميع ما ذكرناه فيتفرع عليه فروع منها تفضل فرض الكفاية على فرض العين وقد تعرض له في الروضة من زوايده في كتاب السير فقال قال امام الحرمين في كتابه الغبائي الذي أراه ان القيام بفرض الكفاية افضل من فرض العين لان فاعله ساع في صيانة الامة كلها عن المآثم ولا شك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين في القيام بهم من مهمات الدين انتهى ملخصا واقتصار النووي على النقل عن الامام خصوصا مع تغييره بقوله والذي أراه كذا وكذا يوم ان ذلك لا يعرف لغيره وایس كذلك فقد سبقه الى هذه المقالة والده في المحيط وكذلك الاستاذ ابو اسحق وقد تمناه عنهما ابن الصلاح في فوائده رحلته ولكن فرق القما في مضمين ورأيته ايضا في اول شرح التلخيص الشيخ ابي على الشیخی محزوما به وزاد على ذلك فقاه عن اهل التحقيق فقال قال اهل التحقيق ان فرض الكفاية أهم من فرض الاعيان والاشتغال به افضل من الاستغال بأداء فرض العين هذا افظه ثم ذكر ما سبق من التعليل والكتاب المذكور حليل المقدار عظیم الفوائد وقينس ما ذكره تفصيل سنة الكفاية على السنة العينية ومنها اذا صلى على الحاراة واحد ذكر كفى على الصحيح بالغنا كان او صبيا فلو صلى عليه اكثر من ذلك أو صلى جماعة بعد جماعة وقع الجميع ورضا كما جرم به الرافعي

وسببه ان الفرض يتعلق بالجميع كما أوضحناه وأيضا لترغيب المصلين لان ثواب الفرض يزيد على ثواب النفل . وحكى ابن الرفعة عن الذخائر للقاضي مجلى حكاية وجه ان الزائد في الصلاة الواحدة يقع نفلا ويلزم اطراؤه في الطائفة الثانية بطريق الاولى وهذا الوجه ابداه الامام احتمالا وهو يوافق القائل بتعلق الفرض ببعض فتفطن لذلك ومنها اذا سلم شخص على جماعة فرد عليه أكثر من واحد فلتقياس التحاقه بالجنابة حتى يقع الجميع فرضا على الصحيح ويثاب ثواب الفرض وقد استند الامام في الوجه الذى حلوه وهو حصول الفرض لواحد الى الوجه بان الزائد في مسح الرأس على ما ينطلق عليه الاسم يقع نفلا فالحق من يجب عليه بالشئ الواجب وهو مردود فان حصول ثواب الفرض لشخص غير معين لا يعقل بخلاف الثواب على فعل من افعال الصلاة فانه معقول ثم ان تساوت في الثواب فلا كلام وان اختلفت فيثاب على اعلاها لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك فبالاولى اذا أحسن وزاد عليه غيره فان ضايق مضايق وقال انما يثاب على ادونها فهو معلوم أيضا

﴿مسئلة﴾ الوجوب قد يتعلق بشئ معين كالصلاة والحج وغيرها ويسمى واجبا معينا وقد يتعلق بأحد أمور معينة كخصال ككفارة اليمين وقالت المعتزلة كل واحد من هذا وأمثاله بوصف بالوجوب ولكن على التخيير بمعنى انه لا يجب الاثنيان بالجميع ولا يجوز تركه وقيل الواجب مبهم عندنا معين عند الله تعالى اما بعد اختياره واما قبله بان يلهمه الله تعالى الى اختياره وهذا القول يسمى قول التزاحم لان الاشاعة تنسبه الى المعتزلة والمعتزلة تنسبه الى الاشاعة وما ذكرناه من كون الواجب احدها نقله الآمدى عن الفقهاء والاشاعة واختاره ابن الحاجب والبيضاوى وغيرها ويسمى واجبا مخيرا وفيه بحث ذكره ابن الحاجب وغيره فقالوا أحدا الاشياء قدر مشترك بين الخصال كلها لصدقه على كل واحد منها وهو واحد لا تعدد فيه وانما التعدد في محاله لان المتواطى موضوع لمعنى واحد صادق على أفراد كالانسان وليس موضوعا لمعان متعددة واذا كان واحد استحال فيه التخيير وانما التخيير في الخصوصيات وهو خصوص الاعناق مثلا أو الكسوة أو الاطعام فالذى هو متعلق الوجوب لا تخيير فيه والذى هو متعلق التخيير لا وجوب فيه وهذا كلام محقق نافع

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة القول الصحيح وهو كون الواجب احدها ما اذا أوصى في الكفارة الخيرة بخصلة معينة وكانت قيمتها تزيد على قيمة الخصلتين الباقيتين فهل يعتبر من رأس المال فيه وجهان احدهما نعم لانه تأدييه واجب وهذا هو قياس كون الواجب احدها واصحهما اعتباره من الثلث لانه غير متحتم ونحصل البراءة بدونه كذا ذكره الرافعي في كتاب الوصية قال وعلى هذا

وجهاً أحدهما يعتبر جميع قيمة المخرج من الثلث فإن لم يف به عدل إلى غيره وأقيسهما أن المعتبر من الثلث ما بين القيمتين لأن أقلهما لازم لا محالة قال ولو أعتق من عليه كفارة مخيرة في مرض الموت قال المتولي لا تعتبر قيمة العبد من الثلث لأنه مؤد فرضاً وهذا كأنه تفريع على الوجه القابل بأنه إذا أوصى به أعتق من رأس المال انتهى كلام الرافعي وذكر في كتاب الإيمان كلاماً آخر متعلقاً بالمسئلة ومثاقلاً للذي هنا ومنها إذا أتى بالخصال معاً فإنه يثاب على كل واحد منها لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع ولا يحصل إلا على واحد فقط وهو أعلاها أن تفاوتت لأنه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك فإضافة غيره إليه لا تنقصه وإن تساوت فعلى أحدهما وإن ترك الجميع عوقب على أقلها لأنه لو اقتصر عليه لأجزأه ذكره ابن التلمساني في شرح المعالم وهو حسن

مسئلة يجوز عندنا تحريم واحد لا بعينه خلافاً للإمامة والكلام فيه كالكلام في

الواجب الخير قاله الأمدى وابن الحاجب مثاله أن يقول حرمت عليك أحد هذين الشيئين لا بعينه ولا أحرم عليك واحداً معيناً ولا الجميع ولا أيهما

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا كان له امتان وهما اختان فوطي أحديهما فإنه يحرم عليه وطى الأخرى حتى تحرم الأولى عليه بتزويج أو كتابة ونحو ذلك فإن أقدم بوطئها قبل ذلك فإنه يتخير في وطء من شاء منهما وتحرم عليه الأخرى نص عليه في البويطي وكان سببه أن الوطء قد وقع وقد استويا الآن في تسبب التحريم فاشبه استوائهما قبل الوطء ولا سبيل إلى تحريمهما على التأييد فجعلنا تحريم أحديهما بعينه منوطاً باختياره ومنها ما لو أعتق إحدى أمتيه وجعلنا الوطء تعييناً وهو الصحيح فيصدق عليه ما ذكرناه لأن كل واحدة منهما تحرم بوطئ الأخرى وهو مخير في وطء ما شاء (١) منها فيكون مخيراً في تحريم ما شاء وهكذا إذا أسلم على خمس نسوة مثلاً وجعلنا الوطء تعييناً فإذا وطئ ثلاثاً منهم بقي الأمر في الرابعة والخامسة على ما ذكرناه

مسئلة الأمر بالشئ هل يكون أمراً بما لا يتم ذلك الشئ إلا به وهو المسمى

بالمقدمة أم لا يكون أمراً به فيه مذاهب أصحابها عند الإمام فخر الدين وأتباعه وكذا الأمدى أنه يجب مطلقاً ويعبر عنه الفقهاء بقولهم ما لم يتأتى الواجب إلا به فهو واجب وسواء كان سبباً وهو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم أو شرطاً وهو الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوداً ولا عدم وسواء كان ذلك السبب شرعياً كالصيغة بالنسبة إلى العتق الواجب أو عقلياً كالنظر المحصل للعالم

(١) قوله ما شاء الأولى من شاء

الواجب أو عادي كحز الرقبة في القتل إذا كان واجبا وهكذا الشرط أيضا فالشرع كالوضوء والعقل كترك اضداد الأمور به والعادي كغسل جزء من الرأس في الوضوء للعلم بحصول غسل الوجه مثال ذلك إذا قال السيد لعبه ككن على السطح فلا يتأتى ذلك إلا بنصب السلم والصعود فالصعود سبب والنصب شرط والمذهب الثاني يكون أمرا بالسبب دون الشرط والثالث لا يكون أمراً بواحد منهما حكاه ابن الحاجب في المختصر الكبير واختاره في مختصره المعروف في الشرط أنه إذا كان شرعيا وجب وإن كان عقليا أو عاديا فلا

إذا علمت ذلك فيتخرج على هذه القاعدة مسائل الأولى غسل جزء من الرأس والرقبة ونحوها لينتفن غسل الوجه فانه واجب لما ذكرناه هذا هو المعروف وحكى الدارمي في الاستدكار فيه وجهين فقال وهل وجب في نفسه أو لغيره على وجهين الثانية إذا اشتبهت زوجته باجنبية فيجب عليه الكف عن الجميع ومثله إذا اشتبهت محرمة باجنبيات - صورات فليس له أن يتزوج واحدة منهم وسنعيده المسئلة مبسطة في الكلام على التخصيص الثالثة إذا نسي صلاة من الخمس ولم يعلم عينها فليمره الخمس الرابعة إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار فيجب غسل الجميع وتكفينهم والصلاة عليهم ثم هو بالخيار أن شاء صلى على الجميع دفعة واحدة وينوي الصلاة على المسلمين منهم وإن شاء صلى على كل واحد منهم ويقول في نيته أصلى عليه إن كان مسلما وستأني هذه المسئلة مع فروع تتعلق بها في آخر الكتاب قبيل الكتاب السابع الخامسة إذا خرج منه شيء ولم يعلم هل هو مني أو مني فقبل يجب العمل بموجبها والصحيح التخيير لانه إذا أتى بموجب أحدها شككنا في الآخر هل هو عليه أم لا السادسة إذا كان عليه زكاة ولم يدر هل هي بقرة أم شاة فانه يلزمه الجميع كما قاله الشيخ عز الدين في القواعد هنا وقاسه على الصلاة والذي قاله أن كان صورته فيما إذا وجب عليه الأمران فأخرج أحدها بشك في الآخر فسلم وهو نظائر الصلاة وإن وجب أحدها فقط وشك في عينه فممنوع بل يتح له الحاقه بما إذا شك في الخارج السابعة إذا غصب لوحا وأدخلها في سفينة له واشتبهت بغيرها من سفنه فانه يدرمه زرع الواح الجميع فلو كانت السفينة في اللحة وفيها مال الغاصب فقط ولم تشتبه وكان نزعها يؤدي إلى عرق السفينة ففي النزاع وحبان أحدهما لا بل ينتظر وصولها إلى الشط ويغرم الغاصب القيمة للحيولة فان قلنا بالنزع فاختلطت التي فيها "الواح بسفن أخرى للغاصب أيضا بحيث لا يعرف ذلك الواح إلا بنزع الجميع هي نزعها وجهان قال في الروضة من روايته ينبغي أن يكون أرجحها عدم النزاع والذي قاله مشكل وقياس ما سبق أنه ينزع ولو كانت سفينة المغصوب منه تشرف على الفرق هنا إذا لم نجعل

فيها اللوح التي غصبها منها فالمتجه وجوب قلمها لحق المالك ولا يحضرني الآن فعله . النساءه اذا نذر صوم بعض يوم لم يلزمه شيء على الصحيح لانه غير معتد به شرعا وقيل يجب يوم كامل لان بعض اليوم ممكن بصيام باقيه وقد التزم البعض فيلزمه الجميع بناء على هذه القاعدة وهذا هو المتجه نعم إن قلنا ان مفهوم اللقب أي الاسم حجة وكأنه قال على النصف دون غيره كأن نذر نذراً فاسداً بلا شك لكن المشهور انه ليس بحجة التاسعة إذا اخار الامام رق بعض أسير فالصحيح الجواز فان منعه أسرى الرق إلى باقيه كذا قاله الاصحاب واستشكله الرافعي فقال وكان يجوز ان يقال لا يرق شيء وهذه المسئلة تؤيد ما أشرنا اليه في المسئلة السابعة . العاشرة إذا غصب صاعاً من الحنطة وخلطه بآخر والقياس أنه يلزمه اعطاء الصاعين لان اعطاء المفصوب لا يمكن الا بذلك ثم يعطي المفصوب منه الغاصب مثل صاعه من أي موضع أراد . وقريب من هذا ما إذا نسي صلاة من الخمس واشتبهت فانه يجب عليه الخمس بكاملها لما ذكرناه ومسألتنا أولى لانه يأخذ عوضاً عن ما بذله الا اننا لانعلم أحداً قال بهذه المقالة بل اختلفوا على وجهين أحدهما وهو الذي صححه الشيخ في التنبيه انه يجبر الغاصب على الاعطاء من الخلوط لانه أقرب إلى حقه وأصحهما أن الغاصب يعطي مما شاء وذكر الرافعي في باب إحياء الموات صورة هي أشكل من هذه الصور جميعاً فقال إذا باع صاعاً من صبرة وقلنا المبيع صاعاً منها ثم صب عليها صاعاً آخر فالبيع صحيح ويبقى المبيع ما بقي صاعاً فوجبوا عليه الصاع ههنا مع القطع باشماله على غير المبيع لانه أقرب إلى حقه . الحادية عشر إذا نذر الصلاة في وقت له فضيلة على غيره فانه يتعين إيقاعها فيه ولو قال الله تعالى على أن أصلي ليلة القدر تعينت الا انها محصورة في العشر الاخير غير معينة في ليلة بعينها فيلزمه أن يصلي كل ليلة من ليالي العشر ليصادفها كن نسي صلاة من الخمس فان لم يفعل لم يقضها الا في مثله كذا ذكره الماوردي في الحوى ونقله عنه في البحر وقال انه حسن صحيح

مسئلة الواجب إذا لم يكن معلقاً بمقدار معين بل معلقاً على اسم متفاوت وبالقلة والكثرة كمسح الرأس والمسح على الخلف ونحوها إذا زاد فيه على الاله فهل يقع ذلك الزايد نفلاً أم واجباً فيه مذهبان والصحيح في المحصول والحاصل وغيرها الاول لانه يجوز تركه ويتفرع على القاعدة مسائل منها إذا مسح زيادة على الواجب أو طول القيام أو ركوع أو السجود أو زمته شاة في تزكاة فاخرج عنها بدنة أو نذر التضحية بها فضحي بدنة وقد اختلف كلام النووي في ذلك احتلاقاً عجيباً أوضحته في المهمات وغيره وصحح في باب صفة الصلاة من زوايد الروضة أن الجميع يقع واجب وصحح (٣م - التهيد)

في أبواب كثيرة ان الزايد يقع نفلا وكلامه في الزكاة يشعر بان الصحيح أن الزايد في بعير الزكاة يقع فرضا وان الزايد في باقي الصور نفل وصرح بتصحيحه هناك في شرح المذهب وادعى اتفاق الاصحاب على تصحيحه والأصح كما قاله في شرح المذهب انه لا فرق في مسح الرأس بين أن يقع دفعة واحدة أو مرتبا ومن فروع المسئلة أيضا ما إذا وقف بعرفات زيادة على قدر الواجب وقد خرج ابن الرفعة في الكفاية على هذا الخلاف ومثله إذا قلنا بوجود مبيت ليلة مزدلفة فراد على لحظة من النصف الثاني وبالوجوب في ليالي منى فراد على المعظم ومثله إذا زاد في الحلق والتقصير على ثلاث شعرات وقياسه التخرج على ما سبق وأما إذا زاد في الكفارة على المقدار الواجب فقد جزم الرافعي فيه في أوایل باب النذر بوقوعه تطوعا وتابعه عليه في الروضة والزكوات والذنور والديون ونحوها بمثابة الكفارات والفرق بين هذه الاشياء وبين مسح الرأس ونظائره ما أشرنا اليه في أول المسئلة ان لها قدرا معلوما محدودا منصوصا عليه وقد تقدم في الكلام على فرض الكفاية كلام يتعلق بالمسئلة فراجعه واعلم أن الخلاف المذكور له ثلاث فوايد ذكرها في التحقيق وشرح المذهب في مواضع أحدها جواز الأكل فان قلنا الزايد فرضا فلا يجوز أكله وإلا فيحوز وهذه الفائدة ذكرها الرافعي في باب الدماء وفي باب الاضحية الفائدة الثانية إذا عجل البعير عن الشاة واقتضى الحال الرجوع فهل يرجع بخمسه فقط أو بكاه على هذا الخلاف كذا ذكره النووي مع الفائدة المتقدمة التي سنأتي في باب صفة الصلاة من التحقيق وشرح المذهب الفائدة الثالثة زيادة الثواب فان ثواب الواجب أعظم من ثواب النفل لقوله ﷺ حكاية عن الله تعالى « وما تقرب إلي المتقربون بمثل أداء ما افترضت عليهم » وهذه الفائدة ذكرها أيضا البيضاوي والنووي في باب الاضحية من زيادات الروضة والقدر الذي يمتاز به الواجب هو سبعون درجة حكاها في الروضة من زوايده في أول المسالك عن أحكام الامام قال واسأئسوا فيه بحديث وقد أوضحت مستند ذلك في المهمات فراجعه

(قلت) وفائدة رابعة وهي الحساب من الثالث إذا أوصى بذلك أو فعله في مرض موته فان جعلناه نفلا حسب من الثالث وإن جعلناه فرضا فيتمجه تخريجه على الخلاف فيما إذا أوصى بالعنق في الكفارة المجيزة هل يحسب من رأس المال أم لا وفيه اختلاف في الترجيح وفائدة خامسة وهي كيفية النية في البعير المخرج عن الشاة ونحو ذلك فان جعلنا الجميع فرضا ولا بد أن ينوى بالجميع الزكاة أو الصدقة المفروضة وإن قلنا أنه الخمس كفاء الاقتصار عليه في النية .

﴿ مسألة ﴾ الامر بالشئ هل هو نهي عن ضده أم لا فيه ثلاث مذاهب حكاهما

امام الحرمين في البرهان وغيره ولنقدم على ذلك مقدمة وهي انه إذا قال السيد لعبد من مثلاً أقعد فمعناه امران منافيان للمأمور به وهو وجود القعود احدهما منافي له بذاته أي بنفسه وهو عدم القعود لانها تقيضان والمنافاة بين النقيضين بالذات فاللفظ الدال على القعود دال على النهي عن عدمه أو على المنع منه بلا خلاف والثاني منافي له بالفرض أي بالاستلزام وهو الضد كالقيام في مثالا أو الاضطجاع وضابطه أن يكون معنى وجوديا يضاد المأمور به ووجه منافاته بالاستلزام ان القيام مثلاً يستلزم عدم القعود الذي هو تقيض القعود فلو جاز عدم القعود لاجتماع النقيضان فامتناع اجتماع الضدين انما هو لامتناع اجتماع النقيضين لا لذاتهما فاللفظ الدال على القعود يدل على السعي عن الاضداد الوجودية كالقيام بالالتزام والذي يأمر قد يكون غافلاً عنها كذا ذكره الامام وغيره وحكى القرافي عن بعضهم ان المنافاة بين الضدين ذاتية

إذا علمت ذلك فلنرجع إلى ذكر المذاهب فنقول احدها ان الامر بالفعل هو نفس النهي عن ضده فاذا قال له مثلاً تحرك فمعناه لا تسكن واتصافه بكونه أمراً ونهياً باعتبارين كاتصاف الذات الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة إلى شيئين والثاني وهو الصحيح عند الامام واتبعه وكذلك الآمدي انه غيره ولكنها يدل عليه بالالتزام لان الامر دال على المنع من الترك ومن لوازم المنع من ذلك منعه من الاضداد فيكون الامر دالاً على المنع من الاضداد بالالتزام وعلى هذا الامر بالشئ نهى عن جميع اضداده بخلاف النهي عن الشئ فانه أمر بأحد اضداده كما ستعرفه والثالث واختاره ابن الحاجب أنه لا يدل عليه أصلاً لانه قد يكون غافلاً عنه كما سبق ويستحيل الحكم على الشئ مع الغفلة عنه وإذا قلنا بانه يدل فهل يختص بالواجب أم يدل أيضاً أمر الندب على كراهة ضده فيه قولان حكاهما الآمدي وابن الحاجب وغيرها أصحهما انه لا فرق ويشترط في كونه نهياً عن ضده ان يكون الواجب مضيقاً كما نقله شراح المحصول عن القاضي عبد الوهاب انه لا بد أن ينتهي عن الترك المنهى عنه حين ورود النهي ولا يتصور الانتهاء عن تركه الا مع الاتيان بالمأمور به فاستحال النهي مع كونه موسعاً

إذا علمت ذلك فقد ذكر الرافعي في الشرح الصغير فائدة الخلاف في هذه المسئلة وفي عكسها من العروع فقال إذا قال لامرأته إن خلفت أمري فانت خالقة ثم قال لا تكلمي زيداً فكلمته لم تطلق لانها خلفت نهيه لا أمره هذا هو المشهور وقال الغزالي أهل "عرف يعدونه مخالفاً للأمر ولو قال ان خلفت نهبي فانت طالقة ثم قال لها قومي ففعدت فلاصوليين من الاصحاب وغيرهم خلاف في أن الامر بالشيء هل هو نهى عن ضده ثم لا فذهب بعض من جعله نهياً إلى وقوع الطلاق والأظهر

عند الامام وغيره المنع مطلقا إذ لا يقال في عرف اللغة لمن قال قم انه نهي انتهى كلام الشرح الصغير
ما خصا ولم يذكر الرافي في الشرح الكبير شيئا من ذلك مع ذكر ذلك في الوجيز وكان نظره انتقل
حالة الشرح أو سقط ذلك من نسخة الوجيز الذي كان ينقل منه ولم ير النووي خلوا الروضة عن هذه
المسائل فأثبتها فيها ناقلا لها من الوجيز الا انه بسط كلامه وخلف أيضا ما ذكره الرافي في الشرح
الصغير فيما إذا قال ان خالفت نهي ثم قال قومي فتعدت فان كلام الرافي يقتضي ان المعروف في النقل
انه لا يقع وكلام الروضة يقتضي عكسه وكان ينبغي للنووي ان ينبه على أن هذه المسائل من زوايده
فان الواقف عليها في الروضة يتوهم ان الرافي ذكرها وان كلامه قد اختلف على ان بعض نسخ الرافي
قد أثبتها أيضا من الوجيز

﴿ مسألة ﴾ المطلوب بالنهي أي الذي تعلق النهي به انما هو فعل ضد المنهي عنه فاذا
قال لا تتحرك فمعناه أسكن لا التكليف بعدم الحركة فان العدم غير مقدور عليه لكونه حاصلًا وتحصيل
الحاصل محال نعم الاعداد فعل مقدور عليه الا انه متوقف على وجود الفعل وقال أبو هاشم والغزالي
المطلوب بالنهي هو نفس ان لا يفعل وهو عدم الحركة في مثالنا لان العدم الذي لا يقدر عليه انما هو
العدم المطلق لا العدم المضاف وهذه المسئلة ذكرها البيضاوي في المنهاج قبيل باب العموم والاصوص
وفائدتها من الفروع تقدمت في المسئلة السابقة

﴿ مسئلتان ﴾ إذا أوجب الشارع شيئاً ثم نسخ وجوبه فيحور الاقدام عليه عملاً بالبراءة
الاصلية كما أشار اليه في المحصول في آخر هذه المسئلة وصرح به غيره ولكن الدليل الدال على الايجاب
قد كان ايضا دالا على الجواز دلالة تضمن فتلك الدلالة هل رالت بروال الوجوب أم هي باقية اختلفوا
فيه فقال الغزالي انها لا تبقى بل يرجع الامر إلى ما كان قبل الوجوب من البراءة الاصلية أو الإباحة أو
التحريم وصار الوجوب بالنسخ كأن لم يكن كمدا جزم به في المستصفي وقال الامام فخر الدين والجمهور
انها باقية ومرادهم بالجواز هو التخيير بين الفعل والترك وهو الذي صرح الغزالي ايضا بعدم بقاءه
وحيث أن يكون الخلاف بينهما معنويا على خلاف ما ادعاه ابن التلمساني من أن الخلاف لفظي ويكون
الجواز الذي كان في الواجب جنسا وفصلا المنع من الترك فقد صار فصلا بعد النسخ هو التخيير بين
الفعل والترك فان النسخ أثبت رفع الحرج عن الترك فالماهية الحاصلة بعد النسخ مركبة من قيدين
احدهما زوال الحرج عن الفعل وهو مستفاد من الأمر والتاني زواله عن الترك وهو مستفاد من النسخ
وهذه الماهية هي المندوب أو المباح هكذا قاله في المحصول وتلخص من ذلك انه إذا نسخ الوجوب

بقي النذب أو الإباحة من الأمر مع ناسخه لا من الأمر فقط وصورة المسئلة ان يقول الشارع نسخت الوجوب أو نسخت تحريم الترك أو رفعت ذلك فاما إذا نسخ الوجوب بالتحريم أي وحرّم الفعل أو قال رفعت جميع ما دل عليه الأمر السابق من جوار الفعل وامتناع الترك فيثبت التحريم قطعاً وهذا الخلاف كثيراً ما يعبر عنه الفقهاء بقولهم إذا بطل انصوص هل يبطل العموم

إذا علمت ذلك فالمسئلة فروع (أحدها) تنزيل القراءة الشاذة في الاحجاج بها منزلة الظاهر وسيأتي أيضاً للمسئلة ايضاح في أول الكتاب الأول المعتقد للكتاب أي كتاب الله تعالى

الثاني: الخلاف في كراهة الحجامة رافضه للعلماء ثم فالجزم به في الرافعي هو الكراهة وتابعه في الروضة عليها ثم جزم أعني النووي في شرح المذهب بأنها خلاف لا أولى ولم يذكر الكراهة أصلاً ونص الشافعي في البويطي على ما يوافقه فانه قال وللهائم أن يحتجم وتركه أحب إلي وكذلك في الاملاء في باب نهي المعتكف فقال ولا بأس أن يحتجم الصائم هذا منعه أيضاً ومن البويطي والاملاء نقات ونقل عن الأم كما في البويطي وهو المعروف في المذهب كراهته في المهرت وجه تفريع هذه المسئلة على هذه القاعدة ان قوله وَاللَّهِ «أفطر احاجم والمججوم» يدل على التحريم بلا شك لأن ثبت أنه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو صائم فاتفق التحريم ثم إن قيل بان المتكلم يدخل في عموم كلامه وإن كل ما ثبت في حقه ثبت مثله في حقه إذا لم يقدّر دليل على التخصيص وهو الصحيح وإذا انتهى التحريم خاصة بقيت دلالة اللفظ الأول على المنع غير المتعمد بقرينه كما في تركه

الثالث لو أشار إلى حيوان معيب عيباً مانعاً من لأضحية فدل حرمته هذا أضحية أو نذر لأضحية به ابتداء وجب ذبحه لالتزامه كما اعتق عن كراهية معيبه عنق ويرى عليه وإن لا يجزى عن الكفارة ويكون ذبحه قرباناً وتفرقة لحمه صدقة ولا يجزى من أضحية أو ذبيحة المذكورة لأب لا لأنه معتبرة فيها وهل يختص ذبحها بيوم النحر وتجزي مجزى الضحية في مصرف فيه وحدها (أحدها) لأنها ليست أضحية بل شاة لحم وأصحها كما قال في أول روضة ثقة عن رمعي وعن تصحيح لأمه الغزالي نعم لأنه أوجبها باسم الأضحية وقد بحثنا به في فتيات بنى لا كره ولا محذور كلاً لا غير

الرابع إذا أشار إلى ضحية وقال قد جئت هذه ضحية فهو لا شاة ثم رأى في فصيل أو سحابة وقال جعلت هذه أضحية فهو لا ضحية ثم كرمها وحرمها ثم

الخامس لو كان في ذمته أضحية أو عدي به رءوس غير معينين عدي حيواناً به عيباً لم يتعين ولم تهرأ ذمته بذبحها وهل يلزمه ذبح معينة بل تعين يضرب ذمته ذمته في ذمته يلزمه وإن

قال الله على أن اضحى بيته عما في ذمتي لزمه على الأصح وستأتي الإشارة الى هذه الفروع الثلاثة في أثناء الكتاب لمذكر آخر

السادس إذا بطلت الجمعة لخروج الوقت أو نقصان الأربعين ونحو ذلك فلا يصح انقلابها ظهراً والقاتل بانها لا تنقلب الى الظهر تحته وجهان احدهما انقلابها نافلة والثاني بطلانها بالكلية كما لو تحرم بالظهر قبل الزوال ويحتمل مجيء التفصيل بين العالم بضيق الوقت والجاهل به وهذا الكلام يأتي نظيره فيما إذا خرج من الاعتكاف الذي يجب فيه التتابع بلا عذر واعلم انما ابطالنا الخصوص في مسئلتنا أبطلناه الى خصوص آخر وهو الظهر ولم نبطله الى العموم مطلقاً وهو النافلة وهي درجة متوسطة

السابع يتيم للفريضة قبل الوقت فانه لا يصح مطلقاً على الصحيح وقيل يصح للنفل الثامن إذا نوى المحدث أو الجنب بتيممه رفع الحدث فانه لا يصح التيمم على الصحيح وقيل يصح لان نية الرفع تستلزم الاباحة ومثله إذا نوى دائم الحدث بوضوئه ذلك

التاسع إذا نذر صوم يوم العيد قتلت الحنفية يصح ويلزمه يوم آخر كما لو قال الله علي صيام يوم وهذا قياس بقاء العموم كما قلنا في مسائل تقدمت وقد رأيت في فروع ابن الحاجب كج في نظيره مثله فقال إذا قال الله علي صيام يوم بغير نية فقد ذكرنا انه على وجهين احدهما انه يلزمه صيامه بنية والثاني ان النذر باطل هذه عبارته ولكن اتفق الاصحاب على ابطال النذر في المسئلة المذكورة أعنى يوم العيد وبالفوا في الرد على الحنفية وفيه ما ذكرناه ثم حكى ابن كج الوجهين ايضا فيما اذا كان ببغداد مثلاً في أول ذي الحجة فقال الله علي ان احج في هذا العام هل يلزمه حجه أم لا وبناهما على ما إذا نذر صوم نصف يوم ووجه الشبه ان بعض العبادة ممكن وهو الاحرام وإن حكنا عليه بعد ذلك بالهواب ولروم حجه لكنه جزم ببطلان النذر إذا قال الله علي عتق عبد فلان

العاشر إذا نذر صلاة وهين لها مسجداً غير المسجد الثلاثة بطل التعمين ووجبت الصلاة بلا محالة ويوقعها في أي موضع اراد

الحادى عشر إذا قال الله تعالى علي أن آتى الى بيت الله الحرام لزمه قصده بحج أو عمرة فلو صرح بنفي ذلك فقال بلا حج ولا عمرة قليل لا ينعقد نذره بالكفاية وقيل ينعقد ويلفوا ما نفاه وصححه في الروضة من زوايده ولدى ذكره غير مستظم كما أوضحته في المهمات

الثاني عشر قال ان شفا الله مريضى فله علي أن أتصدق به بشرة على فلان فشفاه الله تعالى لزمه التصديق عليه فان لم يقبل لم يلزمه شيء كذا جزم به الرافعي قال وهل لفلان مطالبته بالتصدق بعد

الشفاء يحتمل أن يقال له ذلك كما يطالب العبد المذنب باعتناقه ومستهحق الزكاة إذا كانوا محصورين
أسهى ولم يقولوا يبقى عموم النذر حتى يصرفه الى غيره ولم يقولوا أيضا بإجباره على القبول كما يجبر
المستحقون المحصورون والفرق ان الناذر هو الذي كلف نفسه بذلك وأما الزكاة فأوجبها الشارع ابتداء
فلا مشاع منها يؤدي الى تعطيل أحد الأركان التي بنى عليها الاسلام ولو أجاب زيد بعد الامتناع
فتمبير الرافعي مشعر بان الاعطاء له لا يجب وهو متجه فانه اعراض عن حق ثبت له ويؤيده انه إذا
وقف على معين ورد المعين القبول فان الوقف يرتد وإن قلنا لا يحتاج الى القبول

الثالث عشر إذا باع السيد العبد أماً ذون أو اعتقه ففي انعزاله وجهان أصحهما كما قاله الرافعي في باب
مدائنة العبيد انه ينعزل فلو قل له السيد إن شئت فبع هذا وإن شئت فلا ثم اعتقه أو باعه فلا يبطل
الأذن بلا خلاف فان عبر بقوله بع هذا أو بقوله وكلتك في بيعه فثلاثة أوجه حكاهما الرافعي في الكبير
من غير ترجيح ثالثها إن كان بلفظ الوكالة لم ينعزل وإن كان بلفظ الأمر انعزل وقال في الشرح
الصغير ان هذا الثالث هو أقرب الوحوه وصحيح النووي في تصحيح التنبيه انعزاله مطلقاً ونقله في الروضة
من زوايده عن تصحيح الماوردي والجرجاني وسكت عليه

الرابع عشر إذا فرعنا على ان الوقف على نفسه لا يصح وعلى ان الوقف المطلق وهو الذي لم يذكر
مصرفه يصح فقال وقفت على نفسي فلاصح بطالانه وقيل يصح ويلغوا التقييد قال الرافعي وينبغي
اطراد في الوقف على من لا يجوز مطلقاً

الخامس عشر قال تزوجته طلق نفسك فقالت انا طالق ان قدم زيد لم يقع به شيء لان
التنحية لم يوقعه والتعليق لم يملكها اياه وقيل يقع بعد وجود الصفة كذا قاله الرافعي قال وكذا حكم
تفويض الاعتاق الى العبد ولو خرجوه على قاعدتنا لكان يقع المنعز على الصحيح أو على وجه

السادس عشر إذا أعتق عبداً عن كفارته وكان به ما يمنع من الاجزاء فان العتق ينفذ لا عن
الكفارة كما ذكره الرافعي في كتاب الظهار حتى بالغ فقال إذا قال لمكاتبه إذا عجزت عن النجوم فانت
حر عن كفارتى فمعجز عتق ولا يجزى عن الكفارة لانه حين علق لم يكن بصفة لاجزاء قال وكذا
إذا قال لكافر إذا أسلمت أو علق بخروج الجنين سليماً

السابع عشر إذا نذر صلاة فاسدة هل تنزله صلاة صحيحة فيه وجهان في باب الاحرام بالحج من
روايد الروضة أصحهما وهو ما جزم به في كتاب النذر عدم الانقضاء ومثله إذا نذر أن يقرأ القرآن
جنباً فان نذره لا يصح كما ذكره الرافعي في أواخر كتاب الامن

الثامن عشر إذا قال أعتق مستولدتك على ألف فاعتقها نفذ العتق وثبتت الألف وكانت ذلك
افتداء من السائل كاختلاع الأجنبي ولو قال اعتقها عني على ألف فقال اعتقها عليك نفذ العتق وانفت
الإضافة وهي التعبير بقوله عندك وعني وهل يستحق عوضاً على وجهين أحدهما نعم على الغاء الإضافة
والصحيح أنه لا يستحق لأنه التزمه على تقدير حصول العتق عنه ولم يحصل

(باب أركان الحكم)

(وهي الحاكم والمحكوم عليه وبها)

مسئلة في الأفعال الصادرة من الشخص قبل بعثة الرسل إن كانت اضطرارية
كالنفس في الهواء وكل ما تقوم به البدنية فهي غير ممنوعة وأما الاختيارية كأكل الفاكهة ونحوها
فثلاثة أقوال الشافعية وغيرهم أحدها أنها على الإباحة والثاني على الحظر والثالث وهو رأي الأشعري
التوقف بمعنى عدم العلم واختاره الصيرفي والامم نحر الدين فان قيل قد ذكر الامام أيضاً في آخر
الحصول وكذلك اتباعه أن الأصل في المنفع هو الإباحة على الصحيح قلنا الخلاف هناك فيما بعد
الشرع بادلة صحيحة

إذا علمت ذلك فمسئلة فروع منها إذا وقعت واقعة ولم يوجد من يفتي فيها فحكمها كما قال في
أروضة في كتاب القصد حكم ما قبل ورود الشرع قال والصحيح في ذلك أنه لا حكم فيها ولا تكليف
أصلاً ولا يؤخذ صاحب 'واقعة' بما يفعله ومنها لو خفي عليه المقدار المعفوعه من المجاسة أو خفي عليه
حاضره ولم يجد من يعرف فيه بحدوده على هذا الأصل لكن قال امام الحرمين في أواخر كتابه المسمى
بالعروة في الوحد أن يقال أن كل التشغل بالمال يفتى في مشقة تذهبه عن مهمات دينه وديبانه لم يجب
فيه ولا وجبت (والموردى والزهري يأنى في كتاب القصد قد بلبا على هذا الخلاف أيضاً
تزييد في ترتيبه علة على فصل من الأفعال هل يأنى على الجواز من جهة الشرع أو من جهة البراءة
لا يأنى يكون الأصل هو الإباحة ولا يأنى في التشديد على التحريم ذلك التقرير على الجواز شرعاً وإن
هو من لا يأنى ولا يأنى في التشديد على التحريم ذلك التقرير على الجواز شرعاً وإن
هو من لا يأنى ولا يأنى في التشديد على التحريم ذلك التقرير على الجواز شرعاً وإن

هو من لا يأنى ولا يأنى في التشديد على التحريم ذلك التقرير على الجواز شرعاً وإن
هو من لا يأنى ولا يأنى في التشديد على التحريم ذلك التقرير على الجواز شرعاً وإن
هو من لا يأنى ولا يأنى في التشديد على التحريم ذلك التقرير على الجواز شرعاً وإن

هناك فيه فائدة وهو ابتلاء الشخص واختباره وفرقوا بين التكليف بالمحال وتكليف المحال أي بإسقاط الباء فقالوا الاول أن يكون الخلل راجعا الى المأمور به والثاني ضابطه رجوع الخلل الى المأمور نفسه كتكليف الغافل

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة أن السكران هل هو مكلف حتى تصح تصرفاته كلها سواء كانت له أو عليه وإقامة الحدود عليه والتعازير ونحو ذلك أم لا فيه ثلاثة أوجه الصحيح أنه مكلف وحكمه حكم الصاحي في هذه الامور كلها وثانيها لا وثالثها يصح بما عليه دون ماله مؤاخذه وتقليظا وقد نص الشافعي في الأم في باب طلاق السكران على الاول فقال ما نصه ان قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قيل المريض مأجور ومكفي عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله وهذا إثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف من عليه العقاب بمن له الثواب هذا لفظه بحروفه ومن الام نقلته وتمله ايضا الرويات في البحر وهذا النص الذي ذكرته سريع ايضا في رد ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد أنه لا ثواب على حصول المصائب ولا آلام وإنما الثواب على الصبر عليها أو الرضى بها فانه حكم باجره مع زوال عقله

اذ علمت ما ذكرنا علمت ان الصحيح عند المتأخرين خلاف ما صححه لاصوليون وقد غلط النووي في مواضع من الروضة وغيرها غلطاً فاحشاً في هذه المسئلة فان رافعي قد قال في البيع والطلاق وغيرها انه يشترط في نفوذها التكليف واعترض عليه النووي فقال لا بد من استثناء السكران فانه غير مكلف كما بينه أصحابنا في الاصول ومع ذلك نسمح بصرفته عن الصحيح ونسحق قوله ذهب عن عيوب وغفلة فاحشة فالمتأخر قد قلوا بتأثيره وإيجاب الحدود والتعازير عليه ونفوذ تصرفه كما هو سوء كانت عليه اونه فأي معنى للتكليف غير هذا وحاصله انه عن مشتهرات عليه ضريبة تنفذ بصريته لاصوليين

مسئلة لا يشترط التكليف في حضانة وصية كغير ذلك من الواجبات الشرعية ونحو ذلك ولهذا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون والصبي بمنزلة الصغير في حضانة الصغير والمجنون في باب الوصية ويمنع عن ذلك في فروع فيه طرقة من حجب ماله من حجب حركته لا يحب في صحيح التمولين في زيادات روضة ومنها ان يخرج ودية من حجب حركته من حجب حركته لا يحب في صحيح وان كان عما ضمن كبد ذكره ارفعي وهو لا يستعمل روحه ونحوه وهو لا يستعمل مستعير له اية بعد رجوع المستعير جهلا لا حرة عليه كمنه في حركته من حجب حركته من حجب حركته لا يحب في صحيح اذا اباح له ثمرة بسنن ثم رجوعه لا أكثر اية من حجب حركته من حجب حركته لا يحب في صحيح

الصغير وحكى الرافعي فيه وجهين من غير تصريح بتصحيح ومنها اذا وهبت المرأة نوبتها من القسم لضررتها ثم رجعت في الهبة فانها لا تعود الى الدور من الرجوع على الصحيح بل من حين العلم به ومنها اذا رمى الى مسلم تدرس به المشركون فان علم باسلامه وجبت ديته والا فلا ومنها اذا باشر الولي القصاص من امرأة حاملة جاهلا بحملها فتلف الحمل فان الاصح في الروضة وغيرها ان الدية على السلطان لتقصيره في البحث ثم تحملها العاقلة ومنها اذا قتل مسلما بدار الحرب ظانا كفره فلا قصاص قطعا وفي الدية قولان اظهرهما عدم الوجوب ومنها اذا امر السلطان رجلا بقتل رجل بغير حق والمأمور لا يعلم فلا دية على القاتل

مسئلة شرط التكليف بالفعل حصول الممكن منه فاذا كلف به فلا بد ان يمضي زمان فعليه فان كان الوقت ينقص عن الفعل لم يكن مكفيا به الا على القول بجواز التكليف بالمحال قله في الحصول اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا دخل وقت الصلاة وجن او حاضت المرأة او نفست ونحو ذلك قبل مضي زمن يسعها فان القضا لا يجب عليه ومنها اذا ايسر من لم يحج ثم مات من تلك السنة قبل تمكنه من الحج فلا يجب قضاء الحج عنه لعدم وجوبه عليه بسبب ما ذكرنا سواء كان يساره أو موته في أشهر الحج ام لا ورأيت في تعليق محمد بن يحيى في الخلاف ان الحج يستقر اذا ايسر في شوال ومات فيه ذكره في الكلام على ان الاحرام بالحج قبل أشهره لا ينقصد ومنها اذا نذر التضحية فمات الحيوان يوم النحر قبل امكان ذبحه فلا ضمان او بعده وقبل القضاء ايام التشريق فوجهان ارجحهما في زوايد الروضة انه لا ضمان كما لا اثم في الصلاة ومنها اذا احرم وفي ملكه صيد وفرعنا على وجوب ارساله فمات الصيد قبل التمكن منه ففي ضمانه وجهان اصحهما في اصل الروضة انه يجب وهو مشكل لعدم تقصيره ويشهد له ما سبق لا سيما انه لا يجب عليه ارساله قبل الاحرام بلا خلاف كما قاله الرافعي وغيره ومنها اذا جامع في رمضان ثم مات في ذلك اليوم او جن فلا كفارة في أصح القولين للقاعدة المذكورة ولهذا صححوا انه لا يجب القضاء ولا الامساك على الحائض اذا طهرت والكافر اذا اسلم والمجنون اذا افاق والصبي اذا بلغ وهو مفطر ولو طرا المرض بعد الوطء لم تسقط الكفارة في أصح الوجهين لان المرض غير مناف للصوم

مسئلة الاكراه ان كان ملجيا وهو ان لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار كالانقضاء من شاطئ فلا يصح معه تكليف لا بد من المنكر عليه الضرورة وقوعه ولا يستدله لا بقرينة والتكليف به واجب وقوعه والممتنع وقوعه لان التكليف شرطه القدرة والقدرة هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك وان كان خيرا ما جوي كما قاله في ذكره فنقلنا هذا والاقراء اجمعين على انه لا ينافي

فلهذا انه ان لم يفعل والا قتله فلا يمتنع معه التكليف بل يصح ان يكلف ويدل عليه بقاء تحريم القتل والزنا مع الاكراه وقلت المعتزلة يمتنع التكليف في الشيء المكروه عليه لانهم يشترطون في المأمور به ان يكون بحال يثاب عليه والمكروه اتي بالفعل لداعي الاكراه لا لداعي الشرع فلا يثاب عليه ولا يمتنع في تقيضه لانه اذا اتي به كان ابلغ في اجابة داعي الشرع وقال الغزالي ان اتي به لداعي الشرع صح او لداعي الاكراه فلا

اذا علمت ذلك فلهذه المسئلة فروع (احدها) المكروه على تعاطي مبطلة الصلاة والصوم الاصح بطلان الصلاة لنذور الاكراه فيها واما الصوم فلم يصرح الرافعي فيه بتصحيح وصحح النووي انه لا يبطل فاعلم ذلك كله الثاني اكراه الصائم والمحرم على الزنا المنتجه انه يقضي فساد عبادته لانه لا يحل بالاكراه ولا يحضرنى الآن فيها نقل الا ان عدم وجوب الحد قد يرجح عدم الافساد الثالث الاكراه على الاقامة بعد طواف الوداع والقياس ان يكون عنداً الرابع اذا قلنا يجب التصديق على وطئ الحايض فأكروه عليه فالقياس انه لا يلزمه شيء الخامس اذا اكروه على ترك الوضوء فتيمم نقل الروياني عن والده انه لا قضاء قال النووي في الروضة وغيرها وفيه نظر قال لكن الراجح ما ذكره لانه في معنى من غصب ماؤه (قلت) والمنتجه خلافه لان الغصب كثير معهود بخلاف الاكراه على ترك الوضوء السادس اذا خرج من المعتكف او من مجلس العقد مكرها لم يبطل تنابعه وخياره على المذهب فيها وهذا اذا منع الفسخ بان حمل من المجلس وسد فمه فان لم يمنع فوجهان أصحهما لا ينقطع ايضاً السابع الاكراه على الدباغ والذبح يكون محصلاً للمقصود واما الاكراه على تحليل الخمر بلا عين فيحتمل الحاقه بتخليل المختار ويحتمل القطع بالطهارة. الثامن قبول القضاء عند الاكراه عليه صحيح ان تعين عليه لانه اكراه بحق وان لم يتعين فكراه المالك اجنبياً على بيع ساعته. التاسع اذا أكره المشتري على قبض المبيع هل يدخل في ضمانه والقياس انه يدخل ان كان المكروه هو البائت وكان ذلك في حالة يجب عليه قبضه منه وإن لم يكن كذلك فلا العاشر اكراه المغموص منه على أكل المغموص أو اتلافه هل يبرأ الغاصب ينبغي على قولي الغرور والمباشرة والصحيح منهما تقديم المباشرة. الحادي عشر إذا وقف على سكان موضع فاخرج بعضهم مكرها ففي بطلان استحقاقه نظر ولا يحضرنى الآن نقله ولا يبعد بقاء الاستحقاق. الثاني عشر اكراه الذمي على التلفظ بالشهادتين لا يحصل به الاسلام في الاصح بخلاف الحربي والمرتد. الثالث عشر إذا فعل المخوف عليه مكرها وفيه قولان أصحهما عدم الحنث مطلقاً. الرابع عشر الاكراه بغير حق على العتود كالبيع ونحوه مانع لصحتها عندنا الخامس عشر التلفظ بكلمة

الكفر تباح بالاكره والافضل أن لا يتلفظ. السادس عشر إذا اكره على القتل والقطع ونحو ذلك فإنه لا يباح بالاجماع كما أشرنا اليه ويجب به أيضا القصاص على المشهور وقيل لا يكون الاكره أورث شبهة ولا شك ان محل الخلاف في غير الانبياء فان اكره على قتل نبي وجب القصاص اتفاقا وكلامهم في المضطر يدل عليه. السابع عشر الزنا لا يحل أيضا بالاتفاق كما قاله الرافعي في كتاب الجنائيات وصرح في كتاب الجهاد بأنه لا فرق في عدم الاباحة بذلك بين الرجل والمرأة فاعلمه فإنه مشكل وقد جزم الرافعي في القضاء بما يخالفه وتبعه عليه في الروضة فقال فصل حكم القاضي ضربان ثم قال فان اكرهت المرأة حتى وطئت فلا اثم عليها هذا كلامه وينبغي حمالة على ما إذا ربطت ووطئت نعم اختلفوا في وجوب الحد ان فعل والاصح كما قاله الرافعي في كتاب الحدود عدم وجوبه ويحتمل جريان هذا الخلاف في تعزيز الصبي المميز وإذا لم يوجب الحد واقتضى الحال وجوب المهر فالقياس ان يأتي فيه ما يأتي في اتلاف المال. الثامن عشر السرقة وشرب الخمر يباحان بالاكره وقيل لا يسقط الحد عن السارق مكرها حكاه الرافعي في باب حد الخمر. التاسع عشر اتلاف المال يباح بذلك وأما الضمان فيحب على الأمر وهل يطالب المأمور أيضا قولان أصحها نعم لكن يرجع على الأمر إذا عزم وقيل لا رجوع له مطلقا وقيل يرجع بالنصف لأنها كالتركيين واكره المحرم على اتلاف الصيد حكمه كحكم الاكره على اتلاف مال الغير. العشرون الاكره على الارضاع ولا خلاف في ثبوت التحريم به وأما غرامة المهر إذا انسخ به النكاح فهل هو على المرضعة أو على المكره فيه وجهان أصحها الاول كذا نقله الرافعي عن الروياني واقره وتبعه عليه في الروضة وفيه نظر. الحادي والعشرون اكره الزوج على الوطء يفيد التحليل واستقرار المهر على ما يقتضيه اطلاق الرافعي وغيره وهو متجه. الثاني والعشرون ارت القاتل مكرها فيه خلاف والصحيح المنع

مسئلة الكفار هل هم مكافون بفروع الشريعة فيه مذهب أصحها نعم قال في البرهان وهو ظاهر مذهب الشافعي فعلى هذا يكون مكافا بفعل الواجب وترك الحرام وبالاعتقاد في المندوب والمكروه والمباح والثاني لا واختاره أبو اسحق الاسفرايني والثالث مكافون بالنواهي دون الاوامر والرابع أن المرتد مكاف دون الكافر الاصلى حكاه الترمذي عن المملخص للقاضي عبد الوهاب قال ومر بي في بعض الكتب التي لا استحضرها الآن انهم مكافون بما عدى الجهاد اما الجهاد فلا لامتناع قبالهم انفسهم وهذه المسئلة متال لقاعدة وهي أن حصول الشرع الشرعى هل هو شرط في صحة التكليف أم لا لا جرم أن الأمدى وابن الحماجب وغيرها عبروا بالقاعدة الاصلية

إذا علمت ذلك فالمسئلة فروع احدها إذا زنى الذمى فان في وجوب الحد عليه وجهين حكاهما الدارمى في الاستذكار والصحيح الوجوب وجزم به في الروضة ونقل عن ابن المنذر ان الشافعى نص عليه وعلى انه يسقط عنه بالاسلام ذكر ذلك قبيل عقد الجزية قال بخلاف كفارة الظهار والقتل واليمين ونحوها فانها لا تسقط بالاسلام على الصحيح والفرق تعلق حق الآدمى . الثاني إذا تعاطا شيئا يوجب الكفارة على المسلم وجبت عليه كما إذا حلف بين يدي القاضى مثلاً على حق ثم قامت فيه عليه البيئنة فانه يلزمه فيه الكفارة كما جزم به في الروضة وتقدمت الاشارة اليه . الثالث إذا نذر شيئاً فانه لا يلزمه القيام به وقيل يلزمه إذا أسلم والوجوب في المال هو القياس سواء أسلم أم لا فان النية لا تجب فيه ولهذا يصح منه العتق والصدقة والوقف ونحوها . الرابع انه هل يمنع من تعظيم المسلم بحنى الظهر إذا منعنا المسلم منه قال الرافعى لا يمنع وخالفه النووى فقال ان ما قاله الرافعى لا نوافق عليه ولم نذكر غير ذلك ومستنده ما قلناه . الخامس إذا أسلم فهل له أن يصلى على قبر من مات من المسلمين في كفره إذا قلنا لا يصلى عليه الا من كان من أهل الفرض قال صاحب الذخائر يبنى على ان الكفار مكافون أم لا وبعه عليه ابن الرفعة في الكفاية وقال الامام الذى أراه أنه يصلى لانه كان متمكناً من الاسلام فهو كالمحدث وقال المتولى لا يصلى ومدرك هذا الخلاف هو ما سبق نعم إن لم يكن أحد قد صلى على هذا الميت بان كان الكافر المذكور ولداً له ولم يكن عنده غيره فغسله ودفنه فينتجه الجزم بوجوب الصلاة وهكذا إذا بلغ الصبي . السادس استيجار الذمى للجهاد والصحيح جوازه . السابع جواز اعانة المسلم له على ما لا يحمل عندنا كالأكل والشرب في نهار رمضان بضيافة أو غيرها فان قلنا ليس مكلفاً بالفروع فلا يحرم على المسلم ذلك وإن قلنا انه مكلف بها فيخرج على الخلاف فيما إذا كان الزوج ممن يحرم عليه الوطء كالحرم والصائم فرضاً فاراد وطء زوجته هل يجوز لها التمكن فيه وجهان أصحهما كما قاله الرافعى في كتاب الأيلاء انه لا يجوز لانه اعانة على الحرام والثاني يجوز ويجب وكذا لو تباع بعد النداء للجمعة من عليه الجمعة مع من لا تجب عليه وفيه وجهان حكاهما جماعة والأصح المجزوم به في الرافعى هو التحريم ايضاً . الثامن إذا قتل الحربى مسلماً أو اتلف عليه مالا ثم أسلم فلا ضمان عليه ونقل الرافعى عن أبى اسحق الاسفراينى انه يجب ضمانها إذا قلنا ان الكفار مكافون بالفروع قال وذكر أبو الحسن العبادى انه يعزى أيضاً ذلك الى المزنى فى المنشور

(قلت) نقل العبادى فى الطبقات ذلك عن الاستاذ فيما إذا صار ذمياً وان المزنى فى المنشور

قال لو لم يصر ذمياً ولكن غنمنا ماله فيقدم دين المسلم ثم قال فان اتلف وأسلم فلا شيء عليه لانه

الاسلام يجب ما قبله هذا كلام العبادي وهو مخالف لقل الرافعي والروضة من وجهين فقد يكون الخلل حصل في قل ابي الحسن عن والده أبي عاصم وقد يكون في نقل الرافعي نقل عن أبي الحسن ابن أبي عاصم. التاسع إذا جاوز الكافر الميقات مريدا للنفسك وأسلم وأحرم دونه فإنه يجب عليه الدم خلافا للمزني كذا ذكر النووي في شرحه المذهب. العاشر إذا تباع ذميان خرا بحضور مسلم له دين على البائع فأعطاه الثمن عن دينه لم يجز على قبوله في الاصح بل لا يجوز له كما قاله الرافعي في عقد الجزية. الحادي عشر إذا قتل الكافر صيدا في الحرم فأمر وف وجوب الكفارة عليه وقال في المذهب بمقتضى أن لا يجب وحكامه في البيان وجهها ورجحه الفارقي تلميذ الشيخ . الثاني عشر إذا غصب خرا من ذمي وجب ردها على الصحيح وعليه مونة الرد . الثالث عشر خلطة الزكاة لا أثر لها كما حزم به الرافعي في كتاب الطهارة فإذا خاطه مسلم لكل منهما عشرون مثلاً فالقياس أنه يجب على المسلم نصف شاة لان الزكاة قد وجبت عليهما الا أن شرط الاخراج وجد في المسلم دون الكافر فيأمره بذلك بخلاف شريك المكاتب . الرابع عشر هل له نكاح الامة مع اليسار فيه وجهان أصحهما الصحة حتى لو أعسر ثم أسلما أقرناه على النكاح . الخامس عشر إذا كان جنبا فلا يمنع من اللبث في المسجد . السادس عشر أصح الوجهين أنه لا يمنع من لبس الحرير قلوبات الذمي وأراد قريبه المسلم تكفينه فيه فهل له ذلك لان لبسه اياه في حال الحياة جائز فيه نظر . السابع عشر اختلفوا في ان اذكحة الكفار صحيحة أو فاسدة على ثلاثة أقوال أصحها أنها صحيحة والثاني فاسدة والثالث ان اجتمعت شرائط المسلمين كانت صحيحة وإلا ففاسدة وهذا الخلاف يتجه تخريجه على هذه القاعدة وينبغي جريانه في العقود كلها

الكتاب الاول

(في الكتاب وفيه أبواب الباب الاول في اللغات وفيه فصول الاول في الوضع)

مسئلة الكلام ونحوه كقول والكلمة تطلق على اللساني وهو اللفظ وتطلق على النفساني وهو المعنى القديم بالنفس ثم اختلفوا فذهب المحققون كما قاله في المحصول هذا الى أنه مشترك بينهما وخالف في باب الاوامر والنواهي فقال أنه حقيقة في النفساني فقط وذكر ابن الحاجب في باب الاخبار ما يوافق الأول

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة اختلف اصحابنا في قوله عليه الصلاة والسلام « فاذا كان يوم صيام أحدكم فلا يرفث ولا يجهل فان امرء شاته أو قاتله فليقل اني صائم » هل يقوله بقلبه أو بلسانه وفيه وجهان جزم الرافعي بالأول فقال قال الائمة كذا وكذا ومعناه أنه يذكر نفسه بذلك لينتجر فانه

لا معنى لذكره باللسان إلا إظهار العبادة وهو رياء وقال لا روى في الاذكار وفي لغات التنبيه أظهر الوجهين انه يقوله بلسانه وقال في شرح المهذب انه الأقوى قال فان جمع بينهما فحسن وقال أنه يستحب تكراره مرتين أو ثلاثاً لأن ذلك أقرب الى إمساك صاحبه عنه وحكى الروياني في البحر وجهها واستحسنه أنه إن كان صوم رمضان فيقوله بلسانه وإن كان نقلاً فيقلبه وحذف في الروضة ما نقله الرافعي عن الأئمة ومنها إذا حلف أن لا يتكلم أو لا يقرأ أو لا يذكر فانه لا يبحث إلا بما يتكلم به بلسانه دون ما يجري على قلبه ومنها قالوا في حد الغيبة أنه ذكر الشخص بما يكرهه بشروطه المعروفة ثم قال الغزالي في الاحياء وتبعه عليه النووي في الاذكار أنها تحصل بالقلب كما يحصل باللفظ ومنها صحة النذر بدون لفظ فيه وجهان والأصح عدم الصحة

مسئلة ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري الى أن اللغات توقيفية ومعناه أن الله تعالى وضعها ووقفنا عليها أي أعلمنا بها واختاره ابن الحاجب وصاحب المحصول في الكلام على القياس في اللغات وقال الآمدي أنه الحق وذهب أبو هاشم الى أنها اصطلاحية وقال الاستاذ أبو اسحق الأسفرايني الالفاظ التي يقع بها التنبيه الى الاصطلاح توقيفية والباقي محتمل وفي المحصول قول رابع أن ابتداء اللغات اصطلاحية والباقي محتمل وتوقف القاضي أبو بكر في المسئلة ونقله في المحصول عن جمهور المحققين وذهب عباد بن سليمان وطائفة الى أن الالفاظ لا تحتاج الى وضع بل يدل بذاتها لما بينها وبين معانيها من المناسبة كذا نقله في المحصول ومقتضى كلام الآمدي في النقل عنه أن المناسبة مشروطة لكن لا بد من الوضع

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة المعروفة بمهر السر والعلانية وهي ما إذا تزوج الرجل امرأة بألف وكان قد اصطلاحاً على تسمية الالف بألفين فهل الواجب ألف وهو ما يقتضيه الاصطلاح اللغوي أو الفان نظراً الى الوضع الحادث فيه خلاف والصحيح اعتبار اللغة ومنها إذا قال يا حلال يا ابن الحلال وهما في الخصومة ونوى الزنا فلا حد عليه على الصحيح لأن اللفظ لا يحتمله وإنما هو من باب التعريض هكذا قالوه وما ذكروا فيه وفي أمثاله يصح على قولنا أنها توقيفية وهو الصحيح فان قلنا اصطلاحية فلا ولمائل أن يقوله لم لا وجب طائفاً لأن اللفظين بينهما علاقة صحيحة وهي المضادة فيكون مجازاً صحيحاً متبراً في كلام العرب وقد اعترف به المتكلم ومنها إذا دل لزوجته أنت عى حرام أو قال حلال الله علي حرام أو الحرام يلزمي ونحو ذلك فهل هو صريح أو كناية فيه وجهان صحيح الرافعي الأول والنووي الثاني فان قلنا اللغات اصطلاحية كفى اشتهارها في العرف والاستعمال العام من النية

فتكون صريحة وهو ما صححه الرافعي وإن قلنا أنها توقيفية فلا يخرج عن وضعها بل تستعمل في غيره على سبيل التجوز فان نوى وقع وإلا فلا وهو الصحيح عند النووي ومنها البيع المسمى بالتلجئة بالناء المثناة والجيم وصورته أن يخاف فحصب ماله أو الاكراه على بيعه فيلجأ الى انسان فيتفق معه على صدور لفظ الايجاب والقبول لا لحقيقة البيع ولكن لدفع التغلب عليه ثم يبيعه بيعا مطلقا وفيه وجهان أصحها الصحة اعتباراً بالوضع ومنها حيث قلنا أن من طلق أو عتق أو حلف بالطلاق أو غيره لا يدين في أرادته المعنى من اللفظ إنما يصحح على القول بأن اللغات توقيفية وأما على الاصطلاح فيتعين الرجوع اليهم ومنها إذا غلط الامام فنبه المأموم بقوله سبحانه الله قاصداً للتبليغ فقط أو توقفت عليه القراءة فردها بهذا القصد أو كبر المبلغ قاصداً للتبليغ ونحو ذلك فان صلاته تبطل كما ذكره الرافعي في باب شروط الصلاة من المحرر والشرحين وإن كان كلام المنهاج والروضة لا يؤخذ منه ذلك وما قاله الرافعي في التسبيح ونحوه ظاهر على قولنا أن اللغات اصطلاحية وإن قلنا أنها توقيفية فتسجبه الصحة لان اللفظ موضوع للتثنية وبمجرد القصد لا أثر له وقد توجه البطلان بانه إذا صرفه الى خطاب الآدميين امتنع الثواب عليه والتحق بالكلام نعم أشكل من هذا كله ما إذا لم يقصد شيئاً بالكافية فان النووي في دقائق المنهاج قد جزم فيه بالابطال وقال في شرح المذهب أنه ظاهر كلام المصنف وغيره لانه يشبه كلام الآدميين قال وينبغي أن يقال ان انتهى الراد في موضع قراءته اليه لم تبطل وإلا بطأت والصواب وهو حاصل كلام الحاوي الصغير أنها لا تبطل مطلقاً وبه جزم الحموي في شرح الوسيط ومنها هل تجوز التلبية بلفظ غير العربية مع معرفتها يندني على الخلاف في نظيره من تسبيحات الصلاة لانه ذكر مسنون بكذا قاله المتولي في التتمة والصحيح في التسبيحات وصائر الاذكار المستحبة كالشهاد الأول والقنوت وتكبيرات الانتقال والادعية المأثورة منعه للقادر بخلاف العاجز فانه يجوز في الاصح وحينئذ فيمتنع التلبية للقادر على ما قاله في التتمة وينتج عنه بنا الخلاف على أن اللغات توقيفية أم لا لكن الأقوى جواز التلبية مطلقاً بخلاف اذكار الصلاة فان الكلام فيها مفسد من حيث الجملة فامكن التحاق ذلك به عند القائل بالتوقيف بخلاف الكلام في الحج

﴿ مسألة ﴾ القراءة الشاذة كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام متتابعات

هل تنزل منزلة الخبر أم لا والصحيح عند الآمدي وابن الحاجب أنه لا يحتاج بها ونقله الآمدي عن الشافعي رضي الله عنه وقال امام الحرمين في البرهان أنه ظاهر مذهب الشافعي لان الراوي لم ينقلها خبراً والقرآن ثبت بالنواتر لا بالأحاد وخالف أبو حنيفة رضي الله عنه فذهب الى الاحتجاج بها وبني

عليه وجوب التتابع في كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات وجزم النووي في شرح مسلم بما قاله الامام ذكر ذلك في الكلام على قوله عليه الصلاة والسلام « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » وفي غيره ايضا وما قالوه جميعه خلاف مذهب الشافعي وخلاف قول جمهور اصحابه فقد نص الشافعي في موضعين من مختصر البويطي على أنها حجة ذكر ذلك في باب الرضاع وفي باب تحريم الخبث وجزم به ايضا الشيخ أبو حامد في الصيام وفي الرضاع والماوردي في الموضعين ايضا والقاضي أبو الطيب في موضعين من تعليقاته أحدهما الصيام والثاني في باب وجوب العمرة والقاضي الحسين في الصيام والمحامي في الايمان من كتابه المسمى «مدّة المسافر وكفاية الحاضر وابن يونس شارح التنبيه في كتاب الفرائض في الكلام على ميراث الاخ للام وجزم به الرافعي في باب حد السرقة والذي وقع الامام فقلده فيه النووي مستنده عدم ايجابه للتتابع في كفارة اليمين بالصوم مع قراءة ابن مسعود السابقة وهو صنع عجيب فان عدم الايجاب يجوز أن يكون لعدم ثبوت ذلك عن الشافعي أو لقيام معارض

❦ **مسئلة** ❦ الانشاءات يترتب معناها على ترتيب لفظها فاذا قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق لم تقع إلا واحدة لأنها بانت بالاولى. إذا تقرر ذلك فمن فروع المشكاة عليه ما إذا قال لزوجه التي لم يدخل بها إن دخلت الدار فانت طالق وطالق أو قدم الجراء فقال أنت طالق وطالق إن دخلت الدار فدخلت الثلاث في أصح الاوجه وسيأتي ايضا ما في باقي الفروع في الفصل الثامن

الفصل الثاني في تقسيم الالفاظ

❦ **مسئلة** ❦ الفعل المضارع المثبت كقولنا زيد يقوم فيه خمسة أقوال حكاه أبو حيان المشهور منها وهو ظاهر كلام سيبويه أنه مشترك بين الحال والاستقبال قال ابن مالك إلا أن الحال يترجح عند التجرد وفيه نظر والثاني حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والثالث عكسه والرابع أنه في الحال حقيقة ولا يستعمل في الاستقبال أصلا لا حقيقة ولا مجازاً والخامس عكسه إذا علمت ذلك فينتخرج على المسئلة فروع الاول قال تزوجته طلقى نفسك فقالت اطلق فلا يقع في الحال شيء لان مطلقة الاستقبال فان قلت المرأة أردت الانشاء وقع في الحال كذا نقله الرافعي عن البوشنجي زاد في الروضة فقال هو كما قال ولا يخالفه قول النحاة أن الحال أولى به إذا تجرد لانه ليس صريحا في الحال وعارضه أصل بقاء النكاح هذا كلامه

(قلت) وما ذكره كلام ناقص لانه إذا لم يكن صريحا في الحال فلا يلزم تعين الاستقبال لان

المشترك لا يتعين أحد محليه الا يرجع فيلبي الاقتصار على التمسك بان الاصل بقاء الشكاح نعم
لنائل أن يقول مذهب الشافعي حمل المشترك على جميع معانيه فاذا قال ملا والله لا ضربين زيداً فلا
يبرء إلا بضربه الآن وضربه بعد ذلك ولا شك في جريان ما ذكره الرافعي في سائر العقود والفسوخ
الثاني إذا قال أقسم بالله لأفعلن وأطلق فلا يصح أنه يكون يميناً ولا يحمل على الوعد . الثالث إذا قيل
للكافر آمن بالله أو أسلم لله فأتى الكافر بصيغة المضارع فقال أو آمن أو أسلم فانه يكون مؤمناً ولا نحمله
ايضاً على الوعد قياساً على ما سبق في أقسم كذا نقله الرافعي عن المنهاج للحلي وأقره . الرابع إذا
قال المدعى عليه أنا أقر بما يدعيه وقياس ما سبق أن يقال إن قلنا أن المضارع حقيقة في الحال فقط
كان اقراراً وإن قلنا في المستقبل فقط فلا لانه وعد فإن قلنا أنه مشترك وحملنا المشترك على جميع معانيه
إذا لم تهم قرينة كان أيضاً اقراراً وإن قلنا لا يحمل فإن جوزنا الاستعمال سئل عن المراد وعمل به
فان تعذر فلا شيء عليه عملاً بالأصل

إذا علمت ذلك كله فقد حكى الرافعي في المسئلة وجهين واقتضى كلامه أن الاكثرين على أنه ليس
بقرار وهو موافق للصحيح وهو كونه مشتركاً لكن إذا قلنا بانه لا يحمل عليها . الخامس إذا أوصى بما
تحمله هذه الشجرة أو الجارية فانه يعطي الحمل الحادث دون الموجود فحمله هنا على الاستقبال خاصة
السادس إذا قال الكافر أشهد أن لا اله الا الله الى آخره فانه يكون مسلماً بالاتفاق حملاً له على الحال
السابع إذا أتى الشاهد عند الحاكم بصيغة أشهد فانها تقبل بالاتفاق حملاً ايضاً على الحال . الثامن
إذا أسلم الكافر على ثمان نسوة مثلاً فقال لاربع أريدكن ولاربع لا أريدكن حصل التعيين بذلك
كذا نقله الرافعي عن المتولي ثم زاد عليه فقال وقياس ما سبق أن التعيين يحصل بمجرد قوله أريدكن
(قلت) ولا يخفى قياس الفروع من النظائر السابقة ثم ان حصول التعيين بمجرد الارادة فيه
نظر فان الارادة هي ميل القلب ونجد الناس كثيراً ما يريدون الشيء ولا يبررونه في الخارج . التاسع
إذا قال امرأة من يشتهي ان يفعل كذا طالق تعلقت اليمين بشهوته في الحال لا في المستقبل فانه
الغزالي في فتاويه . العاشر لو قال لشخص أنريد أن أطلق زوجتك فقال نعم كان توكيلاً في طلاقها قوله
القاضي الحسين قبيل طلاق المريض من تعليقه وفيه ما سبق الا أن الارادة من الوجدانيات التي لا
قدرة له على تحصيلها فإخباره بها تدل على وقوعها الآن

مسئلة ١٠ المضارع المنفي بلا يتخلص الى الاستقبال عند سيبويه وفل الاخف أن
باق على صلاحيته للامرين واختاره ابن مالك في التسهيل فان دخلت عليه لام الابتداء أو حصل المنفي

بليس أو ما أو ان مضارعا كان أو غيره ففي تعيينه للحال مذهبان الا كثرون كما قاله في أوائل التسهيل على أنه يتعين ثم صحح في الكلام على ما الحجازية خلافة

إذا علمت ذلك فينبغي على هذه المسائل مسائل منها إذا حلف بهذه الصيغة ولا يخفى وجه التفريع ومن جملة التفاريع ما إذا قال لا أنكر ما تدعيه والقياس وهو ما اجاب به الهروي في الاشراف انا ان قلنا النكرة في سياق النفي تم كان اقرارا لان الفعل نكرة وإن قلنا لا تم لم يكن اقرارا وقد اجاب الرافعي بمخلاصة هذا فجزم بأنه يكون اقرارا ولم يحمله على الوعد وسيأتي ايضا مثله في اسم الفاعل ومنها إذا أدن المرتهن للراهن في عتق المرهون ورد الراهن الاذن وقال لا أعتقه ثم أعتقه قال في البحر قال والذي رحمه الله يحتمل وجهين انتهى وقريب من هذا وجهان ذكرهما ابن الرفعة في باب الوكالة من الكفاية في أن اباحة الطعام هل ترتد بالرد أم لا ومنها إذا قال الوصي لا أقبل هذه الوصية فإنه يكون ردا لها كما جزم به الرافعي في نظيره من الوكالة

مسئلة الكلام هل يشترط فيه أن يكون من ناطق واحد فيه مذهبان الصحيح

كما قاله شيخنا في الارتشاف انه لا يشترط

إذا علمت ذلك فمن فوائده ما إذا كان له وكيلان أو وصيان مستقلان فنطق أحدهما بلفظ وكاله الآخر أو كان له وكيل واحد فنطق بذلك وكاله الموكل كما لو وكله بطلاق زوجته فقال الوكيل أنت وقال الموكل طالق ومنها إذا قال لي عليك ألف فقال المدعي عليه إلا عشرة أو غير عشرة ونحو ذلك فقال في التهمة المذهب أنه لا يكون مقرا بالباقي ومدرك الخلاف ما قلناه وعلل في التهمة عدم الافرار بأنه لم يصدر منه إلا نفي بعض ما قاله خصمه ونفي بعض الشيء لا يدل على ثبوت غيره ولا يعال الوجه الآخر

مسئلة إذا أمكن أعمال اللفظ فهو أولى من الغائه

إذا علمت ذلك فمن فروعه ما إذا قال لزوجته إن دخلت الدار أنت طالق أعى بحذف الغاء من أول الجزاء وهو أنت فان الطلاق لا يقع قبل الدخول وقال محمد بن الحسن يقع لعدم صلاحية الجزاء بسبب عدم صلاحية الغاء فحمل على الاستئناف ودليلنا ما تقدم كذا ذكره الطبري أبو عبد الله الحسين في عدته حكما وتعليلا ونقل الرافعي عدم الوقوع عن جماعة ثم نقل عن البوشنجي أنه يسأل فان قال أردت المنع من حكم به وما قاله البوشنجي لا اشكال فيه الا أنه يشعر بوجوب سؤاله ومنها إذا قال وقفت هذا على أولادي وليس له الا أولاد أولادهم كما جزم به الرافعي لاعتذار الحقيقة وصونا للفظ عن الابطال ومنها إذا قال ما من أحد ما خ. والآخ. خا فانه لم يصحح واحد ما صح وحمل على الخلل كذا

ذكره القاضي الحسين في تعليقه وأيده بما نص عليه الشافعي في الوصية فيما إذا أوصى "بطل من طوبه
وله طبل هو وطبل" حرب أنها تصح ويجعل على الجائز وكذا لو قال لزوجته وحاراً حاداً طالق بخلاف
زوجته وأجنبية فإن في تعيين الزوجة وجهين لكون الأجنبية من حيث الجملة قابلة

الفصل الثالث في الاشتقاق

مسئلة اطلاق المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول باعتبار الحال حقيقة بلا نزاع واطلاقه
باعتبار المستقبل كقوله تعالى (انك ميت وانهم ميتون) مجاز قطعاً وإن كان باعتبار الماضي ففيه
مذاهب أصحها عند الامام نجر الدين واتبعاء أنه مجاز سواء أمكن مفارقتها له كالضرب ونحوه أو لم
يمكن كالكلام وطريق من أراد الاطلاق الحقيقي في الكلام ونحوه كالشعر والخطبة والخبر أن يأتي به
مقارناً لا آخر جزء والثاني أنه حقيقة مطلقاً والثالث التفصيل بين الممكن وغيره وتوقف الآمدي وابن
الحاجب فلم يصححا في المسئلة شيئاً ومحل الخلاف فيما إذا لم يطرأ على المحل وصف وجودي يناقض
المعنى الاول أو يصاده وذلك كالزنا والقتل والأكل والشرب فإن طرأ من الموجودات ما ينساقض أو
يضاد كالسواد مع البياض والقيام مع التعود فإنه يكون مجازاً اتفاقاً هذا حاصل ما ذكره الامام والآمدي
وغيرهما وصرح به التبريزي في اختصار المحصول وضبطه بالضابط المتقدم وهذا كله إذا كان المشتق
محكوماً به كقولك زيد مشرك أو قاتل أو متكلم فإن كان محكوماً عليه كقوله تعالى (الزانية والرائي
فاجلدوا) (والسارق والسارقة فاقطعوا) (واقتلوا المشركين) ونحوه فإنها حقيقة مطلقاً سواء كان للحال
أم لم يكن وقد استدلل عليه القرافي بأنه لو لم يكن كذلك لامتنع الاستدلال بالنصوص السابقة في زماننا
لأنها مستقبلة باعتبار من الخطاب عنده مثل انزال الآية والأصل عدم السحور ولا فائل بامتناع الاستدلال
إذا علمت ذلك فيتفرع عليه مسائل. الاولى لو عزل عن القضاء فقال امرأة القاضي طالق في
وقوع الطلاق وجهان حكاهما الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن أبي العباس الروياني والمسئلة لها
التفات الى قواعد احدها ما ذكرناه. والثاني المفرد المحلى بأل هل يعم أم لا. والثالثة المتكلم هل يدخل
في عموم كلامه أم لا. والرابعة اقامة الظاهر مقام المضمحل. المسئلة الثانية إذا قال الكافر أنا مسلم هل يحكم
باسلامه أم لا فيه اختلاف وقع في كلام الرافعي والروضة أوضحته في المهمات فإن جعلناه حقيقة في الحال
كان مؤمناً والا فلا لأنه لو قال أنا أسلم بعد ذلك لم يلزم بالاسلام ووجه عدم اسلامه مطلقاً انه قد يسمى
دينه الذي عليه اسلاماً. المسئلة الثالثة إذا قال أنا مكر بما يدعيه أو لست منكراً له فإنه يكون اقراراً بخلاف
ما لو قال أنا مكر ولم يقل به فإنه لا يكون اقراراً لاحتمال ان يريد الاقرار بأنه لا شيء عليه وبخلاف ما

لو أتى بالمضارع فإنه لا يكون اقراراً وإن أتى بالضير معه في أصح الوجهين وذلك بان يقول أقربه
وسببه ان المضارع مشترك على المعروف كما تقدم ايضاحه في الفصل قبله . الرابعة إذا نادى زوجته
فقال يا طالق فإنه صريح نعم لو ادعى انه اراد الماضي فيقبل إذا ثبت وقوع ذلك منه لانها قرينة
دالة على ما ادعاه من التحوز . الخامسة إذا قال وقفت على سكان موضع كذا فغاب بعضهم سنة ولم تبع
داره ولا استبدل داراً فإن حقه لا يبطل كذا نقله الرافعي عن العبادي وأقره هو والنووي عليه مع أن
السكان جمع اسم الفاعل وهو ساكن وليس الوصف قائماً به في هذه الحالة ويؤيده ما قالوه في الايمان
لو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه لم يحنث سواء كان بنية التحول أم لا ومقتضى تعبير
الرافعي أنه لا فرق في ذلك بين الغيبة حال الوقف أو بعدها . السادسة ان اصحابنا لما قالوا بكراهة
السواك للصائم بعد الزوال مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام لخالف الحديث اختلفوا في أن كراهة
السواك للصائم ينتهي بالغروب أم تبقى الى الفطر فالأكثر على الأول وقال الشيخ أبو حامد بالنسبة
كذا نقله النووي في شرح المذهب والخلاف مبني على ما ذكرناه وذكر المحب الطبري في شرح التنبيه
انه يكره للصائم إذا أراد الشرب أن يتمضمض ويمح لانه ازالة أثر يحبه الله تعالى والذي قاله يقتضي
بقاء الكراهة الى الافطار وهو أوضح مما قاله النووي الا أنه يقتضي كراهة ازالته في النهار ضمي
بالمضمضة في الوضوء وفيه نظر . السابعة قال وقفت على حفاظ القرآن لم يدخل فيه من كان حافظاً ونسبه
قاله في البحر . الثامنة وقف على ورثة زيد وزيد حي لم يصح لان الحي لا ورثة له قاله في البحر ولوقيل
يصح حملاً للفظ على الاضمار والتقدير على ورثته لو مات الآن لكان محتملاً . التاسعة قال لزوجاته الأربع
كلما ولدت واحدة منكن فصواحبها طوالق فولدت كلهن فلهن احوال احدها أن يلدن معا فتطلق كل
واحدة ثلاثاً وعدة جميعهن بالاقراء . الثاني أن يلدن مرتباً فيه وجهان الأصح منهما انه إذا ولدت
الأولى طلقت كل واحدة من الباقيات طلقة فاذا ولدت الثانية انقضت عدتها وبانت وتقع على الأولى
بولادة هذه طلقة وعلى كل واحدة من الآخريات طلقة ان بقيت عدتها فاذا ولدت الثالثة انقضت
عدتها عن طلقين ووقع على الأول طلقة ثانية إن بقيت في العدة أو على الرابعة طلقة ثالثة فاذا ولدت
الرابعة انقضت عدتها عن ثلاث طلقات ووقعت ثالثة على الأولى وعدة الأولى بالاقراء وفي استثنائها
العدة للطفة الثانية والثالثة الخلاف في طلاق الرجعية والوجه الثاني أن الأولى لا تطلق أصلاً وتطلق
كل واحدة من الآخريات طلقة واحدة وتنقضي عدتهن بولادتهن لان الثلاث في وقت ولادة الأولى
صواحبها لان الجميع زوجات فيطلقن طلقة طلقة فاذا طلقن خرجن عن كونهن صواحب الأولى وكون الأولى

صاحبة لمن فلا يؤثر بعد ولادتهن في حقها ولا في حق بعضهن ومن قال بالاول قال ما دمن في العدة فمن زوجات وصواحب ولهذا لو حلف بطلاق زوجاته دخلت الرجعية فيه الثالث ان تلدن ثنتان معا ثم ثنتان معا فعلى الوجه الاول تطلق كل واحدة من الاولتين لولادة الاخرى طلقة وكل واحدة من الاخرتين بولادة الاولتين طلقتين فاذا ولدت الاخرتان طلقت كل واحدة من الاولتين طلقتين آخرتين ولا يقع على الاخرتين شيء آخر تنقضي عدتهما بولادتهما على المذهب وعلى نصه في الاملاء يقع على كل واحدة منهما طلقة واحدة وتعتمدان بالاقراء وعلى الوجه الثاني تطلق كل واحدة من الاولتين طلقة وكل واحدة من الاخرتين طلقتين فقط وتنقضي عدة الاخرتين بالولادة وتعتمد الاولتان بالاقراء على الوجهين. الرابع ان تلد ثلاث منهن معا ثم الرابعة فتقع على الرابعة ثلاث تطليقات بلا خلاف وتطلق كل واحدة من الاوليات على الوجه الاول ثلاثا منها طلقتان بولادة الثنتين ولدتا معا وثالثة بولادة الرابعة ان بقين في العدة وعلى الوجه الثاني لا تطلق كل واحدة من الثلاث الا طلقتين ولو كان الامر بالعكس ولدت واحدة ثم ولدت الثلاث معا فعلى الوجه الاول تطلق كل واحدة من الثلاث طلقة بولادة الاولى ثم تنقضي عدتهن بولادتهن فلا يقع عليهن شيء آخر على المذهب وعلى نصه في الاملاء يقع على كل واحدة طلقتان آخرتان ويعتمدن بالاقراء والاولى تطاق بولادتهن ثلاثا وعلى الوجه الثاني لا يقع على الاولى شيء ويقع على كل واحدة من الباقيات طلقة فقط. الخامس ان تلد ثنتان على الترتيب ثم ثنتان معا فتقع على الاولى ثلاث بولادتهن وعلى كل واحدة من الباقيات طلقة بولادة الاولى فاذا ولدت النانية انقضت عدتها ووقعت على كل واحدة من الاخرتين طلقة اخرى فاذا ولدت الاخرتان انقضت عدتهما بولادتهما ولا يقع على واحدة منها شيء بولادة صاحبتها على المذهب هذا قياس الوجه الاول وعلى الوجه الثاني لا يقع على الاولى شيء ولا على كل واحدة من الباقيات الا طلقة ولو ولدت ثنتان معا ثم ثلثا مرتبة فعلى قياس الوجه الاول تطاق كل واحدة من الاولتين بولادتهما طلقة وعلى واحدة من الاخرتين طلقتين فاذا ولدت الثالثة انقضت عدتهما وطلقت كل واحدة من الاولتين طلقة اخرى ان بقيتا في العدة وطلقت الرابعة طلقة ثالثة فاذا ولدت انقضت عدتهما وطلقت كل واحدة من الاولتين طلقة ثالثة ان بقيتا في العدة وعلى قياس الوجه الثاني لا تطاق كل واحدة من الاولتين الا طلقة ولا كل واحدة من الاخرتين الا طلقتين

الفصل الرابع في الترادف والتأكيد

﴿مسئلة﴾ هل يلزم اقامة كل واحد من المترادفين مقام الاخرى حيث يصح المثل باحدهما

في تركيب اسم أو يصح المثل به بالآخر ففيها مذاهب أشهرها ان المترادفين لا يثبت به

من التركيب انما هو المعنى دون اللفظ فاذا صح النطق مع أحد اللفظين وجب بالضرورة ان يصح مع اللفظ الآخر لان معناها واحد والثاني لا يجب مطلقا واختاره في الحاصل والتجصيل وقال في المحصول أنه الحق لان صحة الضم قد تكون من عوارض الالفاظ ايضا لانه يصح قولك خرجت من الدار مع أنك لو أبدلت لفظة من وحدها لمرادفها بالفارسية لم يجوز قال وإذا عقلنا ذلك في لغتين لم يمتنع وقوع مثله في اللغة الواحدة . والثالث وصححه البيضاوي أنها إن كانا من لغة واحدة وجب لما قلناه أولا . إن كانا من لغتين فلا لان أحد اللغتين بالنسبة الى الاخرى مهمل فاختلاط اللغتين يستلزم ضم مهمل الى مستعمل

(قلت) والحق ما قاله الامام لان التركيب الخاص قد يقع فيه ما يمنع استعمال الآخر في موضعه وبيانه من وجوه منها أنه يصح قولك مررت بصاحب زيد ولا يصح مررت بندي زيد وإن كانت ذو مرادفة لصاحب لان صيغة ذي لا تضاف الا الى اسم جنس ظاهر وأجاز بعضهم اضافته الى المضمرة ومنها ان اسم الفعل للغائب كهيئات بمعنى بعد بضم العين لا يقع فاعله ضميراً منفصلاً ولا ظاهراً بعد الا فلا نقول ما هيئات الا زيد ولا زيد ما هيئات الا هو و يصح ذلك مع بعد ومنها الذي مع ال الموصولة وكذلك جاوز مع مر

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة تكبيرة الاحرام تصح بغير العربية إن لم يحسن العربية وإن أحسنها فلا لما في الصلاة من التعمد بل لو اتى بالعربية وامكن عبر بالرحمن أو الرحيم فانه لا يصح ايضا على الصحيح وأما الترجمة في النكاح والرجعة والسلام ففيها ثلاثة أوجه أصحها في الاولين الصحة مطلقا وفي السلام التفصيل بين من يحسن العربية ومن لا يحسنها الا أن الصحيح في السلام من زوائد الروضة فان صححنا في النكاح فمحلها إذا فهم كل منهما لفظ الآخر فان لم يفهمه ولكن أخبره ثقة عن معنى لفظه ففي الصحة وجهان و يصح الخلع والطلاق والبيعات وغيرها من المعاملات و يصح اللعان بغير العربية إن لم يحسن العربية فان أحسنها فكذلك في الاصح وأما الاسلام فيصح مطلقا وفي باب الظهار من زوائد الروضة وجه في اشتراط العربية للقادر عليها ومنها ما قاله الرافعي في كتاب الدعاوي انه إذا قال القاضي قل والله فقال والرحمن لم يقع الموقع حتى لو صم عليه كان ناكلاً ولو أبدل الحرف كما لو قال قل بالله فقال والله أو تالله ففي الحكم بنكوله وجهان ومنها رواية الحديث بالمعنى للعارف وفيه مذاهب أصحها عند الامام نحر الدين والآمدي وغيرها الجواز والثاني المنع والثالث نقله الماوردي والرويانى كلاهما في باب القضاء انه يجوز للصحابي ولا يجوز لغيره بل جزماً بانه لا يجوز لغير الصحابي

وجعل محل الخلاف فيه والرابع وهو الذي رأى الماوردي فقال الذي أراه أنه إن كان يحفظ اللفظ لم يجز أن يرويه بغيره لأن في كلام الرسول من الفصاحة ما لا يوجد في غيره وإن لم يحفظه جاز لأنه قد يحتمل اللفظ والمعنى وعجز عن أحدهما فلزمه أداء الآخر لا سيما إن تركه قد يكون كتبا الأحكام ثم قال اعني الماوردي والرويات أن إذا جوزنا فشرطه أن يكون مساويا له في الجلاء والخفاء والا فيمتنع كقوله عليه الصلاة والسلام « لا طلاق في اغلاق فلا يجوز التعيين عنه بالاكراه وإن كان هو معناه لأن الشارع لم يذكركه كذلك إلا لمصلحة فنسكل استنباطه للعلماء ثم جعل محل الخلاف في غير الأوامر والنواهي وجزما بالجواز فيها ومثلا الأوامر بقوله عليه الصلاة والسلام « أقتل الأسودين الحية والعقرب » فيجوز أن يقال أمر بقتلها والنهي بقوله « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء » فيجوز أن يقال نهى عن كذا وكذا لأن أفعل أمر ولا تفعل نهى

(قلت) وما ذكرناه باطل مردود لأن لفظ أفعل للوجوب بخلاف لفظ الأمر ولا تفعل للتحريم بخلاف لفظ النهي كما أوضحته في شرح منهاج الأصول وستعرفه أيضا في موضعه ومنها أن قوله عليه الصلاة والسلام « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله » مقتضاء تعيين هذا اللفظ لكن ذكر الحلبي في المتهاج أنه يقوم مقامه الفاظ أخرى ونقلها عنه الرافعي في آخر كتاب الردة وأقرها وفي بعضها نظر لكونه ليس مرادفا حقيقة فقال ويحصل الإسلام بقوله لا اله غير الله ولا اله سوى الله وما عدى الله ولا اله إلا الرحمن أو الباري أو لا رحمن ولا باري إلا الله أو لا ملك أو لا رزاق إلا الله وكذا لو قال لا اله إلا العزيز أو العظيم أو الحليم أو الكريم وبالعكس ولو قال أحمد أبو القاسم رسول الله فهو كقوله محمد هذا آخر كلام الحلبي وذكر النووي في التحقيق والاذكار وغيرها أنه لو قال في التشهد اللهم صل على أحمد لم يكف بخلاف النبي والرسول ومقتضى كلامهم أنه لم عبر في التشهد أيضا بالرسول عوضا عن النبي المذكور في أوائله وبالنبي عوضا عن الرسول المذكور في أواخره لم يكف وفي صحيح البخاري أنه عليه الصلاة والسلام لما علم الصحابي الذكر المعروف الذي في أثنائه آمنت بكتابتك الذي أنزلت ونبئك الذي أرسلت فشرع الصحابي يعيد ما سمعه ليحفظه فعبر بقوله وبرسولك الذي أرسلت فقال له عليه الصلاة والسلام « لا قل ونبئك الذي أرسلت » أما إذا لم يقل أيها النبي بل عبر بمحمد أو أحمد فلا شك أنه لا يكفي لفوات الإقرار بالرسالة أو النبوة

﴿مسئلة﴾ التوكيد تقوية مدلول ما ذكره باللفظ آخر وهو أما معنوي كقولك جاء القوم كلهم أجمعون وقد يكون لفظيا أي بإعادة اللفظ الأول بعينه كقولك جاء القوم جاء القوم أي بالنكرار

وفيه مسائل الاولى اتفقوا على أن التأكيد على خلاف الاصل لان الاصل في وضع الكلام انما هو افهام السامع ما ليس عنده فاذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد تعين حملة على التأسيس وفروع المسئلة كثيرة واضحة ولكن للنظر بحال في مسائل منها إذا كرر المنجز فقال أنت طالق أنت طالق ولم ينو شيئاً ففيه قولان أصحهما حملة على الاستيناف ولو كرر طالقاً فقط فقال الجمهور إنه على القولين والصحيح كما تقدم وقال القاضي الحسين تقع واحدة قطعاً ومنها إذا كرر الجملة الشرطية كلها بأن قال إن دخلت الدار فانت طالق ثم أعاد اللفظ ثانياً وثالثاً فدخلت قال الرافعي في باب تعدد الطلاق ينظر ان قصد التأكيد فواحدة وإر قصد الاستيناف فثلاث وإن اطلق فعلى أيهما يحمل قال البغوي فيه قولان بناء على ما لو حنث في إيمان بفعل واحد هل تعدد الكفارة وقال المتولي يحمل على التأكيد إذا لم يحصل فصل أو حصل ولكن اتحد المجلس فان اختلف فعلى أيهما يحمل فيه وجهان وإذا حمل على التأكيد فيقع عند الدخول طلقة أم تعدد فيه وجهان بناء على تعدد الكفارة وعدمها ولا فرق في الصور كلها بين المدخول بها وغيرها لا تأ إذا قلنا بالتعدد فيقع الجميع دفعة واحدة حال الدخول والذي نقله الرافعي عن التهمة فيه غلط نبهت عليه في المهمات ومنها إذا كرر الجملة الشرطية فقط أي دون الجراء كقوله إن دخلت الدار إن دخلت الدار فانت طالق فهل يكون تأسيساً حتى لا تطلق الا بالدخول مرتين ويصير كأنه قال إن دخلت بعد إن دخلت كما لو اختلف الشرط فقال إن دخلت هذه إن دخلت تلك أو تأكيداً لانه المتبادر في مثل ذلك وايضاً فلا ان اصالة التأسيس عارضها اصالة بقاء العدد فيه نظر والمنقول عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضي الله عنه هو الثاني و يأتي هذا النظر ايضاً فيما إذا أخرج الشرطين أو فرقهما فقال إن دخلت الدار فانت طالق إن دخلتها نعم ان ادعى المعلق انه اراده فيقبل منه كما لو كرر انت طالق ومنها إذا كرر المتكلم ما النافية فقال متلاً ما ما قام زيد فالفهوم من كلام العرب كما قاله شيخنا أبو حيان ان الكلام باق على النفي وان ما الثانية توكيد لفظي للاولى ويتفرع على ذلك فروع كثيرة تجري في أبواب متفرقة كقوله ما ما له عندي شيء وما ما بعته هذه العين ونحو ذلك فعلى ما قاله الشيخ لا يترتب على هذا الكلام شيء لكن ذكر الرافعي في آخر الباب الاول من أبواب الاقرار ان نفي النفي اثبات ذكره في الكلام على نعم وبلى حينئذ يصير التقدير في المثالين المذكورين له عندي شيء أو بعته هذا العين وسببه أن التأسيس خبر من التأكيد نعم انت ادعى المقر انه اراده فيقبل منه كما لو كرر انت طالق . المسئلة الثانية انه لا يجوز الفصل بين التأكيد والمؤكد فمن فروعه ما اذا كرر قوله انت طالق ثلاث مرات فان قصد بالآخرين تأكيد الاول وقعت واحدة وان قصد الاستيناف وقع الثلاث

وإن أطلق فكذلك في أظهر القولين والثاني تقع واحدة حملا على التوكيد ولو قال قصدت بالثالثة تأكيد الثانية أو بالثانية تأكيد الأولى وبالثالثة الاستيناف وقع طلقتان ولو قصد بالثالثة تأكيد الأولى وقع الثلاث لأن الفصل يمنع التأكيد وقيل يقع طلقتان ولا يقدر هذا الفصل لكونه يسيراً وإن قصد بالثانية الاستيناف ولم يقصد بالثالثة شيئاً أو عكس وقع الثلاث في أظهر القولين والثاني طلقتان المسئلة الثالثة لا يشترط في التأكيد اتفاق الالفاظ فتقول مررت بالقوم كأنهم أجمعين فمن فروعه ما إذا قال لزوجته أنت مطلقة أنت مسرحة أنت مفارقة قال الرافعي في باب تعدد الطلاق فبكون كما لو كرر قوله أنت طالق ثلاث مرات في أصح الوجهين وقد تقدم حكمه وقيل لا بل يقع الثلاث ههنا على كل حال وذكر الرافعي في أوائل باب أركان الطلاق عن حكاية القاضي شريح الروياني ولم يخالفه أنه إذا كرر كناية ونوى فإن كانت الالفاظ متحدة كقوله اعتدي اعتدي فإن نوى التأكيد وقعت واحدة أو الاستيناف فثلاث وإن لم ينو شيئاً فقولان وإن كانت مختلفة وقع بكل لفظة طقة المسئلة الرابعة قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام العرب لا تؤكد أكثر من ثلاث مرات ويشهد لما ذكره الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا ذكر كلاماً أعده ثلاثاً وقد يقال إن قياس ذلك أن من كرر طلاقاً أو غيره أربع مرات مثلاً وادعى قصد التأكيد أنه لا يقبل في الرابعة ويقع عليه بها أخرى والمتجه خلاف ذلك ويقبل التأكيد مطلقاً كما أطلقه الأصحاب لأن كلام الشيخ عز الدين صريح في امتناعه وبتقديره فالخروج عن المبيع النهوي لا أنزله عندنا كما أوضحوه في الإقرار وغيره وقد أجاب الغزالي في فتاويه بمحصل ما ذكرته وذلك في المسئلة الخامسة والثلاثين بعد المائة

الفصل الخامس في الاشتراك

ولتقدم عليه مقدمة نافعة وهي الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل فالوضع هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى والاستعمال هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى وهو من صفات المسكّم والحمل اعتقاد السامع مراد المسكّم أو ما اشتمل على مراده وذلك من صفات السامع

إذا تقرر هذا ففي الفصل مسائل الأولى إذا امتنع الجمع بين مدلولي المشترك لم يجز استعماله فيهما معاً وذلك كاستعمال لفظ أفعل في الأمر بالشئ والتهديد عليه إذا جعلناه مشتركاً بينهما لأن الأمر يقتضي التحصيل والتهديد يقتضي الترك وعبر في المنهاج عن ذلك بالمعاني المتضادة وهو تعبير غير مستقيم إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لغيره أنت تعلم أن العبد الذي في يدي حر فانا نحكم بعنته لأنه قد اعترف بعلمه ولو لم يكن حراً لم يكن المقول له عالماً بحريته ولو قال أنت تظن أنه حر

لم يحكم بعقده لانه قد يكون مخطيا في ظنه فلو قال أنت ترى فيحتمل العنق وعدمه لان الرؤية تطلق على العلم وعلى الظن كذا نقله الرافعي قبيل كتاب التدبير عن الروياني وأقره وقال النووي الصواب عدم الوقوع والذي قاله واضح لكن القياس انه يراجع ان أمكنت مراجعته نعم قالوا في الاقرار أن قول المقر عبدي لزيد باطل وقياسه بطلان هذا ايضا ولو قيل يصح في الجميع حملا للفظ على المجاز وانه كان قبل ذلك له لم يكن بعيدا ومنها إذا أسلم على أكثر من أربع نسوة وخيرناه فقال لواحدة منهن فارقتك فقال القاضي أبو الطيب يسكون ذلك اختياراً للزوجة ثم تطلق لانه صريح في الطلاق والطلاق يستلزم الزوجية فاشبه ما لو قال طلقك والاصح كما قاله الرافعي انه فسخ للنكاح كقوله اخترت قطع نكاحك وليس بطلاق قال ابن الصباغ فيكون حقيقة فيها ولكن يخصص بالموضع الذي يقع فيه

(قلت) والامر كما قاله ابن الصباغ من كونه على هذا التقدير مشتركا ولكن بين معنيين متضادين فان احدهما يقتضي اختيارها للنكاح والاخر يقتضي خلافه فلا يصح الاعمال فيها ولا الحمل عليها لانهم متنافيان فينبغي ان لا يحمل على أحدهما الا بالنية ودعوى ابن الصباغ انه يتخصص بالموضع ضعيف لان الموضع هنا صالح لهما فالحمل على الفسخ ترجيح بلا مرجح هذا هو مقتضى القواعد فينبغي حمل كلام الرافعي عليه ثم ان لفظ الفراق حقيقة في بابه وهو الطلاق ووجد نفاداً في موضوعه فلا ينبغي أن يقبل صرفه الى غيره بالنية ومنها شري يستعمل حقيقة بمعنى اشترى وبمعنى باع كقوله تعالى إخبارا عن إخوة يوسف عليه السلام (وشروه بثمن بخس) اي باعوه والتحصيل والازالة معنيين متضادان ويتضح تصويره في رجل وكل وكيلين يبيع سلعة فخطب احدهما صاحبه بهذا اللفظ فيحتمل أن يكون لقصد الشراء منه وأن يكون لقصد البيع فيتميز بالنية. المسئلة الثانية إذا لم يمتنع الجمع بين مدلولي المشترك فهل يجوز استعماله فيهما فيه مذهبان الصحيح وهو الذي ذهب اليه الشافعي واختاره ابن الحاجب يجوز واختار الامام نضر الدين انه لا يجوز وقيل يمتنع في اللفظ المفرد ويجوز في التثنية والجمع لاعتدده وفي الاحكام للآمدي عن أبي الحسين البصري انه يجوز في النفي دون الاثبات لان السلب يفيد العموم فيتعدد بخلاف الاثبات وحكاة البيضاوي ايضا وهو غريب وتوقف الآمدي فلم يختار شيئاً

إذا علمت ذلك فهل يجب حمل اللفظ الصالح للمعنيين عليهما معا إذا لم تقم قرينة على شيء فيه مذهبان مذهب الشافعي أنه يجب احتياطاً في تحصيل مراد المتكلم لا تأنيان لم نحمله على واحد منهما لزم التعطيل أو حملناه على واحد لزم الترجيح بلا مرجح وفي البرهان لامام الحرمين أن الشافعي يوجب

حمل اللفظ على حقيقته ومجازه ايضا قال ولقد اشدت نكير القاضي على القائل به
 إذا علمت ذلك فن فروع المسئلة ما إذا قال لزوجته انت علي كظهر أمي خمسة أشهر مثلاً إذا
 صححنا الظهار الموقت وهو الصحيح فانه يكون ايضا مولياً على الصحيح وقيل لا بل يحمل على الظهار
 خاصة لانه ليس بحالف ومنها قولهم ان الكتابة لا تستحب الا في عبد عرف كسبه وأما قوله تعالى
 (وكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) والخير يطلق على العمل الصالح كقوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة
 خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وعلى المال لقوله تعالى (وانه لحب الخير لشديد) وقوله تعالى
 (ان ترك خيراً) الآية ويصح أن يقال حملناه عليها لان الخير نكرة وقعت في سياق الشرط فعمت
 ومنها ما قاله اصحابنا في عموم قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) أنه
 شامل للمستطيع بنفسه وبغيره وهو الممضوب إذا وجد من يحج عنه وأستدلوا به على وجوبه عليه مع
 ان اقامة فعل الغير مقام فعل الشخص مجاز وهذا الذي ذكرناه مبني على اعراب الآية والاسحاة فيها
 ثلاثة أقوال حكاه ابن عصفور وغيره أحدها أن المصدر وهو حج مضاف الى المفعول ومن هو الفاعل
 والتقدير ان يحج المستطيع البيت والثاني كذلك الا ان من شرطية وجوابها وجزاءها محذوف والتقدير
 من استطاع اليه سبيلاً فليفعل والثالث ان من بدل من الناس على انه بدل بعض من كل التقدير والله
 على المستطيع من الناس حج البيت فعلى الاول يكون ذلك جمعا بين الحقيقة والمجاز وعلى الثاني والثالث
 لا يكون جمعا بينهما لان قوله (حج البيت) صادق على الحج بنفسه وبغيره ومنها أن الشفق يطلق على
 الاحمر والاصفر وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام صلى العشاء حين غاب الشفق فان كان الشفق مشتركاً
 فينبغي حمله عليهما حتى لا يدخل الا بالثاني وإن كان موافقاً فقد دخلت عليه أل وهي له يوم عندنا
 فلا بد منه الا أن يقال صدنا عن ذلك كله مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام « وقت المغرب ما لم يسقط
 نور الشفق » فان الثور بالشاء الثلاثة المفتوحة هو الثوران وروي بالقاء ايضاً وهو بمعناه وهما يدلان على أن
 المراد هو الاحمر ومنها اختلافهم في المراد من قوله عليه الصلاة والسلام « فليقل اني صائم » وقد تقدم
 ايضاحه في أول الكتاب الاول ومنها إذا قال السيد لعبده ان رأيت عينا فانت حر فانه يعتق بمابراه
 من العيون ولا يشترط رؤية الجميع كذا قاله الرافعي في كتاب التدبير ثم قال عقبه ان الاشبه ان
 المشترك لا يحمل على جميع معانيه ومنها إذا وقف على الموائ وله موالى من أعلى وموالى من أسفل فوحوه
 أمها كما قاله في الروضة والمتهاج انه يقسم بينهما وقيل يصرف الى الموالى من أعلى لتربية مكافاتهم
 وقيل من أسفل لجران العاده بذلك لاحتياهم غالباً وقيل لا يصح بالكلية في قول حكاه

الرافعي في كتاب الوصية عن رواية حكايها البويطي انه يوقف الى الصلح وحكاه في الروضة من زوائده في كتاب الوقف وجها عن حكايه الدارمي ثم قال انه ليس بشيء فتفطن لذلك فلو لم يعبر الواقف بالجمع بل عبر بالمفرد فقال على المولى فكذلك عند القاضي أبي الطيب وابن الصباغ فانها ذكر الخلاف في حالة الافراد وقال امام الحرمين في النهاية لا يتجه الاشتراك وتنقدح مراجعة الواقف

(قلت) وسببه أن الاصل ان من كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صفة ذلك الشيء كما لو قال هذه الدار بينهما أو اختلفوا في شرط الواقف وهو موجود وقد سبق في أول المسئلة أن جماعة منعه في حال الافراد دون ما عداه وهو هذا الخلاف . واعلم أن الشافعي نص في البويطي على فرع حسن وثقله عنه صاحب البحر فقال وتدخل أولاد الموالى في الموالى ولا يدخل موالى الموالى أى عتقاهم لان ولاء موالىهم لهم دونه وولاء أولادهم له دونهم ومنها إذا ذكر القاضي في مجلس حكمه كلاما يحتمل الحكم وغيره كقوله لزيد على عمرو كذا وفلان طلق زوجته فانه يحتمل الحكم والاخبار فان ذكره في معرض الحكم فهو حكم وان لم يذكره في معرض الحكم لم يكن حكما بل يكون فيه كآحاد الناس كذا ذكره الرافعي في أواخر الاقرار بالنسب فليفتطن له فانه من القواعد المهمة فان قال بعد ذلك أردت الحكم فينتجه الرجوع فيه اليه وإن قال أردت الامرين فينتجه بناؤه على ما سبق . المسئلة الثالثة استعمال اللفظ في حقيقته وفي مجازيه حكمه حكم استعمال المشترك في حقيقته كما قاله الآمدي وابن الحاجب وغيرها

إذا علمت ذلك فمن فروعه إذا نذر اعتكاف يوم وأراد بليته لزمه اليوم واليلة كذا جزم به الرافعي في باب الاعتكاف ومنها وهو مخالف لما صححه في القاعدة إذا قال أنت طالق وأراد به الطلاق والظهار فانه لا يحمل عليهما بل على الطلاق فقط كما ذكره الرافعي في كتاب الطلاق والظهار ومنها إذا قال أنت علي حرام أو محرمة أو حرمته فان أطلق ولم يوشىء بالكفاية وجبت الكفارة وفي قول لا شيء وإن نوى الطلاق أو الظهار فلا كلام وإن نواها معا لم يحمل عليهما وبه قال الاكثر وقيل يكون طلاقا وقيل ظاهرا وإذا احتار الطلاق في مسئلتها فهل تكون العدة من حين المايط أو من حين التعيين يحتمل تخريجه على طلاق احدهما ويحتمل القطع بانه من حين التعيين لانه جرم هناك بإيقاع الطلاق والبردد انما هم في المحل بخلاف ما نحن فيه فان اللفظ مردد بين الطلاق وعدمه ومن أقسام المسئلة ما إذا نوى بذلك تحريم ذاتها أو وطئها أو فرحها فانها لا تحرم عليه بل يلزمه كفارة بعين في الحال كما لو قال لامته وقبل لا يجب الا عند الوطء . واعلم أن الرافعي علل عدم الحمل عليهما معا عند نيتها لقوله لان الطلاق ينزل السكاح والظهار يستدعى بقائه وفيه إشارة الى تضادها فان صحت هذه

العلة كان الفرع من أمثلة المسئلة المتقدمة ومنها إذا تزوج أمة وقال السيد للزوج أعتق أمتي فله حالان أحدهما أن يأتي الزوج بلفظ الاعتناق فينظر ابن نوى خلوص الرقبة من الرق أو أطلق فلا كلام في حصول العتق وإن نوى العتق والطلاق فينتجه تخريجه على استعمال اللفظ في حقيقته معاً أوفى حقيقته وبجازه ويحتمل أن لا يقع الطلاق لما سيأتي وهو أن ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاداً بالنية في موضوعه لا يكون كناية في غيره إلا أن يقال المراد بكونه لا يكون كناية أنه لا ينصرف عن المعنى الصريح إلى غيره بالنية وأما الجمع فلا لأنه حصل الأصلي وزيادة وإن نوى به الطلاق فيحتمل وقوع العتق وحده لأنه صريح في بابه ووجد نفاداً في موضوعه بالسوكل ويحتمل وقوع الطلاق وحده ولا نسلم أنه وجد نفاداً في موضوعه لأن الصرف عن المدلول الحقيقي يمنع النفاذ فيه ولهذا قالوا يشترط قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق وهكذا كل صريح والمتكلم قد صرف اللفظ عن مدلوله إلى مدلول آخر فصريح استعماله فيه لأن صريح الطلاق وكناياته كنيات في العتق وكذلك بالعكس ويحتمل احتمالاً ثالثاً وهو وقوعهما جميعاً ومدركهما واضح الحال الثاني أن يأتي بلفظ الطلاق فتأتي فيه الأقسام الأربعة ولا يخفى حكمها مما ذكرناه وإن قال الزوج للسيد طلق زوجتي فله أيضاً حالان لا يخفى حكمها مما سبق ويحصل منها ثمانية مسائل أخرى وبذلك يتحصل في هذا الفرع على ستة عشر مسألة

الفصل السادس في الحقيقة والمجاز

الحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له المناسبة بينهما وتسمى العلاقة وينفرد على هذا التقسيم ما إذا أراد باللفظ ما ليس حقيقة فيه ولا مجازاً كما إذا حلف متلاً على الأكل وأراد به المشي فإن ذلك يكون لغوا لا يرتب عليه فيه شيء أما الحقيقة فاصرة اللفظ عنها وأما المجاز فلأن اللفظ لا اتعاهله به البنية وبدون اللفظ لا يؤثر نعم إن كان الحلف بالطلاق وأخذناه في الظاهر فقط بمنتهى المدلول الحقيقي كذا ذكره الماوردي في الحاوي والروايات في البحر في الباب الثاني من البابين المعقودين لجامع الإيمان ثم نقل عن مالك ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما أنه يحمل على المعنى الذي أراده إذا اقترن به ضرب من الاحتمال ثم رد مقالها

(قلت) والمحملة على ما أراده مطلقاً إذا قلنا أن اللغات اصطلاحية كما تقدم إيضاحه في بابه وفي فتاوى النووي أنه لو حلف أن زيداً يعلم أين يسكن إبليس وأراد بذلك الخلق والمعرفة لم يحنت (فصل) قال في المجموع، التي يحضرنا من أنواع العلاقات اثنتي عشرة نوعاً زاد الصفي الهندي

فقال الذي يحضرنا من أنواعها أحد وثلاثون نوعا ثم عددها لكن الزائد على ما قاله الامام إما متداخل أو مذكور في غير هذا الموضع

مسئلة من مسائل الفصل من أنواع العلاقات الاضمار كعوله تعالى (واستل القرية) واطلاق المصدر على الذات كقولك رجل عدل وصوم على تقدير ذي أو تقديره بعدل وصائم فان أردت المبالغة لم تقدر شيئا من هذين كما قاله النحاة فتعطف لذلك إذا علمت هذا فمن فروعها إذا قال لزوجته أنت طالق أو الطلاق أو طلقة فانه يكون كناية على الصحيح باحد التقديرات السابقة ومنه قول الشاعر :

فانت طالق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يبدأ اعق وأظلم وقيل ان ذلك صريح لان طالق صريح وهو فرع فالاصل أولى بذلك وللأصوليين أيضا خلاف في الاولى من الاضمار والمجاز عند التعارض وكذلك للنحويين أيضا في مسئلتنا بخصوصها وهو الوصف بالمصدر ولو قال أنت نصف طلقة فهل هو صريح أو كناية وجهان قال البغوي لو قال أنت كل طلة أو نصف طالق فصريح كقوله نصفك طالق كذا نقل الرافعي هذه المسائل ثم قال ويجوز ان يجيء في المسئلة الثانية أي نصف طالق الخلاف المتقدم في نصف طلقة

(قلت) ونجى في المسئلة الاولى وهي كل طلقة ما تقدم أيضا في قوله أنت طلقة لانه وصفها بالمصدر في موضعين . واعلم أن هذا العمل يأتي في العتق أيضا فاستحضره

مسئلة من أنواعها أيضا السببية وهي نوعان أحدهما اطلاق اسم المسبب على السبب أي المعلوم على عاتقه كتسمية المرض المهلك بالموت والثاني عكسه أي اطلاق اسم السبب على المسبب ثم ان السبب على أربعة أقسام قابل ويغير عنه بالمادي وصوري وفاعلي وغائي فكل موجود لا بد له من هذه الاربعة كالسرير مثلا فان مادته الخشب وفاعله النجار وصورته التسطیح وغايته الاضطجاع عليه ويسمى الاضطجاع علة لانه الباعث عليه فالاول كقولك سال الوادي أي الماء فغير بالوادي لانه قابل للسيلان كذا مثل به البيضاوي تبعاً لغيره وفيه نظر لان المادي جنس ماهية الشيء كما تقدم في الخشب فالاحسن التمثيل به والثاني وهو تسمية الشيء باسم سببه الصوري كاطلاق اليد على القدرة في قوله تعالى (يد الله فوق ايديهم) أي قدرته فوق قدرتهم فان اليد لها صورة خاصة يتأتى بها الاقتدار على الشيء وهو نجويف راحتها وصغر عظمها وانفصال بعضها عن بعض ليتأتى به وضع الشيء في الراحة وتنقبض عليه العظام الدقاق المنفصلة ويتأتى دخولها في المنافذ الضيقة وأما الثالث

وهو تسمية الشيء باسم سببه الفاعلي فتكقولهم نزل السحاب بعيون المطر وأثبت الربيع البقل وانضجت الشمس الثمار فان الفاعل حقيقة هو الرب سبحانه وأما الرابع وهو تسمية الشيء باسم سببه الغائي فكقوله تعالى (اتي اواني أعصر خمرآ) أي عنباً فأطلق الخمر على العنب لأنها عندهم هي العلة الغائية منه وإذا تعارض الامرين الاول وهو اطلاق المسبب على السبب وبين عكسه فالعكس أولى لان السبب المعين يدل على المسبب المعين بخلاف العكس الا ترى أن البول مثلاً يدل على انتقاض الضوء وانتقاض الضوء لا يدل على البول فقد يكون عن أس أو غيره ثم ان النوع الثاني وهو اطلاق السبب على المسبب قد علمت انقسامه على أربعة أقسام فاذا تعارضت فالعلة الغائية أولى لاجتماع الامرين فيها لأنها علة في الذهن من جهة ان الخمر مثلاً هو الداعي الى عصر العنب ومعلوله في الخارج لأنها لا توجد الا متأخرة

إذا تقرر هذا فمن فروع المسئلة ما ذهب اليه الشافعي ان النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء لانه لما ورد في القرآن مراداً به العقد في قوله تعالى (وأنكحوا الايامى منكم) وقوله تعالى (ولا تذكروا ما فكح آباءكم من النساء) وغير ذلك ومراداً به الوطء (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) والاشتراك مرحوح بالنسبة الى الحجار فوح المصير الى كونه في احدهما مجازاً ولا شك أن العقد سبب للوطء وهو العلة الغائية له غالباً فان جعلناه حقيقة في العقد مجازاً في الوطء كان ذلك المجاز من باب اطلاق اسم السبب على المسبب أي العلة على المعلول وان جعلناه بالعكس كان من اطلاق المسبب على السبب والاول هو الراجح كما تقدم فلذلك ذهب الشافعي وجمهور اصحابه الى ما سبق وهو أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء خلافاً لمن عكس وان قال بالاشتراك ومن فروع ذلك ما لو حلف على النكاح ولم ينو شيئاً فانه يحمل على العقد لا على الوطء كما صرح به الرافعي في آخر تعبيق الطلاق

مسئلة من أنواع المجاز ايضاً اطلاق اسم البعض على الكل وعكسه في معناه الاحص على الاحص

إذا تقرر ذلك فله مسئلة فروع الاول اذا قال أنت طالق نصف طلقة فانه يقع عليه طلقة كاملة ثم حكى الرافعي وغيره وجهين من غير تصريح بترجيح في أن ذلك من باب التعبير بالبعض عن الكل أو من باب السراية أي وقع النصف ثم سرى الى الباقي والخلاف فوايد وهذا الكلام الذي ذكره الاصحاب عجيب لان التعبير ببعض الشيء عن جميعه من صفات المتكلم ويستدعي قصده لهذا المعنى بالضرورة والا يصح أن يقال به عنه وأيضاً فانه لا بد فيه من قصد صرف اللفظ عن المدلول

الحقيقي بشرط أخرى لأن النصف قد يراد به المعنى الحقيقي وقد يراد به المعنى المجازي وإذا تقرر ذلك كله فنقول إن أراد الزوج المعنى المجازي وقع لذلك بلا خلاف لأن استعمال المجاز جازٍ بلا خلاف وإن لم يقصد ذلك فيحمل على المعنى الحقيقي قطعاً إلا أنه التزام نصف إيقاع طلقة ولا يتأتى ذلك إلا بوقوع طلقة كاملة فأوقعناها لأن ذلك من باب السراية ولا من باب التعبير ببعض عن الكل فإن قيل إذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا نصف طلقة وقعت الثلاث في أصبح الوجهين فلم لا قلتم إن رفع بعضه كرفع كله لكونه لا يتجزأ حينئذ فيقع عليه طلقان فقط قلنا فعلنا ذلك تغليباً للإيقاع في المسئلتين بسبب البعض الباقي فيهما. الثاني إذا قال الله علي صوم نصف يوم وقياسه ما ذكرناه في المسئلة السابقة أنه إذا أراد المعنى المجازي لزمه صوم اليوم بلا نزاع وإن أراد المعنى الحقيقي فيحتمل البطلان لأن صوم بعض اليوم باطل شرعاً وبمحتمل الزوم لامكانه بالاثبات بالباقي ولم يذكر الرافعي فيه التفصيل الذي ذكرناه ولا الخلاف الذي ذكره في نظيره من الطلاق في أنه من باب التعبير ببعض عن الكل بل حكى فيه وجهين موافقين لما ذكرناه من الاحتمالين وصحح البطلان. الثالث إذا نذر ركوعاً لزمه ركعة باتفاق الفرعين كذا قاله الرافعي في كتاب المنذر في الكلام على نذر الصوم قال فإن نذر سجوداً وتشهداً فكما لو نذر أن يصوم بعض اليوم وفيما قاله نظر لأن إطلاق الركعة على الركوع مجاز بلا شك فيكون كنصف اليوم ونحوه نعم إن أراد بالركوع الركعة الكاملة فلا اشكال. الرابع إذا حلف لا يشرب له ماء من عطش ونوى جميع الانتفاعات فإنه لا يحنث إلا ما تلفظ به وهو الماء من العطش خاصة ولا يتعدى إلى ما نواه وإن كانت بينهما خاصمة أو امتنان عليه يقتضى ذلك لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ ما نوى لجهة يتجوز بها فإذا لم يحتمل اللفظ ذلك لم يبق إلا النية وهي وحدها لا تؤثر كذا ذكره الرافعي في آخر كتاب الإيمان وفيما ذكره نظر لأن فيه جهة صحيحة وهي اسم البعض على الكل. الخامس إذا أشار الزوج إلى زوجته فقال احداً طالق ونواها جميعاً قال الإمام فالوجه عندنا أنها لا يطلقان ولا يجزئ فيه الخلاف في قوله أنت طالق واحدة ونوى ثلاثاً لأن حمل إحدى المرأتين عليهما معاً لا وجه له وهناك يتطرق إلى الكلام تأويل كذا نقله عنه الرافعي في باب الشك بالطلاق وارتضاه وفيه نظر لما أشرنا إليه بل لقائل أن يقول مسمي أحديهما قدر مشترك وهو صادق عليهما وقد وقع الطلاق عليه ونواها فتعين وقوعه عليهما بل كان ينبغي ذلك عند عدم النية لما ذكرناه فإن ادعى أنه مشترك بالاشتراك اللفظي فكذلك لأن استعماله فيهما جازٍ. السادس إذا قال لزوجته أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم ليلاً فلا يقع الطلاق على الصحيح لأن اليوم ما بين طلوع الفجر إلى الغروب وقيل يقع لأن اليوم قد يستعمل في مطلق الوقت هكذا قاله الرافعي ومعناه ما ذكرناه

وهذا الخلاف مشكل لان الزوج اذا اراد استعماله فيه مجازاً كما ذكرناه وقع بلا اشكال وان لم يرد ذلك فتقسم الحقيقة قطعا نعم ان ادعى مدع عليه هذا المجاز على الحقيقة وسلم له ما ادعاه فيأتي فيه الخلاف في الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح . السابع اذا نذر الاتيان الى بقعة من بقاع الحرم لزمه حج او عمرة بخلاف بقاع الحل كمسجد ميمونه وصر الظهران الاعرفة فانه اذا نذر اثباتها واراد التزام الحج وعبر عنه بعرفة من باب التعبير بالجزء عن الكل فانه يلزمه قال الرافي وكذلك اذا نوى ان يأتيها محرماً الثامن قال ان شئني الله تعالى مريضى فله على رقبتي ان احج ماشيا لزمه ولو قال على رجلى فكذلك الا ان يريد التزام الرجل خاصة كذا جزم به الرافي ولا تبعه التسوية

مسئلة من أنواع المجاز ايضا المجاورة كاطلاق اسم المحل على الحال وذلك كاطلاق الراوية على الاماء الجلد الذي يحمل فيه الماء مع ان الراوية في اللغة هو الحيوان المحمول عليه وكذلك الفايط اسم المكان المظلم من الارض ثم أطلقوه مجازا على الفضلة الخارجة من الآدمي فيه فمن فروع ما إذا قال أصلي على الجنابة وأنني بالجميم مكسورة فانه لا يصح لار المكسور اسم للنعش وإذا أريد الميت فتحت جيمه كذا قاله القاضي الحسين في تعليقه وما ذكره في المراد من المفتوح والمكسور هو المعروف وهو معني قولهم الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل لكن المنجبه هو الصحة إذا اراد الميت وغايته أنه عبر بلفظ مجازي للعلاقة المذكورة

مسئلة ومن أنواع المجاز ايضا اطلاق الشيء باعتبار ما كان عليه سواء كان مشتقا كاطلاق لفظ ضارب على من فرغ من الضرب وقد تقدم الكلام عليه في الفصل الثالث في الاشتقاق أو جامدا كاطلاق لفظ العبد على العتيق

إذا علمت ذلك فيتنفرع على المسئلة فروع فمنها قال إن كانت امرأتي في المائم فأمتي حرة وإن كانت امتي في الحمام فأمرأتي طالق وكاتنا عند التعليق كما ذكر عتقت الامة ولم تطلق الزوجة لان الامة عتقت عند تمام التعليق لاول وخرجت عن كونها امته فلا يحصل شرط الطلاق فلو قدم ذكر الامة طلقت الزوجة ثم إن كانت رجعية عتقت الامة والا فلا كذا نقله الرافي في آخر تعليق الطلاق عن أبي العباس الروياني لكن اطلاق الامة على من كانت امه له جز والسباق يقتضي هذا فان أراد المعنى الحقيقي فواضح وهكذا الكلام في العكس ومنها لو قال أول عبد رأيته من عبيدي فهو حر فرأى أحدهم ميتا انحلت اليمين فاذا رأى بعده عبدا حيا لا يعتق كذا ذكره الرافي في أول باب العتق وهو مشكل على الفرع السابق لان الرق يزول بالموت كما صرح به الرافي في كتاب الايمان في الباب

الثاني المعنوي للكفارة وجزم به ابن الرفعة في باب الكفن لكن رأيت في شرح الفروع للشيخ أبي علي السنجي الجزم بأن الرق لا يزول بالموت وقد ذكرت لفظه في المهمات

مسئلة المجاز لا يدخل في الحروف فلا يعبر بحرف عن حرف ولا بحرف عن اسم ولا بالعكس لأن الحرف ليس مقصودا في نفسه بل تابعا لذميره ولهذا يعرفونه بأنه الذي يدل على معنى في غيره إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لزوجته إن لم أطلقك فانت طالق فالمنصوص أنها لا تطلق إلا في آخر العمر بخلاف إذا قال المنصوص فيها الوقوع إذا مضى زمن يمكن فيه ذلك فان قال أردت باذامعنى ان دين و يقبل ايضا ظاهر في اصح الوجهين

مسئلة المجاز على ثلاثة اقسام احدها ان يكون في المفرد خاصة كقولنا جاء الاسد اذا كان الجاني رجلا شجاعا فان التركيب وهو اسناد الجي الى الذات حقيقة والمجاز وقع في التعبير عن تلك الذات بالاسد الثاني ان يكون في التركيب خاصة كقول الشاعر وهو الصلتان العبدى
أشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي

فان المفردات حقيقة الا ان اسناد الاشابة والافنا الى الزمان مجاز فان الفاعل لذلك حقيقة هو الله تعالى وتعبيرنا بالتركيب هو الصواب وتعبيرهم بالمركب فاسد لان الالفاظ مركبة. الثالث ان يكون في الافراد والتركيب معا كقولهم احيائي اكنهالى بطلعتك اي سرتنى رؤيتك اذا المحي حقيقة هو الله تعالى كما قدمناه اذا علمت ذلك فالمجاز الافرادى كثير وقد سبق ايضا حه ومن فروع المجاز في التركيب وقوع جملة موقع جملة اخرى كوقوع النفي موقع الجملة الشرطية التى يقصد بها النفي كقول القائل حلال الله على حرام لا افعل كذا فانه يكون تعليقا وان لم يكن فيه اداة شرط كذا نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن فاوي القفال وارتضاه ومثله ما يعتاده الناس فى العتق حيث يقولون العتق يلزمنى لا افعل كذا وكثيرا ما ينطقون به مقتسما به مجرورا فيقولون والعتق والطلاق بزيادة واو القسم وذلك لا يترتب عليه شي فان مدلول ذلك هو القسم بهما في حال لزومهما فتامله وهما لا يصلحان للقسم عند الاطلاق فضلا عن التقييد ومنها وقوع الفاظ مذكورة فى الاقرار تنضم اليها قرابين دالة على الاستهزاء كتحريرك الرأس والضحك الدالين على شدة التعجب كقوله فى جواب من ادعى الفا وهي وازنه معناه ليس لك عندي شي

مسئلة اذا غلب الاستعمال المجازى على الاستعمال الحقيقي ويعبر عنده بالحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح تساويا كما جزم به الامام نحرالدين فى المعالم واختاره البيضاوي لان فى كل منهما قوة ليست فى الآخر وقال ابو حنيفة رضى الله عنه الحقيقة اولى مراعاة لاصل القاعدة وقال ابو يوسف

المجاز أولى لمكونه غالباً وقال القراني في شرح التنقيح انه الحق لأن الظهور هو المكلف به ومثل في المعالم بالطلاق
فقال انه حقيقة في اللغة في ازالة القيد سواء كان من نكاح او ملك يمين او غيرها ثم اختص في العرف
بازالة قيد النكاح فلاجل ذلك اذا قال الرجل لامته انت طالق لا تعتق الا بالبينة ثم قال فان قيل فيلزم
ان لا يصرف الى المجاز الراجع وهو ازالة قيد النكاح الا بالبينة وليس كذلك قال فالجواب انا انما لم نحتاج
الى البينة لاننا ان حملناه على المجاز الراجع وهو الازالة على النكاح فلا كلام وان حملناه على الحقيقة
المرجوة وهو الازالة عن مسمى القيد من حيث هو هو فيلزم زوال قيد النكاح ايضاً لحصول مسمى القيد
فيه فلا جرم ان احد الطرفين في هذا المقال بخصوصية لم يحتاج الى النية بخلاف الطرف الآخر ومحل
الخلاف ان يكون المجاز راجعاً والحقيقة تبعاً هذا في بعض الاوقات كما لو قال لا شربن من هذا النهر
فهو حقيقة في الكرع من النهر بفيه واذا اغترف بالكوز وشرب فهو مجاز لانه شرب من الكوز لا من
النهر لكنه المجاز الراجع المتبادر والحقيقة قد يراد لان كثيراً من الرعاع وغيرهم يكرع بفيه فاما اذا كان
المجاز راجعاً والحقيقة مماثلة لا تراد في العرف فلا خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في تقديم
المجاز لانه اما حقيقة شرعية كالصلوة أو عرفية كالعادة وهما مقدمات على الحقيقة اللغوية مثاله حلف لا
ياكل من هذه النخلة فانه يحنت بشمرها لا بخشبها وان كان هو الحقيقة لانها قد اميتت فان غلب استعمال
المجاز حتي ساوى الحقيقة كالنكاح فانه يطالق على العمد والوطء اطلاقاً واحداً مع انه حقيقة في احدهما
فلا خلاف ايضاً بينهما بل تقدم الحقيقة كذا قاله القراني وهو ظاهر وذكر في الحصول هذه الصورة
في المسئلة السابعة من الباب التاسع وجزم بالمساواة وقال ابن التلمساني في شرح المعالم هذه الصورة محل
النزاع وفي المسئلة اورد مهمة ذكرتها في شرح المنهاج

اذا علمت ذلك فلهمسئلة فروع منها ما ذكره الرافعي في كتاب الايمان فقال المجاز المتعارف مقدم
على الحقيقة البعيدة اي المهجورة مثاله اذا حلف لا ياكل هذه الشجرة فان اليمين تحمل على الاكل من
ثمرتها دون الورق والاغصان كما سبق قريباً بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه الشاة فان اليمين تحمل
على لحمها دون لبنها ولحم ولدها لان الحقيقة متعارفة هذا كلامه ومنها اذا اوصى بالعادة فانه يعطى له
من البغال والخيول والحمير دون العصافير والشيء ونحوها ومنها اذا كانت له زوجتان احدهما فاطمة بنت
محمد والاخرى فاطمة بنت رجل سماه ابواه محمداً الا انه اشتهر في الناس بريد ولا ينادونه الا بذلك
فقال الزوج زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وقال اردت بنت الذي يدعونه زيدا قال الرافعي في الكلام
على الكنايات نقل القاضي سريح الروياني عن جده أنه يفضل لان الاعتبار بتسمية أبويه وقد يكون

للرجل ايمان فاكثرو قيل الاعتبار بالاسم المشهور في الناس لانه ابلغ في التعريف .

مسئلة صيغ العقود كبت واشترت والفسوخ كفسخت وطلقت والازامات كقول القاضي حكمت اخبارات في أصل اللغة وقد تستعمل في الشرع ايضا كذلك فان استعملت لاحداث حكم فكانت منقولة الى الانشاء عندنا وقال الحنفية انها اخبارات عن ثبوت الاحكام وذلك بتقدير وجودها قبيل التلفظ والفرق بين الانشاء والخبر أن الانشاء لا يكون معناه الا مقارنا للفظ بخلاف الخبر فقد يتقدم وقد يتأخر وايضا الانشاء ليس له متعلق خارجي يتعلق بالحكم النفساني به بالمطابقة وعدم المطابقة بخلاف الخبر وايضا فالانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة إذا قيل للكافر آمن بالله أو أسلم لله فقال أو من أو أسلم بصيغة المضارع قال الحلبي في المنهاج على ما نقله عنه الرافعي يكون مؤمنا كما أن قول القائل أقسم بالله بهين ولا يحمل على الوعد الا ان يريد ان يريده قال ولو اتى بالماضي فقال آمنت أو أسلمت فيحتمل أن يجعل مؤمنا وقد أسلفنا ذكر هذا الفرع ومنها ان اقرار الامام والحاكم بالشئ ان كان على جهة الحكم كان حكما وإن لم يكن بأن كان في معرض الحكايات والاخبار عن الامور المتقدمة لم يكن حكما كذا ذكره الرافعي في أواخر الاقرار في الكلام على الحاق النسب بغيره والذي ذكره من القواعد المهمة وحيثئذ فاذا شككنا في ذلك لم يكره كالان الاصل بقاءه على الاخبار وعدم نقله وقد تقدم هذا الفرع في اوائل الاشتراك

الفصل الرابع في تعارض ما يخل بالفهم

مسئلة إذا لم ينتظم الكلام في زيادة أو النقصان فجاز النقصان أولى لان الحذف في كلام العرب أكثر من الزيادة كذا ذكره جماعة من الاصوليين إذا علمت ذلك فمن فروعه ما إذا قال لزوجتي إن حضمتا حيضة فأنما طالقان فلا شك في استحالة اشتراكها في الحيضة وتصحيح الكلام هنا اما بدعوى الزيادة وهو قوله حيضة واما بدعوى الاضمار وتقديره ان حاضت كل واحدة منك حيضة فقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أوجه أصحها الاول وهو سلوك الزيادة على خلاف المرحح في الاصول حتى إذا طعننا في الحيض طلقنا والثاني سلوك الثاني وهو الاضمار فاذا تمت الحيضتان طلقنا والثالث ان هذا الكلام لا يترتب عليه شيء لاستحالة

مسئلة إذا تعارض المحار والاضمار فقال في المحصول والمنتخب هما سواء فيكون اللفظ مجملا حتى لا يترجح أحدهما على الآخر الا بدليل لاستوائيهما في الاحتياج الى القرينة وفي احتمال

خفائها وذلك لان كلا منهما يحتاج الى قرينة تمنع المخاطب عن فهم الظاهر وجزم في المعالم بان المجاز
أولى لكثرتة لكنه ذكر بعد ذلك في تعليل المسئلة العاشرة انها سواء

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا أشار الى عبده الذي هو أكبر منه فقال هذا ابني
فيحتمل أن يكون قد عبر بالبنوة عن العتق فتحكم بعنته عليه ويحتمل أن يكون فيه اضرار تقديره
مثل ابني أي في الخنو أو في غيره فلا يعتق والمسئلة فيها خلاف عندنا والمختار كما قاله في زوائد الروضة
نالا نحكم بالعتق بمجرد ذلك قال لان ذلك يذكر في العادة الملاطمة وهكذا الحكم إذا قال ذلك لزوجته

الفصل الثامن في تفسير حر وفي تشتد حاجة الفقهاء الى معرفتها

﴿مسئلة﴾ الواو العاطفة تشرك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه

إذا علمت ذلك فمن فروعه المشكاة عليه ما إذا قال أنت طالق اليوم وإن جاء رأس الشهر فأنها
تعلق طلبة واحدة في الحال وكذا أنت طالق اليوم وإن دخلت الدار كذا قاله الرافعي في باب تعليق
الطلاق في آخر الطرف الاول منه والقياس وقوع طلقين في التعليق الاول وهو قوله وإن جاء رأس
الشهر لانه تعليق آخر بخلاف التعليق الثاني وهو قوله وإن دخلت الدار فان المعنى المفهوم منه انما هو
الوقوع سواء دخلت أم لم تدخل ولا يتخيل ذلك في التعليق الاول فيكون تعليقا آخر كما ذكرناه

﴿مسئلة﴾ اختلفوا في الواو العاطفة هل نفي الترتيب على ثلاثة مذاهب أحدها انها

تدل على الترتيب وهو مذهب جماعة من الكوفيين وبعض البصريين ونقله صاحب التتمة في كتاب
الطلاق عن بعض اصحابنا وبالحق الماوردي في الوضوء من الحاوي فنقله عن الاخفش وجمهور اصحابنا
واختاره الشيخ أبو اسحق في النبصرة والثاني انها تدل على المعية ونقله امام الحرمين عن الحنفية
والثالث وهو المعروف انها لا تدل على ترتيب ولا معية قال في التسهيل لكن احتمال تأخير المعطوف
كثير وتقدمه قليل والمعية احتمال راجح وما ذكره مخالف لكلام سيبيويه وغيره فان سيبيويه قال وذلك
قولك مررت برجل وحمار كانك قلت مررت بهما وليس في هذا دليل على انه بدأ بشيء قبل شيء
ولا شيء مع شيء هذا كلامه . واعلم ان هذا القول الثالث يعبر عنه بانها لمطلق الجمع ولا يصح التعبير
بالجمع المطلق لان المطلق هو الذي لم يقيد بشيء فتدخل فيه صورة واحدة وهي قولنا ملا قام زيد وعمر
ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتأخير لخروجها بالتقييد عن الاطلاق واما مطلق الجمع
فمعناه أي جمع كان وحينئذ فتدخل فيه الاربعة المذكورة وهذا فرق لطيف شريب لم أر من نبه عليه

إذا علمت ذلك فالمسئلة فروع الاول اذا قال لزوجته إن دخلت الدار وكلدت زيدا فانت طالق فلا بد منها ولا فرق بين أنت يتقدم الكلام على الدخول أو يتأخر عنه وأشار في النسخة الى وجه في اشتراط تقديم المذكور أو لا تفريعا على أن الواو تقتضي الترتيب كذا ذكره الرافعي في باب تعليق الطلاق في الكلام على اعتراض الشرط على الشرط الثاني إذا قال في مرض موته أعتقت زيدا وعمرا وضاق الثالث عنهما فإن قلنا بالترتيب تعين الاول وإن قلنا بعدم الترتيب فينتجه تخرجه على القولين فيما إذا قال لامرأته قبل الدخول أنت طالق وطالق الجديد وقوع واحدة والقديم وقوع ثقتان وعلى هذا فيقرع بينهما الثالث وهو مخالف لمقتضى ما سبق إذ حملوه على الترتيب إذا قال لو كilde خذ مالي من زوجتي وطلقها قال البغوي فلا بد من أخذ المال قبل الطلاق في أصح الوجهين كذا نقله عنه الرافعي قبيل كتاب الخلع والمعنى في إيجاب هذا الترتيب أنه الاحتياط لاحتمال الإنكار بعد الطلاق والاحتياط واجب على الوكيل إذا لم يكن في لفظ الموكل ما ينفيه إلا أن أبا الفرج السرخسي لما حكى هذين الوجهين استدلل على عدم الاشتراط بما إذا قدم الطلاق فقال طلقها وخذ مالي منها فإنه لا يشترط تقديم الأخذ ثم قال والثاني يشترط لأنه ذكر أخذ المال قبل الطلاق هذه عبارته فدل على أن المقتضى مجرد التقديم والتأخير ولوراعى المعنى الذي ذكرناه لم يفترق الحال بين الأمرين . الرابع لو قال خذ هذا وديعة يوما وعارية يوما فهو وديعة في اليوم الاول وعارية في اليوم الثاني ثم لا يعود وديعة أبدا بخلاف ما لو قال وديعة يوما وغير وديعة يوما فإنه يكون وديعة أبدا كذا نقله الرافعي عن الروياني وقال أعنى الروياني أن الأصحاب اتفقوا عليه . الخامس وهو مخالف إذ حملوه على المعية إذا قال لزوجته قبل الدخول بها إن دخلت الدار فانت طالق وطالق أي بتكراره ثلاثا أو قدم الجزاء فقال أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار فدخلت وقعت الثلاث في أصح الأوجه لأن الجميع يقع في حال الدخول والثاني لا يقع فيهما إلا واحدة كما لو نجز الثلاث هكذا والثالث أن قدم الشرط فواحدة وإن قدم الجزاء وقعت الثلاث ولو أتى بثم أو بالفاء في المسئلتين لم نفع إلا واحدة السادس مما حملوه فيه على العكس إذا قال لعبدك إذا مت ومضى شهر فانت حر عتق بعد موته بشهر ولا يكفي تقدم الشهر على الموت كذا جزم به الرافعي في أوائل كتاب التدبير وذكر بعده بقليل عن البغوي مثله أيضا فقال إذا قال إن مت ودخلت الدار فانت حر فيشترط الدخول بعد الموت إلا أن يريد الدخول قبله

مسئلة ٢ ذكر الامام في المحصول وغيره من كتبه أن واو العطف بمثابة الف التثنية مع الاثنين وبمثابة واو الجمع مع الثلاثة فصاعدا حتى يكون قول القائل قام الزيدان كقوله قام زيد وزيد

إذا علمت ذلك فللقاعدة أمثلة صحيحة كقولك بعثك هذا وهذا بكذا فإنه لا فرق بينه وبين قولك بعث هذين بكذا ونحو ذلك من العقود والفسوخ لكن ذكر الأصحاب فروعا كثيرة مخالفة لها منها إذا كان للمريض عبدان كل منهما ثلث ماله فقال اعتقت هذا وهذا عتق الاول وان قال اعتقت هذين أقرع بينهما كذا ذكره الأصحاب وفرع الرافعي على هذه المسئلة في الكلام على سرية العتق فروعا حسنة ومنها إذا قال لها أنت طالق وطالق وطالق فإنه يقع عليه ثلاث تطليقات إذا أطلق بخلاف ما إذا قال أنت طالقان بالتثنية أو طوالت بالجمع فإنه لا يقع عليه الا واحدة كذا ذكره القفال في فتاويه ونقله عنه الرافعي في الكلام على كنيائات الطلاق ولم يخالفه ومنها إذا قال له على درهم ودرهم ودرهم الا درهما وفيه وجهان احدهما انما يجمع هذا المفرق ويصح الاستثناء فكانه قال له على ثلاثة دراهم الا درهما واصحها ان لا يجمع وحينئذ يبطل الاستثناء لكونه مستغرقا ويأتي هذا الخلاف ايضا فيما إذا كان المستثنى منه مجموعا والاستثناء مفرقا كقوله على ثلاثة الا درهما ودرهما فان جمعنا ابطلنا لصيرورته مستغرقا وإن لم يجمع صححنا الاستثناء في درهمين وابطلنا في الثالث لحصول الاستغراق به ومنها لو أكره على طلاق حفصة مثلا فقال لها ولعمرة ما أنت اني بطالقان لانه عدل عن المكره عليه فاشعر بالاختيار وإن قال طلقت حفصة وعمرة وأعاد طلقت ففار طلقت حفصة ودارت عمرة أو حفصة طالق وعمرة طالق لم تطلق المكره عايبا وهي حفصة وتطلق الاخرى كذا نقله عن من عن المولي والبعوي وغيرها قال وأطلق الامام عن الأصحاب وقوع الطلاق عليها ولم يفصل بين بارتين وهو محتمل هذا كلام الرافعي لكنه نقل في الكلام على كنيائات الطلاق ما يشكك في هذا فقال ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وأنت يا أم أولادي قال أبو عاصم العبادي لا تطلق وهو كما قال غيره لو قال لزوجته نساء العالمين طوالت وأنت يا فاطمة لا تطلق لانه عطف على نسوة لم يطلقن هذا كلامه وقباس غيره كذلك حتى يستثنى العطف على الباطل من تفريق الصفة

مسئلة الفاء تنفي تشرية ما بعدها لما قبلها في حكمه والجمهور على أنها تدل على الترتيب بلا مهلة ويعبر عنه بالتعقيب كان الثاني أخذ يعقب الاول وقال القرافي يجوز أن يكون ما بعدها سابقا وقال الحرمي ان دخلت علي الاماكن والمطر فلا تقبل الترتيب

إذا علمت ذلك فللمسئلة فروع الاول إذا قال مثلا إن دخلت الدار فكأنت زيدا فانت طالق فيشترط في الوقوع تقديم الدخول على الكلام كما جزم به الرافعي في الطرف السابع من تعليق الطلاق الثاني إذا قال السيد إذا مت فشئت أي بالفاء وضم التاء من شئت فانت حر فإنه لغو لاستحالة

مشيئته بعد الموت وحينئذ فيفوت الترتيب كذا ذكره الرافعي في اثناء التدبير ولقائل ان يقول اذا تعذرت الحقيقة فلم لا نحمله على المجاز وهو استعمال الفاء ووضع الواو وحينئذ تعتبر المشية قبل الموت وآخر كلام الرافعي يشعر به. الثالث اذا عبر السيد بقوله اذا مت فشئت كما ذكرناه الا انه فتح التاء من شئت اوقال ان وقع كذا فكذا فانت حر في اشتراط الاتصال وجهان حكاهما الرافعي في موضعين من كتاب التدبير وقال الاصح هو الاشتراط ومقتضى ذلك حر يانها في الطلاق والوكالة كقوله بع هذا فهذا وغير ذلك من الابواب. الرابع اذا قال بعثك بدرهم قدرهم انعقد البيع بدرهمين في قياس المذكور في الطلاق لان كلا منهما انشاء كذا نقله الرافعي في كتاب الافرار عن ابي العباس الروياني

﴿ مسألة ﴾ ثم من حروف العطف ويجوز ابدال تأنها فاء وان يلحق آخرها تاء التانيث

منحركة تارة وساكنة اخرى وهي تفيد الترتيب ولكن بمهلة وقيل تستعمل ايضا للترتيب بلا مهلة كالفاء وقال الفراء والافحنس وقطرب انها لا تدل على الترتيب بالكافية وفروع المسئلة كثيرة فمنها ما اذا قال لو كيله بع هدائم هذا ونحو ذلك ومنها في الوقف اذا قال وقفت على زيد ثم عمرو اوقال اوصيت الى زيد ثم الى عمرو فلا بد من الترتيب وقياس كونها الانفصال ان لا يصح تصرف الوكيل والوصي متصلا بولاية الاول وان يكون الوقف منقطعا في لحظة وذهب ابو عاصم العباد الى انها لا تقتضي الترتيب نقله عنه القاضي الحسين في فتاويه ومنها وهو مخالف لهذه القاعدة لوقال لو كيله ملق زوجتي ثم خذ مالي منها جار تقديم قبض المال لانه زيادة خير كذا ذكره الرافعي قبيل كتاب الخلع وفيه نظر لانه ممنوع من القبض قبل ذلك وزيادة الخير انما تصوغ للوكيل اذا لم يصرح بخلافه كما لو قال بعه بمائة ولا تبعه بزيادة عايبها فانه لا يبيع بذلك وان كن فيه زيادة خير ومنها لو قال لعبدك ان صمت يوما ثم يوما آخر فانت حر فالقياس انه لا يكتفى اليوم الذي بعد الاول لانه متصل به اذ الليل لا يقبل الصوم فلا بد من الفصل بيوم اما ذكرناه ولتتميز ثم عن الواو

﴿ مسألة ﴾ الا للحصر على المعروف وكذلك انما عند الامام نحر الدين واتباعه واخبار

الآدي انها لا تفيد الحصر بل تفيد تأكيد كبد الاثبات وهو الصحيح عند جمهور النحويين فقد نقله شيخنا ابو حيان في شرح التسميل عن البصريين ولم يصحح ابن الحاجب شيئا فان قلنا انها "الحصر" فهل هو بالمنطوق او بالمفهوم فيه مذهب ابن الحاجب وحكاها الروياني في كتاب القضاء من البحر ومحتمل لاصحابها ومقتضى كلام الامام واتباعه انه بالمنطوق لانهم استدوا عليه بان ان للاثبات وما لانفي فجمعنا بينهما على الوجه الممكن فنقطن لما ذكرناه وقد صرح بذلك ابو علي الفارسي في الشيرازيات (٨٠ - التهيد)

فقال إن ما في انما للنفي

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة الا كتنفاه بها في التحالف وذلك بانه لا بد فيه من الجمع بين النفي والاثبات في يمين واحد فيقول مثلاً والله ما بعته بكذا ولقد بعته بكذا لانه مدع ومدعي عليه ولو قال والله انما بعته بكذا فقياس قول من قال انها لا تحصر ان يكتفى بذلك لا سيما إذا قلنا انه من باب المنطوق لكن انما يتجه ذلك اذا قلنا ان تقديم النفي على الاثبات ليس بواجب فتأمله وقد صحح المتأخرون وجوبه . واعلم أن الا كتنفاه بها محله إذا لقن الحاكم ذلك للاحالف فان لقنه المفضل فعدل الى ما ذكرناه فالتجه عدم الا كتنفاه

مسئلة لفظ من تقع للتبعيض كقولاك أخذت من الدراهم ويعرف بصلاحيته اقامة

صيغة بعض مقامها فنقول في مسائلنا بعض الدراهم

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما ذكره الرافعي في الطلاق انه إذا قال لزوجي اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت أو طلقي نفسك من ثلاث ما شئت فلها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين ولا تملك الثلاث ومنها ما ذكره الرافعي في الباب الاول من أبواب الوكالة فقال لو قال بع ما شئت من أهالي أو قبض ما شئت من ديوني جاز ذكره في المذهب والتهذيب وذكر في الحلية ما يخالفه فانه قال لو قال بع من رأيت من عبيدي لم يصح حتى يميز انتهى كلامه زاد في الروضة بانه انما يتصرف في البعض لان من للتبعيض فقال صرح امام الحرمين والغزالي في البسيط بانه إذا قال بع من شئت من عبيدي لا يبيع جميعهم لانه لا يتبعيض فلو باعهم الا واحداً صح . واعلم أن النووي في الروضة قد استدل على الرافعي فقال ان الذي نقله عن الحلية ان كان المراد به حلية الروياني فهو غلط من الرافعي عليه فان المذكور في الحلية خلافه ثم ذكر كلامه أي كلام الحلية والذي ذكره النووي غلط فاحش فان الروياني قد صرح بذلك في الكتاب المذكور فدخل عنه النووي ونقل كلاماً آخر مذكوراً بعد بنحو خمسة أسطر ظناً منه أنه هو وقد أوضحت ذلك في المهمات فراجع

مسئلة ومن معاني من ايضاً الدليل كما قاله في التسهيل ومنه قوله تعالى (كلما

أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها)

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال برئت من طلاقك فان نوى الطلاق لا يقع بخلاف ما إذا زاد الى فقال برئت اليك من طلاقك فانه يقع والتقدير برئت اليك من أحل ايقاع الطلاق عليك كذا نقله الرافعي في كتاب الطلاق عن اسماعيل البوشنجي وأقره قال بخلاف ما لو قال برئت

من نكاحك فانه كناية سواء أتى بلفظ الى أم لم يأت بها

مسئلة الى موضوع لانه غاية الشيء وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها فيه مذاهب

أحدها لا بل تدل على خروجه عنه وهو مذهب الشافعي والجمهور كذا صرح به امام الحرمين في البرهان والثاني أنه داخل فيما قبله والثالث إن كان من جنسه دخل والا فلا نحو بعثك الرمان الى هذه الشجرة فينظر في تلك الشجرة هل هي من الرمان أولا والرابع إن لم يكن معه من كما متلناه دخل والا فلا نحو بعثك من هذه الشجرة الى هذه والخامس ورجحه في الحصول والمنتخب ان كان منفصلا عن ما قبله مفصل معلوم بالحس كقوله تعالى (ثم أنموا الصيام الى الليل) فانه لا يدخل والا فيدخل كقوله تعالى (وأيديكم الى المرافق) فان المرفق منفصل بجزء مشتبه وليس تعيين بعض الاجزاء باولى من تعيين البعض فوجب الحكم بالدخول والسادس وهو مذهب سيدي كذا قاله في البرهان انه ان اقترن بمن فلا يدخل والا فيحتمل الامرين والسابع واختاره الآمدي أنه لا يدل على شيء ولم يصحح ابن الحاجب شيئا إذا علمت ذلك فن فروع المسئلة ما إذا حلف لا تخرج امرأته الى العرس فخرجت بقصده ولم تصل اليه فلا يحث لان الغاية لم توجد وكذا لو انعكس الحال فخرجت لغير العرس ثم دخلت اليه بخلاف ما إذا أتى باللام فقال للعرس فانه لا يشترط وصولها اليه بل الشرط أن تخرج له وحده أو مع غيره لان حرف الغاية وهو الى لم يوجد كذا قاله القاضي أبو الطيب في كتاب الايمان من تعاقبته في فرعين متصلين فتفطن له ووجه التفرقة بين اللام والى أن أصل الى للغاية بخلاف اللام فان أصلها الملك فان تعذر فيحتمل على ما يقتضيه السياق من التعليل والانهاء ومنها لو حلف بالطلاق أو غيره أنه بعث فلانا الى بيت فلان وعلم أن المبعوث لم يمس اليه فقبل يقع الطلاق لانه يقتضي حصوله هناك والصحيح خلافه لانه يصدق أن يقال بعثا فلم يمتثل كذا نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن أبي العباس الروياني وهو واضح لان المحلوف عليه هو البعث اليه وقد وجد ولم يخالف على الوصول اليه ومنها لو وكل رجلا ببيع عين بعشرة موحلة الى يوم الخميس لم يدخل يوم الخميس في الاجل كذا ذكره صاحب البحر في باب الوكالة وفرع عليه أنه لو لم يبعه حتى دخل يوم الخميس فانه لا يبعه وعمله بان الاجل قد فات وبيعه بالحال خلاف المأذون فيه ثم حكى وجهاً أن له بيعه بالحال ومقتضاه أنه لا فرق على هذا الوجه بين أن يبعه قبل الخميس أو بعده ومنها لو حلف ليقضين حقه الى رأس الشهر لم يدخل رأس الشهر في البين بل يجب تقديم القضاء عليه وقيل يتعين قضاؤه عند رأس الشهر وضعفه الغرالي في البسيط وحكى وجهين فيما إذا قال أردت بالى معنى عند هل يقبل منه ذلك ورجح القبول قال لان الى قد ترد

بمعنى الضم كما في قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم)

مسئلة هذه اللفظة وهي الى قد تكون لا ابتداء الغاية كما قاله الشيخ في المذهب ومثل

له بقوله فلان خارج الى شهر وبني عليه ما إذا قال لزوجته أنت طالق الى شهر فلا تطلق الا بعد شهر قال لاحتمال ان يريد ابتداء الغاية وبه جزم ايضا في التنبيه ونقله الرافعي عن المتولي وغيره ثم نقل عن البوشنجي أنه يحتمل وقوعه في الحال عند الاطلاق وضمه النووي من زوائده وليس كما قال من ضمه بل هو مقتضى اللفظ فان مدلوله وقوع الطلاق الآن وارتفاعه بعد شهر فإخذ بالوقوع لا بالرفع

مسئلة في الظرفية الحقيقية كقولك زيد في الدار أو المجازية كقوله تعالى

(لا صلبنكم في جذوع النخل) فانه لما كان المصائب متمكنة على الجذع كتمكن المظروف من الظرف فعبر عنه به مجازاً وتستعمل الباء ايضا بمعناها كقوله تعالى (واسمكم لنرون عليهم مصبحين وبالليل) أي في الليل

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لزوجته وهما في مصر مثلاً أنت طالق في مكة فني الرافعي قبيل الرجمة عن البويطي أنها تطلق في الحال وتبعمه عليه في الروضة وسببه أن المطلقة في بلد مطلقة في باقي البلاد ولكن رأيت في طبقات العبادي عن البويطي أنها لا تطلق حتى تدخل مكة وهو متجه فان حمل الكلام على فائدة أولى من الغائه وقد ذكر الرافعي قبيل النص المذكور بقليل في الفصل المنقول عن اسماعيل البوشنجي مثله ايضا وأقره عليه النووي ومنها إذا وكل أن يشري له داراً في هراة مثلاً فيكون الرض وهو الدور الخارجة عنه المتصلة بها داخل في هذه اللفظ فان أتى بالباء فقال بهراة فيشتري بالبلد ان كان بلدياً وفي الرساتيق أي القرى التي حواليتها ان كان رساقياً وإن لم يعرف حاله فيشتري أين شاء كذا قاله العبادي في الزيادات ثم قل عقب ذلك وعندي أنه يجب تبين موضعه

(قالت) وهذا الآخر هو الذي جزم به الرافعي فانه اشترط ذكر حدود الدار التي يوكل في شرائها وهو أبلغ من ذكر الموضع ومنها إذا قال له على درهم في دينار فهو كقوله له في هذا العبد كذا قاله الرافعي وحينئذ فتجيب فيه الاقسام المعروفة والشيخ في التنبيه أوجب عليه درهما قال الا ان يريد بفي معنى مع فيلزمه درهم ودينار وأقره النووي عليه في تصحيحه ومنها إذا قال أنت طالق في يوم كذا طلقت عند طلوع الفجر من ذلك اليوم الا ان الظرفية قد تحققت وفي قول أنها تطلق عند غروب الشمس وقس على اليوم غيره من الاوقات المحدودة كوقت الظهر والعصر ونحوهما فلو قال أردت بقولي في شهر كذا أو يوم كذا ونحوه انما هو الوسط أو الاخر دين ولا يقبل ظاهراً وقيل يقبل

الفصل التاسع في كيفية الاستدلال بالالفاظ

﴿مسئلة﴾ إذا تردد اللفظ الصادر من الشارع بين أمور فيحمل أولاً على المعنى الشرعي لانه عليه الصلاة والسلام بحث لبيان الشرعيات فان تعذر حمل على الحقيقة العرفية الموجودة في عهده عليه الصلاة والسلام لان التكلم بالمعتاد عرفاً أغلب من المراد عند أهل اللغة فان تعذر حمل على الحقيقة اللغوية ليعينها بحسب الواقع وحكي الآمدي في تعارض الحقيقة الشرعية واللغوية مذاهب أحدها هذا وصححه ابن الحاجب والثاني يكون مجعلاً والثالث قاله الغزالي ان ورد في الاثبات حمل على الشرعي كقوله عليه الصلاة والسلام اني اذن أصوم حتى يستدل به على صحة النفل بنية من النهار وإن ورد في النهي كان مجعلاً كنهيه عليه الصلاة والسلام عن صوم يوم النحر فانه لو حمل على الشرع دل على صحته لاستحالة النهي عما لا يتصور وقوعه بخلاف ما إذا حمل على اللغوي قال الآمدي والختار أنه ان ورد في الاثبات حمل على الشرعي لانه مبعوث لبيان الشرعيات وإن ورد في النهي حمل على اللغوي للاستحالة المتقدمة وما ذكرناه من أن النهي يستلزم الصحة قد أنكرناه بعد ذلك وضعفاً قائلاً فان تعذر كل ذلك فيحمل على المعنى المجازي صوتاً للفظ عن الإهمال وسيأتي إيضاحه وتفريعه وأما اللفظ الصادر من غير الشارع فقال الرافعي في الطرف السابع من تعليق الطلاق أنه إذا تعارض المذكور اللغوي والعرفي فكلام الأصحاب يميل الى اعتبار الوضع والامام والغزالي يريان اتباع العرف ثم ذكر بعده بأسطر مناه فقال الأصح وبه أجاب المتولي مراعاة اللفظ فان العرف لا يكاد ينضبط ذكره في أول الفصل المعقود للألفاظ الواقعة عند مخاصمة الزوجين ومشائعهما ومنه قول الفقهاء ما ليس له ضابط في التصرع ولا في اللفظ يرجع فيه الى العرف فانه يقتضي تأخير العرف عن اللفظ وهو صحيح إذا حمل على ما ذكرناه فتفطن لما ذكرته فان كثيراً من الناس قد اشتبه عليه ذلك وظن الاتحاد في التصوير والاختلاف في الجواب وهذا كله إذا كنا استعمال الشرعي والعرفي بحيث صار يسبق أحدهما دون اللغوي فان لم يكن فانه يكون مشتركاً لا يترجح الا بقريضة قاله في الحصول لكن مذهب الشافعي حمل المشترك على معنييه وحيثئذ فاذا أمكن ذلك ههنا وجب المصير اليه

إذا علمت ذلك فله مسئلة فروع أحدها إذا قال إن كان في بيتي نار فانت طالق وفيه سراج فانها تطلني كذا قاله الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن زيادات العبادي وارتضاه . الثاني إذا قال إن ضمننت لي الفات طالق وكان له هذا القدر على غيره فقالت المرأة ضمننت لك الالف التي على فلان . فلا فينبغي وقوع الطلاق حملاً للفظ على حقيقة الشرعية والعرفية ويبقى النظر في أنه هل يقع رجماً

أم بايناً ولكنهم حملوا اللفظ على التزام ذلك في الزمة كما لو قال أنت طالق على الف. الثالث إذا قالت المرأة طلقني ولك علي الف فان طلقها استحق الف والاف فلا مع أن مقتضى الكلام استحقاق الالف سواء طلق أم لا فانها سألت الطلاق إلا أن العرف يقتضي الالتزام فان قيل لم تسلكوا هذا المعنى في عكسه وهو قول الزوج أنت طالق وعليك الف بل أوقعوا الطلاق رجعياً ولم يوجبوا عليها شيئاً قبلت أم لا والجواب أن ذلك قد عارضه استقلال الزوج بالطلاق وقد أوقعه . الرابع إذا قال والله لا أشرب نبيذاً فشرب الفقاع ونحوه مما يسمى نبيذاً في اللغة ولا يسمى بذلك في العرف وقد وردت هذه المسئلة على من الجن في جملة مسائل وحكمها يعرف مما ذكرته . الخامس ولنقدم عليه اشتهار الشخص باسم عين الذي سماه أبواه بمثابة تعارض الحقيقة اللغوية والعرفية

إذا تقرر هذا فكان له زوجتان أحدهما فاطمة بنت محمد والآخرى فاطمة بنت رجل سماه أبواه ايضاً محمداً الا أنه اشتهر في الناس بزيد ولا يدعونه الا بذلك فقال الزوج زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وقال أردت بنت الذي يدعونه زيداً قال القاضي شريح الروياني في معلماته قال جدي أبو العباس الروياني يقبل لان الاعتبار بتسمية أبويه وقد يكون للرجل اسمان فأكثر وقيل الاعتبار بالاسم المشهور في الناس لانه أبلغ في التعريف كذا نقله الرافعي في الكلام على الكنايات وتقدم ايضاً في الفصل السادس نقله عنه وقريب من هذه المسئلة ما ذكره ايضاً قبيل هذا الموضع بنحو ورقة عن فتاوي القفال أن زوجته لو كانت تنسب الى زوج أمها فقال بنت فلان طالق لم تطلق لانها ليست بـه حقيقته واغیره في هذا احتمال زاد في الروضة فقال وينبغي أن يقال ان نواها طلقت ولا يضر الغلط في نسبها كنظيره من السكاح والا فلا ومراد القفال بقوله لم تطلق أي في الظاهر وأما الباطن فيتمين ان يكون كما ذكرته انتهى كلامه . السادس إذا أوصى بالداية أعطى له فرس أو بغل أو حمار وان كانت الداية في أصل اللغة لكل ما دب أي كل فيه حيوة وحركة ومنه قول العرب أ كذب من دب ودرج أي أ كذب من الاحياء والاموات من قولهم درج بالوفاة قاله الجوهري فإذا لم يكن له فرس ولا بغل ولا حمار وقال أعطوه دابة من دوابي وله حيوانات أخرى كانت الوصية باطلة كما جزم به الرافعي وفيه ما سبق من الاشكال . السابع إذا قال لزوجته أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم ليلاً فالمنذهب انه لا يتم الطلاق لان المتبادر الى الفهم من لفظ اليوم انما هو ما بين طلوع الفجر الى الغروب وقيل يقع لان اليوم يطلق للقطعة من الزمان ايضاً ومنه قول الشاعر

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

وقد سبق هذا الفرع في الفصل السادس وكذلك يوم القيمة ونحوه . الثامن إذا حلف لا يأكل ميتة فأكل سمكا فإنه لا يحنث كما صححه الرافعي وعلمه بالعرف وأيضا فإن الميتة هو ما لم يذبح مما يجب ذبحه ولو حلف لا يأكل دما لم يحنث بالكبد والطحال جزما . التاسع إذا قال أنت طالق وعليك الف وشاع في العرف استعمال هذا اللفظ في طلب العوض والزامه فقال المتولي يكون ذلك كما لو قال أنت طالق على الف كذا نقله عنه الرافعي في الشرحين بعد أن أطلق القول بوقوع الطلاق رجعيًا ولا شيء على المرأة ومن فروعها ما ذكره العبادي في الزيادات أنه لو رأى شيئا ثم أنهى غيره بسرقة فقال والله ما سرقته ولا رأيته لم يحنث قال لان مقتضاه نفي الرؤية وقت السرقة وفيما قاله نظر لكن الظاهر في العرف ما ذكره . العاشر الالفاظ المذكورة في تعليق الطلاق على اثباتها أو نفيها فمنها الخسيس قال أبو الحسن العبادي هو من باع دينه بدنياه وأخس الاخساء من باع دينه بدنيا غيره كذا نقله الرافعي عنه ثم قال ويشبه أن يقال أنه من يتعاطى في العرف ما لا يليق بحاله لشدة بخله ومنها السفه قال الرافعي يمكن أن يحمل على ما يوجب الحجر

(قالت) والمتجه ان ينظر الى السياق فان كان في معرض الاشراف أو بداءة اللسان فلا كلام وإن لم يظهر شيء من ذلك فيأتي ما ذكره الرافعي ومنها البخيل نقل الرافعي أن صاحب التتمة قال أنه من لا يؤدي الزكاة ولا يقري الضيف فيما قيل ومقتضى كلامه انه لو أتى باحدهما لم يكن بخيلا مع أن العرف يقتضي الثاني خاصة ومن فروع القاعدة ايضا ما اذا قالت له زوجته يا خسيس ونحو ذلك فقال ان كنت كذا فانت طالق فان قصد التعليق فواضح وان قصد المكافاة طلقت مستثنيا كان أم لا ومعنى المكافاة ان يريد ان يغيظها بالطلاق كما غاظته بالشتم فكأنه يقول تزعمين اني كذا فانت طالق لاجل ذلك فان لم يقصد شيئا منها فهو للتعليق فان عم العرف في المكافاة فهل المدعى الوضع أو العرف فيه وفي سائر التعاليقات خلاف والاصح كما قاله الرافعي في باب تعليق الطلاق مراعاة الوضع

﴿ مسند ﴾ يصرف اللفظ الى المجاز عند قيام القرينة وكذلك عند تعذر الحقائق الثلاث

صونا للفظ عن الاهمال ويعبر عن ذلك بان اعمال اللفظ أولى من الغائه وهذا التعبير أعم لما يعرفه إذا تقرر هذا فالمسئلة فروع احدها إذا قال بنو آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده بخلاف ما إذا قال عبید الدنيا فانهم يعتقدون كذا رأيته في زيادات العبادي ولم يعلمه وسببه أن اطلاق الابن على ابن الابن مجاز فالحقيقة انما هو الطبقة الاولى وهم أحرار بلا شك بخلاف قوله عبید الدنيا ولا شك أن محل ذلك عند الاطلاق فان نوى الحقيقة والمجاز صح على الصحيح وحمل اللفظ عليها كما

سبق في موضعه لكن لقائل أن يقول فلم لا حمل اللفظ على مجازته لتعذر المعنى الحقيقي. الثاني إذا أوصى بعين ثم قال هي حرام على الموصي له فانه يكون رجوعاً على الصحيح وإن كان اسم الفاعل حقيقة في الحال ولا شك أنه في الحال حرام لكننا لو حملناه على الحقيقة لعرض عن الفائدة فحملناه على المجاز .

الثالث إذا قال إن دخلت الدار إذا أنت طالق فالحمد لله وقوع الطلاق عند الدخول لأن إذا الفحائية تقوم مقام الفاء في الربط لقوله تعالى (وإن أصبحهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وإن كان يحتمل أن يكون الزوج قد أتى بأذا على أنها شرط آخر والمقبر ان دخلت وقت وقوع الطلاق عليك حصل كذا وكذا ولم يكمل الكلام إلا أنه صدقنا عن ذلك أن أعمال اللفظ أولى من الغائه ولذلك قدمنا أن هذا التعبير أعم من التعبير الذي قبله . الرابع إذا وقف على أولاده وليس له لا أولاد أولاد فانه يصح ويكون وقفاً عليهم كما جزم به الرافعي . الخامس إذا أجاب المدعى عليه بالنصديق صريحاً لكن انضمت إليه قرأتين تصرفه إلى الاستهراء بالتكذيب كتحريرك الرأس الدال على شدة التعجب والاستهراء قال الرافعي فينبه أن يحمل قول الأصحاب أن صدقت وما في معناها إقرار على غير هذه الحالة أو يقال فيه خلاف لتعارض اللفظ الغريب كما لو قال لي عليك ألف فقال في الجواب على سديك الاستهراء لك على ألف فإن المتولي قد حكى فيه وجهين . السادس إذا قال لهذا الحمل على ألف ولم يسنده إلى جهة صحيحة كالوصية أو باطله كالمعاملة بل أطلق فصح القولين صحته لاحتمال الصحة والثاني لا لأن الغالب في الديون حصولها عن المعاملة . السابع إذا ناوله ثمعة مملوكة قال اعتركتها لتستضيء بها فيحتمل البطلان لأن شرط المستعار أن لا يضمن استهلاك عين والمتحة الصحة حملاً للفظ على الإباحة الثامن إذا نذر أن يهدى للحرم شيئاً معيناً لا يمكن نفيه كالبیت ونحوه فانه يبيعه وينقل ثم لا حمل تعذر المدلول الحقيقي . التاسع إذا أشار إلى حيوان لا تقبل التصحبة به أما لكونه معصياً أو من نذر النعم فهل يبطل أو يصح حملاً للمط على مطلق الحرية فيه خلاف تقدم أسطره في أول المسألة

في الكلام على ما إذا نسخ الوحوب هل يبني الجوار . العائز إذا قات المرأة لابن عمها الذي هو ولي نكاحها زوجي نفسك حكى البغوي عن بعض الأصحاب أنه يجوز للقاضي تزويجها بها ثم قال وعندي أنه لا يجوز لأنها إنما أذنت له لا للقاضي كذا حكاه عنه الرافعي ولم يزد عليه قال في الروضة الصواب الجواز لأن معناه فوض إلى من يزوجهك أي . الحادي عشر إذا قال عبدي أو ثوبي لزيد فإن الإقرار لا يصح لأن إضافته إليه تستدعي أنها ملكه وذلك منساف لمدلول آخره كذا قاله ولم يجمعه على المحار بأعصاب ما كان أو بان بالإضافة تصدق بآدنى ملاسة كما يقال هذه دار زيد الدار التي

يسكنها بالاجرة ونحو ذلك . الثاني عشر اذا قال لغيره انت تعلم ان العبد الذى فى يدي حر فانا نحكم بعته لانه قد اعترف بعلمه بذلك فلو لم يكن حراً لم يكن القول له علماً بحريته كذا نقله الرافعي قبل كتاب التدبير عن الرويانى ، واقره فحملوا لفظ العبد على الجار مع ان مدلوله الحقيقى يناقض ما بعده كما ذكرناه فى المسئلة السابقة وهو مشكل عليها وقد ذكر الرافعي مع هذا الفرع فروعاً اخرى تقدم ذكرها فى الكلام على المشترك لمعنى آخر فراجعها . الثالث عشر قال فى النهاية فى كتاب الطلاق عند الكلام على التعليق بالحيض اذا تردد اللفظ بين وجه يحتمل الاستحالة ويحتمل امرأً ممكناً فمن الاصحاب من لا يعد الحمل على الاستحالة ومنهم من يوجب الحمل على الامكان حتى لا يلغو اللفظ ومن هذا الاصل ما اذا قال لزوجته واجذبة احداً كما طالق . الرابع عشر اذا حلف لا يشرب ماء التهر فشرب بعضه فان الصحيح عدم الحنث . الخامس عشر اذا قال له على الف اذا جاء رأس التهر لم يلزمه شيء على الصحيح مع ظهور إرادة التأجيل فان المؤجل لا يجب اداؤه قبل الحلول

﴿ مسئلة ﴾ الحكم اللازم عن المركب اذا كان موافقاً للمنطوق فى الايجاب والسلب

كدلالة قوله تعالى (ولا تقل لهما اف) على تحريم الضرب ، ودلالة قوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث) على صحة الصوم جنباً يكون حجة و يسمى فحوى الخطاب وتنبية الخطاب ومفهوم الموافقة ولا فرق فيه كما قاله فى المحصول بين ان يكون ذلك المفهوم أولى بالحكم من المنطوق كآية التافيف او مساري كآية حل الجماع للصائم خلافاً لابن الحارث فى اشتراط الاولوية

إذا علمت ذلك فمن فروع المشكلة ما اذا قال لى المحبور عليه لغيره بع هذه العين بفشرة وكانت تسارى ماء . فانه لا يصح البيع اصلاً لا بالماء ولا بما هو دونها كذا جزم به الرافعي فى كتاب الفكاح فى الكلام على النوكيل بالتزويج مع ان الرضى بالعسرة يستلزم الرضى بالمائة بطريق الاولى ولهذا لو أذن الرسيد فى البيع بالعشرة صح البيع بالمائة

﴿ مسئلة ﴾ دلالة الالتزام حجة وان لم يكن من قسم المفاهيم وذلك مثل ان نسوق

دلالة اللفظ على المعنى على شيء آخر كقوله أعتق عبدك عى فانه يسأل سؤال تملكه حتى إذا اعتقه تبينا دخوله فى ما كنه لان العتق لا يكون الا فى مملوك

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قالت المرأة رضيت ان أتزوج او رضيت بفلان زوجاً وكان لها اوليا فى درجة فهل يصح الاذن ويجوز اكل واحد ان يزوج على وجهين احدهما انه ليس لاحد من الاولياء تزويجها لانها لم تاذن لجميعهم بلفظ عام ولا خاطبت واحداً منهم على التعيين

وأظهرها كما قاله الرافعي أنه يكفي لأن الرضى بالتزويج محمول على الصحيح وصحة ذلك هنا مستلزمة للأذن لكل واحد لأنه لم يوجد الأذن لواحد معين والأذن لغير المعين غير صحيح نعم لقائل أن يقول لم لا حملناه على المجموع حتى يشترط اجتماعهم على الصحيح كما لو قلت أذنت لأوليائي أن يزوجوني ثم فرع الرافعي على هذا فقال قلو عيذت بعد ذلك واحدا فهل ينعزل غيره فيه وجهان قال لأن التخصيص أشعار برفع الإطلاق والأصح في زيادات الروضة عدم الانعزال وهذا الخلاف الأخير منشأه أن مفهوم القلب هل هو حجة أم لا وإن أفراد فرد هل يخصص أم لا وسنأتيك المسألتان ، ومنها إذا قال أبرأتك في الدنيا دون الأخرى يرى فيها لأن البراءة في الآخرة تابعة للبراءة في الدنيا ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم كذا رأيت في فتاوي الحنابلة حكما وتعليلا ولقائل أن يعكسه فيقول لما لم يبره في الآخرة فقد انتفى اللازم ويلزم من عدم اللازم عدم الملزوم ، ومنها إذا قلت المرأة لأولياها وكل يتزويجني ولا تبأشره فليس له الأوامر قلو قالت وكل من يزوجني واقتصررت عليه فله التوكيل وفي مباشرة التزويج وجهان أصحهما كما قاله الرافعي يجوز لأن إذنها بالتوكيل يستلزم المباشرة لأن الأصل أن من امتنع عليه المباشرة تمتنع عليه الاستنابة إلا عند الضرورة كتوكيل الأعمى غيره في البيع والشراء ، ومنها إذا قال صاحب الدين المعلوم أبرأته عن بعض ديني وقلنا البراءة من المجهول لا تنصح بحتمل أن يكون أبرأ عن الجميع كذا ذكره الروياني في البحر قبيل الكتاب الأول من الكتابين المعقودين للشهادة ولم يذكر غير ذلك

مسئلة ذهب الشافعي وجهاه إلى أن مفهوم الصفة والشرط حجة أي يدلان على نفي الحكم عند انتفاء الصفة والشرط واختار الآمدي أنهما ليسا بحجة وفصل الإمام نفي الدين فصيح أن مفهوم الشرط حجة وأما مفهوم الصفة فاختار في الحصول والمنتخب أنه لا يدل وقل في المعام المختار أنه يدل عرفا لا لغة قال إمام الحرمين وقد أطلق الشافعي أنه حجة واستقر رأي على الحاق ما لا يناسب منها بالقلب في عدم الدلالة على ما سيأتي قال وذلك كقولنا لا بيض يشبع إذا أكل وحيث قلنا بأن مفهوم الصفة حجة فهل دلت اللغة عليه أم استغناها من الشرع على وجهين حكاهما الروياني في كتاب القضاء من البحر وذكر أعني الروياني فيه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين النفي والإثبات فقال وقوله عليه الصلاة والسلام « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » يدل على قبولها بالطهور ويكون نفي الحكم عن تلك الصفة موجبا لاثباته عند عدمها وهو الظاهر من مذهب الشافعي هذه عبارته في الموضع المذكور وهو كتاب القضاء وفيه نظر فأن هذا من باب الشروط وإثبات التبرط

لا يستلزم الصحة لاحتمال شرط آخر

إذا تقرر ما ذكرناه فيتم فرع على المسئلة فروع كثيرة كالوقف والوصايا والتعاليق والنذور والایمان كما إذا قال وقفت هذا على اولادى الفقراء وان كانوا فقراء ونحو ذلك ومنها إذا عاتبته إمرأته بنكاح جديد فقال كل إمرأة لى غيرك اوسواك طالق ولم يكن له الا المخاطبة وتفريعه على كلام النحاة المذكور فى كتاب الكوكب فراجع والمنقول فيه عندنا ان الطلاق لا يقع كذا ذكره الخوارزمى فى كتاب الايمان من السكاكى فذكر ان رجلا تزوجا خطب إمرأة فامتنعت لانه تزوج فوضع زوجته فى المقابر ثم قال كل إمرأة لى سوى التى فى المقابر طلق فقال لا يقع عليه الطلاق مع ان جماعة قالوا ان سوى لا تكون للصفة فى غير مع الاتفاق على الوصف بها اولى فاعلمه وتعليل الرافعى المتقدم بانه السابق الى الفهم يقتضيه ايضا فان السابق هنا الى فهم كل سامع وهو مراد كل قابل له بالاستقراء انما هو الصفة ولأن المقتضى لجماعه فى الاقرار استثناء هو الاخذ بالاصل وهو موجود بعينه فى الطلاق ولو اخر اللفظ المخرج فقال كل إمرأة لى طلق غيرك اوسواك فانه لا يقع ايضا لان الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر جائز وما ذكرته فى هذا الفصل تقلا واستدلالا ينبغى التفضل به فقد يغفل عنه من لا اطلاع لديه فيفرق بين الزوجين فليت شعرى إذا فرق احتياطا فان منع المرأة من تزويجها والزواج من نكاح اخنها وعمتها وخالتها أواربع سواها فمحيب وان جوز فأعجب لانه يؤدى الى محذور اشد ويوقع فى عدم الاحتياط الذى فر منه واذا كان المحذور لا بد منه فالبقاء على نكاح تبقينا انعقاده وشككنا فى ارتفاعه اولى واصوب مما لا نعلم انعقاده وابرا للذمة من انشاء عقد يتقلده لاسيما مع انا نعلم ان قتله انما يريد الصفة وان المراد هو المراد من قول القائل كل إمرأة مغيرة لك طلق وقائل هذا لا يترتب عليه شيء بالنسبة الى المخاطبة

مسئلة ١٠ انما يكون مفهوم العفة والشرط حجة إذا لم يظهر للتقييد فائدة غير نفى الحكم فان ظهر له فائدة اخرى ولا يدل على النفى فن الفائدة ان يكون العارى عن تلك الصفة اولى بالحكم من المنتصف بها او يكون جوابا كالسائل مثلا عن سائمة الغنم هل فيها زكاة فقال فى سائمة الغنم الزكاة فلا يدل على النفى لان ذكر السوم والحالة هذه لمطابقة كلام السائل او يكون السوم هو الغالب فان ذكره انما هو لاجل غلبة حضوره فى ذهنه كذا ذكره فى المحصول ونقله فى البرهان عن الشافعى ثم تازع فيه وقل الغلبة لا يدفع كونه حجة وذكر الشيخ عر لدين فى التواعد مثله وقال لو لم يكن حجة لم يكن فى ذكره فائدة لان الاطلاق يتصرف الى الغالب

إذا تقرر ذلك فمن فروع القاعدة ما إذا قال الله على أن أعتق رقبة كافرة فاعتق مؤمنة أو قال معيبة فاعتق سليمة فقل لا يجرى ويتعين ما ذكره والصحيح الاجزاء لاها اكل وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب بل لجواز الاقتصار على الناقص فصار كمن نذر التصديق بمحنة ردية يجوز له التصديق بالحيدة فاما لو قال هذا الكافر أو المعيب فلا يجرى غيره لتعلق النذر بعينه كذا ذكره الرافعي أوائل الكلام على أحكام النذر وحزم القاضي حين في فتاويه بانه لا يصح بالكلية في المسئلة الاخيرة ، ومنها إذا قال ان ظهرت من فلانة الاحنية فانت على كظهر أمي فتزوجها وظاهر منها فانه يصير مظاهرا من الاخرى على الصحيح ويحمل وصفها بالاجنبية على تعريفها بالواقع وقيل لا يصير مظاهرا لان الوصف لم يوجد وهي كالتى قبلها في المعنى ومنها جواز مخالعة الزوجين عند الامن من اقامة الحدود والخوف من عدم اقامتها مع ان الله تعالى قال (فان ختم الا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) لان الغالب ان الخلع لا يقع الا في حالة الخوف فلا يدل ذلك المنع عند انتفاء الخوف وقال مض اصحابنا لا يحل الا في هذه الحالة لان الآية المذكورة وان احتمل فيها ما ذكره الا ان قوله تعالى (ولا يحل لكم) صريح في التحريم ودافع لهذا التأويل ، ومنها وهو مشكل على قاعدة الشافعي اسقاط الزكاة عن المعلوفة لكون السوم هو الغالب ، ومنها أن قوله عليه الصلاة والسلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » وان أسعرت تقييده ان التشارك عمدا لا يقضى الا ان هذا التقييد لا مفهوم له لان القضاء إذا وجب على المعدور فغيره بطريق الاولى وخالف جماعة فقالوا لا يقضى تغليظا عليه قالوا وليس وجوب القضاء من باب العاقبة حتى يقال يجب على غيره بطريق الاولى لان تأهيل الشخص للعبادة من باب اصطفاؤه وتقريبه فان الملوك لا ترضى كل أحد لخدمتها ومال الشيخ عز الدين في القواعد والتاج الفرقا- في تشرح التنبيه الى هذا البحث وقوايه ثم ظفرت بحكاية وحها في المذهب لابن بذت الشافعي كذا رأيت في باب سجود السهو من شرح انوسيط لابن الاستاذ نقلا عن البحر لابن كح عنه

مسئلة مفهوم العدد حجة عند الشافعي والجمهور كذا قاله امام الحرمين في الرهان ونقله للفرالى أيضا في المحول عن الشافعي لانه لما نزل قوله تعالى (ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) قال النبي ﷺ « والله لازيدن على السبعين » واختار الامام فخر الدين والآمدي أنه ليس بحجة قال الامام وقد يدل عليه بدليل مفصل كما إذا كان العدد علة لعدم امر فانه يدل على امتناع ذلك الامر في الزايد أيضا لوحد العلة وعلى ثبوته في الناقص لانتفاءها كحديث القلتين

وكذلك ان لم يكن عليه ولكن أحد العددين داخل في العدد المذكور زائداً كان كالحكم بالحضر والكراهة فان تحريم جلد المائة مثلاً أو كراهته تدل عليه في المائتين ولا يدل في الناقص لا على اثبات ولا على نفي أو ناقصاً كالحكم بإيجاب العدد أو نفيه أو إباحته فانه يدل على ذلك في الناقص ولا دلالة فيه على الزائد بشيء.

إذا علمت ذلك فلهذه المسئلة فروع أحدها إذا قال بع ثوبي بمائة ولم ينه عن الزيادة فباع بأكثر صح وفيه وجه انه لا يصح كما لو نهاه عن الزيادة وهو الموافق لمقتضى النص لاسيما انه لا يصدق عليه ايضاً انه باع بمائة ، ولو قال لزوجه ان اعطيني العاقلة طالق فزادت وقع ايضاً وحكى في البحر وجهها انه لا يقع وهذا الوجه اضعف من الوجه السابق في البيع لان من اعطي مائة ودرهما يصدق عليه انه اعطي مائة ثم فرع الرافعي على ما سبق فقال لو قال بع ثوبي ولا تبعه بأكثر من مائة لم يبعه بأكثر من مائة ويبيع بها وبما دونها مالم ينقص عن ثمن المثل ولو قال بع بمائة ولا تبعه بمائة وخمسين فليس له يبعه بمائة وخمسين ويجوز بما دون ذلك مالم ينقص عن مائة ويجوز بما زاد على مائة وخمسين على الاصح. الثاني إذا قال اوصيت لزيد بمائة درهم ثم قال اوصيت له بخمسين فوجهان اشبههما كما قلنا الرافعي وهو الاصح في الروضة ليس له الا خمسون ولا يجمع بينهما كما لو عكس فقال اوصيت له بخمسين ثم اوصي بمائة فليس له الا الموصي به آخر او هو المائة والثاني له مائة وخمسون وتوجيهها ما ذكرناه ولو قيل يستحق المائة فقط لم يبعد وهذا الخلاف ياتي ايضاً في كل عقد يجوز تغييره وهو العقود الجائزة كما إذا قال من رد آتى فله عشرة ثم قال قبل العمل فله خمسة وكذلك القراض ونحوه بخلاف ما لو قال ان دخلت الدار فأت طالق ثم قال ان دخلتها فأت طالق فدخلها وقع الثلاث سواء دخل بها أم لا لان الجميع يقع دفعة واحدة كما ذكره الرافعي في باب عدد الطلاق والفرق ما أشربا اليه من قبول الوصية للرجوع القولي بخلاف التعليق وحاصله ان تعليق الشئتين أو التعليق بالشئتين اللذين يدخل أحدهما في الآخر سواء كان هو المعلق أو المعلق عليه ينفذ كل واحد منهما ولا يدخل الأقل في الاكثر وقد ذكر الرافعي هذه القاعدة في الركن الثالث من أركان الإيلاء فقال ولو عقد اليمينين على مدتين يدخل أحدهما في الأخرى بان قال والله لا أجامعك سنة ثم قال والله لا أجامعك سنتين فوطء في السنة الأولى انحلت اليمينان وهل تجب كفارة أو كمارتان فيه خلاف يجري في كل يمينين يحنث الحالف فيهما بفعل واحد بأن دأب لا يأكل خبزاً وحلف لا يأكل طعاماً زيد فأكل خبزاً وسبأني بمانه انتهى كلامه ثم أعاد في آخر الإيلاء وقال الاصح كفارة واحدة وما جزم به الرافعي من انحلال

الميمين صريح في أن السنة الاولى دخلت في اليمين الثانية ويلزم أن يكون المحلوف عليه هو السنة الاولى والسنة الثانية قطع ويشير الى ذلك ايضا بقوله دخلت احدهما في الاخرى وذلك مخالف لما سبق في الاولى فانه لا فرق في الاعم والاختص بين أن يكون ذلك محلولا به كالمسئلة الاولى أو عليه كالثانية. الثالث لو قل ما زيد على أكثر من مائة درهم فليس باقرار بالمائة على الاصح كما قلناه الرافعي في آخر الباب الاول من أبواب الاقرار وهذا ايضا من القاعدة المعبر عنها بان القضية السالبة لا تستلزم ثبوت متعلقها ولك أن تخرجها ايضا على مفهوم الصفة فان مفهومه ان المساوى عليه الا انه يرجع الى مفهوم العددي . الرابع قال لي عليك الف أقرضتك اياها فقال والله لا اقترضت منك غيره أو كم تمن به على فانه يكون اقرا كذا نقله صاحب البيان عن الصيمري ونقله عنه في الروضة تنقب المسئلة السابقة وسكت عليه فاشعر كلامه بانه ارتضاه والصواب التسوية وعدم اللزوم فيهما . الخامس الخلاف في جواز نقصان النعيم على ضربين لاجل قوله عليه الصلاة والسلام « النعيم ضربان » لا سيما قد ورد التصريح في حديث عمار السابت في الصحيحين بالضربة الواحدة وقد حوزوا الزيادة وهو واضح وجوز الرافعي النقصان وخالفه النووي . السادس إذا كتب الزوج فقال إذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طلق فبأنها كاه فهل يقع لاشتمال الكل على النصف أم لا لان النصف في مثل هذا ايراد به المنفرد فيه وجهان في الرافعي أحدهما في زوايد الروضة هو الوقوع . السابع أنه لو أوصى بعين لزيد ثم أوصى بها لعمرو فرد أحدهما كان الجميع للاخير

إذا علمت ذلك فلو أوصى به لاحدهما ثم أوصى بنصفه للآخر فان قيل فثلثاه للأول وثلثه للثاني وإن رد الاول فنصفه للثاني وإن رد الثاني فكاه للأول . الثامن إذا قال أحرمت يوما أو يومين أو أحرمت بنصف نسك صح احرامه ولا أثر للتقييد كذا نقله في الروضة من زوايده قبيل سبب الاحرام عن الروياني عن الاصحاب ثم قال النووي ان فيما نقله نظر أو وجه النظر ما ذكرناه في افراد هذه القاعدة . التاسع وهو مبني على مقدمة وهي أنه إذا ادعى عشرة سلا فقامت البيعة بخمسة حكمنا بها وإن قامت بعشرين فهل تثبت العشرة المدعى بها قل بعضهم تثبت لان البيعة قد تطلع على الشغل دون السقوط وقال بعضهم يتخرج على من شهد قبل الاستشهاد وعلى من جمع بين ما يجوز وما لا يجوز إذا تقرر هذا فلو كان عليه عشرة مثلا فأعطاه خمسة ثم ادعى رب الدين ما الباى لموت المدين أو جحوده فكيف يشهد الشاهد ذكر ابن ارفعه في أوائل الشهادات في الكلام على قول الشيخ وان جمع في الشهادة بين ما يتقبل وبين ما لا يتقبل فقال قائل فقهء زماننا ان تشهد على اقراره بباي الدين

فقد شهد بخلاف ما وقع وان شهد بكاه فيأتى فيه الخلاف السابق قالوا فالطريق أن يقول أشهد على اقراره بكذا من جملة كذا ليكون منها على صورة الحال قال ابن الرفعة وعندى ان الشهادة مقبولة بالطريق الاول وهو الباقي لان من اقر بعشرة فقد اقر بكل جزء منها

﴿مسئلة﴾ مفهوم الزمان والمكان حجة عند الشافعى والجمهور كذا قوله إمام الحرمين

في البرهان ونقله ايضا الغزالي في المسخول عن الشافعى

إذا علمت ذلك فمن فرع المسئلة ما إذا قال لو كيله افعل كذا ثم قال افعله في هذا اليوم او قال في هذا المكان فقياس ما قاله الشافعى انه يكون منعاه فيما عدا ذلك ومنها إذا ادعى عليه عشرة مثلاً فاجاب بأنه لا يلزمه تسليم هذا المال اليوم فانه لا يجعل مقراً لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم هكذا نقله الرافعى قبل باب دعوى النسب عن فتاوى القاضى الحسين حكماً وتعليلاً ومنها الخلاف في صحة الوقف المقيّد بمدة كقوله وقفته سنة ونحو ذلك فان قلنا انه حجة اى تدل على نفي الحكم عند انقضاء ذلك الزمان فلا يصح لان شرط الوقف التأييد وان قلنا انه لا يدل صحح لانه قد وقفه في هذه المدة ولم يوجد منه ما ينفيه فيما عداها وقد امكن تصحيحه في السنة بتصحيحه مطلقاً فذهبنا اليه وهو ظاهر ما إذا طلق نصف طلاقاً فان الواحدة تقع لانه يمكن ايقاعها بايقاع باقيها ومنها إذا قال مثلاً زوج ابنتى في يوم كذا اوفى مكان كذا فخالف الوكيل فان العقد لا يصح كما جزم به الرافعى في كتاب النكاح في أواخر الكلام على التوكيل فيه فأما البطلان عند التقييد بالزمان فقد سبق في كتاب الوكالة نحوه وحكى في الروضة من زوايده هناك عن الداركى ان التوكيل في الطلاق في زمن معين يجوز للوكيل ايقاعه فيما بعده لانها إذا كانت مطلقة في يوم الجمعة مثلاً كانت مطلقة في يوم السبت وأما المكان فقال في الوكالة في التوكيل في البيع ان كان له في التقييد بذلك المكان غرض ظاهر بان كان الراغبون فيه اكثر او اقل أو أجدد معين ولا فوجهاً اصحهما في المحرر وزيادات الروضة انه يتعين ايضاً قل وهذا كله إذا لم يعين الثمن فان عينه قباع به صح قطعاً

﴿مسئلة﴾ مفهوم الائتم اى تعليق الحكم بالاسم طلباً كان او خبراً ليس بحجة ونقله

في البرهان عن نص الشافعى فاذا قال قائل اكرم زيدا او قام زيد او بعثك هذا العبد فلا يدل اللفظ الصادر منه بمفهومه على نفي ذلك عن غيره بل يكون مسكوتاً عنه وان كان منقياً بالاصل لانه لو دل على ذلك للزم ان يكون قول القائل محمد رسول الله دالاً على نفي رسالة غيره من الرسل وهو كفر وذهب الدقاق من الشافعية وجماعة من المناطقة الى انه حجة لان التخصيص لا بد له من فائدة

وحكى ابن برهان في الوجيز قولاً ثالثاً انه حجة في أسماء الأنواع كالنعم دون أسماء الأشخاص كزيد إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا أذنت المرأة لاولياتها في التزويج ثم خصصت منهم واحداً بالأذن وقد تقدمت في المسئلة السابقة ، ومنها إذا أوصى بعين لزيد ثم قال أوصيت بهذا لعمر فالصحيح أن ذلك لا يكون رحوماً عن الوصية الأولى بل يشترك بينهما ولا يجعل التعبير بالاسم الثاني دالاً على نفي غيره

مسئلة الحكيم المعلق على الاسم هل يقتضى الاقتصار على أوله أم لا بل من آخره فيه قولان أصحهما الأول ومعنى القولين كما قال القرافي في شرح المحصول والتنقيح ان الحكيم المعلق على معنى كل هل يكفى فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه أم يجب لأعلى احصاها إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة إذا أسلم اليه في شيء على أن يسلمه في البلد الفلاني وما أشبه ذلك فانه يكفيه تسليمه في أول جزء من البلد لأن الظرفية قد تحققت ولا يجب عليه أن يوصله الى منزله ولا الى آخر البلد كما قال الرافعي وغيره ، ومنها أن تقليم الاطفار وحلق الشعر يكرهان لمن يريد الاضحية إذا دخل عليه بشر ذى الحمة للحديث الصحيح وقيل يحرم ان ولو أراد التضحية بأعداد من النعم فهل يبقى السهي الى آخرها أم يزول بدخول الأول يتجه تخريجه على هذه القاعدة

الباب الثاني في الأوامر والنواهي فيه فصلان الأول في الأمر

مسئلة لفظ الأمر وما تصرف منه كأمرت زيداً بكذا وقول الصحابي أمرنا أوامرنا رسول الله ﷺ حقيقة في القول الدال بالوضع على ما لب الفعل وقد علم من التعمير بالقول ان الطالب بالاشارة والقرائن المفهمة لا يكون أمراً حقيقة واحترارنا بالوضع عن قول القائل اوجبت عليك او اطلبه منك او إن تركته عاقبتك فانه خبر عن الأمر وليس بأمر وعلم ايضاً دخول الايجاب والمدب في حد الأمر بخلاف صيغة اعمل فانها حقيقة في الايجاب خاصة كما سيأتى فتأخص ان مسمى الأمر لفظ وهو صيغة اعمل سواء كانت للايجاب أو للمدب ومسمى اعمل هو الوحوب او غيره مما سيأتى فتفطن للفرق بينهما فانه يشبهه على كثير من الناس جميع ما ذكرناه في الأمر يأتي بعينه في النهي فاستحضره وقالت المعتزلة لا يسمى أمراً الا إذا وجد العلو وهو ان يكون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه بخلاف الاستعلاء وهي العلظة ورفع الصوت ونحوها وعكس أبو الحسين قال بشرط الاستعلاء دون العلو وصححه الامام نجر الدين والآمدى وابن الحاجب وشرط القاضي

عبد الوهاب العلو والاستعلاء معا وقيل ان الامر مشترك بين القول والفعل ومنه قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة)

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لزوجته امرك بيدك او فوضت اليك أمرك فانه يكون كناية في الطلاق كما جزم به الرافي لاتنا ان قلنا انه مشترك او لا قدر المشترك فلا بد من نية تميز المراد وان قلنا حقيقة في القول الطلب للفعل خاصة فيكون استعماله في غيره مجازا والمجاز لا بد فيه من القصد ومنها بطلان الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام « أمرت ان اسجد على سبعة اعظم على وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين في السجود » لما ذكرناه

﴿ مسئلة علمت ﴾ الامر سواء كان بلفظ افعل كانزل واسكت أو اسم الفعل كنزال وصه والمضارع المقرون باللام كقوله تعالى (ولياخذوا اسلحتهم) فيه مذاهب اصحابها عند الجمهور كالأمدى والامام فخر الدين واتباعها انه للوجوب إذا لم تتم قرينة تدل على خلافه وقال إمام الحرمين في البرهان والآمدى في الاحكام انه مذهب الشافعي وقال الشيخ أبو اسحق في شرح اللمع ان الاشعري نص عليه لكن هل دل على الوجوب بوضع اللغة او بالشرع فيه مذهبان مذكوران في الشرح المذكور لللمع والاول وهو كونه بالوضع نقله في البرهان عن الشافعي ثم اختار هو انه بالشرع وفي المستوعب للقيرواني قول ثالث انه يدل بالفعل والمذهب الثاني وهو قول الشافعي انه حقيقة في الندب والثالث في الاباحة لانه المحقق والاصل عدم الطلب والرابع انه مشترك بين الوجوب والندب وبه جزم في المنتخب في باب الاشتراك والخامس انه مشترك بين هذين وبين الارشاد ونقله الامدى في الاحكام عن الشيعة ومحمده ونقل عنهم في منتهى السؤل المذهب الذي قبله . السادس انه حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب . السابع انه حقيقة اما في الوجوب واما في الندب ولكن لم يتعين لنا ذلك ونقله صاحب الحاصل ثم البيضاوى عن الغزالي وهو غلط عليه كما بينته في شرح المنهاج الثامن انه مشترك بين الوجوب والندب والاباحة . التاسع انه مشترك بين الثلاثة المذكورة ولكن بلاشتراك المعنوي وهو الاذن حكاه ابن الحاجب مع الذي قبله . العاشر انه مشترك بين خمسة وهي الثلاثة التي ذكرناها والارشاد والتهديد حكاه الغزالي في المستصفي . الحادى عشر انه مشترك بين الخمسة المذكورة في اوائل العلم وهي الوجوب والندب والاباحة والتحريم والكراهة حكاه اصحاب البرهان والمحصل والاحكام . الثانى عشر انه موضوع لواحد من هذه الخمسة ولا نعلمه نقله ايضا في البرهان فان قيل كيف يستعمل لفظ الامر في التحريم او الكراهة قلنا لانه يستعمل في التهديد والمهدد عليه اما حرام

(م ١٠ — التهديد)

او مكروه . الثالث عشر أنه مشترك بين ستة أشياء وهي النذب والوجوب والتهديد والنعمة والاباحة والتكوين . الرابع عشر ان أمر الله تعالى للوجوب وأمر نبيه للنذب حكاه القيروانى في المستوعب عن الأبهري في احد اقواله وإذا أخذت الاقوال الثلاثة المفرعة على القول الاول وهو الوجوب تلخص منها مع ما ذكرناه ستة عشر مذهباً

إذا تحرر ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لمن تجب عليه طاعته كعبده وولده افعل كذا ولم يصرح بما يقتضى التحريم او عدم التحريم ففي وجوب ذلك عليه ما سبق ومقتضى ما تقدم عن الشافعي وجوبه

مسئلة إذا ورد الامر بشئ يتعلق بالمأمور وكان عند المأمور وازع بحماه على الانيان به فلا يحمل ذلك الامر على الوجوب لان المقصود من الايجاب انما هو الحث على طلب الفعل والحرص على عدم الاخلال به والوازع الذى عنده يكفى فى تحصيل ذلك

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة عدم ايجاب النكاح على القادر فان قوله عليه الصلاة والسلام « يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباه فليتزوج » وان كان يقتضى الايجاب كما قال به داود الظاهري لكن خالفنا ذلك لما ذكرناه

مسئلة إذا فرعنا على ان الامر للوجوب فورد بعد التحريم فليل يحمل ايضا على الوجوب وهو الاصح عند الامام نحر الدين واتباعه وقيل على الاباحة وهو الذى نص عليه الشافعي كما قاله ابن الملساني فى شرح المعالم والقيروانى فى المسوعب وقال الشيخ أبو اسحاق فى البصرة انه ظاهر مذهب الشافعي ونقله ابن برهان فى الوجيز عن اكثر الفقهاء والمتكلمين ورجحه ابن الحاجب ومال اليه الآمدي وقال انه الغالب وذكر القاضى الحسين فى أول باب الكتاب من تعليقه انه الاستحباب ويحتاج الى الجمع بين هذه القاعدة وبين قولهم ما كان ممنوعاً عنه لولم يجب فأذا جاز وجب على ما سيأتى فى الكتاب الثانى المعقود للسنة

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا عزم على نكاح امرأة فانه ينظر اليها لقوله عليه الصلاة والسلام « انظر اليهن » الحديث ولكن هل يستحب ذلك او يباح على وجهين اصحهما الاول وهما مبنيان على ذلك كما اشار اليه الامام فى النهاية وصرح به غيره فان قيل فلم لاحكامه على الوجوب قلنا القرينة صرفته وايضا فلقاعدته اخرى تقدمت قبل هذه المسئلة وهى الداعية الحاملة على الفعل . ومنها الامر بالمكتابة فى قوله تعالى (فكاتبوهم) فانه وارد بعد التحريم كما قاله القاضى الحسين فى باب المكتابة

ووجه ما قاله ان الكتابة بيع مال الشخص بماله كما قاله الاصحاب وهو ممتنع بلا شك

﴿مسئلة﴾ الامر بعد الاستيدان كالامر بعد التحريم قاله في المحصول والامر بماهية مخصوصة بعد سؤال تعليمه شبيه في المعنى بالامر بعد الاستيدان مثاله قول ابن مسعود يارسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلى عليك فقال «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد» وحينئذ فلا يستقيم ما قاله الاصحاب من الاستدلال بمجرد هذا الامر على وجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد نعم ان ثبت إيجابه من خارج فيكون هذا الامر للوجوب لانه بيان لكيفية واجب

﴿مسئلة﴾ الاقتران ليس بحجة عندنا كما نص عليه القاضي أبو الطيب وغيره ومعناه ان يرد لفظ لمعنى ويقترن به لفظ آخر يحتمل ذلك المعنى وغيره فلا يكون اقترانه بذلك دلا على ان المراد به هو الذي أريد بصاحبه

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة اختلاف الاصحاب في وجوب الاكل من الاضحية عملا بقوله تعالى (فكأوا منها وأطعموا البائس الفقير) والصحيح عدم الوجوب لما ذكرناه وقيل يجب لانه قد عطف عليه الاطعام والاطعام واجب، ومنها إذا قال أنت باين وطالق فلا يكون الأول صريحا لعطف طالق عليه كذا نقله الرافعي في أركان الطلاق عن حكاية القاضي شريح الروياني ولم يخالفه

﴿مسئلة﴾ الامر بالامر بالشيء كقوله لزيد مر عمرا بان يبيع هذه السلعة هل يكون أمرا منه للثالث وهو عمرو ويبيعهما فيه خلاف صحح ابن الحاجب وغيره أنه لا يكون أمرا بذلك ومن فروع المسئلة ما لو تصرف الثالث قبل اذن الثاني له هل ينفذ تصرفه أم لا وكلام الرافعي وغيره يقتضى أنه لا يصح تصرفه الا بعد اذن الثاني ثم فرعوا على هذا فقالوا إذا اذن له ولم يقل عنى ولا عنك فان الثانى يكون وكبلا عن المالك أي الموكل على الصحيح فان قال وكل عنى فواضح وإن قال عنك فهو وكيل عن الوكيل الاول لكن المالك عزله على الصحيح لانه يسوع له عزل الاصل فالفرع أولى وينتجه جواز منع المالك له قبل اذن الاول ومما ينبغي تخريجه على هذه المسئلة ما إذا قال متلا لابنه قل لأمتك أنت طالق فينتحه أن يقال ان أراد التوكيل فواضح وإن لم يرد شيئا فان جعلنا الامر بالامر كصدور الامر من الاول كان الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الأب فيقع وإن قلنا ليس كصدوره منه لم يقع شيء وقد نقل الرافعي المسئلة في الكلام على كنيات الطلاق عن القاضي شريح الروياني عن جده أبي العباس فقال ان أراد التوكيل فاذا قال لها الابن طلقت ويحتمل أن يقع ويكون الابن مخبرا لها بالحال هذا لفظ الرافعي ومعناه ان أراد التوكيل وقع

إذا أوقعه وإن لم يردده فلا ويحتمل خلافه

وإذا تأملت ما ذكره علمت أن ما ذكرناه ايضاح له وبيان لمدركه وقد ذكر الرافي بعد هذه المسئلة بدون ثلاثة أوراق فرعا آخر من فروع المسئلة فقال لو كتب كناية من كنايات الطلاق ونوى فهو ككتابة الصريح ولو أمر الزوج أجنبيا فكتب ونوى الزوج لم تطلق كما لو قال لأجنبي قل لزوجتي أنت باين ونوى الزوج لا تطلق هذا كلامه ومعناه أن الزوج هو الذي نوى ولم ينو الوكيل ومقتضاه أن الوكيل إذا نوى وقع لكنه في هذه الحالة يصير كالصريح وحينئذ فيأتى فيه ما سبق

مسئلة الامر بشيء بالعلم لا يستلزم حصول ذلك الشيء في تلك الحالة فإذا قال مثلا اعلم أن زيدا قائم فلا يدل اللفظ على وقوع قيامه ووجه ذلك أنه يصح تقسيمه اليه فيقال اعلم قيام زيد إذا وقع أو أعلمه فإنه قد وقع وقد قالوا أن تقسيم الشيء الى الشيء يدل على أنه أعم من كل منهما والأعم لا يدل على الأخص وإن الامر لا يكون الا لطلب ماهية في المستقبل فقد يوجد سببها وقد لا يوجد

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لشخص اعلم اننى قد طلقت زوجتي فهل يكون ذلك اقرارا بوقوع الطلاق قال القاضى شريح الروياتى فيه وجهان حكاهما جدى ابو العباس اصحهما ليس باقرار لانه امره ان يعلم ولم يحصل هذا العلم كذا حكاه الرافي في الكلام على كنايات الطلاق وذكر عنه فرعا آخر يشبهه فقال ولو ادعت انه طلقها ثلاثا فقال للشاهد اكتب لها ثلاثا قل جدى يحتمل كونه كتابة ويحتمل ان لا يكون وقريب منه ايضا ما لو كتب ان لزيد على الف درهم ثم قال للشهود اشهدوا على بما فيه فليس باقرار كما لو كتبه غيره فقال اشهدوا بما كتب وقد وافقنا ابو حنيفة على الثانية دون الاولى كذا نقله النووى من زوايده في آخر الباب الاول من ابواب الاقرار لكن ذكر في كتاب الطلاق في الكلام على الكنايات تبعا للرافي ان الشاهد لو كتب فصلا بالطلاق ثم قال للزوج نشهد عليك بما في هذا الكتاب فقال اشهدوا لا يقع الطلاق بينه وبين الله تعالى كذا نقله عن فتاوى الفزالى ومقتضاه المؤاخدة به في الظاهر على عكس ما سبق

مسئلة إذا ورد امران متعاقبان بفعلين متماثلين والثانى غير معطوف فان منع من القول بتكرار المأمور به مانع عادى كتعريف او غيره حمل الثانى على التاكيد نحو اضرب رجلا اضرب الرجل واسقى ماء اسقى ماء وان لم يجمع منه مانع كقوله صل ركعتين فقل يكون الثانى توكيدا ايضا عملا ببراءة الذمة والكثرة التاكيد فى مثله وقيل لا بل يعمل بهما لفائدة التأسيس واختاره

في المحصول الامام والآمدى في الاحكام وقيل بالوقف للتعارض فان كان الثانى معطوفاً كان العمل بهما ارجح من التأكيد فان حصل للتأكيد رجحان بشئ من الامرين العاديين تعارض هو والعطف وحينئذ فان ترجح احدهما قدمناه والا توقفتنا واختار الامام والآمدى العمل بهما في هذا القسم ايضا الا ان الامام فرض ذلك في رجحان التأكيد بالتعريف نعم قال الآمدى ان اجتمع الامران في معارضة حرف العطف نحو اسقنى ماء واسقنى الماء فالظاهر الوقف

إذا علمت ذلك فيتنفرع على هذه المسائل ما إذا خاطب وكيله بشئ من ذلك فاذا كان له زوجتان مثلاً فقال لغيره طلق زوجتى طلق زوجتى اعنى بالتركاز او كرر العتق كذلك من له عبيد فهل له تطليق امرأتين واعتاق عبيدين وهذا التفريع يقع مثله ايضا في المرأة الواحدة إذا كان طلاقها رجعيًا ولم يحضرنى الآن نقل ذلك وقريب من المسئلة ما إذا قال انت طالق وطالق وطالق اعنى بالواو فيهما فلا شك ان الثالث مثل الثانى فان اراد بالثالث التأكيد والاستيناف فلا كلام وان أطلق فالمعروف انه يحمل على الاستيناف وقيل على التأكيد والاقرار بالعكس وهذا الخلاف يأتى بعينه ايضا في الاستثناء فاذا قال انت طالق ثلاثا الاطلقت وطلقة وطلقة فان اراد التأكيد او حملناه عليه فواضح وان أطلق وحملناه على التأسيس فيحيى الخلاف المعروف في ان الفرق هل يجمع ام لا

مسئلة فان كان احدهما عاما والاخر خاصا نحو صم كل يوم صم يوم الجمعة قال في المحصول فان كان الثانى غير معطوف كان تأكيداً وان كان معطوفاً فقال بعضهم لا يكون داخل تحت الكلام الاول والا لم يصح العطف والاشبه الوقف للتعارض بين ظاهر العموم وظاهر العطف وحكى القرافى عن القاضى عبد الوهاب فى مسئلة العطف ان الصحيح بقاء العام على عمومه وحمل الخاص على الاعتناء قال سواء تقدم أو تاخر

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة رجحانه عند معارضة دليل واحد لان الفروع ترجح فيها بكثرة الادلة ، ومنها إذا قال أوصيت لزيد وللفقراء بثلاث مالى وزيد فقير ففيه أوجه سواء وصف زيدا بالفقر أم لا وسواء قدمه على الفقراء أو أخره أصحها أنه كاحدهم فيحوز أن يعطى أقل ما يتمول ولكن لا يجوز حرمانه . والثانى أنه يعطى سهما من سهام القسمة فان قسم المال على أربعة من الفقراء أعطي زيد الخمس أو على خمسة فالسدس وقس على ذلك والثالث لزيد ربع الوصية والباقي للفقراء لان الثلاثة أقل من يقع عليه اسم الفقراء . والرابع له النصف ولهم النصف . والخامس ان الوصية

في حق زيد باطلة لجهالة ما أضيف إليه أي الذي جعل له والوجه الاول والثاني متفقان على دخوله
والثالث والرابع على عدم الدخول ولو وصف زيدا بغير صفة الجماعة فقال أعطوا ثلثي لزيد الكاتب
وللفقراء فقال الاستاذ أبو منصور البغدادي له النصف بلا خلاف كذا نقله عنه الرافعي ثم قال
ويشبه أن يجي قول الرابع إن لم يجي باقي الالوجه واعلم أنه إذا كان له ثلاث أمهات أولاد فأوصى
بثلثه لأمهات أولاده وللفقراء والمساكين فقد ذكر الرافعي بعد ذلك نقلا عن المتولي من غير
اعتراض عليه أن الاصح قسمة الثلث على الاصناف اثلاثا وقال أبو علي الثقفى يقسم على خمسة

﴿مسئلة﴾ الصحيح عند الامام نحر الدين والآمدي وابن الحاجب وغيرهم أن
الامر المطلق لا يدل على تكرار ولا على مرة بل على مجرد ايقاع الماهية وايقاعها وإن كان لا يمكن
في أقل من مرة إلا أن اللفظ لا يدل على التقييد بها حتى يكون مانعا من الزيادة بل ساكتا عنه
والثاني يدل بوضعه على المرة ونقله الشيخ أبو اسحق الشيرازي في شرح اللمع عن أكثر أصحابنا
ونقل القيرواني في المستوعب عن الشيخ أبي حامد أنه مقتضى قول الشافعي . والثالث قاله الاستاذ
أبو اسحق الاسفرايني وجماعة من أصحابنا يدل على التكرار المستوعب لزمان العمر لكن بشرط
الامكان كما قاله الآمدي . والرابع أنه مشترك بين التكرار والمرة فيتوقف اعماله في أحدهما على
وجود القرينة . والخامس أنه لاحدهما ولا نعرفه فيتوقف ايضا واختار امام الحرمين التوقف ونقل عنه
ابن الحاجب تبعا للآمدي اختيار الاول وليس كذلك فاعلمه

إذا تقرر هذا فمن فروع المسئلة ما إذا قال لو كيله بع هذا العبد فباعه فرد عليه بالعيب أو قال
له بع بشرط الخيار ففسخ المشتري فليس له بيعه فانيا كما جزم به الرافعي في آخر الوكالة وفيه وجه
آخر أنه يجوز حكاة الرافعي في الباب الثالث من أبواب الرهن ، ومنها إذا سمع مؤذنا بعد مؤذن فهل
يستحب اجابة الجميع لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول » يحتمل تخريج
ذلك على أن الامر هل يفيد التكرار أم لا إذا قلنا لا لكن يفيد من جهة اللفظ فانه يكون من باب
ترتيب الحكم على الوصف المناسب وهو من الطرق الدالة على التعليل على المشهور وحينئذ فيتكرر
الحكم بتكرار علته وذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الفتاوى الموصلية هذه المسئلة فقال
يستحب اجابة الجميع ويكون الاول أكد إلا في الجمعة فانهما في الفضيلة سواء وكذلك في الصبح إذا
وقع الاول قبل الوقت قال أما الجمعة فلا اذانها الاول فصل بالتقدم والثاني بكونه المتروك في رم
النبي ﷺ وأما الصبح فلا اذانها الاول امتاز بما ذكرناه من التقديم والساني بمشروعيته

في الوقت قال النووي في شرح المذهب لا اعلم في المسئلة نقلا واختار ان الاستحباب شامل للجميع الا أن الاول متأكد يكره تركه انتهى والذي قاله الشيخ عز الدين امثل منه واوجه منها ان يقال ان لم يصل قبل الاقامة فيستحب الاجابة مطلقا ويكون الاول آكد الا في الصبح والجمعة على ما سبق وان كان قد صلى فحيث استحبابنا الاعادة في جماعة اجاب لانه مدعو بالاذان الثاني ايضا والا فلا ونقل بعضهم عن تصنيف لرافعي سماه الانجاز في اخطار الحجاز انه أشار الى ذلك

مسئلة تعليق الخبر على الشرط كقوله ان جاء زيد جاء عمرو لا يقتضي التكرار بالاتفاق كذا صرح به الآمدي في الاحكام وكذلك تعليق الانشاء كقوله لزوجه ان خرجت فانت طالق كما اقتضاه كلامه ايضا في الكتاب المذكور واما تعليق الامر كقوله ان دخلت زوجتي الدار فطلقها إذا قلنا ان الامر لا يفيد التكرار ففيه ثلاثة مذاهب اصحها في المحصول انه لا يدل عليه من جهة اللفظ اى لم يوضع اللفظ له ولكن يدل من جهة القياس بناء على ان الصحيح ان ترتيب الحكم على الوصف يشمر بالعلية والثاني يدل بلفظه والثالث لا يدل لا بلفظه ولا بالقياس واختار الآمدي وابن الحاجب انه لا يدل قلا ومحل الخلاف في ما لم يثبت كونه علة دلا حصان فان ثبت كالزنى فانه يتكرر لاجل تكرر علمته اتفاقا وحكم الامر المعلق بالصفة كحكم المعلق بالشرط

إذا علمت ذلك فاعلم ان الحكم عندنا في تفريمات هذه القواعد كلها كذلك ايضا كما صرحوا به في باب الخلع وغيره ، ومنها ايضا الخلاف في وجوب الصلاة على النبي ﷺ كما ذكر عملا بقوله عليه الصلاة والسلام « بعد من ذكرت عنده فلم يصل على » وقد حكى الزمخشري في اصل المسئلة أقوالا احدها أنها تجب كل وقت ذكر واخاره الحليبي والثاني لا بل تجب في العمر مرة والثالث في كل مجلس مرة وان ذكر فيه مرارا والرابع في اول كل دعاء وآخره ورأيت في الشافعي لاجرجاني حكاية قول انها ليست ركنا في الصلاة ايضا ونقله القاضي عياض في الشفاء على اختيار ابن المنذر والخطابي من اصحابنا

مسئلة ما ذكرناه من كون الحكم المعلق بمن الشرطية ونحوها لا يقتضي التكرار وان اقتضى العموم محله إذا كان الفعل الثاني واقعا في محل الاول فاما إذا وقع الثاني في غير محله فان تكراره يوجب تكرار الحكم كقوله من دخل داري فله درهم فاذا دخل داره ثم دارا اخرى استحق الدرهمين كدانس عليه اصحابنا ونقله عنهم النووي في باب الاحرام بالحج من شرح المذهب (قات) ونظيره من الطلاق ونحوه كذلك ايضا فاعلمه

﴿مسئلة﴾ الامر المجرد عن القرائن فيه مذاهب أحدها أنه لا يدل على فور ولا على تراخ بل على طلب الفعل خاصة وهذا هو المنسوب الى الشافعي وأصحابه كما قاله امام الحرمين في البرهان وقال في المحصول أنه الحق واختاره الآمدي وابن الحاجب . والثاني يفيد الفور . والثالث يدل على جواز التراخي وهذان المذهبان حكاهما الماوردي والرويانى في كتاب القضاء وجهين لأصحابنا والرابع أنه مشترك بينهما فيثوقف الى ظهور الدليل فان بادر عد ممتثلاً وحكى ابن برهان عن غلاة الواقية انا لا نقطع بامتناله

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لشخص بع هذه السلعة فقبضها الشخص وأخر بيعها مع القدرة عليه فتلفت فان قلنا بالمشهور وهو ان الامر المطلق لا يدل على شيء فلا ضمان عليه وإن قلنا انه للفور ضمن لتقصيره وقد حكى القاضي الحسين في المسئلة وجهين وحكما ايضاً عنه ابن الرقعة ومستندهما ما ذكرناه ، ومنها ما نقله الرافعى في كتاب الطلاق عن فتاوى القفال أنه لو قال لولى امرأته زوجها كان ذلك اقراراً بالفراق بخلاف ما لو قال لها اذكي فانه لا يكون اقراراً به لانها لا تقدر على ان تزوج نفسها ثم ذكر الرافعى في هذا الاخير ما يقتضي أنه كناية فقال لكن المفهوم منه هو المفهوم من قوله تعار (حتى تنكح زوجاً غيره) زاد النووي على هذا فقال الصواب أنه كناية إذا خاطبها بخلاف الولي فانه صريح فيه

(١٠٢) الحق في تحرير المقول للولى انا ان قلنا أن الامر على الفور يكون ذلك اقراراً بالطلاق و بانقضاء العدة وقد ذكر الرافعى في فصل تعليق الطلاق بالاولقات في الكلام على ما إذا قال انت طالق امس ان الزوج إذا اعترف بطلاق زوجته من قبل ذلك وان عدتها قد انقضت قبل قوله وزوجنا المرأة إذا لم يكذب الزوج وان قلنا ان الامر ليس على الفور فلا يكون اقراراً بانقضاء العدة وفي كونه اقراراً بالطلاق نظر لا سيما إذا قلنا انه يدل على التراخي او قلما بالتوقف ثم ان ما صرح به النووي من الصراحة انما يستقيم على قولنا انه حقيقة في العقد مجاز في الوطاء فان قلنا بالعكس فلا وان جعلناه مشتركاً فان قلنا ان المشترك يحمل على جميع معانيه أتجه ذلك وان قلنا لا فلا بد من مراجعته

الفصل الثانى فى الزواهى

﴿مسئلة﴾ النهى هو القول الدال بالوضع على الترك وقد سبق فى الكلام على حد الامر ما يعلم منه شرح هذا الحد وشرح ما يتعلق به وان العلو والاستعلاء هل بشرطان ام لا وان لفظ

النهي يطلق على المحرم والمكروه بخلاف لا تفعل ونحوه فإنه عند مجردة عن القرائن يحمل على التحريم على الصحيح عند الامام نجر الدين والآمدى وغيرها ونص عليه الشافعى في الرسالة في باب العمل في الاحاديث واختلفوا أيضاً في دلالة على التكرار والقور والمشهور دلالة عليها .

إذا علمت ذلك كله فيتنفرع على أنه للتحريم ما إذا اشار السيد الى شيء من المباحات بطريق الاصلة وقال لا نفعله او اذن له في تصرف ثم ذكر بعده هذا اللفظ الا اذا قامت قرينة على الزام تحصيله وهو الغالب .

مسئلة في الفصل الاول وهو المقود للاوامر ان الامر بعد التحريم للاباحة على المعروف وقيل للوجوب وهو الصحيح في الحصول ومختصراته واختلف القائلون بأنه للاباحة في الهي بعد الوجوب فقيل انه للاباحة أيضاً طرداً للقاعدة وقيل للتحريم لان النهي يعتمد المفسدة والامر يعتمد المصلحة واعتناء الشارع بدفع المفسد اشد من اعتناؤه بجلب المصلح وقد سبق عن الحصول ان الامر بعد الاستيذان كالامر بعد التحريم لان المقصود رفع المانع وقياسه ان يكون النهي أيضاً بعد الاستيذان كالنهي بعد الوجوب .

اذا تقرر هذا فمن فروع المسئلة ما اذا اوصى باكثر من الثلث وفيه قولان اصحهما انه صحيح ولكن يتوقف على اجازة الورثة والثاني انه باطل بالكايه وسبب التردد قصة سعد بن ابى وقاص فإنه مرض في حجة الوداع فعاده النبي ﷺ فقال يا رسول الله ان لى مالا كثيراً وليس لى الا ابنة واحدة أفأتصدق بالنصف قال لا قال فبالثلث قال بالثلث والثلث كثير الى آخر الحديث ومنشأ الخلاف في مسئلتنا من تلك القاعدة غير خاف .

مسئلة هل يدل النهي على الفساد فيه ثلاثة اقوال احدها لا يدل عليه مطلقاً ونقله في الحصول عن اكثر الفقهاء والآمدى عن المحققين والثاني يدل مطلقاً وصححه ابن الحاجب والثالث وهو المختار في الحصول يدل عليه في العبادات دون المعاملات والرابع انه يدل مطلقاً في العبادات كما ذكرناه وكذلك في المعاملات الا اذا رجع الى أمر مقارن للعقد غير لازم له بل ينفك عنه كالنهي عن البيع يوم الجمعة وقت النداء فان النهي انما هو لخوف تفويت الصلاة لا لخصوص البيع اذ الاعمال كلها كذلك والتفويت غير لازم لماهية البيع وهذا القول نقله ابن برهان في الوجيز عن الشافعى واختاره الامام نجر الدين في المعالم في اثناء الاستدلال فتعظن له ونقله الآمدى بالمعنى عن أكثر أصحاب الشافعى واختاره فتأمله ورأيت في البويطى والرسالة مثله الا ان الصحة في المقارن

ذكرها في موضع آخر وحيث قلنا يدل على الفساد قليل يدل من جهة اللغة والصحيح عند الآمدي وابن الحاجب انه لا يدل الا من جهة الشرع واذا قلنا النهي لا يدل على الفساد فبالغ بعضهم وقال يدل على الصحة لان التغيير به يقتضي انصرافه الى الصحيح او يستحيل النهي عن المستحيل واختار الغزالي في موضع من المستصفي هذا القول ثم قال بعد ذلك في هذا الباب انه فاسد .

اذا علمت ذلك فالتفاريع الفقهية عندنا في العقود موافقة لما ذكرناه ولهذا صححنا البيع وقت النداء وبيع الحاضر للبادي والبيع والشراء على بيع أخيه وشراؤه ونحو ذلك لكونه مقارناً غير لازم وأبطلناه في شراء الغائب وبيعه والتفريق بين الجارية وولدها ونحو ذلك لازوم المعنى وأما العبادات فاجبنا بالقاعدة في أكثر الاشياء على خلاف في بعضها كالصلاة في الاوقات المكروهة وصوم يوم الشك ونحو ذلك لكن خالفناها في أشياء فاجبنا بالصحة مع التحريم وهو أشد في المخالفة منها الصحة عند استعمال المفصوب في الطهارات والصلاة كالمياه والتراب والخلف واحجار الاستنجاء وستر العورة ومكان الصلاة وغير ذلك .

﴿ مسئلة ﴾ الترك هل هو من قسم الافعال أم لا فيه مذهبان اصحهما عند الآمدي وابن

الحاجب وغيرها نعم ولهذا قولوا في حد الامر أنه اقتضاء فعل غير كف .

اذا علمت ذلك فمن فروعه ما اذا نزلت من رأس الصائم نخامة وحصلت في حد الظاهر من الفم فان قطعها ومجها لم يفطر وان ابتلعها قصدا أفطر وان تركها حتى نزلت بنفسها فوجهان اصحهما الفطر أيضاً ومدركهما ما ذكرناه ومنها ما لو طعنه فوصلت الطعنة الى حوفه وكان قادراً على دفعه ولكن تركه ففي الفطر أيضاً وجهان حكاهما النووي في شرح المهنّب وقال اقيسهما عدم الفطر وكان الفرق بين هذه والتي قبلها ان الطعن ليس محققاً بل الوازع من تعاطيه قايم وهو عقوبة الدنيا والأخرى بخلاف نزول النخامة ومنها لو القاه في نار لا يمكنه الخلوص منه فمات فعليه القصاص وان امكسه السمخص فلم يفعل حتى هلك فلا يجب وفيه وجه . واما الدية ففيها قولان اصحهما عدم الوحوب أيضاً لانه القاتل لنفسه باستمراؤه نعم يجب ضمان ما تأثر بالنار ماول الملائة قبل تقصيره في الخروج سواء كان ارش عصو او حكومة قطعاً ومن الفروع المخالفة لمقتضى ما سبق تصحيحه لودبت الزوجة الصعيرة فارتضعت من أم الزوج مثلاً وهي مستيقظة ساكتة فهل يحال الرضاع على الكبيرة لرضاها أم لا اعدم فعماها فيه وجهان حكاهما الرافعي عن ابن كجب من غير ترجيح قال في الروضة من روايته اصحهما الثاني ، منها ما نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن فتاوى القفال أنه لو قال لزوجته ان فعلت ما ليس لله تعالى فيه ردعي فانك طالق

فترك صوماً أو صلاة فينبغي ان لا تطلق لانه ترك وليس بفعل فلو سرقت او زنت طلقت .
(قلت) وعلى قياس ما قاله ينبغي ان لا يحنث في الزنى اذا كان الموجود منها انما هو مجرد
التمكين على العادة لانه أيضاً ترك للدفع وليس بفعل من المرأة .

الباب الثالث في العموم والخصوص

وفيه فصول الاول في الفاظ العموم ولتقدم عليه قاعدتين احديهما الجمهور على ان العرب وضعت
للعوم صيغاً تخصه فان استعمل للخصوص كان مجازاً وعكس جماعة وقال القاضى اللفظ مشترك بينهما
واختار الآمدي التوقف وقيل بالموقف في الاخبار والوعد والوعيد دون الامر والنهي الثانية الفرق
بين الكل والكل والكايه والجزئى والجزء والجزئية فاما الكل اي بالياء في آخره فهو المعنى الذي يشترك
فيه ككبرون كالعلم والحمل والانسان والحيوان واللفظ الدال عليه يسمى مطلقاً والجزئى قسيمه كزيد
وعمره وأما الكل فهو المجموع من حيث هو مجموع ومن ذلك اسماء الاعداد فان ورد في النفي او النهي
صدق بالبعض لان مدلول المجموع ينتفى به ولا يلزم نفي جميع الافراد ولا النهي عنها فاذا قال ليس
عندى عشرة فقد يكون عنده تسعة بخلاف الثبوت فانه يدل على الافراد بالتضمن والجزء بعض
الشيء واما الكاية فهي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتاً لكل
بطريق الالتزام وتقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الافراد فاذا قال كل رجل يشبعه رغيفان غالباً
صدق باعتبار الكاية دون الكل او كل رجل يحمل الصخرة العظيمة وبالعكس .

اذا تقرر ذلك فنقول دلالة العموم على افراده كلية اي تدل على كل واحد دلالة تامة ويعبر عنه
أيضاً بالكلى التفصيلى والكلى العددى وليست من باب الكل اي الهبة الاجتماعية المعبر عنه بالكلى
أيضاً المجموعى قال القرافى لانها لو كانت من باب الكل المجموعى لتعذر الاستدلال بها في النفي على البعض
لقوله تعالى (وما الله بغافل عما تعملون) (وما ربك بظلام للعبيد) وكذلك في النهي بقوله (ولا
تقربوا الزنى) (ولا تقتلوا اولادكم) كما لو قال قائل ما جأت عشرة اولا تضرب العشرة فانه لا يلزم
منه النفي او النهي عما دونها بخلاف الاثبات .

(قلت) وهذا الاطلاق ليس بجيد بل نسلم ونقول ان ال الداخلة على الجمع تعم افراد ما دخلت
عليه وهو الجموع كما انها اذا دخلت على اسم الجنس عمت افراده وهى المفردات واذا اثبتنا النفي لكل
فرد من افراد الجموع فلا يلزم نفي الواحد والاثنتين .

إذا تقرر ذلك فمن فروع المسئلة المشكلة عليها إذا قال المالك لجماعة بيعوا هذه السلعة
أوب كلتكم في بيعها أو وكلت فلانا وفلانا أو قال أوصيتكم على أولادي أو قلت المرأة لأوليائها الذين
في درجة واحدة زوجوني فالاصح في الجميع كما قاله الرافعي اشتراط الاجتماع ولو قال والله لا أكلم
الزيد بن أولي البس هذه الثياب أو لا آكل هذه الرغفان أو عبر بالثي كالثوبين والرغيفين والزيد بن
فلا يحنت إلا للجميع كذا ذكره الرافعي في النوع الثاني من انواع المحلوف عليه وذكر أيضا اعني الرافعي
هنا فروعاً ينبغي معرفتها لاشتباهاها ولأن الحوالة أيضا تقع عليها قريبا فقال لو قال لا أكلم زيدا أو عمرا أو لا
آكل اللحم والعنب لم يحنت إلا بكلامها وبكلامها كما لو قال لا أكلمها ولو كرر لا فقال لا أكلم زيدا
ولا عمرا فهما يمينان ولا تنحل أحدهما بالحنث في الأخرى ولو قال لا أكلم أحدهما أو قال واحدا
منهما فيحنث بكلام الواحد وتنحل اليمين حتى لا يحنت بكلام الآخر ثم نقل الرافعي عن المتولي
أن الإثبات كذلك فإذا قال لا لبس هذا الثوب وهذا الثوب فهما يمينان لو حود حرف العطف قال
الرافعي وفيه نظر فقد سبق أن قوله لا آكل اللحم والعنب ونحو ذلك يمين واحد مع وجود حرف
العطف فيه ولو أتى في النفي بأو فقال لا أدخل هذه وهذه فأيتها دخلها حنت كذا نقله الرافعي في آخر
الباب عن الحنفية ثم قال ويشبه أن يقال يكفي للبر أن لا يدخل واحدة منها ولا يضر دخول الأخرى
ولو قال لا أكلم كل واحداً منهما فسيأتي ومنها إذا حلف لا يأكل رطباً أو بسراً فكل منصفاً قالوا أنه يحنت
وعلاؤه بأن المنصف يشتمل عليهما لكن الرطب جمع رطبة كما صرح به الجوهري وغيره والبسر مثله
وقد نص الجوهري أيضاً على أن العنب جمع عنبه وهو مثلها وذكر النووي في لغات التنبيه نحوه أيضاً
ومنها قال والله لا لبس حلياً فليس فرداً منه كخاتم أو سوار ونحو ذلك فإنه يحنت مع أن الحلى
بفتح الحاء وسكون اللام مفرد وجمعه حلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء وفيه لغة بكسر الحاء ووزنه
على اللفتين فعول فأن فعلاً يجمع على فعول كفلس وفلوس وأصله حلوى اجتمعت الياء والواو
وسبق أحدهما بالسكون فقلبنا الواو ياء وادغمنا على القاعدة التصريفية ثم كسرنا اللام لما في الانتقال
من الضمة إلى الياء من العسر ثم أجازوا مع ذلك كسر الحاء اتباعاً للام وما ذكرناه من الحكم
بالحنث في الواحد هو مذكور مع كون الحلى المذكور في صورة المسئلة هو المجموع وهو المتداول على
السنة حفاظ التنبيه وغيره وقد سبق أن الحلف على المجموع لا يحنت فيه ببعضه .

مسئلة صيغة كل عند الإطلاق من الفاظ العموم الدالة على التفصيل أي ثبوت الحكم

لكل واحد وقد يراد بها الهيئة الاجتماعية بقرينة وقد تقدم في أول الباب الإشارة إلى شيء من ذلك.

إذا تقرر هذا فمن فروع المسئلة ما إذا قال احبني لجماعة كل من سبق منكم فله دينار فسبق ثلاثة فعن الداركي ان كل واحد منهم يستحق دينارا كذا نقله عنه الرافعي واقره قال بخلاف ما لو اقتصر على من وقياس هذا انه لو قال لنسائه كل منكن طالق طلبة فتقع على كل واحدة طلبة ابتداء ولا تقول انه يقع على كل واحدة جزء من طلقته ثم يسرى وقائدة هذا فيما لو وقع ذلك على سبيل الخلع هل يكون صحيحا يجب به المسمي او فاسدا يجب به مهر المثل بناء على ان بعض الطلقة ليس معاوضة صحيحة وفيه خلاف واختلاف نهت عليه في المهمات ومنها اذا قال انت طالق كل يوم فوجهان احدهما وصحة في الروضة من زوائده تطلق كل يوم طلبة حتى تتكمل الثلاث والثاني لا يقع الا واحدة والمعنى انت طالق ابدا ، ومنها اذا قال والله لا احامع كل واحدة منكم فان حكم الایلاء من ضرب المدة والمطالبة تثبت لكل واحدة على انفرادها حتى اذا طلق بعضهم كان للباقيات المطالبة الا انه اذا وطئ احدا من النكحات اليمين في حق الباقيات عند الاكثرين كذا نقله عنهم الرافعي ثم قال وجعلوا مثل هذا الخلاف فيما لو اسقط كالا فقال والله لا كلمت واحدا من هذين الرجلين ثم استشكل اعني الرافعي ما ذكره آخرامع ما ذكره اولا .

﴿مسئلة﴾ من عامة في اولى العلم وما عامة في غيرهم هذا هو الاصل وهو المعروف ايضا واسميويه

نص يوه ان ما لا اولى العلم وغيرهم وقال به جماعة قال ابن عصفور في امثلة العرب وشرحه وانما عبرنا ما اولى العلم دور العقل لان من تطلق على الله تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب والباري سبحانه يوصف بالعلم دون العقل وشرط كونها للعموم كما قاله في المحصول وغيره ان يكونا شرطيتين او استفهاميتين فاما النكرة الموصوفة نحو مررت بمن قام او ما معجب لك اي شخص معجب والموصولة نحو مررت بمن او بما قام اي بالذي فانها لا يعان وكذلك اذا كانت مانكرة غير موصوفة وهي ما التعجبية ونقل القراني عن صاحب التلخيص ان الموصولة تعم وليس كذلك فقد صرح بخلافه ونقله عنه ايضا الاصفهاني في شرح المحصول اذا علمت ذلك فمن فروع للسئلة ما اذا قال من يدخل الدار من عبيدي فهو حر فينظر ان اتى بالفعل مجزوما مكسورا على اصل التقاء الساكنين عم المتق جميع الداخلين وان اتى به مرفوعا عتق الاول فقط هذا هو القياس فيمن يعرف النحو فان لم يعرفه سئل عن مراده فان تعذر حملناه على المحقق وهو الموصولة ومنها اذا وقع حجر من سطح فقال ان لم تخبر بني الساعة من رماه فانت طالق ففي فتاوى القاضي الحسين انها ان قالت رماه مخلوق لم تطلق وان قالت رماه ادبي طلقت لجواز ان يكون رماه كلب او ربح كذا نقله عنه الرافعي في الطرف السابع من تعليق الطلاق واقره لكن

الاكتفاء بلفظ الخلق مع كون السؤال بمن الموضوعة للعقلاء لا يستقيم ثم ان السائل بها اعما يجاب بتعيين الشخص لا بالوع فان قيل عبر بمن لاستفهام الحال قلنا الابهام يسوغ التعبير بما لا بمن ومنها اذا اوصى بما تحمله هذه الشجرة او الجارية ولم يبين مدة الاستحقاق فانه يعطى له حمل يحدث دون حمل موجود لكن هل يعطى له الحمل الاول خاصة لانه المحقق او يستحق الجميع لار اللفظ يصدق عليه فيه نظر ويتحد نخر يجه على ان ما الموصولة للعموم ام لا ومنها لو كان في يد شخص دين فقال رهنيها أبي واقبضنيها في صحته واقام بذلك بيعة فاقام باقى الورثة بينة بان الاب رجع فيها وهبه لانه ولم نذكر البينة ما رجع فيه قال الغزالي في فتاويه لا تنزع العين من يده بهذه البيعة لاحتمال ان هذد العين ليست من المرحوع فيه ونقله عنه في آخر الهبة من زوايد الروضة واقره ولا شك انه يحتمل أيضاً كونها ذكره موصوفة وغير ذلك ومنها قال غصبتك ما تعلم فانه لا يلزمه شيء لانه قد يغصب نفسه فيحبسه كذا ذكره في كتاب الاقرار من زوايد الروضة عن الاصحاب لكه ذكر بعده ما يشكل عليه فقال غصبتك شيئاً ثم قال اردت نفسك لم يقبل ومنها اذا قال ان كان ما في بطيك ذكراً فانت طالق طلقه وان كان انثى فطلقتين فولدتها فانه لا يقع عليها طلاق لان الذى في بطها ليس ذكراً ولا انثى بل منقسم اليها هكذا قاله وهو ماش على الصحيح في كون ما للعموم فان قلنا لا نعم فقد عانى على صفتين ووجدنا فتق الثلاث .

مسئلة صيغة اي عامة في اولى العلم وغيرهم كذا ذكره جمهور الاصوليين ومنهم الامام نحر الدين واتباعه الا انها ليست للكرار حتى لو قل اي وقت ضربت فانت طالق فضربت مرات طلقت واحدة وانحلت البين بالمرّة الاولى بخلاف كلما ونحوها فانها تقتضى التكرار حتى لو قال كلما كلمت رجلاً فانت طالق فكلمت ثلاثة بلفظ واحد طلقت ثلاثاً على الصحيح ولم يعد الغزالي في المستصفي صيغة اي مع ما عده من صيغ العموم .

اذا علمت ذلك فينفرع على القاعدة مسائل منها لو قال لنسائه ايتكن حاضت فصواحباتها طوالق وقم بحيض كل واحدة منهن على البواقى طلقة كذا ذكره العراقيون ومنهم الشيخ في التنبيه وحزم به ابن يونس وابن الرفعة في الكفاية وذكر الغزالي والرافعي هذه المسئلة بصيغة كلما ولم يتعرضا لصيغة أى نعم تعرض لها الغزالي في فتاويه وأجاب بعدم العموم الا انه مثل بمال آخر فقال في المسألة الثامنة والثمانين عد المائة اذا قال اي عبيدى حج فهو حر فحجوا كلهم عتق واحد فقط لانه امتيقن قال وهكذا لو قال لو كيله أى رجل دخل المسجد فاعطه درهما انتهى ملخصاً ، ومن امثلة القاعدة

أيضاً المسئلة المعروفة لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رضى الله عنه وهى ما اذا قال اى عبيدى ضرب بك فهو حر أو قال اى عبيدى ضربته فهو حر وقد اجاب الشاشى صاحب الحلية في فتاويه في المسألتين حتى يعتق جميع الضاربين في المثال الاول وجميع المضروبين في المثال الثانى وما قلناه عن الاكثرين في التعلق على الحيض يدل له الثانى وقد سبق عن الغزالى ما حاصله عدم العموم مطلقاً ونقل ابن الرفعة في أوائل الطلاق من الكفاية عن تعليق القاضى الحسين انه يعم الضاربين لا المضروبين بل ان ترتبوا عتق المضروب الاول وان وقع عليهم الضرب دفعة واحدة تعين العتق في واحد منهم وهذا رأى محمد بن الحسن وفرق بفاعل الفعل في الكلام الاول وهو الضمير في ضرب بك عام لانه ضمير أى وحينئذ فيكون الفعل الصادر عنه عاماً لانه يستحيل تعدد فعل واحد وافراد الفعل اذ فعل احدهما غير فعل الآخر فلهذا قلنا يعتق الجميع واما الكلام الثانى وهو قوله اى عبيدى ضربته فالفاعل فيه وهو تاء الخطاب خاص والعام فيه انما هو ضمير المفعول اعنى الهاء واتحاد الفعل مع تعدد المفعول ليس محالاً فان الفاعل الواحد قد يوقع في وقت واحد فعلاً واحداً بمفعولين او أكثر وفي المسألة أمور أخرى يقف عليها ان شاء الله تعالى في كتابنا المسمى بالكوكب الدرى .

واعلم ان بين اى وكل فرقاً ظاهراً وذلك لانه يصح ان يقول اى اولادك اسن ولا يصح ذلك مع كل وكذلك اى اولادك ضرب أز يد ام عمرو ام بكر ولا يصح مع كل الا معطوفاً بالواو لا بأم وكذا لو قال اى يوم تقومين فيه فانت طالق فقامت مرات فامها لا تطاق الا واحدة بخلاف كل كما سبق .
واذا تأملت ذلك ظهر لك ان عموم اى ليس للشمول بل للبدل الا ان الفرق بينها وبين النكرة ان النكرة اذا لم يسند الحكم فيها الى ماض تدل على فرد او افراد غير متعينة بخلاف اى والفرق بينها وبين المطلق ان المطلق لا يدل على شىء من لافراد بل على الماهية فقط .

مسئلة الجمع اذا كان مصافاً او محلى بال التى ليست للعهد نعم عند جمهور الاصلين

اذا لم تقم قرينة تدل على عدم العموم .

اذا علمت ذلك فيتفرع على مسائل الاولى اذا قال ان كان الله يعذب الموحدين فامرأتى طالق طلقت روحته كذا نقاه الرافعى في آخر تعليق الطلاق فى الفصل المنقول عن الموشحى وأقره واستدرك عليه في الروضة استدراكاً صحيحاً فقال هذا اذا قصد تعذيب احدهم فان قصد تعذيب كلهم او لم يقصد شيئاً لم تطاق لان التعذيب يختص ببعضهم الثانية التلقيب ملك الملوك ونحوه كشاه شاه بالتكرار فانه بمعناه ايضاً فينظر ان أراد ملك الدنيا ونحوه وقامت قرينة للسامعين تدل على ذلك جاز سواء كان متصفاً بهذه الصفة ام لا كغيره من الالقب الموضوعة للتقاول او المبالغة وان اراد العموم

فلا اشكال في التحريم اى تحريم الوضع بهذا القصد وكذلك التسمية بقصده سواء قلنا انه للعموم او مشترك بينه وبين الخصوص وكذلك ان قلنا انه للخصوص فقط في كلام العرب لانه احدث له وضعاً آخر وان اطلق عارفاً بمدلوله فيبني على انه للعموم ام لا وهذه المسئلة قد وقعت ببغداد في سنة تسع وعشرين واربع مائة لما استولى الملك الملقب بجلال الدولة احد ملوك الديلم على بغداد وكاؤا متسلطين على الخلفاء فزيد في القابه شاهان شاه الاعظم ملك الملوك وخطب له بذلك على المنبر فجرى في ذلك ما اخرج استفتا علماء بغداد في جواز ذلك فافق غير واحد بالجواز منهم القاضي ابو الطيب وابو القاسم الكرخي وابن البيضاري الشافعيون والقاضي ابو عبدالله الصيمري الحنفي وابو محمد التميمي الحنبلي ولم يفت معهم الماوردي فكتب اليه كاتب الخليفة يخصه بالاستفتاء في ذلك فافق بالتحريم فلما وقفوا على جوابه اتدوا لنقضه واطال القاضيان الطبري والصيمري في التشنيع عليه فاجاب الماوردي عن كلامهما بجواب طويل يذكر فيه انها خطأ من وجوه قال ابن الصلاح في ادب المفتي والمستفتي بعد ذكره لهذه الحكاية ان الماوردي قد اصاب فيما اجاب وان المجوزين قد اخطوا في الصحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال ان اخنع اسم عند الله تعالى رجل يسمى ملك الاملاك وفي رواية اخني وفي رواية اغيظ رجل عند الله تعالى يوم القيمة واخيه رجل كان يسمى ملك الاملاك لا ملك الا الله تعالى وراه البخاري ومسلم الا الرواية الاخيرة فانها لمسلم قال سفيان بن عيينة ملك الاملاك مثل شاهان شاه ثبت ذلك عنه في الصحيح واخني بالخاء المعجمة والنون ومعناها اذل واوضع وارذل واقتصر النووي في شرح المهذب على التحريم وذكره في الاذكار مرتين فقال في المرة الثانية وهي في اواخر الكتاب انه محرم تحريماً غليظاً ، الثالثة حواز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع الذنوب او بعدم دخولهم النار حزم به الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الامالى والقرافي في آخر قواعده بالتحريم لانا نقطع باخبار الله تعالى واخبار الرسول عليه الصلاة والسلام ان منهم من يدخل النار واما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام (رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتي مؤمناً والمؤمنين والمؤمنات) ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الفعل في سياق الاثبات وذلك لا يقتضى العموم لان الافعال نكرات والحوار قصده معهود خاص وهو اصل زمانه مثلاً الرابعة اذا اوصى امراء بلد ووجبت الزكاة لهم وهم محصورون وحب استيعابهم فان كانوا غير ء صورين فقد قالوا انه يجب الصرف الى ثلاثة وقياس من قال اقل الجمع اثنان حواز الاقتصار عليهما فعلى الاول لو اوصى للفقراء والمساكين وجب الصرف الى ستة ، الخامسة اذا اوصى لا قاربه ولم يوحد الا قريب واحد فالاصح

أنه يعطى كل المال وقيل لا وعلى هذا هل يعطى ثلثه أو نصفه وتبطل الوصية في الباقي على وجهين مبنيين على أقل الجمع فان كانوا محصورين فالأصح وجوب استيعابهم وقيل لا وهو مشكل على مسائل سبق بعضها، السادسة اذا قال ان كذا بنى آدم فانت طالق وكلمت اثنين قال ابي اعيل البوشنجي القياس انها لا تطلق الا اذا اعطياها حكم الجمع كذا نقله عنه الرافعي في أواخر تعليق الطلاق ، السابعة قال أنت طالق ان تزوجت النساء أو اشتريت العبيد فانه يحنث بثلاثة كذا نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق في الفصل المنقول عن أبي العباس الروياني وقال المازدي في الحاروي والروياني في البحر اذا حلف على معدود كالناس والمساكين فان كانت يمينه على الاثبات كقوله لا تكن الناس ولا تصدقن على المساكين لم يبر الا بثلاثة اعتباراً باقل الجمع وان كانت على النفي حنث بالواحد اعتباراً باقل العدد والفرق ان نفي الجمع ممكن واثبات الجمع متعذر فاعتبر أقل الجمع في الاثبات وأقل العدد في النفي ، الثامنة لو حلف ليصومن الايام فيحتمل حمله على ايام العمر ويحتمل حمله على ثلاثة وهو الاولى كذا نقله الرافعي في أواخر تعليق الطلاق عن البوشنجي وأقره .

﴿ مسألة ﴾ إذا احتمل كون ال للعهد وكونها لغيره كالجنس أو العموم فانا نحملها على العهد لان تقدمه قرينة مرشدة اليه كقوله تعالى (كما أرسلنا الى فرعون رسولا) الآية كذا ذكره جماعة وجزم به أيضاً ابن مالك في التسهيل .

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة اذا حلف لا يشرب الماء فانه يحتمل على المهود حتى يحنث ببعضه اذ لو حمل على العموم لم يحنث كما لو حلف لا يشرب ماء الهرة فانه لا يحنث بشرب بعضه اذ لو حمل على العموم لم يحنث على الصحيح وان كان شرب الجميع مستحيلاً عادة وهكذا القياس لو أثبت فقال لا شربته ، ومنها اذا حلف لا يأكل البطيخ قال الرافعي لا يحنث بالهندي وهو البطيخ الأخضر وهو مشكل الا ان يكون هذا الاسم لا يعهد في بلادهم اطلاقه على هذا النوع الا مقيداً ، ومنها وهو مشكل أيضاً ان الحالف على ان لا يشرب الماء يحنث بماء البحر المالح وفيه احتمال للشيخ ابي حامد حكاة عنه الرافعي ، ومنها الحالف لا يأكل الجوز لا يحنث بالجوز الهندي كما جزم به في المحرر وفي الرافعي وفي الروضة وجهان من غير ترجيح

﴿ مسألة ﴾ الجمع اذا لم يكن مضافاً ولم يدخل عليه ال نحو اكرم رجلاً قاله الجبائي انه للعموم قال لانه حقيقة في الثلاثة والالاف وغيرها من انواع العدد والمشارك عنده يحتمل على جميع حقايقه والجمهور على أنه لا يعم بل اقله ثلاثة على الصحيح عند جمهور الاصوليين كما هو الصحيح عند

النحاة والفقهاء وقيل أقله اثنان وهذا الخلاف المذكور احرى الحري في المضاف والمقرون بال اذا قامت قرينة تدل على ان العموم غير مراد وينبغي قبل الخوض في المسئلة تحرير محل النزاع فنقول الخلاف في اللفظ المعبر عنه بالجمع نحو الزيدين ورجال لا في لفظ جيم ميم عين فانه ينطلق على الاثنين بلا خلاف كما قاله الآمدي وابن الحاجب في المختصر الكبير لان مدلوله ضم شيء الى شيء ولا في لفظ الجماعة أيضاً فان أقله ثلاثة كما جزم به الرافعي في كتاب الوصية في الكلام على قوله فرع اوصى الجماعة من أقرب أقارب زيد .

وأعلم أنه لا فرق عند الاصوليين والمقهاء بين التعبير بجمع القلة كالفلس او بجمع الكثرة كفلوس على خلاف طريقة النحويين .

اذا تقرر ما ذكرناه فيخرج على ذلك مسئلتان احدهما الاقارير نحوله على دراهم وكذلك العتق والنذور وغيرها وقد صرح الهروي في الاشراف بحكاية وجهين في الاقرار مبنيين على هذه القاعدة وأشار اليه أيضاً الماوردي في الحاوي ولا شك ان باقى الابواب كذلك ، الثانية ما نقله العبادي في الطبقات في ترجمة ابي عبد الله البوشنجي المعروف أيضاً بالعبدى عن الشافعي أنه اذا قال ان كان في كفى دراهم هي اكثر من ثلاثة فعبدى حر فكان في كفه أربعة لا يعتق عبده لان مراد في كفه على ثلاثة انما هو درهم واحد لا دراهم .

مسئلة النكرة في سياق النفي تتم سواء باترها النافي نحو ما احد قائما أو باشر عاملها نحو ما قام أحد وسواء كان النافي ما أولم أو لن أو ليس أو غيرها ثم ان كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشيء أو ملازمة للنفي نحو احد وكذا صيغة بد نحو ما لى عنه بدا كما نقله القرافي في شرح التنقيح عن الكلاعى في المنتخب او داخلا عليها من نحو ما جاء من رجل أو واقعة مد لا العاملة عمل ان وهى لا التى لى الجنس فواضح كونها للعموم وقد صرح به مع وضوحه النحاة والاصوليون وما عدا ذلك نحو ما فى الدار رجل ولا رجل قائما اى ينصب الخبر ففيه مذهبان للنحاة الصحيح وهو مقتضى اطلاق الاصوليين انها للعموم ايضا وهو مذهب سيبويه ومن نقله عنه شيخنا أبو حيان في الكلام على حروف الجر ونقله من الاصوليين امام الحرمين في البرهان في الكلام على معانى الحروف لكنها ظاهرة في العموم لا نص فيه قال امام الحرمين ولهذا نص سيبويه على جواز مخالفته فنقول ما فيها رجل بل رجلان كما تعدل عن الظاهر فتقول جاء الرجال الا زيدا وذهب المبرد الى انها ليست للعموم وتبعه عليه الجرحاني في أول شرح الابضاح والمختصرى في تفسير قوله تعالى (ما لكم من اله غيره) وقوله تعالى (ما تأتيهم من آية) ووقع في كتب القرافي هما علط فاحس اوضحته

في شرح المنهاج فاعلمه نعم يستثنى مما ذكرنا سلب الحكم عن العموم كقولنا ما كل عدد زوجا فان هذا ليس من باب عموم السلب أى ليس حكما بالسلب على كل فرد والا لم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد زوج فباطل السامع ما ادعاه من العموم وقد تفتن لما ذكرناه السهروردي صاحب الدقيقيات فاستدركه

اذا تقرر ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا قال المدعى ليس لى بيعة حاضرة فحلف المدعى عليه ثم جاء المدعى ببيعة فانها تسمع وان قال ليس لى بيعة حاضرة ولا غايبة فوحهان اصحهما ايضا السماع لانه قد لا يعرفها أو يداهها وان قال لا بيعة لى واقتصر عليه وهى مسئلتنا فقال البغوى هو كما لو قال لا بيعة لى حاضرة وقال فى الوجيز انه كالقسم، الثاني حتى يكون على الوحيين وهذا هو الصحيح فى الشرح الصغير ولم يصح فى الكبير والروضة شيئا ، ومنها انه قد تقرر ان اسم لا اذا كان مبنيا على الفتح كان نصا فى العموم بخلاف المرفوع فاذا قال الكافر لا اله الا الله بلفتح حصل به الاسلام ويكون الخبر محذوفا ولفظ الله مرفوع على البدلية أو على الصفة على الموضع وتقديره لا اله غير الله فى الوجود فلو رفع لفظ لا اله فيحتمل عدم الحصول لما سبق من كونه ظاهر الا نصا ، ومنها وهو مخالف لمقتضى القاعدة اذا حلف لا يكلم احدهما أو احدهم او واحدا منهما أو منهم ولم يقصد واحدا بعينه فاذا كلم واحدا حنث وانحلت اليمين فلا يحث إذا كلم الآخر والحكم فى الاثبات كالحكم فى الزنى أيضا كما إذا قال والله لا كلمن احدهما او واحدا منهما كذا ذكره الرافعى فى الكلام على الحلف على اكل اللحم والعنب ولو زاد كلا فقال كل واحد منهم فكذلك عند الاكثرين كذا قاله الرافعى فى باب الايلاء وأجرى هناك الخلاف الذى فيه فيما إذا قال واحداً منهم اعنى باسقاط كل ووجه الحنث فى المسائل كلها بكلام واحد ان المحلوف عليه هو مسمى الواحد الموحود فى كل فرد وقد وجد فيحنث به ولا يحنث بما عداه لانحلال اليمين بوجود المحلوف عليه ، ومنها إذا كان له زوجات فقال والله لا اطا واحدة منكن فله ثلاثة احوال احدها ان يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا منهن كلهن ولهن المطالبة بعد المدة فان طلق بعضهن بقي الايلاء فى حق الباقيات وان وطىء بعضهن حصل الحث لانه خالف قوله لا اطا واحدة منكن وتنحل اليمين ويرتفع الايلاء فى حق الباقيات ، الحال الثانى أن يقول اردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للاثمة والصحيح الاول ثم قد يريد معينة وقد يريد مبهمه فان اراد معينة فهو مول منها ويؤمر بالبيان كما فى الطلاق فاذا بين وصدقه الباقيات فذاك وان ادعت غير المعينة انه ارادها وانكر صدق يمينه فان نكل حلفت المدعية وحكم بانه مول منها أيضا فلو اقر فى جواب الثانية أنه نواها وأخذناه بموجب الاقرارين وطالبناه بالفيئة او الطلاق ولا يقبل رجوعه

عن الاولى واذا وطئها في صورة اقراره تعددت الكفارة وان وطئها في صورة نكوله ويمين المدعية لم تعدد الكفارة لان يمينها لا تصلح لالزام الكفارة ولو ادعت واحدة اولا انك اردتني فقال ما اردتك أو ما آليت منك واجاب بمثله الثانية والثالثة تعينت الرابعة للايلاء وان اراد واحدة مبهمه أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون مولياً من احدها من لا على التعيين فاذا عين واحدة لم يكن لغيرها المنازعة ويكون ابتداء المدة من وقت اليمين أو من وقت التعيين وجهان بناء على الخلاف في الطلاق المبهم اذا عينه هل يقع من اللفظ أم من التعيين وان لم يعين ومضت أربعة أشهر قالوا يطالب اذا طلبن بالفية أو الطلاق وانما يعتبر طلبهن كلهن لئلا يكون طلب المولى منها حاصلًا فان امتنع طاق القاضي واحدة على الابهام ومنع منهن الى ان يعين المطلقة وان فاء الى واحدة او ثنتين أو ثلاث او طلق لم يخرج عن موجب الايلاء وان قال طلقت التي آليت منها يخرج عن موجب الايلاء لكن المطلقة مبهمه فعليه التعيين هذا هو المذهب في الحال الذي نحن فيه ووراءه شيان أحدهما قال المتولى اذا قال اردت مبهمه قال عامة الاصحاب تصرف المدة في حق الجميع فاذا مضت ضيق الامر عليه في حق من طالب منهن لانه ما من امرأة الا ويجوز ان يعين الايلاء فيها وظاهر هذا انه مول من جميعهن وهو بعيد ، الثاني حكى الغزالي وجها انه أنه لا يكون موليا من واحدة منهن حتى يبين ان اراد معينة أو يعين ان اراد مبهمه لان قصد الاضرار حينئذ يتحقق وحكى الامام هذا الوجه عن الشيخ ابي على السنجي على غير هذه الصورة فقال روي وجها انه اذا قال اردت واحدة لا يؤمر بالبيان ولا بالتعيين بخلاف ابهام الطلاق لان المطلقة خارجة عن النكاح فامساكها منكر بخلاف الايلاء ، الحال الثالث ان يطلق اللفظ فلا ينوي تعميما ولا تخصيصاً فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص بواحدة وجهان اصحها الاول وبه قطع البغوي وغيره وفي كلام الرافعي إشكال مذكور في المهمات فراجع .

مسئلة النكرة في سياق الشرط تم صرح به امام الحرمين في البرهان وتابعه عليه الانباري في شرحه له واقتضاه كلام الآمدي وابن الحاجب في مسئلة لا اكلت ونوى تخصيصه

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين متعاقبين فانها تطلق بالاول ثم اذا كانا في بطن واحد بأن كان بينهما دون ستة اشهر فنقض عدتها بالثاني ولا يتكرر الطلاق كذا جزم به الرافعي ، ومنها اذا قال ان كان ما في بطنك ذكرا فانت طالق طمقة وان كان انثى فانت طالق فلتين فولدت ذكرين او اثنتين فقبل لا تطلق لان مقتضى النكير التوحيد والاصح وقوع الطلاق حملا لذلك على الجنس كذا علمه الرافعي والتعليل بما ذكرناه وهو عمومها اصح واوفى بالقاعدة .

﴿ مسألة ﴾ النكرة في سياق الاثبات ان كانت الامتنان عمت كما ذكره جماعة منهم القاضي ابو الطيب في اوائل تعليقه كقوله تعالى (فيها فاكهة ونخل ورمان) ووجهه ان الامتنان مع العموم اكثر اذ لو صدق بالنوع الواحد من الفاكهة لم يكن في الامتنان بالجنين كبير معنى اذا علمت ذلك فمن فروعه الاستدلال على طهورية كل ماء سواء نزل من السماء او نبع من الارض بقوله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به)

﴿ مسألة ﴾ فان لم تكن النكرة المثبتة للامتنان فانها لا تعم وذكر في الحصول كلاماً يوم خلاف هذا فقال انها ان وقعت في الخبر نحو جاء رجل فانها لا تعم وإن وقعت في الامر نحو اعتق رقبة عمت عند الاكثرين بدليل الخروج عن العهدة باعتناق ما شاء هذا كلامه وقد علم منه انه ليس المراد ههنا عموم الشمول وحينئذ فيكون الخلاف انما هو في اطلاق اللفظ ووجه كونها لا تعم في الخبر ان الواقع شخص ولكن التمس علينا بخلاف الامر .

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا قال بع عبدا من عبيدي ونحو ذلك فانه يصح ولا يزيد على واحد ولذلك في الاستعارة لو قال اعزني دابة فقال خذ دابة من اصطبلي فهو كالوكالة بخلاف عقد البيع والاجارة والهبة ونحوها لا يصح لابهامه ، ومنها في الوصية وانقدم عليه انه لو اوصى اليه في شيء معين كقضاء الدين أو تنفيذ الوصايا وغيرها اقتصر عليه ولو قال اوصيت اليك في أمر اطفالي أو قال اقتك مقامي في أمر اطفالي فالاصح صحة هذه الوصية وقيل لا فان صححنا استفاد حفظ ما لهم وكذا التصرف فيه في الاصح فلو اقتصر على قوله اوصيت اليك لم يصح قطعاً لان اوصيت نكرة وقع في سياق الاثبات اذ الافعال كلها نكرات وحينئذ فلا تعم وايضاً فلانه يحتمل مع ذلك الوصية بالمال ايضاً ويتجه ان يكون قوله جعلتك وصي كقوله اوصيت اليك وما ذكره الفقهاء في هذه المسائل يخالف ما قاله اصحاب علم البیان ان حذف المعمول يؤذن بالنعيم ، ومنها اذا قال أنت طالق يوماً ويوماً لا قال الرافي فتقع عليه طلقة واحدة لما ذكرناه وقال البوشنجي المفهوم منه وقوع ثلاث طلقات متفرقة آخرها في اليوم الخامس .

﴿ مسألة ﴾ اذا أمر جماعاً بصيغة جمع كقوله اكرهوا زيداً دل ذلك على الاستغراق حتى يتوجه الامر الى كل واحد بخصوصه كذا ذكره في الحصول وبتفرع على ما ذكره انه اذا قال مثلاً لعبيده أو وكلائه انطوا زيداً مما في ايديكم عشرة ان كل واحد مأمور باعطاء شيء ومقتضى كلامه ايضاً أمر كل واحد بعشرة غير ما يعطيه صاحبه وفيه نظر .

المفرد المحل بآل والمصاف للعموم على الراجح أما المعروف بآل فنقله الآمدي
عن الرويين ونقله الإمام نضر الدين عن المقهاء والمبرد ثم اختار هو ومختصروا كلامه
في الأول فقد نص عليه الشافعي في الرسالة وفي البويطي وأما المفرد المصاف في المحصول
والمختصراً في التسمية الاستدلال على كون الأمر للوحد أنه يعم ونقله القرافي عن الروضة في الأصول
وصححه ابن الحاجب والبيضاوي في القسمين جميعاً .

إذا علمت ذلك فلقاعدة فروع أحدها إذا أوصى بالثلث لولد زيد وكان له أولاد أخذوا كلهم
ذكره الروياني في البحر وغيره ، الثاني إذا قال والله لا سرب من ماء هذه إلا داؤه أو الجلب لم ير إلا بشرب
الجميع وإن حلف أنه لا يشربه لم يحنت بشرب بعضه وكذا الحكم نفياً واثباتاً فيما لا يمكن شربه
عادة كالبحر وكانهر والبير العظيمة على الصحيح وقبل لا بل يحمل على البعض ومثله لو - ناف لا يأكل
خبز البكوف أو بغداد لم يحنت ببعضه ذكره الرافعي ، الثالث إذا قال مثلاً ولينك الحكم في كل يوم
سبت تعاطاه في تلك الأيام كلها ولا أشكال وإن لم يأت بكل بل قال مثلاً يوم السبت فانه لا يعم
بل يحمل على السبت الأول خاصة حتى لو لم يحكم فيه فلا يحكم في السبت الذي يليه كذا ذكره
صاحب البحر ، الرابع إذا قال الشيخ أحرث لك أن تروى عني كتاب السنن وهو يروى كتباً من
السنن لم تصح الأحاديث كما جزم به النووي من زوايده في أوائل القضاة ، الخامس دعوى أن الأصل حواز
البيع في كل ما ينتفع به عملاً بقوله تعالى (وأحل الله البيع) حتى يستدل به مثلاً على حوار بيع لبن
الادميات ونحوه مما وقع فيه الخلاف أن قلنا أنه للعموم والأفلاوكدا الاستدلال على بطلان ما فيه غرر
بقوله نهى عن بيع الغرر وعلى بطلان بيع اللحم بالحيوان ، أكلوا كان أو غير ما كول بقوله نهى عن
بيع اللحم بالحيوان وعلى نجاسة الأبول كلها بقوله تنزهوا من البول ونحو ذلك ، السادس إذا قالت
المرأة أذنت للعاقدة بهذه البلدان يزويحي ولم تقم قرينة على إرادة واحد معين فانه يجوز لكل عاقد أن
يزوجها كذا ذكره ابن الصلاح في فوائده ومذكره ما ذكرنا . السابع إذا قال لثلاث نسوة من لم يحرني
منكن بعدد ركعات الصلوات المفروضة فهي طالق فقلت واحدة سبع عشرة ركعة وثانية خمس عشرة
وثالثة إحدى عشرة لم تطلق واحدة منهن فالأول معروف والثاني يوم الجمعة والثالث في السفر كذا
نقله الرافعي في الطرف السابع من تعليق الطلاق عن القاضي الحسين والمتولى وهو كلام غير ضرر
وتحريره أنه على أقسام الأول أن يقول بعدد كل ركعات صلاة مفروضة في كل يوم فمقتضى ما ذكره
الأصحاب في التعليق على الإخبار بالعدد كقوله من لم يخبرني منكن بعدد هذا الجور ونحو ذلك أنه

ان قصد التمييز فلا بد من ذكر عدد كل صلاة بخصوصيتها وعدد كل يوم وليلة بخصوصه وفي الاخبار
علا يتكرر كيوم الجمعة نظر لانها ليست مفروضة في كل يوم وليلة وكذلك صلاة السفر والمتحج عدم
دخولها في ذلك وان لم يقصد التمييز فيكون اخبارهن باعداد تشمل على الاعداد المفروضة ، (القسم
الثاني) ان يأتي بما ذكرناه بعينه لكن يحذف كلا الاولى ويأتي بالثانية فله حالان احدهما ان يأتي بالصلاة
منكرة فيقول بعدد ركعات صلاة مفروضة في كل يوم وليلة فيتخلص كل امرأة بذكر صلاة واحدة من
الصلوات المتقدمة ذكرها ، الثاني ان يأتي بها معرفة فيقول بعدد ركعات الصلاة الى آخره فالتحج استغراق
صلوات اليوم والليلة للقاعدة السابقة وهو ككونها للعموم عند تعذر العهد والجنس بعيد أو متعذر ،
القسم الثالث ان يكون بالعكس وهو ان يحذف كلا الثانية ويأتي بالاولى فيقول بعدد كل ركعات صلاة
مفروضة أو كل الصلاة المفروضة في اليوم والليلة فالتحج الحاقه بالقسم الاول وجعل ال للعموم لما سبق ،
القسم الرابع ان يحذفها معا فله حالان احدهما يأتي بما بعدهما منكرين فيقول بعدد ركعات صلاة
مفروضة في يوم وليلة فيتخلص كل واحدة بذكر صلاة واحدة من أي يوم كان ويبني النظر في انه هل
يكفي مجرد العدد أم لا بد من اقتراؤه بالمعدود فيقول مثلا صلاة الجمعة ركعتان الحال الثاني ان يأتي بهما
معرفين فيقول بعدد ركعات الصلاة المفروضة في اليوم والليلة فقياس ما سبق حملة على العموم
في الصلوات وفي الايام حتى لا ير الا بدك سبعة عشر ، القسم الخامس ان يحذفها ويحذف
معها ما ندخل عليه كل الثاني فله أيضاً حالان احدهما ان يأتي بالصلاة منكرة فيقول بعدد ركعات
صلاة مفروضة فلا اشكال في خلاص كل واحدة بعدد ركعات صلاة مفروضة واحدة أي صلاة كانت
الثاني ان يأتي بها معرفة فيقول بعدد ركعات الصلاة المفروضة وهو الذي اقتصر عليه الرافعي ولم يذكر
معه شيئاً من الاقسام السابقة باحوالها فراجع لفظه .

إذا علمت هذا التصوير فقياسه مما سبق أن يخبر كل واحدة بجميع الصلوات حتى لا ير الا
سبعة عشر ركعة ان جعلنا ال للعموم فان قلنا انها ليست للعموم فيلتحق بالحال الذي قبله حتى
يحصل الخلاص بذكر صلاة واحدة .

وإذا علمت جميع ما ذكرناه علمت ان ما في الرافعي لا يتمشى على القواعد ثم انه كما لم يصرح
باليوم والليلة لم يصرح ايضاً بالشهر ولا بالسنة واللفظ الذي ذكره محتمل وفي المسئلة كلام آخر يأتي ان
شاء الله تعالى في الاخبار فراجع ، الفرع الثامن من فروع القاعدة اذا نوى الجنب الطهارة للصلاة
فانه يصح ويرتفع الاكر والا صغر كما في الوضوء كذا ذكره ابن الرفعة في باب صفه الوضوء من الكفاية
وماء بالماعدة السابقة ولاجل ذلك لم ينزلوا اللفظ على اضعف القولين وهو الا صغر كما نزله عليه في اقرار

الاب بان العين ملك لولده حيث نزلوه على الهبة وجوزوا الرجوع، التاسع وهي من الفروع المخالفة لمقتضى ما صححوه في القاعدة اذا قال الطلاق يلزمني فانه لا يقع عليه الثلاث بل واحدة وكذا لو قال من له زوجات وعبيد زوجتي طالق وعبدى حر فانه يقع على ذات واحدة وتعين ولا يعم لكونه من باب اليمين والايمان قد يسلك فيها مسلك العرف نعم في المسئلة اشكال آخر سببه مخالفة قاعدة أخرى فرعية فلتطلب من المهمات ، العاشر اذا نوى المتيمم الصلاة فهل يستبيح الفرض أو الفل أم يقتصر على الفل على وجهين أحدهما الثاني ، الحادى عشر اذا قال المربض اعطوه كذا كذا من دنانير اى بالتكرار بلا عطف اعطى ديناراً فان كان بالعطف اعطى دينارين فلو افرد الديار مع الاضافة اعطى حبتين عند العطف وحة واحدة عند عدمه كذا نقله الرافعى في كتاب الوصية عن البغوي ثم قال انه ينبغي ان يكون الجمع كالأفراد حتى يعطى الحبتين عند العطف والواحدة عند عدمه ، الثانى عشر اذا اوصى السيد لمكاتبه باوسط نجومه وكانوا اربعة مثلاً قل الشافعى وضعوا عنه اى النجمين شاءوا اما الثانى واما الثالث لانه ليس منهما واحد اولى باسم الاوسط من الآخر كذا رأيت في الام في الكتابة ثم ذكر بعده ايضاً مثله ونقل الرافعى هذا عن ابن الصباغ خاصة ثم نقل عن التهذيب انه كلاهما وحاول ترجيعه ، وفي المسئلة امور اخرى ذكرتها في المهمات ثم قال اعني الشافعى ولو قال وضعوا عنه ثلث كتابته اى مال كتابته كان لم ان يضعوا عنه ثلث كتابته في العدد ان شاءوا المؤخر وان شاءوا ما قبله وكذلك ان قال نصفها او ربعها او عشرة منها انتهى ولم يذكر ارافعى هذا الفرع ، الثالث عشر اذا نوى المتوضى الطهارة فان قيدها بالحدث صح فان لم يقل عن الحدث لم يصح على الصحيح كما قاله في زهايد الروضة وعمله النووي في شرح المذهب بان الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن خث فيستترط فيها التقييد ثم قال ان القوي صحته .

(قلت) والامر كذلك لانه قياس قاعدتنا المذكورة ، الرابع عشر قال لزوجه إذا قدم الحاج فانت طالق أعني بلفظ الافراد كما عبر به في الذبية فالقياس مراجعته في مراده فان تعذر أو لم يكن له ارادة فيبني على ان المفرد هل يعم أم لا ولو عبر به مجموعاً كما وقع في المنهاج فيبني ايضاً على ما ذكره فيه أي في الجمع وقد سبق ولكن إذا حملاه على العموم فمقتضاه انه لو مات أحدهم أو انقطع للمانع لم يحصل المعلق عليه وفيه بعد وحينئذ فهل النظر الى ١ كثر أو ما يطلق عليه اسم الجمع أو الى جميع من بقى وهو يريد القوم أم كيف الحال فيه نظر ، الخامس عشر إذا قال إن كان حملك ذكراً فانت طالق طلبة وإن كان انثى فطلمتين فولدت ذكراً أو انثى قالوا لا يقع الطلاق لان حملها ليس بذكر ولا انثى

بل بعضه كذا وبعضه كذا وهو موافق لكون المضاف للعموم فان قلنا لا يعم فقد علق على شيئين ووجد المعلق عليه فيقع الثلاث .

مسئلة قول الصحابي مثلاً نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وقضى بالشاهد واليمين لا يفيد العموم لان الحجة في المحكي وهو كلام الرسول لا في الحكاية والمحكي قد يكون خاصاً فيتوهمه عاماً وكذا قوله سمعته يقول قضيت بالشفعة للجار لاحتمال كون أُل للعهد كذا قال في المحصول قال وأما اذا كان منوياً كقوله عليه الصلاة والسلام قضيت بالشفعة لجار وقول الراوى قضى بالشفعة لجار فجانب للعموم أرجح واختار ابن الحاجب ان الجميع للعموم ونقل في الاحكام عن الجمهور موافقة الامام ثم مال الى العموم .

اذا تقرر ذلك فيتفرع على ذلك صحة الاستدلال بعموم أحاديث كثيرة وردت بهذه الصيغ منها الاحاديث السابقة ومنها ما ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها قالت أرخص رسول الله ﷺ في صوم أيام التشريق للمتمتع ، وقول عمار بن ياسر من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم وغير ذلك .

مسئلة قال الشافعي ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال مثاله أن ابن غيلان أسلم على عشرة نسوة فقال له عليه الصلاة والسلام أمسك أربعاً وطارق سائرهن ولم يسأله هل وقع العقد عليهن معاً أو مرتباً فدل على أنه لا فرق على خلاف ما يقوله أبو حنيفة من أن العقد اذا ورد مرتباً تميزت الاربع الاوائل كذا ذكره في المحصول ثم قال وفيه نظر لاحتمال أنه أجاب بعد ان عرف الحال .

(قلت) ويقوى النظر على قولنا انهم مكلفون بفروع الشريعة واعلم أنه قد روي عن الشافعي كلام آخر قد يعارض هذا فقال حكايات الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال وقد جمع القرافي بينهما في كتبه فقال لا شك ان الاحتمال المرجوح لا يؤثر وانما يؤثر الراجح او المساوى وحينئذ فنقول الاحتمال ان كان في محل الحكم وليس في دليله لا يقدر كحديث غيلان وهو مراد الشافعي بالكلام الاول وان كان في دليله قدح وهو المراد بالكلام الثاني .

اذا تقرر ذلك فيتفرع على القاعدة صحة الاستدلال بادلة كثيرة وردت بنحو هذه الالفاظ منها ما تقدم ذكره في حديث ابن غيلان

﴿مسئلة﴾ نقل ابن برهان عن الشافعي ان المدح والذم يخرجان الصيغة عن كونها عامة ونقله عنه ايضا الآمدي وابن الحاجب وصححا خلافة وصححه في الحصول ايضا ومثلا بقوله تعالى (ان الابرار لمنى نعيم وان الفجار لمنى جحيم) وقوله (والذين يكنزون الذهب والفضة) الآية .

اذا تقرر ذلك فمن فروع المسئلة ما اذا قال مثلا لعبيده او زوجه انه والله من فعل كذا منكم ضرته او ان فعلتم كذا ضربتكم فمقتضى ما نقل عن الشافعي من كونه لا يعم حصول الحر بضرب احدكم وتنفار يع الاصحاب على خلافة .

﴿مسئلة﴾ مساواة الشيء للشيء كقولنا استوى زيد وعمره او ثلثا او هو كفو ونحو ذلك وما يصرف منه ان كان معه قرينة تشير بإرادته شيء معين مما جاء عليها وان لم تقم قرينة على ذلك فهل يدل على التساوي من جميع الوجوه الممكنة او يدل على البعض فيه مذهبان حكاهما القرافي وبني عليهما النبي كقولنا لا يستويان فان قلنا مقتضاها في الاثبات هو المساواة من كل وجه فلا يستوي ليس بعام لان نقيض الموجبة السكائية سلبية حرة وان قلنا انه من بعض الوجوه نكح النبي عاما لان نقيض الموجبة الجزئية سلبية كلية والصحيح ان لا يستوي عام صححه الآمدي وابن الحاجب ولاجل ذلك تمسك جماعة على ان المسلم لا يقتل بالكافر لغواه (لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة) وخالف الامام فخر الدين واتباعه فصحيح ان لا يستوي ليس بعام واستدلوا بدليل ضعيف بينت ضعفه في شرح المنهاج .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لعبيده أنت حر مثل هذا العبد وأتاراني عبد آخر له قال الروياني فيحتمل ان لا يعتق المشبه لعدم حرية المشبه به وتكون الحرية في كلامه محمولة على حرية الخلق قال فلو قال أنت حر مثل هذا ولم يقل هذا العبد فيحتمل ان يعتق والاوضح انها لا يعتقان كذا نقل الرافعي هذين الفرعين عنه قبيل كتاب التدبير وأعرض عاينه النووي فقال ينبغي عتق المشبه في الصورة الاولى قال والصواب عنقهما في الثانية وما ذكره اعني النووي في المسئلة الاولى واضح ويؤيده أن هاتين اللفظتين وهما حرو مثل خبران عن قوله أنت أما ما ذكره في المسئلة الثانية فضعيف والصواب فيها مقالة ثالثة وهي عتق الاول دين الثاني ورجعه ما ذكرناه من كونها خبرين مستقلين فان قيل المراد بقوله مثل هذا أي في الحرية قلنا ليس في الكلام نصريح به فان ادعى انه نواه كان كناية ووقع على الثاني لاجل ذات لا لأنه مساو لللفظ وإنما ما نقاه الرافعي في آخر تعليقاته الطلاق عن أبي العباس الروياني انه لو رأى امرأة ننحت حنينة من شجرة فقال ان عدت الى مثل

هذا الفل فانت طالق فنحنت خشبة من شجرة أخرى فني وقوع الطلاق وجهان لان النحت كالمحت
 لكن المنحوت غيره وصحح النووي من زوايد الوقوع، ومنها قال العبادي في الطبقات قال الكرابيسي أحد
 أصحاب الشافعي في القديم إذا قال أنت طالق مثل الف طلقت ثلاثا لانه شبه بعدد فصار كقوله مثل
 عدد نجوم السماء وإذا قال مثل الالف طلقت واحدة اذا لم ينو شيئا لانه تشبيهه تعظيم فاشبهه قوله مثل
 الجبل ولم يذكر المسئلة في الرافعي بل نقل فيه عن المتولى مسئلة أخرى ، ومنها لو قال أنت طالق كالتلج
 أو كالنار طلقت في الحال ولغى التشبيه كذا قاله الرافعي في آخر الباب الاول من أبواب الطلاق قال وقال
 أبو حنيفة ان قصد التشبيه بالتلج في البياض وبالنار في الاستضاءة طلقت سنياً وإن قصد التشبيه
 بالتلج في البرودة وبالنار في الحرارة والاحراق طلقت في زمن البدعة ، ومنها إذا قال لامرأته أنت على
 كالدن والميتة والخمر والخمر فان اراد في الاستئذان صدق وان اراد الطلاق أو الظهار نفذ وان نوي
 التحريم لزمه الكفارة وان أطلق قال الرافعي بظاهر النص أنه كالحرمان وبه صرح الامام قال والذي
 ذكره البغوي وغيره أنه لا شيء عليه انتهى ولو قال لامرأته أنت كالحمار ونوي الطلاق فيتمجه ان يكون
 كناية وان كان الاشهر فيه ارادة البلادة لصحة ارادة غيره كتحريم الوطء ونحوه ، ومنها اذا قال احرمت
 كاحرام زيد وصرح بكاف التشبيه فانه يصير محرماً بغير (١) ما أحرم به من حج أو عمرة أو قران
 حتى نقل في الروضة من زوايده قبيل سنن الاحرام عن صاحب البحر أنه لو قال كاحرام زيد وعمرو وكان
 احدهما محرماً بالحج والآخر بالعمرة صار قارناً ولم يقولوا بمحصول مجرد الاحرام ثم يصرفه لما اراد وسببه
 ان الاحرام لا يشترط فيه التعيين فلو حملنا ذلك على أصل الاحرام لم يبق لقوله كاحرام زيد فائدة
 ومهما لو قال أوصيت لزيد بمثل ما أوصيت به لعمرو حيث قلوا يكون وصية بذلك المقدار وجنسه
 وصفته كما صرحوا به في باب بيع المراجعة وغيرها وذلك لو قال بعمك بمثل ما اشتريت فلو حذف
 الموصى الباء الداخلة على مثل فيتمجه ان لا يتعين ذلك المقدار ويقرب منه ما لو قال أوصيت لعمرو
 كما أوصيت لزيد أعني بالسكاف وكذا في الاقرار لو قال لزيد على الف ولعمرو علي كما لزيد أو كالذي
 له ولو عبر بمثل كان أوضح الا انه لو أتى بلفظ أكبر فقال لزيد علي أكبر مما في يد فلان فانه يقبل
 تفسيره بأقل مدلول لاحتمال ارادة كونه حلالاً وذلك حرام ولا فرق في ذلك كافله في زوايد الروضة بين
 ان يعلم ما في يد فلان أم لا ، راذ تأملت ايجاب الاقل مع التعبير بالأكبر بخلاف التعبير بالمثل استغربه.

ترجمته عليه السلام في المناسك : اذا كان اسم مناس مجموعاً مجزئاً بمن كقوله ته لي (خذ من اموالهم

صدقة) فمقتضاه الاجاب من على نزع لم يدر المال من احراره كذا نص عليه الشافعي في باب الزكاة

(١) قوله بغير ما أحرم الخ كذا في الاسماء وليس صوابه بما أحرم الخ أى بالاسماء سر

من كتاب الرسالة وكذلك في البويطى ونقله ابن برهان في الوجيز عن الاكثرين وكذلك الآمدى وابن الحاجب ثم اختاروا خلافة .

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما وقع في الفتاوى ان واقف مدرسة شرط في مدرستها ان يلقي كل يوم مائيسر من علوم ثلاث وهى التفسير والاصول والفقه فهل يجب الاخذ من كل واحد منها أم يكفي الاخذ من علم واحد ، ومنها صحة الاستدلال بالآية المذكورة على ما وقع فيه الخلاف في وجوب الزكاة فيه كالحبل ونحوه

﴿مسئلة﴾ اطلاق الاصوليين يقتضى ان الفرد النادر يدخل في العموم وصرح بعضهم

بعدم دخوله .

اذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة دخول الاكساب النادرة كاللقة والهبات ونحوها في المياة وفيه خلاف الاصح الدخول ومنها اذا غلط الحجيج بالتقديم فوقفوا يوم الثامن فانه لا يجوزهم على الاصح لان الغلط بالتأخير يحصل بالنعيم ونحوه وهو كثير بخلاف التقديم فانه نادر فلا يدخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام «عرفة يوم تعرفون او اليوم الذى تعرف الناس فيه» ، ومنها ان المتمتع يجب عليه صيام ثلاثة أيام في الحج لقوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي في زمنه او مدته او نحو ذلك فلو اراد تأخير التحلل الاول الى ما بعد أيام التشريق بان يؤخر الحلق والطواف ويصومها في ذلك الوقت لكونه في زمن الحج فانه لا يجوز على الصحيح في الرافعى وعلاه بقوله لانها صورة نادرة فلا يكون مراده من الآية بل تحمل الآية على الغالب المعناد .

﴿مسئلة﴾ المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه عند الاكثرين سواء كان خبرا او

امرا او نهيا كقوله تعالى (وهو بكل شىء عليم) وقول القائل من احسن اليك فاكرمه او فلا تهنه كذا قاله في المحصول ثم قال ويشبه ان يكون كونه امرا قرينة مخصصة قال في الحاصل وهو الظاهر

اذا علمت ذلك فللمسئلة فروع احدها اذا قال نساء المسلمين طوالق فني طلاق زوجته وجهان

صحيح النووى من زوايده انه لا يقع وعلاه ان الاصح عند اصحابنا فى الاصول انه لا يدخل وجزم الرافعى بنحوه ايضا فقال اذا قال نساء العالمين طوالق وانت يا زوجتى لا تطلق زوجته لانه عطف على نسوة لم يطلقن كذا ذكره فى الكلام على الكنايات وهو صريح فى ان المتكلم لا يدخل فى عموم كلامه وان التصريح به بعد ذلك لا يفيد ويؤخذ من الثانى مسئلة اخرى وهى ان المطف على الباطل باطل حتى اذا اشار الى اجنبية فقال طلقت هذه وزوجتى لا تطلق زوجته ، الثانى لو وقف على الفقراء فافتقر فان

الراجع على ما ذكره الرافعي انه يدخل فانه قال يشبه ان يكون هو الاصح وقال الغزالي لا يدخل وكذلك السرخسي في الآمال وعاله بان المتكلم لا يدخل في كلامه واستدل الغزالي بنحوه ايضا الثالث لو وقف مسجدا ونحوه فان الواقف يدخل مع انه لو صرح باخراج نفسه لم يستحق .

واذا تأملت هذه الفروع واستحضرت ما سبق نقله من كون أكثر الاصوليين على الدخول وتأملت قول عثمان رضي الله عنه حين وقف بيثر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين علمت انما قاله النووي مردود دليلا ونقلا من كلام الفقهاء والاصوليين الرابع اذا قال وقف على الاكبر من اولادى أبى او قال افقهم ونحو ذلك وكان الواقف بتلك الصفة فان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه صح وصرف الى غيره ممن اتصف بتلك الصفة وان قلنا يدخل فيحتمل القول به ههنا ايضا وحينئذ فيبطل الوقف لانه يصير وقفاً على نفسه ويحتمل الصحة ويكون بطلانه في النفس قرينة دالة على اخراجها وهذا كله اذا اطلق او اراد العموم فان اراد ما عدا نفسه صح وكان ابن الرفعة يفتي في هذه المسئلة بالصحة وعمل به فانه وقف وقفا على افقه اولاد ابيه وقى هو يتناوله لاجل ذلك وما صدر منه مردود كما او ضحته في الهداية الي اوهام الكفاية الخامس لو عزل عن القضاء فقال امرأة القاضي طالق ففى طلاق زوجته وجهان حكاهما الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن ابى العباس الرويانى والمسئلة البغات الى قواعد أخرى ذكرناها فى الاشتقاق ، السادس اذا قال امرأة كل من فى السكة طالق نقل الرافعي فى الباب الثانى من اركان الطلاق عن القاضي شريح الرويانى انه قال حكى جدى عن بعض الاصحاب انه لا يقع طلاقه قال والصحيح انه يقع .

واعلم ان النورى قد عبر فى الروضة عن هذه المسئلة بقوله وانه لو قال كل امرأة فى السكة طالق وزوجته فى السكة طلقت على الاصح هذه عبارته وهو عكس ما صوبه الرافعي نعم وقع فى بعض نسخ الرافعي وهى فى السكة اعنى بضمير المؤنث وهو تحريف ولعله السبب فى انقلاب المسئلة على النووي السابع اذا قال العبد لسيدته ان اعنتك عبداً اليوم فلك على دينار فاعتق المتكلم فينتجه بناؤه على ان المتكلم يدخل فى عموم كلامه أم لا فان اعتق غيره فان كان قبل عتق المتكلم فالقياس تخريج الوجوب فى ذمة المتكلم على ان السيد هل يجب له على عبده شىء أم لا وان كان بعده وصححنا ذلك وهو ما قبل العتق فهذا اولى وان لم نصححه فالنتجه البطلان هنا لعدم أهلية حال الالتزام بخلاف التزامه فى حق نفسه فانه صحيح للضرورة فان خاطب العبد بذلك اجنبياً فاعتق الاجنبى عبده فينتجه بناؤه وقياس الطلاق من هذا الفرع لا يخفى وقد ينتجه بناؤه على ضمان العبد بغير اذن سيده او على التزام الامة

مالا للزوج على خلعها بغير الاذن وار كان الصحيح في الخلع الصحة لظهور الغرض فيه بخلاف الضمان ويتجه الحاق العتق بالخلع لا بالضمان . الثامن هل كان يجوز له عليه الصلاة والسلام ان يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها فيه وجهان حكاهما الرافعي من غير ترجيح و بناهما على هذه القاعدة قال واما الجمع بينها وبين اختها أو أمها أو بنتها فلا يجوز له ذلك وقيل فيه وجهان أيضاً واما ذكائه بلا ولي ولا شهود ففيه وجهان واصحهما الجواز قال الشيخ أبو حامد وهما مبنيان على ما ذكرناه فانه قد قال لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل .

(قلت) ودخول هذا وأمثاله في هذه القاعدة فيه نظر لان المحكوم عليه هنا انما هو نفي ماهية النكاح عند انتفاء ذلك فتنتفى تلك الماهية أيضاً في حقه عملاً بهذا الحديث ولم يأت بلفظ عام للأشخاص حتى نقول هل دخل فيهم أم لا فاستحضر ما ذكرناه وأخرجه هو وأمثاله عن هذه القاعدة بخلاف نحو قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها لان معناه لا ينكح أحد وحينئذ فيصح تخرج الخلاف المقدم في العمة والخالة عليه . التاسع لو قال والله لا ضرر بن جميع من في الدار لم يدخل الخالف في البين كذا ذكره في كتاب الوصية من البحر قبيل باب الوصية للقراءة بنحو ورقتين وتتي . العاشر لو أقر لورثة أبيه بمال وكان هو أحدهم فانه لا يدخل لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه كذا رأيته في الامالي للسرخسي في كتاب الوقف وصوره بالمال كما ذكرت وهو شامل للعين والدين فان كان عبداً فالنخرج على القاعدة واضح وكذلك ان كان ديناً وكان على الميت دين وفرغما على ان الدين يجمع انتقال التركة واما إذا قلنا أنه لا يجمع فلا يدخل لاستحالة ان يكون له على نفسه بخلاف العين فانه لا يأتي فيها هذا المعنى ثم قال السرخسي هذا اذا أطلق ما نص على نفسه فليل كالوقف على نفسه وقيل يصح قولاً واحداً لان العلة هناك انه لم ينقل الملك منه الى غيره وهما قد حصل النفل ثم تنزل من غيره لنفسه قال وعلى هذه الطريقة لو وقف شيئاً على الفقراء وشرط أنه لو فقير لدخل معهم فانه يصح . الحادي عشر اذا قال ان كلمت رجلاً فالت طالق فكلمت رجلاً مع الطلاق عند أصحابنا كذا ذكره العاظمي الحسين في تعليقه في أثناء باب تعليق الطلاق بالوقت ثم قال وهو مشكل لانا نعلم بالعادة ان المراد هو الاجنبي . الثاني عشر اذا قال والله لا يدخل داري أحد ولا يلبس ثوبي أحد فلا يدخل الخالف لان السكر مغايرة للمعرفة فلا يدخل تحتها ولو عرف نفسه مضافة للفعل بار قال لا البس هذا القديص أحد أو عرف غيره بالإضافة اليه فقال لا يدخل دار أحد فلان أه لا يلبس فيه أحد فانه لا يدخل المضاف اليه لانه صار معرفة وكذا لو قال لا يطعم هذا أحد وانما الى يده فان الخالف لا يدخل .

كذا نقل الرافعي هذه الفروع كلها في آخر كتاب الايمان عن الحنفية ثم قال وقد يتوقف في هذه الصورة الاخيرة والسابق الى الفهم في غيرها ما ذكره ويجوز ان يخرج الصورة الاولى على الخلاف في ان المتكلم هل يندرج تحت العموم أم لا انتهى كلام الرافعي زاد النووي فقال قلت الوجه الجزم بكل ما ذكره والله أعلم .

﴿ مسألة ﴾ المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة معه كمن والذين ونحوهما لا يحضرني الآن الاصوليين فيها كلام ولا يبعد تخريجها على المسئلة السابقة .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة إذا قال له أعط هذا لمن شئت أو أصنع فيه ما شئت فليس له أخذ . فلو قال ضء في نفسك ان شئت فعلى الخلاف فيمن اذن له في البيع من نفسه كذا قوله في الروضة في آخر الباب الثاني من أبواب الوكالة رليس كما قال بل الصواب وهو المنصوص للشافعي كما قاله في البحر انه يجوز ، ومنها انه لو وكاله في ابراء نفسه صح على الصحيح فلو قال وكلتك في ابراء غرمائي وكان هو منهم لم يدخل كذا قاله في الروضة في الوكالة ايضا وصرح به ايضا القاضي ابو الطيب في الوكالة من تعليقته وعلمه بقوله لان المذهب الصحيح ان المخاطب لا يدخل في عموم أمر الخطاب له ، ومنها المرذن هل يستحب له ان يجيب نفسه أم لا فيه نظر ، ومنها لو أوصى لعبده بنفسه فقبل العبد ذلك صح وعتق فلو قال أوصيت له بجميع مالي فقبل لم يصح لان العبد لا يدخل في هذا العموم ويلزم حينئذ بطلان الثاني كذا قوله في كتاب الوصية من البحر قبل باب الوصية للقراءة بنحو ورقتين وشيء ، ومنها إذا أذن لعبده ان يتحرر في ماله فليس له ان يبيع نفسه ولا أن يؤجرها وان كان يجوز له ايجار اموال التجارة ، ومنها إذا أوصى لعبده بثلاث ماله فقال في البحر في آخر باب الكتابة قال بعض اصحابنا بخراسان فيه ثلاثة أوجه أحدها تبطل الوصية والثاني تصح بثلاث نفسه فقط والثالث يصح بجميع ثلثه (تقدم نفسه عليه هذا كلامه فاما بطلان الوصية مطلقا فيمكن توجيهه بان لا يصح في نفسه بناء على ان المخاطب لا يندرج وإذا لم يصح بالنسبة الى نفسه لم يعتق وحينئذ فلا يصح فيما عداه لبقائه على الرق وان كانت الوصية للعبد صحيحة لان هذا العبد ينتقل منه الى وارثه والوصية للوارث باطلة في وجهه وأما توجيه الثاني فلان الوصية للعبد برقبة نفسه صحيحة لان العتق يترتب عليها وليس فيها انتقال الملك فيه لا أحد فذلك بقداها فيما يخصها وهو الثلث ولا تصح فيما عداها فانها لو صححت لدخل بعض ذوات في ملك الورثة وهو باطل لما سبق ووجه الثالث واضح وانما قدمنا نفسه لتصح الوصية بجميع الثلث ، ومنها اذا قلت المرأة لوليها الذي يحل له ان يتزوج بها

﴿ مسئله ﴾ العموم الوارد من الشرع كالمسلمين والمؤمنين ونحوهما هل يتناول الرقيق فيه مذهبان الا كثرون كما قاله ابن الحاجب نعم لانهم منهم والثاني ان كان الخطاب لحق الله تعالى شملهم وار كان لحق الآدميين فلا لانه قد ثبت صرف مناسفته الى سيده فلو خوطب بصرفها الى غيره لمناقض وحكى الماوردي في الحاوي والروبانى في البحر كلاهما فى كتاب القصاء فى المسئلة ثلاثة أوجه لأصحابنا من غير ترجيح أحدها يدخلون مطلقا لما سبق . والثانى لا مطلقا لانهم اتباع . والثالث ان تصن الخطاب تعبدا دخلوا وان تضمن مابكا أو عقدا أو ولاية فلا .

إذا علت ذلك فن فروع المسئلة وجوب الاحرام بالحج أو العمرة إذا أذن له السيد في دخول الحرم فإنه قد روى عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا لا يدخل أحد مكة الا محرما والصحيح عدم الوجوب ، ومنها وجوب الجمعة عليه إذا أذن له سيده في حضورها لان المانع من حجة السيد قد انقضى والصحيح ايضا المنع .

﴿ مسدئمت ﴾ لعط الذكور وهو الذي يمتاز به عن الاناث بعلامة كالمسلمين وفعلوا ونحو ذلك لا يدخل فيه الاناث معا خلافا للحمد لله كذا ذكره الآمدي وابن الحاجب وصححه ايضا من اصحابنا الماردي في الحاشية واليه ياتي في البحر كلاهما في باب القضاء دليلنا عطفهم في قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الى آخر الآية والعطف يقتضي المغايرة فان اسمي اوصافهم ذكرهن المستصيص علمين ففائدة التأسيس أولى .

إذا علمت ذلك فالمسألة فروع أحدها إذا وقف على زيد فانهن لا يدخلن . الثاني إذا قال
هذه ثلثي سهمي أو ربعي أو نحو ذلك فلا يصح دخولهن لأن المقصد الجهة . الثالث لو خاطب
بأنه سهمي أو ربعي أو نحو ذلك فلا يصح دخولهن لعدم دخولهن

فان ادعى ارادتهن فالقياس القبول ما دام له الرجوع في الايجاب بأن كان ذلك قبل القبول أو بعده
وكان الخيار باقياً فان كان بعد اللزوم فقد يقال لا يقل لتعلق حق الذكور لا سيما ان الحمل عليه مجاز
والجواز لا يصر اليه الا بدليل يدل على ترك الحقيقة ولا يكفي وحود مجرد العلاقة لانها مصححة
للاستعمال لا للحمل .

إذا علمت ما ذكرته بحثاً فاعلم ان القاضي أبا الفتح صاحب كتاب أحكام الخنا قد ذكر في
آخر كتابه ما يخالف ذلك فقال لو كان له رقيق كفار فقال من آمن منكم فهو حر دخل فيه الذكور
والامات والخنا قال وكذا لو قال كل نفس آمنت فهي حرة وما ذكره آخراً قد يشكل على ما اذا قال
وكلت كل من اراد بيع داري في بيعها فانه لا يصح كما جزم به الرافعي وقال لا بد ان يكون معينانوع
تعيين وقد يجاب بان اختصاص العتق بالملك قرينة تقتضي تخصيص الكلام به بخلاف التوكيل فانه
لا قرينة بالكلية وقد سطت المسئلة في كتابنا المسمى ايضاح المشكل من أحكام الخناتى المشكل .
الرابع اذا صلت المرأة وابتدأت الدعاء الاستفتاح فهل تقول فيه وما انا من المشركين وتقول أيضاً وأنا
من المسلمين أو تأتى بجمع المؤنث لم ار من صرح بالمسئلة والقياس الثانى بلا شك لكن روى الحاكم في
مستدركه عن عمران بن الحصين رضى الله عنه ان النبى ﷺ لئن فاطمة هذا الذكر في ذبح الاضحية
بلفظ الذكور فقال لها قومي فأشهدى اضحيتك وتولى ان صلاتى ونسكى ومحياى الى قوله من المسلمين .
الخامس الدعاء فى الخطبة واجب للمؤمنين والمؤمنات نص عليه جماعة منهم الفورانى فى الابانة والمتولى
فى التتمة والامام فى النهاية والغزالى فى الوسيط فقال الركن الرابع الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وأقله ان
يقول للحاضرين رحمكم الله هذه عبارة الغزالى ، فاذا تقرر ان الدعاء يجب للفريقين فمقتضاه انه لو
صرح بتخصيص الرجال او النساء لم يجوز ولو اقتصر على لفظ المؤمنين فقبحاه ان يخرج على الخلاف
وجزم الرافعي بالا كفاء واد فقال يكفي ان يقول للحاضرين رحمكم الله وهذا المثال أيضاً من هذه
القاعدة لانه خطاب للذكور والحاضرون ينقسمون الى ذكور وإناات السادس مسئلة الواعظ المشهورة
وهى ان واعظاً طالب من الحاضرين متيئاً فلم يعطوه فقال متضرراً منهم طلقتمكم ثلاثاً ثم تبين ان
روحته كانت فيهم قال الغزالى فى البسيط افتى امام الحرمين بوقوع الطلاق قال وفى القلب منه تنىء
قال الرافعي وذاك ان نقول يدعى ان لا نطابق لان قوله طلقتمكم لفظ عام وهو يقل الاستثناء بالنية كما
لو حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم واسمىاه بقلبه لا يحنت واذا لم يعلم ان زوجته فى القوم
كان مقصوده غيرها اعترض فى الروضة فقال الذى قاله امام الحرمين والرافعي كلاهما عجب اما المعجب

من الرافعي فلأن هذه المسئلة ليست كمسئلة السلام على زيد لانه هناك علم به واستثناءه وهنا لم يعلم بها ولم يستثنها واللفظ اذا كان عاما يقتضى الجمع الا ما اخرج به ولم يخرجها واما المعجب من الامام فلانه يشترط قصد لفظ الطلاق لمعناه ولا يكفي قصد لفظه من غير قصد معناه ومعلوم ان هذا الواعظ لم يقصد معنى الطلاق، وأيضاً فقد علم ان جمهور اصحابنا على أن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال الا بدليل وقوله طلقتم خطاب رجال فلا تدخل امرأته فيه فيذبني لاجل ذلك ان لا تطلق انتهى كلام النووي والذي اعترض به رحمه الله فاسد وذلك لان الرافعي ذكر مقدمتين ليستبيح بهما عدم الوقوع، الاولى ان طلقتم عام قابل للاستثناء قياساً على ما ذكره الاصحاب فيما اذا قال السلام عليكم والمقدمة الثانية انه اذا لم يعلم ان زوجته في القوم يكون مقصوده بالطلاق غيرها لان قصدها يستدعي العلم بها وقصد غيرها تخصيص للفظ .

إذا علمت ذلك ففيما ذكره الرافعي أمران أحدهما ان المقدمة الاولى واضحة الصحة وقد توهم النووي ان مراد الرافعي بها اثبات عدم الطلاق بالقياس على السلام فشرع يفرق بينها بما سبق . الامر الثاني ان المقدمة الثانية ليست صحيحة وذلك ان الواعظ المذكور قصد خطاب الحاضرين جميعهم بالطلاق غير أنه لم يعلم ان زوجته فيهم وعدم العلم عند قصد الخطاب باللفظ اصطالح الايقاع لا يمنع الايقاع ولهذا إذا خاطب زوجته بالطلاق معتقداً انها اجنبية وقع عليه فهنا كذلك بل اولى لا، لم يخطر له زوجته لا نفياً ولا اثباتاً وحينئذ فلا يلزم من عدم علمه بكونها فيهم ان يكون مقصوده غيرها فقط لانه قد لا يستحضرها بالكفاية بل يقصد مخاطبين ذاهلاً عن حكم الزوجة واما دعواهم ان قصد بعض الافراد تخصيص فاعلم ان هذه المسئلة كثيرة الوقوع في الفناوى وتلتبس على من لا اطلاع لديه ولا تحقيق وايضاح الصواب فيها ان يقول اذا قال الشخص مثلاً والله لا كلمت اولاد زيد فله احوال احدها ان لا يقصد شيئاً معيناً فلا اشكال في حمله بالجميع لان اللفظ يدل على الجميع بالوضع فلم يحتاج الى قصده . الثانى ان يقصد اخراج بعضهم ويقصد مع ذلك اثبات الباقي اولا يقصد شيئاً ولا اشكال في عدم الحنت بالمخرج لانه خصص بعينه بالبعض . الثالث ان يقصد بعض الافراد ويسكت عما عداه فهذا هو محل الالتباس والحق فيه الحنت بالجميع ايضاً لان دلالة اللفظ عليه موجودة غير انه أكد بعض الافراد قصده فاجتمع على البعض المنوى قصده ودلاله اللفظ ووجد في غير المنوى دلالة اللفظ فقط وهي كافية لما ذكرنا وهذا الذى ذكره قد جاب به القرافي بعينه وحلاصة الفرق بين القصد الى البعض وبين تخصيص البعض فان الثانى يستدعي اخراج غيره اذا التخصيص هو الاخراج نعم ان قصد اخراج اللفظ عما

وضع له واستعماله في بعضه مجازاً فعماء التخصيص ولا يحنث بغير المقصود : السابع ان الله تعالى جعل ازواج النبي ﷺ امهات المؤمنين فقال تعالى (النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم) قال الاصحاب وذلك في تحريم نكاحهن ووجوب احترامهن وطاعتهن لا في المظر والخلوة وقيل يطلق اسم الاخوة على بناتهن واسم الخولة على اخوتهن واخواتهن لثبوت حرمة الامومة لهن .

إذا علمت ذلك فهل تدخل الابات فيما ذكرناه فيه خلاف تعرض له في الروضة فقال قال البغوي كن امهات المؤمنين من الرجال دون النساء روي ذلك عن عائشة وهذا جار على الصحيح في الاصول ان النساء لا يدخلن قال وحكى الماوردي في تفسيره خلافاً في كونهن امهات المؤمنات قال بعض اصحابنا ولا يجوز ان يقال انه ابو المؤمنين لقوله تعالى (ما كان محمد أباً احد من رجالكم) ونص الشافعي على جواز اطلاق الابوة اى في الاحترام ومعنى الآية انتفاء ابوة النسب .

مسئلة ١٠ خطاب المشافهة نحو يا ايها الناس ليس خطاباً لمن بعدهم وانما يثبت الحكم بدليل آخر كالاجماع او القياس كذا قاله في المحصول وصححه ايضا الآمدي وابن الحاجب ونقلوا عن الحنابلة انه يعمهم لما انه اذا لم يتناول الصبي والمجنون فالمدوم اولى .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا خاطب عبده فقال مثلاً يا عبيدى ليحمل كل واحد منكم حجراً من هذه الاحجار ثم اشترى عبداً فهل يدخل في ذلك ام لا واعلم ان استدلال بعضهم يشعر بأن الخلاف في يا ايها الناس ونحوه يجري في جميع المكافين بشرىعتنا حتى يدخل الانس والجن ويأخذ فيكون قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (ذوى عدل منكم) دليل على الاكتفاء باثنين من الجن وفيه نظر .

مسئلة ١١ ذكر الغزالي والآمدي وابن الحاجب وغيرهم انه لا يجوز التمسك بالعام قبل البحث عن التخصيص بالاجماع ثم اختلفوا فقيل يجب البحث الى ان يغلب على الظن عدم التخصيص ونقله الآمدي عن الاكثرين وابن شريح قال وذهب القاضى وجماعة الى انه لا بد من القطع بعدمه ويحصل ذلك بتكرر النظر والبحث واشتهار كلام العلماء فيها من غير ان يذكر احد منهم مخصصاً وحكى الغزالي قولاً ثالثاً انه لا يكفي الظن ولا يشترط القطع بل لا بد من اعتقاد جازم وسكون نفس بانتفائه قال ابن الحاجب وهكذا القول في كل دليل مع معارضة نعم هل يجب قبل ذلك اعتقاد عمومه أم لا قال الصيرفى يجب ذلك فان ظهر مخصص فيتغير ذلك الاعتقاد وقال امام الحرمين والآمدي وغيرها ان ما قاله الصيرفى خطأ . واعلم ان الامام نحر الدين قد حكى الخلاف في المحصول والمنتخب على كيفية

أخرى مخالفة للطريقة المشهورة التي قدمنا فقال جور الصير في التمسك بالعام قبل البعث عن المخصص ومنعه ابن سريج ولم يرجح منها شيئاً هنا لكنه اجاب عن دليل ابن سريج وسكت عن دليل الصيرفي فاشعر كلامه بالجواز ولهذا صرح به صاحب الحاصل فقال انه المختار وتابعه عليه البيضاوي لكنه جزم بالنع فيه اعني في المحصول في اواخر الكلام على تأخير البيان عن وقت الخطاب .

إذا علمت ذلك فلهذه المسئلة فروع منها جواز الحكم عند اقامة البينة بدون الاعذار الى الغريم جوزة الشافعي ومنعه أبو حنيفة ولا شك ان حكم الحاكم بالبينة او بالاقرار قبل الفحص عن المعارض كالمعمل بالدليل قبل الفحص عن معارضه ، ومنها ما ذكره الرافعي في الباب الثالث من ابواب الخلع وهو مبني على مقدمة وهي انه اذا علق الطلاق فقال ان اعطيتي الفاقات طالق فانها تطلق باي نقد اعطته الا انها اذا اعطته غير الغالب كان للزوج رده والمطالبة بالغالب بخلاف ما لو قال مثلاً طلقك على الف فانه ينزل على الغالب على قاعدة المعاملات لكونه ليس بتعليق وان كان هناك دراهم عديدة ناقصة أو وازنة نزلت المعاملة عليها على الصحيح بخلاف التعليق فانه لا ينزل عليها بل على الدرهم الشرعي وهو الوزان فلو فسر المعلق بالدراهم المعتادة وكانت زائدة قبلها تفسيره على المذهب ولو كان الغالب في البلد هي المغشوشة فقال البغوي والمنبوي ينزل اللفظ عليها وقال الغزالي لا ينزل وحمل التفسير بالمغشوشة كالتفسير بالناقصة قال الرافعي ويشبه ان يكون ما قاله الغزالي هو الاصح .

إذا علمت هذه المقدمة فاذا قبلنا التفسير بالناقصة والمغشوشة فهل نراجعه ليعبر عن مقصوده ام نأخذ بالظاهر الا ان يعبر فيه احتمالان حكاهما الرافعي عن البسيط ورجح في الروضة من زوايدة الثاني فقال انه الافقة وهذا الفرع في الحقيقة من القواعد المهمة ، ومنها اذا لعن زوجته وانتفى عنه ولدها ثم استلحقه فقال شخص للولد لست ابن فلان فهو كما لو قاله لغير المنى والصحيح فيه انه قدف صريح وبحث الرافعي فيه وزاد السووي عليه فقال الراجح فيه ما قاله الماوردي فانه قال هو قدف عند الاطلاق فيجده من غير ان نسأله ما اراد فان ادعى احتمالاً ممكناً كقوله لم يكن ابنه حين نفاه قبل قوله بيمينه ولاحد عليه قال والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق حيث لا نحده هناك حتى نسأله لان اللفظ كناية فلا يتعلق به حد الا بالنية وهنا ظاهر لفظه القدف نخذ (١) بالظاهر الا ان يذكر محتملاً هذا كلامه وهو موافق لما رجحه من زوايده في المسئلة السابقة فتفطن لهذه القاعدة المهمة ، ومنها وهو مبني على فرع ذكره الماوردي في كتاب القصاء من الحاوي فقال اذا ورد حديث مخلف لما في كتاب الله تعالى ولم يعلم المتقدم فيه أوجه أحدها يؤخذ بالكتاب والثاني بالسنة والسالت يتوقف الى ظهور المتقدم

قال والصحيح عندي ان السنة ان كانت مخصصة عمل بها وان كانت رافعة بالكلية فلا لامتناع نسخها للكتاب .

إذا تقرر هذا فنعود الى مسئلتنا وهي ان خبر الواحد هل يجب عرضه على كتاب الله تعالى قبل العمل به نقل في المحصول في باب الاخبار انه لا يجب عند الشافعي ويجب عند عيسى بن ابان

الفصل الثاني في التخصيص

مسئلة القابل للتخصيص هو الحكم الثابت لمعدد من جهة اللفظ كقوله تعالى (اقتلوا المشركين) او من جهة المعنى لتخصيص العلة ومفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة .

المسئلة الاولى تخصيص العلة جزؤه بعضهم ومنعه الشافعي وجمهور المحققين كما قلنا في المحصول في الكلام على الاستحسان قال وهذا الخلاف هو الخلاف الآتي في القياس في ان النقص هل يقدح في العلة ام لا واختار هناك انه ان كان النقص مانع لم يقدح والا قدح .

إذا تقرر ذلك كله فمن فروع المسئلة حواز العرايا وهو بيع الرطب على روس الدخل بالتمر على وجه الارض فان الشارع نهى عن بيع الرطب بالتمر وعمله بالمقصان عند الجفاف وذلك بعينه موحود في العرايا مع الاتفاق على حوازه الا ان ذلك كالمستدنى من القاعدة فلذلك اتفقوا على جوازها مع بقاء التعليل . المسئلة الثانية مفهوم الموافقة كقوله تعالى (ولا تقل لهما اف) يدل بمنطوقه على تحريم التأفيف وبمفهومه على تحريم الضرب وسائر انواع الاذى فيجوز تخصيصه لانه دليل عام .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة جواز حبس الوالد لحق الولد وفيه ثلاثة اوجه حكاهما الرافعي في كتاب الشهادات وقال ان اصحابها عدم الحبس والثاني بحس والثالث ان كان دين نفقة عليه حبس فيه وان كان غيره فلا وحكي في الفلاس وجهين من غير تصريح بترجيح واختار صاحب الحاوي الصغير حبسه مطلقا ولو ورد دليل يدل على اخراج الملفوظ به وهو التأفيف في مثالا فانه لا يكون تخصيصا بل نسخا له والمفهوم ايضا لان رفع الاصل يستلزم رفع الفرع المسئلة الثالثة مفهوم المخالفة كقوله إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اى لم يتنجس فانه يدل بمفهومه على ان مادون القلتين يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة فيجوز تخصيصه لما سبق من كونه دليلا عاما .

إذا تقرر ذلك فالمسئلة وهي تخصيص المفهوم المذكور فروع متعلقة بهذا المثال المذكور في الماء وجميعها يقتضى عدم التنجيس احدها ما لا نفس له سائله على الصحيح كالزنبور والذباب للحديث الصحيح في الامر بنفس الذباب . الثاني ما لا مدركة الطرف على ما صححه النووي . لمشقة الاحتراز

والثالث الهرة إذا أكلت فارة أو غيرها من المجاسات ثم غابت واحتمل ولوغها في ماء كثير في أصبح
 الأوجه وهذه الثلاثة قد استثنىها في الروضة عند ذكر المسئلة ولم يذكر هناك غيرها واستثناء الهرة يدل
 على أن فيها باق على الحكم بتنحيه والآن لم يصح استثنائه وتخصيصه لما سبق وحينئذ فيكون الأصحاب
 قد أخذوا بالأصل في الموضعين أي في بقاء طهارة الماء وبقاء نجاسة الفم وليس في الرافعي والروضة ما
 يخالف هذا فاعتمدناه أمر مهم منقاس قد غفل عنه من غفل . الرابع اليسير من الشعر المحكوم
 بنجاسته لا ينجس الماء المليل كما صرح به في الروضة من زوايده في باب الأواني ونقله عن الأصحاب قال
 ولا يختص الاستثناء بشعر آدمي في الأصح ثم قال أن اليسير يعرف بالعرف وقال إمام الحرمين لعله
 الذي يغلب انتفاؤه وقال في المذهب يعني عن الشعرة والشعرتين وفي تحرير الجرجاني يعني عن الثلاث .
 الخامس القليل من دخان النجاسة إذا حكمنا بتنحيه فانه يعني عنه كما جزم به الرافعي في آخر صلاة
 الخوف لكنه لم ينص على الماء بخصوصية وإنما أطلق العفو ومقتضاه أنه لا فرق وهو أيضاً منجه ووراء
 ذلك وجهان آخران أحدهما ابن الرفعة في الكفاية أحدهما العفو قليلاً كان أو كثيراً والثاني التنحي
 مطلقاً . السادس الحيوان إذا كان على منفذ نجاسة ثم وقع في الماء فانه لا ينحسه على أصح الوجهين
 كما ذكره الرافعي أيضاً في شروط الصلاة وعلاء بالمشقة في صونه عنه ولهذا لو كان مستجماً فانه ينحسه
 كما جزم به الرافعي وادعى النووي في شرح المذهب أنه لا خلاف فيه لكنه حكى في التحقيق
 وجهاً مخالفاً . السابع الصبي إذا أكل شيئاً نجساً ثم غاب واحتمل طهارة فمه فانه كالهرة في عدم التنحي
 كما ذكره ابن الصلاح في فتاويه وهي مهمة نفيسة ولهذا قال الغزالي أن هذا الخلاف لا يجري في حيوان
 لا يعم اختلاطه بالدماء وخالف المتولي فحكمه فيما إذا أكل السبع جيفة ثم غاب واعلم أن صاحب
 الحاصل تترط في الدليل المخصص لمفهوم المخالفة أن يكون راجعاً على المفهوم وتبعه عليه البيضاوي
 في المنهاج لأنه إن كان مساوياً كان ترحيحاً بلا مرجح وإن كان مرجحاً كان العمل به ممتنعاً ولم يذكر
 الإمام في المحصول هذا القيد وهو الصواب لأن المخصص لا يشترط فيه الرجحان ولهذا جوزوا تخصيص
 عموم الكتاب بأخبار الآحاد والقياس .

﴿ مسألة ﴾ إطلاق الأصوليين يقتضي أنه لا فرق في جواز تخصيص العام بين أن يكون
 الحكم مؤكداً بكل ونحوها أم لا وبه صرح الماوردي والرويان في البحر كلاهما في كتاب القضاء وهو
 قريب من قولهم يجوز نسخ الحكم سواء اقترن المنسوخ بقوله أبداً أم لا وحكى الرويان وجهين لأصحابنا
 في حواز نسخ المقترن بالابدية وما في معناه كمنسخ المقيّد بوقت قبل انقضاء وقته وقياس ذلك

اجراؤهما في تخصيص الموكل (١) بكل واجعين ونحوهما وقد نص القرافي في شرح المحصول في الكلام على التأويلات البعيدة عن المارزي في شرح البرهان انه يمتنع التخصيص وعن غيره انه رد ذلك وفي المسئلة زيادات ذكرتها في الكوكب الدرري فراجعها .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة اذا قال طائفتكن كلكن أو اعتقتكم جميعكم ونوي اخراج بعضهم فانه لا يقع على الخروج طلاق ولا عتاق كما سبق نقله عن الماوردي والرويانى .

مسئلة يجوز ان يستنبط من النص معنى يزيد على ما دل عليه وهذا هو القياس المعروف ويجوز ان يستنبط منه معنى يساويه وهو العلة القاصرة ومعنى تخصيصه كما سيأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى ولا يجوز ان يستنبط منه معنى يعكس على أصله بل بطلان خلافا للحنفية .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة الاخيرة ان قوله عليه الصلاة والسلام في أربعين شاة شاة ونحو ذلك لا يجوز ان يقال فيه ان المعنى في ايجاب الشاة انما هو اغناء الفقير واغناؤه بالقدمات وحينئذ فيجوز اخراج القيمة لان استنباط ذلك من وجوب الشاة يؤدي الى عدم وجوبها لجواز الانتقال الى القيمة على هذا التقدير وللتاعدة فروع مشكاة عليها منها التحريم بالرضاع استنبطوا منه معنى وهو وصول اللبن الى الجوف وهدوه الى ما لا يصدق عليه اسم الرضاعة كالاسعاط وأكل اللبن المعمول من لبن المرأة ومنها جواز الاستنجاء بكل جامد طاهر قلغ غير محترم استنبطوه من قوله عليه الصلاة والسلام وليستنج بثلثة احجار . ومنها جواز الحط عن المسكاتب بدلا عن الايتاء المأمور به في قوله تعالى (وآتوهم من مال الله) قالوا لان المعنى في الايتاء انما هو الرفق والرفق في الحط اكثر من تكليف اعطائه ثم رده عليه حتى اختلفوا أهل الاصل الحط أو البذل .

مسئلة المشهور عند الاصوليين ومن قول الشافعى أيضاً أنه يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه فمن فروع ذلك عدم النقض بلبس المحارم في أصح القوانين وان كانت داخلة في عموم قوله تعالى (أولا مستم النساء) لان العلة في المقض انما هو ثوران الشهوة المفضية الى خروج المذي منه وهو لا يعلم وذلك مفقود في المحارم فلذلك قلنا ان المحرم لا ينعض وفي قول ينعض مطلقاً وقيل ينقض محرم الرضاع والمصاهرة دون النسب ، ومنها ان الولى المجبر هل يجب عليه استئذان من زالت بكارتها بغير وطىء كالوثبة ونحوها فيه وجهان صحهما لا بل حكمها حكم الابكار وان كانت داخلة في عموم قوله ﷺ النيب أحق بنفسها والبكر تستأذن واذنهما صماتها فان المقتضى للفرقة بين البكر والنيب انما هو الاختلاط بالرجال ومعرققتها بالامور وزوال ما عند البكر من الحياء وذلك مفقود فيمن رأت بكارتها

بغير الوطء لكن اذا وطئت الذكورة (١) في درها فان حكمها حكم الابكار على الصحيح وان وجد الاختلاط على وجه هو أفحش من مخالطة الموطوءة في القبل الا ان النظر الى ذلك يؤدي الى ابطال ما هلق عليه الشارع من البكارة والثيابة، ومنها تخصيص الحديث الصحيح وهو من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم بحالة افراده وعدم اعتباره فان ضم اليه يوماً قبله او اعتاد صوم يوم الاثنين مثلاً فوافق يوم الشك يوماً قبله لم يحرم لان الحكمة فيه ايها انه من رمضان وذلك يزول بما ذكرناه وهذا اذا لم يقل بالوجه الذي صححه النووي وهو تحريم الصوم بعد انتصاف شعبان فان قلنا به لم يند الانضمام شيئاً وما ذكرناه أيضاً من تحريم اليوم المذكور هو ما صححه الرافعي والنووي ولكن نص الشافعي وجمهور الاصحاب على الجوار كما اوضحته في المهمات .

مسئلة ١٠ اختاروا في المقدار الذي يشترط بقاؤه بعد تخصيص العام على أقوال أحدها واليه ذهب الاكثرون كما قاله الآمدي وابن الحاجب واختاره الامام فخر الدين واتبعاه ا به لا بد من بقاء جمع كثير سواء كان العام جمعا كالرجال أو غير جمع كمن وما واين الا ان يستعمل ذلك العام في الواحد تعظيماً له واعلاماً بانه مجرى مجرى الكثير كقوله تعالى (فتدبروا فنعلم القادرون) واختلفوا في تفسير ذلك الكثير ففسره ابن الحاجب بانه الذي يقرب من مدلوله قبل التخصيص ومقتضى هذا ان يكون اكثر من النصف وفسره البيضاوي بان يكون غير محصور. والثاني قاله القفال الشافعي يجوز التخصيص الى ان ينتهي الى أقل المراتب التي ينطبق عليها ذلك اللفظ المخصوص مراعاةً للمدلول الصيغة فعلى هذا يجوز التخصيص في الجمع كالرجال ونحوه الى ثلاثة لانها أقل مراتب الجمع على الصحيح وفي غير الجمع كمن وما الى الواحد فقول من يكرمني اكرمه ويريد به شخصاً واحداً . والثالث يجوز الى الواحد مطلقاً جمعا كان أو غيره كقوله تعالى (الذين قال لهم الناس) والمراد به نعم بن مسعود الاسجعي واختار ابن الحاجب تفصيلاً لا يعرف لميره .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما ذكره الرافعي في الباب الذي اتى المعقود لاركان الطلاق انه إذا قال نسائي طوالق ثم قال كنت اخرجت ثلاثاً لم يقبل لان اسم النساء لا يقع على الواحدة ولو قال عرت واحدة بنيتي قبل وذكر تفريعا على هذا وجهين فيما لو عرت اثنين ، واعلم ان ما نقله الرافعي من عدم القبول في الثلاث قد اسقطه من الروضة، ومنها ما ذكره الرافعي في آخر الايمان فانه قال واما تخصيص العام فقد يكون بالية كما اذا قال والله لا أكلم أحداً ونوى زيدا أو لا أكل طعاماً ونوى طعاماً معيناً هذا كلامه وهو جارم بجوار التخصيص الى الواحد وما ذكره الرافعي من الاختصاص محله

في الباطن وأما القول ظاهراً ففيه تفصيل فإنه ذكر عند هذا الموضع المذكور أنه إذا حلف لا يدخل الدار ثم قال أردت شهراً أو يوماً أنه إن كانت اليمين بطلاق أو عتاق أو بالله تعالى ولكن تعلق بها حق آدمي لم يقبل في الحكم ويدين وإن كانت بالله تعالى ولم يتعلق بها حق آدمي قبل ظاهراً وباطناً انتهى كلامه وتقييد المطلق، كتخصيص العموم .

الفصل الثالث في المخصص

اعلم أن تخصيص العام ونحوه كتقييد المطلق قد يكون باللفظ وقد يكون بغيره فغير اللفظ ثلاثة أشياء وهي النية والعرف الشرعي والعرف الاستعمالي ويعبر عنه بالقرينة وهذه الثلاثة قد ذكرها أيضاً الرافعي في آخر كتاب الايمان ومثل التخصيص بالنية بقوله والله لا أكلم احداً ونوى زيدا والعرف الاستعمالي بقوله لا أكل الروس فإن العرف يخرج روس العصافير ونحوها ومثل العرف الشرعي بقوله لا أصلي فإنه محمول على الصلاة الشرعية خاصة وهذا الذي ذكره الرافعي صريح في تخصيص الروس وإن لم ينو التخصيص وهل المعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه العرف أم كون الحالف من أهله فيه وحيثان حكاهما الرافعي من غير ترجيح في الكلام على المسئلة المذكورة وهي الحلف على الروس وهي قاعدة نافعة وحكي الدارمي في الاستنباه من الاستدكار نحو ذلك فقال يستنجى بالحجر ما لم يجاوز الخارج المادة قال ولكن هل تعتبر عادة نفسه أو عادة الناس على وجهين ويتفرع على مسئلتنا فروع الأول إذا قال نسائي طالق واستثنى بعضهن بالنية فإنه يقبل كما ذكره الأصحاب، الثاني لو حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم واستثناه بقلبه لم يحث على الصحيح كما لو استثناه لمظا الثالث لو قالت لا طاقة لي بالجوع معك فقال إن جعت يوماً في بيتي فانت طالق لم تطلق بالجوع في أيام الصوم كذا نقله الرافعي في آخر تعليق الطلاق عن زيادات العبادي واقره وعلاه بالعرف ، الرابع إذا قال له في الصيف اشتر لي ثلجاً فليس له شراؤه في الشتاء كذا قاله الرافعي في كتاب الوكالة ، الخامس لو قال لزوجته إن علمت من أختي شيئاً فلم تقوله لي فانت طالق انصرف ذلك الى ما يوجب ريبة ويوهم فاحشة دون ما لا يقصد العلم به كالاكل والشرب ولا يخفى أنه لا يشترط فيه الفور كذا ذكره الرافعي في تعليق الطلاق ، السادس لو حلف لا يشرب الماء حنث بالبحر المالح وفيه احتمال للشيخ أبي حامد قاله الرافعي في الايمان وهو مشكل على ما سبق ، السابع ما ذكره الماوردي في الحاوي والرواي في البحر في كتاب الايمان لو حلف ليخدمته الليل والنهار فلا يدخل في اليمين ما أخرجه العرف كزمان الاكل والشرب ونحوها وزمان الاستراحة والنوم

المألوف ولو حاب لبضر به الليل والنهار خرج ما ذكرناه وكذلك الزمان الذي يكون الم الضرب باقيا فيه لان العرف يقتضي تخلل فترات بين الاعمال فاعتبر مدوام الم الحادث عنه ولو قال والله لا وضعت ردائي عن عاتقي انعدت يمينه على اللبس العرف حتى لو نزع وقت تبدله في منزله ونحو ذلك لم يحنث بخلاف ما لو قال لعربي والله لا نزع ردائي عن عاتقي حتى اقضيك حقك حمت بالزنج قبل القضاء في زمان العرف وغيره والفرق انه جعله في الاطلاق مقصودا وفي قضاء الدين شرطا والعرف معتبر في الايمان والشروط وعلى هذا فلو قال والله لا خدمتك حتى أقضيك حقك راعينا الخدمة في العرف لانه جعلها جزاء لا شرطا ولو قال والله لا طفت ولا سميت فيحنث أهل مكة بالطواف والسعي التشرعيين والوشاة بالسعي الى الولاية والطلعة وغيرهم بالسعي على القدم والطواف في الاسواق والقراءة في عرف القاري محمولة على قراءة القرآن وكذا الحتم في عرفة وفي عرف الناحر على حتم الكيس انتهى كلامهما الثامن إذا قال انت طالق ونوى بقلبه تعليق ذلك على دخولها للدار أو على مشيئة الله تعالى فانه لا يقبل ظاهراً ولا كن يدين اي يقبل باطناً فيما لا يرفع حكم الطلاق بالكلية كالتعليق على الدخول ومشيئته شخص دون ما يرفعه كالتعليق بمشيئة الله تعالى كذا ذكره الرافعي في آخر الباب الاول من ابواب الطلاق التاسع اذا احرم بالحج او نذر الاعتكاف وشرط الخروج منها لمرض ونحوه فانه يصح ولو نوى ذلك بقلبه ولم يصرح به فينتجه الحاقه بما سبق في تعليق الطلاق لعبر المشيئة العاشر وهو مشكل على ما سبق اذا نذر اعتكاف شهر فانه يلزمه الابام والليالي الا ان يقول اياه أو بهاره فلا يلزمه لا حر وكذا لو عبر بقوله اعتكاف شهر بهارا كما يص عليه في الام ونقله عنه في رواية الروضة قلوم يتلفظ بالتخصيص لكن نواه بقلبه فلا يصح كما قاله الرافعي في باب الاعتكاف انه لا اثر ليمينه بل يلزمه الشهر حريمه ، الحادي عشر إذا نذر مثلاً اعتكاف شهر او عشرة أيام أو نذر صوم ذلك فلا يجب فيه التنازع في أصح القولين فان صرح به لزمه ، ان لم يصرح به بل نواه فاصح الوجهين انه لا يلزمه ولا اثر للنية المدكوة كذا ذكره أيضاً الرافعي في باب الاعتكاف وهو كالمسئلة السابقة في الاشكال ، الثاني عشر اذا قال الله على ان امشي او اذهب ونوى بقلبه حاجاً أو معتمراً انعد النذر على ما نوي وان نوى الى بيت الله الحرام التحق بالملفوظ كذا قاله في التتمة ونقله عنه الرافعي واقره ، الثالث عشر وهو من التخصيص بالعرف التشرعي اذا حلف لا ياكل لحماً في الحنث باكل مالا يحل من اللحوم كالخنزير والميتة وجهان اقواهما في زوايد الروضة عدم الحنث وأما التخصيص باللفظ فقد سبق عالبه في الكلام على المفاهيم وهو في الفصل التاسع ولستكلم على ما بقي منها فبقول **فصل في الاستنماء** قال الميضاوي الاستنماء هو الاخراج بالا التي ليست لاصفه أو بما كان نحو الا في الاخراج انتهى وذكر غيره أيضاً نحو هذا الحد وما أسار اليه

من كون لا تكون للصفة قد ضبطه ابن الخاحب في مقدمته بان تكون تابعة لجمع متكور (١) غير محصور كقوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) وقال جماعة لا يشترط فيها ذلك فعلى هذا اذا قلت على الف الا مائة برفع المائة فانه يكون اقراراً بالالف على قاعدة الاصوليين وأجاب المجتهد أيضاً لـكن الاكثر من صحابا قد صرحوا في الكلام على لفظ غير بان اللاحق لا أثر له في الاقرار بقياس ذلك لزوم تسعائة وانما حملها غيرا في الاقرار على الاخراج مطلقاً لا على الصفة لار الاصل عدم الاروم ولهذا المعنى عينه قلنا إذا عاتبته المرأة بجديدة فقال كل امرأة لى غيرك طالق لا يقع عليه شيء مطلقاً لكون الاصل عدم الوقوع وقد أوضحنا ذلك في الكلام على المفاهيم وهو في اثناء الفصل التاسع .

إذا علمت ذلك فيتفرع على الصابط فروع منها إذا قال هذه الدار لزيد وهذا البيت منها لى او هذا الخاتم له وفصه لى فانه يقبل منه كما حزم به الرافعى وعلمه بقوله لانه اخراج بعض ما تناوله اللفظ فكان كالاتشاء ومنها إذا قال على الف احط منها مائة او استثنيه ونحو ذلك فمقتضى ما سبق قوله ايضا وفي ذلك وجهان لا صحابنا حكاهما الماوردي في الحاوى .

مسألة الاستثناء من العدد حازم كما حزم به الامام والامدي وغيرها ولا فرق بين ان يكون من معين ام لا .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال مثلاً لى عشرة الا واحدا لزمه تسعة كما حزم به الرافعى ومنها اذا قال لنسوتنا الاربع اربعة كن طواق الا فلانة قال القاضى الحسين والمولى لا يصح هذا الاستثناء لان الاربع ليست صيغة عموم وانما هي اسم لعدد معلوم خاص فقوله الا فلانة رفع عنها بعد التصييص عليها فهو كقوله طالق لا يقع عليك كذا نقله عنها الرافعى في اثناء تعليق الطلاق ثم رد عليها بان مقتضى هذا التعليق بطلان الاستثناء من الاعداد فى الاقرار قال ومعلوم انه ليس كذلك ثم حكى عن القاضى انه قال لو قدم المستثنى على المستثنى منه فقال اربعة كن طواق فلانة طواق صح ثم استشكل الرافعى الفرق بينهما وليس مشكلا بل مدركه أن الحكم فى هذه الصورة وقع بعد الاخراج فلا يلزم التناقض بخلاف الصورة السابقة الا ان الرافعى فى كتاب الاقرار قد سوى بينهما فى الصحة وهذا كله فى الاستثناء باللفظ فان قال انت طالق ثلاثا ثم قال ردت الا واحدة او قال اربعة كن طواق وقال بويت بقلبي الا فلانه لم يقبل ظاهرا والا صح ايضا انه لا يدير لانه نص فى العدد بخلاف ما إذا قال كل امرأة لى طالق وعزل بعضهن بالية فانه يقبل باطبا ولا يقبل ظاهرا عند الاكثرين كما قاله الرافعى .

مسئلة ﴿ اختلفوا في الاستثناء هل هو اخراج قبل الحكم او بعده فاذا قال مثلاً له على عشرة الا ثلاثة فلا كثرون على ان المراد بالعشرة سبعة والا قرينة مبنية (١) لذلك كالتخصيص وقال القاضى عشرة الا ثلاثة بازا سبعة كاسمين مركب ومفرد وقيل المراد بالعشرة مدلولها ثم اخرجت منها ثلاثة واسندنا اليه بعد الاخراج فلم يسند الا الى سبعة وصححه ابن الحاجب وقد تبين بما ذكرناه ان الاستثناء على قول القاضى ليس بتخصيص وهو واضح وعلى رأى الاكثرين تخصيص لان اللفظ قد اطلق لبعضه ارادة واسنادا وعلى الاخير محتمل لكونه اريد الكل واسند الى البعض هكذا اطلقوا المسئلة ويتجه ان يكون ذلك عند تأخر المستثنى عن الحكم فان تقدم كقولنا القوم الا زيدا قاموا كان الاخراج قبله .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما نقله الرافعى في اثناء الطرف السابع من تعليق الطلاق عن القاضى الحسين والمتولى ان الاستثناء من العدد يجوز مع تقديم الاستثناء عن المستثنى منه ولا يجوز مع تأخره كقولك له على عشرة الا درهما ودرهم بان صيغ الاعداد ليست صيغ العموم وانما هي اسماء الاعداد خاصة فقوله الا كذا رفع للحكم عند (٢) بعد التخصيص عليه ومن فوايد الخلاف ايضا التقديم به عند التعارض فانا إذا قلنا ان الاستثناء بعد الحكم فقد صار المستثنى منه بدل على ادخال ذلك الفرد ولكن الاستثناء عارضه فاذا عارض الاستثناء دليل آخرية تضى ادخاله فى المستثنى منه قدمناها عليه لان كثرة الادلة من جملة المرجعات .

مسئلة ﴿ يشترط اتصال المستثنى منه بالمستثنى الاتصال العادى

إذا تقرر ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال على ألف استغفر الله الا مائة فانه يصح الاستثناء عندنا خلافا لابي حنيفة دليلنا انه فصل يسير فلم يؤثر كقوله على الف يا فلان الا مائة كذا رأيتك حكما وتعليلا فى العدة لابي عبد الله الحسين الطبرى والبيان للعمرانى ونقله عنهما فى زوايد الروضة وقال ان فيه نظر ولو وقع مثل هذا الفصل بين الشرط والمشروط كقوله انت طالق استغفر الله ان دخلت الدار فالتجبه الجزم بالوقوع لانتفاء المعنى السابق .

مسئلة ﴿ لا يجوز تقديم المستثنى فى أول الكلام كقولك الا زيدا قام القوم كحرف العطف اذ معنى الا زيدا لا زيد واختاره الكوفيون والزجاج ولو تقدمه حرف نفي فالنفي ايضا باق كقولك ما الا زيدا فى الدار أحد وأما قول الشاعر .

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي

(١) كذا بالاصل ولعل صوابه والا قرينة مبينة (٢) كذا بالاصل ولعل صوابه عندهما .

فشاذ بخلاف ما لو كان النافي فعلا فانه يجوز كقولك ليس الا زيدا فيها أحد وكذلك لم يكن .
إذا علمت ذلك فيحوز توسط المستثنى بين المستثنى منه والمنسوب اليه الحكم كقولك قام الا زيدا
القوم والقوم الا زيدا ذاهبون وفي الدار الا عمرأ أصحابك وابن الا زيدا قومك وضربت الا زيدا
القوم نعم إذا تقدم على المستثنى منه وعلى العامل ففيه مذاهب فالتها وهو مختار أبي حيان ان كان
العامل متصرفا كقولك القوم الا زيدا جاؤا فيجوز وغير متصرف نحو الرجال الا عمرأ في الدار
فلا يجوز .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال له علي إلا عشرة دنانير مائة ودينار فان الاستثناء
صحيح على الصحيح كما قاله الرافعي في اول كتاب الايمان وقيل لا يصح قال وهو ضعيف .

﴿ مسألة ﴾ الاستثناء المنقطع وهو الذي لم يدخل في الاول صحيح وهل اطلاق
الاستثناء عليه اطلاق حقيقى او مجازي فيه مذهبان أصحهما الثاني فان قلنا انه حقيقة فقليل مشترك
وقيل متواطىء حكاه ابن الحاجب وغيره .

إذا تقرر ذلك فقال المقر على الف درهم إلا ثوبا أو عبداً أو غير ذلك صح وحمل اللفظ على المجاز
ثم عليه ان يبين ثوبا لا يستغرق قيمته الالف فان استغرق ففيه كلام سيأتى فى الجمل والمبين واعلم ان
بعضهم يفسر المنقطع بكونه من غير جنس المستثنى منه وهو فاسد كما نبه عليه ابن مالك وغيره لان
قول القائل جاء بنوك الابن زيد منقطع مع انه من جنس الاول .

﴿ مسألة ﴾ إذا احتمل الاستثناء ان يكون متصلا وان يكون منقطعا فحمله على
الاتصال أولى لانه حقيقة وأما المنقطع فمجاز .

إذا علمت ذلك فمن الفروع المخالفة إذا قال له علي الف إلا ثلاثة دراهم فان له تفسير الالف بما
أراد بلا خلاف ولا يكون تفسير المستثنى تفسيراً للمستثنى منه كما ذكره الماوردي وسببه أن الاصل
براءة الذمة مما زاد على ذلك .

﴿ مسألة ﴾ الاستثناء من الاثبات كقولنا قام القوم إلا زيدا يكون نفيا للقيام عن زيد
بالاتفاق كما قاله الامام فى المعالم وصاحب الحاصل وغيرها وان اختلف الناس فى مدرك ذلك كما
سيأتى واما الاستثناء من النفي نحو ما قام أحد إلا زيدا فقال الشافعي يكون اثباتا لقيام زيد وقال ابو
حنيفة لا يكون اثباتا له بل دليلا على اخراجه عن المحكوم عليهم وحينئذ فلا يلزم منه الحكم بالقيام
أما من جهة اللفظ فلانه ليس فيه على هذا التقدير ما يدل على إثباته كما قلناه وأما من جهة المعنى فلان

الأصل عدمه قالوا بخلاف الاستثناء من الإثبات فإنه يكون نفياً لأنه لما كان مسكوتاً عنه وكان الأصل هو النفي حكمنا به فعلى هذا لا فرق عندهم في دلالة اللفظ بين الاستثناء من النفي والاستثناء من الإثبات واختار الإمام في المعالم مذهب أبي حنيفة وفي المحصول مذهب الشافعي .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال له علي عشرة الا خمسة او ماله علي شيء الا خمسة فإنه يلزمه خمسة ، ومنها لو قال له علي عشرة الا خمسة يلزمه أيضاً خمسة لما ذكرناه والصحيح كما قاله الرافعي انه لا يلزمه شيء لان العشرة الا خمسة مدلولها خمسة فكانه قال ليس علي خمسة والمسئلة مدرك آخر لم يذكره الاصولون وقد ذكرته مسوطاً في الكوكب الدرري مع اشكال يتعلو به فراجعها ومنها اذا قال والله لا اعطيك الا درهماً أو لا آكل الا هذا الرغيف اولاً أطأ في السنة إلا مرة ونحو ذلك كقوله لا أضرب أو لا اسافر فلم يفعل بالكلية ففي حشيه وجهان حكاهما الرافعي في كتاب الايلاء من غير ترجيح احدهما نعم لاقتضاء اللفظ ذلك وهو كون الاستثناء من النفي اثباتاً والثاني لالأن المقصود منع الزيادة وقياس مذهبنا هو الاول لكن صحح النووي من زوايد الثاني ، ومنها لو قال والله مالي الا مائة درهم وهو لا يملك الا خمسين درهماً فان نوى أنه لا يملك زيادة على مائة لم يبحث وان اطلق ففيه وجهان ذكره الروياني في كتاب الايمان من البحر ، ومنها اذا قال ما احدى نسائي طالق الا زينب فينتجه الوقوع على المذكورة لما ذكرناه ويحتمل خلافه لبعده هذا اللفظ عن الانشاء ويأتي هذا المظهر أيضاً فيما اذ وقع الاستثناء فمرعاً لقوله ما انت الا طالق وكذا غير الطلاق من البيع والاجارة ونحوهما كقوله في غير المفرغ ما باع أحد ملك عبده الذي عرضه الآن على البيع بمائة الا انا وفي المفرغ ما باع المذكور الا انا ، ومنها إذا قلنا بالاصح وهو ان التحالف يكفي فيه يمين واحدة يجمع بين النفي والاثبات فاني ههنا الصيغة فقال والله ما بعته الا بكذا فهل يكفي ذلك عبداً فيه وجهان نقلها الماوردي واقتضى كلامه تصحيح عدم الا كنفاء لكن مقتضى القاعدة انه يكفي وقد سبق كلام آخر متعلق بالمسئلة في الكلام على ان انما للحصر فراجعها .

مسئلة الاستثناء المستغرق باطل باتفاق كما نقله الامام والامدني واتباعهما لافصائه

الى اللغو ونقل القرافي عن المدخل لابن طلحة ار في صحته قولين ونقل شيخنا أبو حيان عن القراء أنه يجوز ان يكون اكثر ومثل بقوله على الف الا الفين قال الا انه يكون منقطعاً .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لزوجته متلاً أنت طالق الا طلقة فيقع عليها طلقة ولو قال ثلاثاً الا ثلاثاً ولو قيل بوقوع واحدة لكان متجهاً لان استثناء الطلقتين جائز

فالمستثنى للثلاث جامع بين ما يجوز وما لا يجوز فيخرجه على قاعدة تفريق الصفقة ، ومنها ما اذا قل كل امرأة لي طالق الا عمرة او الا أنت ولم يكن له غيرها فان الطلاق يقع عليها كما جزم به الرافعي في الكلام على الكنايات وفيه بحث يعلمه قريباً فلو أتى بغير أو نحوها كسوى فقال كل امرأة لي غيرك طالق أو طالق غيرك فالقول فيه عندنا ان الطلاق لا يقع كذا جزم به الخوارزمي في كتاب الايمان من الكافي ولم ينص احد من اصحابنا على ما يخالفه وسببه ان اصل غير للصفة وقد اوضحت المسئلة في كتابنا المسمى بالكوكب الدري وتقدم ايضا في هذا الكتاب ويحتمل ايضا الحاق الابنير لانها قد تقع صفة وضمير ارفع قد يستعار لضمير المصب والجر كقولهم ما اما كتب ولا انت كاتبان ولان قاعدتنا ان الاعراب لا أثر له وذكر الرافعي ايضا انه لو قال النساء طوالت الا عمرة وليس له غيرها لم تطلق قال وكذلك لو كانت امرأة في نسوة فقال طالقت هؤلاء الا هذه وأتار الى زوجته .

﴿ مسألة ﴾ إذا لم يكن الاستثناء مستغرقا جار على الصحيح عند الامام والآمدي وغيرها مساويا كان المخرج أو أكثر قياساً على التخصيص بالشرط فان ذلك جائز فيه بالاتفاق كما قاله في المحصول وقيل لا يجوز استثناء الاكثر قيل ولا المساوي ايها .

إذا علمت ذلك فتتأرجع الاصحاب موافقة للصحيح عند الأصوليين فيها انهم صححوا الاستثناء إذا قل على عشرة الا تسعة أو له هذه الدار الا الثلثين منها أو أنت طالق ثلاثا الا طلقين ونحو ذلك ومنها إذا قال المريض أعطوا ثلث مالي إلا كثيراً منه جار اعطاؤه أقل متمول ولو قال الا قليلاً أو الا شيئاً فكذلك وقال الاستاذ أبو منصور يعطى زيادة على السدس والمعروف كما قاله الرافعي هو الاول

﴿ مسألة ﴾ الاستثناءات المتعددة اذا لم تتعاطف وكان الثاني مستغرقا لما قبله اما

بالتساوي كقوله له على عشرة الا ثلاثة وكرر اللفظ الاخير وهو استثناء الثلاثة واما بالزيادة كقوله عشرة الا ثلاثة الا اربعة فانها لا تبطل بل تعود جميعها الى المستثنى منه حملاً للكلام على الصحة كذا جزم به في المحصول وتبعه البيضاوي في المنهاج فاما ما ذكره في الرايد فمسلّم واما المساوي فقد جزم فيه الرافعي في كتاب الافرار بان الثاني يكون توكيداً وحكى في كتاب الطلاق وجهين من غير ترجيح احدهما هذا والثاني يلزمه عشرة في مثالنا لان الاستثناء من النفي اثبات ولم يحكموها بوقوع طلبة واحدة لما سبق من حمل الكلام على التأسيس والصحة والكلام في المساوي بلفظ الاول يشبه الكلام في تكرار الامر كقوله صل ركعتين صل ركعتين أي بالسكرار وقد سبق في باب الأوامر فراجعه .

﴿ مسألة ﴾ الاستثناء عقب الجمل المعطوف بعضها على بعض يعود الى الجميع عند

الشافعي ما لم يتم دليل على اخراج البعض وقال أبو حنيفة يعود الى الاخيرة خاصة قال في المعالم وهو المختار وقد وافقنا الحنفية كما قاله في المحصول على عود الشرط والاستثناء بالمشيئة الى الجميع وكذلك الحال كما صرح به البيضاوي والتقييد بالطرفين فيه كلام يأتي عقيب هذه المسئلة والصفة كالحال بلا شك والتقييد بالنسبة كالتقييد بالصفة صرح به في المحصول وسيأتي الكلام على جميع هذه المسائل مفصلاً. وإذا قلنا يعود الاستثناء الى الجميع فقد أطلقه الاصحاب كما قاله الرافعي قال ورأي إمام الحرمين تخصيص ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العطف بالواو فإن كان بثم اختصت الصفة والاستثناء بالجملة الاخيرة والثاني أن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل فإن تخلل كقوله علي أن من مات منهم واعتقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يعقب فنصيبه للذين في درجته فإذا انقضوا فهو مصروف الى اخوتي إلا أن يفسق أحدهم فلا استثناء تخصيصاً باخوته والصفة المتقدمة على جميع الجمل كقوله وقفت على فقراء أولادي وأولاد أولادي واخوتي كالتأخرة وما ذكره الامام من اشتراط العطف بالواو صرح به الآمدي وابن الحاجب واستدلال الامام فخر الدين واتباعه بقتضيه أيضاً. واعلم ان التعبير بالجل قد وقع على الغالب والا فلا فرق بينهما بين المفردات فقد قال الرافعي في كتاب الطلاق إذا قال حفصة وعمة طالقان ان شاء الله فانه من باب الاستثناء عقب الجمل .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما ذكره الماوردي والرويانى في البحر لو قال علي الف درهم ومائة دينار إلا خمسين فإن أراد بالخمسين جنساً غير الدراهم والدنانير قبل منه وكذلك ان أراد عوده الى الجنسين معا أو الى أحدهما وإن مات قبل البين عاد اليهما عندنا خلافاً لأبي حنيفة لما انه يحتمل ذلك والاصل براءة الذمة وإذا عاد اليهما فهل يعود الى كل منهما جميع الاستثناء فيسقط خمسون ديناراً وخمسون درهماً أو يعود اليهما نصفين فيسقط خمسة وعشرون من كل جنس فيه وجهان قال الرويانى أصحهما الاول ولم يصحح الماوردي شيئاً يأتي أيضاً هذا الكلام فيما إذا قال لفلان علي الف ولعلان علي الف الا خمسين ومنها ما نقله الرافعي في كتاب الايمان عن القاضي أبي الطيب انه لو قال ان شاء الله انت طالق وعبدى حر فلا يقع الطلاق والعاق قال وكذا لو حذف الواو لان حرف العطف قد يحذف مع ارادة العطف قال الرافعي وليكن هذا فيما اذا نوى صرف الاستثناء اليهما فان اطلق فيشبه ان يجيى في انه هل ينصرف اليهما أم يختص بالاخيرة ومنها إذا قال انت طالق طلقين وواحدة الا واحدة والقياس في هذه المسئلة أن يعود الى الجملة الاولى وهى طلقين وحينئذ فيقع عليه طلقان لانه قد تعذر عوده الى الجملة الثانية لاستغراقه إياها فيتعين الاقتصار على الاولى لانه إذا عاد اليها مع امكان

اقتصار عوده على ما يليه فمع تعذره بطريق الاولى لكن بنى الرافعي هذه المسئلة على ان المفرق هل يجمع وفيه وجهان اصحهما عدم الجمع سواء كان مستثنى أو مستثنى منه فان قلنا بالجمع فكأنه قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة فتقع طلقتان وان قلنا لا يجمع فيكون الاستثناء مستغرقا فتقع الثلاث والذي قاله مشكل لما ذكرناه ثم انه مهما امكن حمل الكلام على الصحة كان اولى من الغاية (١) بالكافية كما تقدم ايضاحه.

فصل في الشرط

وفيه مسائل الاولى إذا قيد به احد المتعاطفين فمقتضى كلام البيضاوى في المهاج انه يعود اليهما بالاتفاق فانه لما حكى خلاف ابى حنيفة في الاستثناء استدلل عليه بقوله لنا الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المتعلقات كالشرط والحال وغيرها فكذلك الاستثناء هذه عبارته وقد صرح الامام في المحصول بذلك فقال ان الحنفية قد وافقونا على عود الشرط الى الجميع ونقله في الكلام على التخصيص بالشرط عن بعض الادباء ان الشرط يختص بالجملة التي تليه فان تقدم اختص بالاولى وان تأخر اختص بالثانية ثم قال والمختار الوقف كما في الاستثناء وسوي ابن الحاجب بينه وبين الاستثناء إذا علمت ما ذكرناه فله مسئلة فروع منها إذا قال انت طالق واحدة بل ثلاثا ان دخلت الدار فالاصح وقوع واحدة بقوله انت طالق وتعلق طلقتان بدخول الدار والثاني تتعلق الثلاث بالدخول كذا ذكره الرافعي في باب تعدد الطلاق ومنها وهو في الباب المذكور قبل هذا الموضع بدون ورقة لوقال انت طالق ثم طالق ان دخلت رجعت الشرط اليهما كما قاله المتولى فان كانت غير مدخول بهما لم يقع بالدخول الا واحدة.

مسئلة المتروط هل يقع مقارنا للشرط او متأخرا عنه فيه مذهبان وفيهما ايضا وجهان الاصحاب حكاهما الرافعي في اوائل باب تعليق الطلاق في الكلام على التعليق بالتطبيق ويتفرع عليهما فروع كثيرة منها إذا قال لغير المدخول بها ان طلقك فانت طالق ثم طلقها فني وقوع الطلاق المعلق وجهان جاريان في المدخول بها إذا خالعها وقلما اخلع طلاق والمشهور منهما عدم الوقوع لان المعروف هو المتأخر واستغرب الرافعي عند حكايتهما قول المقاربة حتى انه نفاه في الكلام على سراية العلق فقال لا محالة في ان المعلق لا يقارن المعلق عليه بل يتأخر عنه وعبر في الروضة بقوله لا شك مع انه ليس بغريب.

(١) هكذا بالاصل ولعل صوابه العائنه

فصل في التقييد بالحال

وفيه مسائل الاولى إذا قيد المعطوف او المعطوف عليه بالحال فقد سبق قبل هذا بدون الورقة من كلام البيضاوي التصريح بعوده الى الجميع وان مقتضى كلامه الاتفاق عليه لكن صرح في المحصول باختصاصه بالاخيرة على قاعدة ابي حنيفة .

إذا علمت ما ذكرناه فمن فروع المسئلة ما إذا قال وقفت على أولادى وأولاد أولادى محتاجين اي بتكبير هذا اللفظ حتى يكون حالاً فان الاحتياج يكون شرطاً في الجميع لما اجماعاً او عندنا خاصة .
وهو مسئلة من الاصل في الحال ان تكون مقارنة لصاحبها مفيدة للتقييد في الانشاء وغيره كالنقييد بالوصف .

إذا علمت ذلك فله المسئلة فروع منها ما نقله الرافعي في اب تعليق الطلاق قبيل الطرف الثالث المقود للحمل والولادة انه اذا قال انت طالق طالتاً ، ص ب الماني قال الشيخ ابو عاصم لا يقع في الحال شيء لكن إذا طلقها وقع طلقان والتقدير اذا صرت مضطمة فانت طالق وهذا في المدخول بها ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالقاً فان طلقها قبل الدخول فدخلت الدار طالقاً وقعت المعلقة اذا لم تحصل البيونة بذلك الطلاق وان دخلت غير طالق لم تقع المعلقة ولو قال انت طالق فطالق ان دخلت الدار طالقاً وهذا تعليق طلقين بدخولها الدار طالقاً فان دخلت طالقاً وقع طلقان بالتعليق ولو قال انت ان دخلت الدار طالقاً واقتصر عليه قال البغوي ان قال نصبته على الحال ولم اتم الكلام قبل منه ولا يقع شيء وان اراد ما يراد عند الرفع والخن وقع الطلاق اذا دخلت الدار ومنها اذا قال انت طالق مريضة بالنصب لم تطلق الا في حال المرض فلورفع فقيل تطلق في الحال حملاً على ان مريضة صفة واختار ابن الصباغ الحمل على الحال النحوي وان كان الحسا في الاعراب وهذا الفرع قريب مما قبله .

(قلب) وتعليل الاول بكونه صفة ضميم بل يدعى فيه انه خبر آخر ومنها لو نذر ان يصلي قائماً لرمه النيام ومقتضى كلام الرافعي وغيره انه لا بد من القيام في جميع الصلاة لكن الجرم من الصلاة الصحيحة يصدق عليه أنه صلاة بدليل ما لو سب لا يصلي فانه يحنت بمجرد الاحرام على الصحيح وحيث فاداً قام في بعض الصلاة صدق عليه انه صلى في حال قيامه ومنها لو قال الله على ان أحج ماشياً فيلزمه المنى من حين الاحرام الى حين التحلل فلو عكس فقال على ان أمشي حاجاً فالصحيح كما قاله الرافعي انه كالمس وهو مشكل فانه إذا مشى في لحظة بعد الاحرام فيصدق ان يقال انه مشى في حال كونه حاجاً كما يقال جامع محرماً أو صائماً وبحو ذلك وهكذا لو أتى بالحال جملة فعلية كانت أو اسمية .

المسئلة الثانية التقييد بظرف زمان او مكان كقوله اكرم زيداً اليوم او في مكان كذا وعمراً فـ هل يكون القيد راجعاً الى المعطوف أيضاً توقف فيه ابن الحاجب في مختصره وقد سبق من كلام البيضاوى ما حاصله الاتفاق على عوده اليه ولو فصل بين ان يتأخر الظرف عن المعطوف عليه كما في هذا المثال و بن ان يتقدم كقولنا اكرم اليوم زيداً وعمراً لكان له وجه ظاهر فان قلنا بالرجوع اليهما فاختلاف المعنى كقوله طلق زوجتى اليوم واعتق عبدى او كان المعنى واحداً لكن اعيد العامل نحو اكرم زيداً اليوم واكرم عمراً ففى رجوع القيد اليهما أيضاً نظر .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال طلق هنداً اليوم وزينب ونحو ذلك من التصرفات كالبيع والشراء والوقف .

فصل

التقييد بالصفة المتعقبة للحمل ولم يصرح الآمدى والامام فخر الدين بحكمها لكنها شبيهة بالحال وقد سبق من كلام البيضاوى انه يعود الى الجميع ومن فروع ذلك ما إذا قال وقفت على اولادى واولاد اولادى المحتاحين فان هذه الصفة شرط فى الجميع كذا جزم به الرافعى وغيره قال وكذا لو تقدمت الصفة عليهما كقوله على المحتاحين من كذا وكذا قال وقد اطلق الاصحاب ذلك ورأى الامام تقييده بالتقيدين السابقين فى الاستثناء ومنها لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً ولم ينو شيئاً فيحمل على ان يكون التقدير دخولا ثلاثاً لمر به او طلاقاً ثلاثاً لانه المعتاد بخلاف ما لو قال اربعاً وان يمر اليهما معاً فانه يعود الى الدخول صوتاً للكلام عن اللغو وهل يقع المشروط مع الشرط أو بعده يأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى فى القياس فى الكلام على العلة .

فصل فى التقييد بالتمهين بعد العطف

قد ذكرت قبل ذلك بنحو ورقتين فى أول الفصل المعقود للشرط ان كلام المتهاج البيضاوى وكلام غيره يقتضى أيضاً عوده الى الامرين . مقتضى كلام السحابة واختلاف اصحابها ما فى الفروع على وجهين اصحها ان الامر كذلك فاذا قال مثلاً على خمسة وعشرون درهما كانت الجميع دراهم والثانى لا بل يكون الاول باقياً على انها (١) حتى يميز بما أراد وهكذا لو ضم الى ما ذكرناه لفظة المائة فقال مائة وخمسة وعشرون درهما اوضح أيضاً لفظ الالف اليه وكذا لو قال الف وثلاثة اثواب بخلاف الف واثوب .

(١) هكذا ولعل صوابه ايهامه

فصل

وأما التقييد بالغاية بعد الجمل فقد سبق عن المحصول أنها كالتقييد بالصفة وذلك كقوله وقفت على أولادى وأولاد أولادى الى ان يستغنوا .

﴿ مسئلة ﴾ الخصاص اذا عارض العام قال الشافعى يأخذ بالخاص متقدما كان أو متأخراً وقال أبو حنيفة يكون المتأخر ناسخاً للمتقدم لما ان اعمال الدليلىن ولو من وجه اولى .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لو كيله لا تطلق زوجتي زينب ثم قال له بعد ذلك طلق زوجاني ومقتضى القاعدة انه لا تطلق زينب وهكذا في الوصية إذا قال اوصيت بهذه العين لزيد ثم قال اوصيت بما في هذا البيت لعمرى وكانت تلك العين فيه فلو عمم ثم خصص بعضهم بالخراج ثم بعد ذلك عم أيضا ففيه نظر والمتجه الدخول لانا لو خصصنا العام المتأخر للزم التأكيد والتأسيس خير فعلنا انها المقصودة بالعموم الثانى ولا يحضرنى الآن نقل فيما ذكرته ومنها عدم وجوب قضاء العيدين وإيام التشريق ورمضان على من نذر صوم سنة معينة إتيام الدليل المقتضى للتخصيص ، ومنها لو لزمه صوم شهرين متتابعين عن كفارة قتل أو ظهار أو جماع في رمضان ونذر صوم الاثنى عشر يوما وانما قدم صوم الكفارة على الاثنى عشر لان مكان قضاء الاثنى عشر ولو عكس لم يتمكن من الشروع في الكفارة افوات التتابع ثم ان لزم الكفارة بعد النذر قضى الاثنى عشر الواقعة في الشهرين لسبق التزامها وتعديه بالسبب الموجب للشهرين وان لزم الكفارة قبله فوجهان في الرافعى من غير تصريح بتصحيح اصحهما في زوايد الروضة ان القضاء لا يجب حملا للعام على الخاص المتقدم .

﴿ مسئلة ﴾ إذا ورد دليل بلفظ عام مستقل بنفسه ولكن على سبب خاص كقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالضمان حين سئل عن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيباً فرده هل يغرم أجرته وكقوله وقد سئل عن بير بضاعة خلق الله الماء طهورا لا ينحسه شيء فالعبرة بعموم اللفظ عند الامام فخر الدين والآمدي واتباعهما لانه لا منافاة بين ذكر السبب والعموم وهذا مذهب الشافعى نص عليه في الام في باب ما يقع به الطلاق وهو بعد باب طلاق المريض وجزم به الرافعى في آخر الايمان فقال العبرة عندنا باللفظ فيرعى عمومها وان كان السبب خاصا وخصوصه وان كان السبب عاما وذهب بعض الشافعية الى ان العبرة بخصوص السبب ونقله عن الشافعى واستدل عليه بأنه لو لم يكن مخصصا لم يكن لذكره فائدة وجوابه ان معرفة السبب من الفوايد فان اخراجه عن العموم بالقياس ممتنع بالاجماع كما نقله الآمدي وغيره لان دخوله مقطوع به ليكون الحكم ورد بياناه

بخلاف غيره فانه يجوز اخراجه لان دخوله مضمون واما نقل ذلك عن الشافعي فوهم كما نبه عليه الامام نحر الدين في مناقب الشافعي وقد ذكرت المسئلة مبسوطه في شرح المنهاج فراجعها .

إذا علمت ذلك فمن فروعها اختلاف اصحابنا في ان العرايا هل تختص بالفقراء ام لا فان اللفظ الوارد في حوازه عام وقد قالوا انه ورد على سبب وهو الحاجة الى شرايه وليس عندهم ما يشترون به الا الثمر ، ومنها إذا دعى الى موضع فيه منكر فحلف انه لا يحضر في ذلك الموضع فان اليمين يستمر وان رفع المنكر كما قاله الرافعي ، ومنها إذا سلم على جماعة وفيهم رئيس هو المقصود بالسلام فهل يكفي رد غيره على وجهين حكاهما الماوردي .

﴿ مسئلة ﴾ اذا كان السبب عاما واللفظ خاصا فالمعبرة أيضا باللفظ كما قد تقرر نقله في المسئلة التي فرغنا منها عن نصه في الام وعن الرافعي في آخر الايمان قال الرافعي ومن فروع المسئلة ما إذا حلف لا يشرب له ماء من عطش فانه لا يحنث بالاكل والشرب من غير العطش قال وان نوي انه لا ينتفع بشيء من جهته وان كانت المنازعة أيضا تقتضي ما نواه قال لان اللفظ لا يحتمله .

(قلت) ولقائل ان يقول من جملة المجازاة المعبرة اطلاق اسم البعض وارادة الكل ونحو ذلك كاطلاق الخاص وارادة العام وقد تقدم الكلام فيه في بابه أيضا .

﴿ مسئلة ﴾ الراوى لحديث عام اذا فعل فعلا يقتضى تخصيص العموم الذى رواه أو افتي بما يقتضى ذلك فهل يؤخذ به لكونه قد اطعم على الحديث فلو لم يخالفه لدليل والا كان قدحاً فيه اولا نأخذ بذلك لانه ربما خلف لما ظنه دليلا وليس بدليل فيه مذهبان الصحيح عند الامام والآمدى واتباعهما الثانى فمن فروع قتل المرأة إذا ارتدت فان قوله عليه الصلاة والسلام « من بدل دينه فاقتلوه » يقتضى بعمومه قتلها لكن راويه هو ابن عباس ومذهبه ان المرتدة لا تقتل بل تحبس كما يقوله أبو حنيفة ومذهبنا قتلها لما تقدم وذكر الرافعي في أول الباب الرابع في الشاهد واليمين ان الراوى يرجع اليه في تفسير الحديث وتخصيصه وسيأتي في آخر الكتاب كلام آخر متعلق بالمسئلة .

﴿ مسئلة ﴾ المخصص بشيء معين حجة في الباقي على المعروف عند الاصوليين واما إذا خرج منه فرد غير معين فلا يجوز العمل بذلك العام في شيء من الافراد ولا الاستدلال به عليه بلا خلاف كما قاله الآمدى لانه ما من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج مثاله قوله تعالى (احملت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم) وما ادعاه الآمدى من عدم الخلاف مردود فقد حكى ابن برهان قولا انه يعمل به إلا ان يبقى واحد .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة الاستثناء فانه من جملة المخصصات المتصلة ومع ذلك لو قال اعتق هؤلاء الا واحدا صح ولزمه العدل بذلك بل لو قال له علي درهم الا شيئاً فانه يصح مع انه مبهم من كل وجه ثم يفسره بما اراده ومنها ما إذا وكل شخصاً في اعتاق عبيده ثم قال منعك من اعتاق واحد منهم قياسي هذه القاعدة امتناع عتق الجميع فان قام دليل يدل على ارادة المنع من التعيين فلا كلام ، ومنها ما إذا قال علي عشرة الا خمسة أو ستة اعنى بلفظ أو فقد نقل الرافعي عن المتولي انه يلزمه أربعة لان الدرهم الزايد مشكوك فيه فصار كقوله علي أربعة أو خمسة ثم قال ويمكن ان يقال يلزمه خمسة لانه أثبت عشرة واستثنى خمسة وشككنا في استثناء الدرهم السادس واعترض في الروضة فقال من زوايده الصواب قول المتولي لان المختار ان الاستثناء بيان ما لم يرد بأول الكلام لا أنه ابطال ما ثبت ، ومنها إذا اشبهت محرمة بأجنبيات او اناه نجس بأواني طاهرة أو ميتة بمذكات فان كان العدد محصوراً لم يجز أن يهجم ويأخذ ما شاء بل يجتهد في الاواني وان كان غير محصور فله أن يأخذ بعضها بغير اجتهاد والى اي حد ينتهي الاخذ فيه وجهان في الروضة اصحهما الى ان يبقى واحد والثاني الى ان ينتهي الى عدد لو كان عليه ابتداء وهو العدد المحصور لم يجز أن يأخذ شيئاً .

مسئلة إذا حكم على العام بحكم ثم افرد منه فرداً وحكم عليه بذلك الحكم بعينه في كلام آخر منفصل عن الاول فلا يكون افراده بذلك تخصيصاً للعام اى حكماً على باقي افراده بنقيض ذلك مثاله قوله عليه الصلاة والسلام « أيما اهاب دبغ فقد طهر » مع قوله في شاة مملونة هلا اخذتم اهابها فدبغتموه وقال ابو ثور التعبير بذلك الافرد يدل بمفهومه على التخصيص والجواب ان مفهوم اللقب مردود .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا أذنت المرأة لاوليائها في التزوج ثم انها ايضاً أذنت فيه لواحد معين فهل يكون منعاً لغيره على وجهين اصحهما في زيادات الروضة لا وقد سبقت المسئلة ايضاً في الفصل التاسع وطرده القاضي الحسين في تعليقه هذين الوجهين فيما إذا أذنت لواحد في التزوج ثم أذنت فيه لآخر ثم قال الاظهر انه لا ينعزل وطردهما ايضاً في الوكيل بالبيع والذي ذكره يقوى الترجيح الذي نقلناه عن النووي .

مسئلة إذا ذكر العام وذكر قبله او بعده اسم لو لم يصرح به لدخل فيه اى في العام الا انه حكم عليه بحكم اخص مما حكم به على بقية الافراد الداخلة فيه فهل يكون افراده يقتضى عدم دخوله في العام ام لا فيه مذهبان للاصوليين حكاهما الرويانى في كتاب الوصية من البحر قال ومن

فروع المسئلة ما إذا اوصى لزيد بعشرة دنانير وبثلث ماله للفقراء وزيد فقير فهل يجوز ان يعطى من الدنانير شيء من الثلث باجتهاد الوصي . لكونه فقير فيه وجهان مدركيهما ما ذكرناه اصحهما لا .

(قلت) وبه جزم الرافعي وعلمه بان الموصى قطع اجتهاد الوصي بالتقدير اما إذا لم يستبد بأفراد ذلك الفرد زيادة على ما حكم به على الافراد الداخلة في العام كقوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) ونحو ذلك فقد سبق الكلام عليه قبيل النواهي .

﴿ مسئلة ﴾ إذا علق بالصفة حكم ثم عطف عليه حكم آخر لم يقصد تعليقه بالصفة فهل تعود الصفة الى الثاني ايضا فيه خلاف حكاه الصيدلاني في باب المنعة من شرح المختصر وهذا الشرح هو الذي ينسبه ابن الرفعة في المطلب الى ابن داود تارة والى الداوودي اخرى ويوم ان ذلك غير الصيدلاني حتى جمع بينهما في آخر الكتاب وهو وهم عجيب اوضحته في كتاب الطبقات ثم قال الصيدلاني بعد حكايته الخلاف ان بعض اصحابنا قال ينبى عليهما القولان في ايجاب المنعة للمطلقة بعد الدخول استنباطا من قوله تعالى (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ومتعهن) قال ووجه البناء ان المقصود انما هو رفع الجناح عن المطلقين للفوضة قبل المسيس والفرض ثم انه عطف عليه قوله تعالى (ومتعهن) فان اعدنا الصفة اليه ايضا لم تجب المنعة لغير هؤلاء وكأنه قيل ومتعوا المذكورات وان لم يأخذ به وجبت وكأنه قيل ومتعوا النساء .

﴿ مسئلة ﴾ إذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد فقد يختلف حكمهما وقد يتحد الحال الاول ان يختلف نحو أ كس ثوباً هروياً وأطعم طعاماً فلا يحمل احدهما على الآخر باتفاق اي لا يقيد الطعام أيضاً بهروياً لعدم المناقاة واستثنى الآمدى وابن الحاجب صورة واحدة وهى ما إذا قال اعتق رقبة ثم قال لا تملك كافرة اولا تعتقها وهو واضح وصرح الآمدى بأنه لا فرق في هذا القسم وهو حالة اختلاف الحكم بين ان يتحد سببها ام لا وكلام اصحابنا في الفروع يدل على الحمل عند اتحاد السبب كالوضوء والتيمم فان سببها واحد وهو الحدث وقد وردت اليد في التيمم مطلقة وفي الوضوء مقيدة بالمرافق ومع ذلك حملوه عليه لاتحاد السبب، الحال الثاني ان يتحد حكمهما فينظر ان اتحد سببها كما لو قيل في الظهار اعتق رقبة وقيل فيه أيضاً اعتق رقبة مؤمنة فلا خلاف كما قال الآمدى اما نحمل المطلق على المقيد حتى يتعين اعتناق المؤمنة لان فيه اعمالاً لا دليلين لا المقيد على المطلق حتى يجزى اعتناق الكافرة لانه يؤدي الى الغاء احدهما ثم اختلفوا فصحيح ابن الحاجب وغيره ان هذا الحمل بيان للمطلوب اي دال على أنه كان المراد من المطلق هو المقيد وقيل يكون نسخاً اي دالا على نسخ حكم المطلق السابق لحكم المقيد الطارى

واعلم ان مقتضى كلام الامام في المحصول وصرح به في المنتخب انه لا فرق في حمل المطلق على المقيده بين الامر والذهي فاذا قال لا تعتق مكاتبا وقال أيضا لا تعتق مكاتبا كافراً فانما يحمل الاول على الثاني ويكون المنهى عنه هو اعتناق المكاتب الكافر لكن ذكر الآمدى في الاحكام انه لا خلاف في العمل بمدلولها والجمع بينهما في النفي اذ لا تعذر فيه هذا لفظه ومعناه انه يلزم من نفي المطلق نفي المقيده فيمكن العمل بهما ولا يلزم من ثبوت المطلق ثبوت المقيده وتابعه ابن الحاجب عليه واوضحه وحاصل ما قاله انه لا يعتق في مثالنا مكاتبا مؤمناً أيضاً اذ لو اعتقه لم يعمل بهما وصرح به أبو الحسين البصري في المعتمد وعلاه بان قوله لا يعتق مكاناً عام والمكاتب الذي فرد من افراده وذكره لا يقتضى التخصيص ونقل الاصفهاني شارح المحصول عن ابي الخطاب الحنبلي بناء المسئلة على ان مفهوم الصفة هل هو حجة ام لا وفي المسئلة اشياء اخرى ذكرناها في شرح المنهاج وان لم يتحد سببها كاطلاق الرقبة في آية الظهار وتقييدها بالايمان في آية القتل ففيه ثلاثة مذاهب حكاهما في المحصول احدها ان تقييد احدهما يدل بلفظه على تقييد الآخر لان القران كالكمة الواحدة ولهذا ان الشهادة لما قيدت بالعدلة مرة واحدة واطلقت في سائر الصور حملها المطلق على المقيده ، الثاني وهو قول الحنفية انه لا يجوز تقييده بطريق ما لا باللفظ ولا بالقياس ، والثالث وهو الاظهر من مذهب الشافعي كما قاله الآمدى وصححه هو والامام فخر الدين واتبعهما انه ان حصل قياس صحيح يقتضى تقييده قيد كالرقبة في آية الظهار والقتل وان لم يحصل ذلك فلا وقال الروياني في كتاب القضاء من البحر ظاهر مذهب الشافعي انه يجب حمله عليه قال وحيث حمل عليه فهل ذلك من طريق اللة او من طريق الشرع لكونه مبني على استنباط المعاني فيه وجهان لاصحابنا وقال الماوردي عندي انه يعتبر اغلظ الحكمين فان كان حكم المطلق اغلظ حمل على اطلاقه ولم يتبدل الا بدليل وان كان العكس فالعكس لئلا يؤدي الى اسقاط ما تيقنا وحوه بالاحتمال .

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة ما اذا قال اوصيت لزيد مائة ثم قال اوصيت له بمائة او بعكس فيوصى أولاً بغير المعينة ثم بالمعينة فانما نحمل المطلقة في المثالين على المعينة متى يستحق مائة فقط كما لو اطلقها معاً فانه لا يستحق الا المائة ولو كانتا معينتين فلا اشكال ، ومنها إذا قال من حج لله على ان أحج ثم قال لله تعالى علي ان أحج في هذا العام فانه يكفي حجة واحدة وفائدة النذر الثاني تعجيل ما كان له تأخيرها كما لو نذر من لم يحج ان يحج في هذا العام ومثله نذر الصوم والصدقة وسائر العبادات ومنها لو قال لزيد علي الف ثم احضر الفاً وقال هذه له وكنت قد تعديت فيها فوجب ضمانها فانه يتقبل منه « فرع » قال في البحر والمراد بحمل المطلق على المقيده انما هو المطلق بالنسبة الى الصفة كما في وصف الرقبة بالايمان وكوصف اليد في الوضوء بكونها الى المرفق مع اطلاقاً في التيمم فانما المطلق

بالنسبة الى الاصل اي المحذوف بالكلمة كالرأس والرجلين فانها مذكورات في الوضوء دون التيمم وكالا طعام مذكور في كفارة الظهار دون كفارة القتل فاننا لا نحملة على التقييد لان فيه اثبات اصل بغير اصل وقال ابن حيران يحمل المطلق على المقيد في الاصل كما حمل عليه في الوصف .

❦ **مسئلة** ❦ إذا علق حكم بفرد غير معين من افراد ووجدنا دليلين متعارضين كل منهما يقتضي انحصار ذلك الحكم في فرد بخصوصه غير الفرد الذي دل عليه الآخر فيتساقطان ويستوي الفردان مع غيرهما وعبر الاصوليين (١) ومنهم الامام في المحصول عن هذه القاعدة بقولهم إذا ورد تقييد المطلق بتقيدين متنافيين ولم يبق دليل على تعيين احدهما فانها يتساقطان ويبقى اصل التخيير بينهما وبين غيرهما مما دل عليه المطلق اولا ومثاله بقوله عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب في اناء احدم فليغسله سبع مرات فانه قد ورد في رواية احديهن بالتراب رواها الدارقطني من رواية علي ولم يضعفها وذكر النووي في المسائل المنثورة انه حديث ثابت وفي رواية اولاهن رواها مسلم في (٢) أخرى السابعة بالتراب رواها أبو داود وهو معنى ما رواه مسلم وعفروه الثامنة بالتراب قالوا وانما سميت ثامنة لاجل استعمال التراب معها فلما كان القيدان متنافيين تساقطا ورجعنا الى الاطلاق الوارد في رواية احدها .

(قلت) والصواب في مثل هذا سقوط التقييد بالنسبة الى تعيين الاولى والسابعة لانها لما

تعارضتا ولم يكن احد القيدين اولى من الآخر تساقطا وبقي التخيير فيما حصل فيه التعارض لافي غيره وحينئذ فلا يجوز التعفير فيما عداها لا اتفاق القيدين على نفيه ويدل على ما قلناه ما رواه الدارقطني باسناده الصحيح اولاهن او اخراهن اعني بصيغة او وقد نص الشافعي على ما ذكرناه من تعيين الاخرى او الاولى فقال في البويطي ما نصه قال الشافعي وإذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبعاً اولاهن او اخراهن بالتراب ولا يطهره غير ذلك وكذلك روي عن رسول الله ﷺ هذا لفظه بحروفه ومن البويطي نقله ورأيت في الام نحوه أيضاً فثبت دليلاً ونقلنا بطلان ما جزم به الرافعي والنووي هنا تبعاً لكثير من الاصحاب من جواز التعفير في غير الاولى والاخرى وسببه قلة اطلاعهم على نصوص الشافعي وذهولهم عن هذا المدرك الذي ابدته وقد وفق الله تعالى جماعة فاطلعهم على نص الشافعي وأرشدهم الى هذا المعنى فجزموا بمقتضاه منهم الزبيري في الكافي والمرعشي في ترتيب الاقسام وابن جابر كما نقله عنه الدارمي في الاستذكار فلما ثبت ذلك بنص صاحب الشرع وإمام المذهب تعين الاخذ به واطراح ما عداه لا سيما ان النووي قد ذكر في الخلاصة ان رواية الاطلاق وهي احدها لم تثبت وهي مقتضى كلامه في شرح المذهب وكلام غيره ايضاً وادعى النووي في شرح المذهب ان

(١) كذا بالاصل وصوابه الاصوليون (٢) كذا وامل صوابه و.

التعفير في كل غسلة جاز بالاتفاق ومنها لو استأجره رجلان ليحج عنهما فأحرم عنهما لم ينعقد عن واحد منهما ووقع الآخر لأن الجمع بينهما متعذر فلنئ القيدان قال الرافعي ولا فرق بين أن تكون الاجارة في الذمة او على العين قال لانه وان كانت احدى اجارتي العين فاسدة الا ان الاحرام عن غيره لا يتوقف على صحة الاجارة ومنها اي من هذه القاعدة ايضاً إذا تنازع رجلان في طفل فقال كل منهما انا النقطته دون ذاك وهو في يدها او لا يد لاحدهما عليه واقاما بينتين مطلقتين او مقيدتين بوقت واحد او احدهما مطلقة والاخرى مقيدة فقد تعارضت البيئتان وتساقطتا وحيثئذ فيجعله الحاكم عند من يرى منها او من غيرها واما اذا كانت احدهما متقدمة التاريخ فانها تقدم ، ومنها المال فاذا تعارضت فيه البيئتان على ما ذكرناه الآن في الاقيط فانها يتساقطان ايضاً ولكن يقسم بينهما ان كان في يدها فان كان في يد احدهما قدم وان كان في يد ثالث رجع اليه ، ومنها إذا تعارض المني والحيض في الخنثى بان حاض بفرج النساء وامنى من فرج الرجال فلا يحكم بكونه ذكرآ ولا بكونه انثى للتعارض ويكون بلوغا على الصحيح وقيل لا لتعارضهما وجوابه انها متفقان على البلوغ والتعارض انما وقع في الذكورة والانوثة.

﴿ مسئله ﴾ ما ذكرناه في المسئلة السابقة محله إذا اطلقت الصورة الواحدة ثم قيدت تلك

الصورة بعينها بقيدتين متنافيين كما تقدم تمثيله فاما إذا وقع ذلك في الجنس الواحد كتقييد صوم الظهار بالتتابع حيث قال تعالى (فصيام شهرين متتابعين وتقييد صوم التمتع بالفرقة حيث قال تعالى (فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة إذا رجعتن) مع اطلاق الصوم في كفارة اليمين حيث قال (فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام) فيجب بقاء المطلق على اطلاقه لانه ليس حمله على احدهما باولى من حمله على الآخر ويجب ايضاً بقاء كل واحد من المقيدتين على تقييده واما حمله على تقييد صاحبه فينظر فيه فان تنافى الجمع بينهما كصوم الظهار مع صوم التمتع على ما سبق ايضاحه لم يحمل احدهما على الآخر وان لم يتنافيا ففي حمله من غير دليل وجهان تقدم مدركهما في المسئلة السابقة فان حملنا صار كل منهما مقيداً بالقيدتين معاً كذا ذكره الرويانى في البحر في كتاب القضاء تبعاً لماوردى ثم قال فعلى القول الاول بالحمل يجوز حمل المطلق ايضاً على القيدتين وبصير كل من الثلاثة مقيداً بشرطين .

الباب الرابع في المجمل والمبين

﴿ مسئله ﴾ يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب على الصحيح عند جمهور الاصوليين

كلاماً والامدى وغيرها وقالت المعتزلة لا يجوز مطلقاً وقال جماعة ان كان مشتركاً جاز وان لم يكن

مشاركاً فلا يجوز الا اذا اقترن به بيان اجمالى كقولہ اعلم ان هذا العام مخصوص وان المراد باللفظ مجاز لا حقيقته و بالطلق او المسكرة فرد معين ونحو ذلك لان ترك البيان الاجمالى موقع فى المحذور وحكى الرويانى فى القضاء فى المسئلة ثلاثة اوجه لاصحابنا ثالثها لا يجوز فى المجلل لانه قبل البيان غير مفهوم ويجوز فى العموم وفى المكلف به قبل البيان وجهان لاصحابنا حكاهما الماوردى أيضاً والرويانى احدهما انهم مكلفون قبل البيان بالتزامه بعد البيان والثانى انهم قبل البيان مكلفون بالتزامه مجملًا وبعده مكلفون بالتزامه مفسراً .

إذا علمت ذلك كله فاعلم ان بيان المجلل يقتضى ان المراد من ذلك المجلل وقت اطلاقه هو ما دل عليه المبين والالم يكن بياناً له وهذه القاعدة قد صرح بها مع وضوحها القرافى فى شرح المحصول وتعليقته على المنتخب وكلام الباقرين يدل عليها .

إذا قرر هذا فللمسئلة فروع احدها إذا قال له علي عشرة الا ثوباً ثم فسر الثوب بما يستغرق قيمته عشرة فان الاستثناء مبطل لما ذكرناه وقيل يبطل التفسير خاصة ويفسره بغير هذا المقدار مما لا يستغرق الثانى إذا قال لها انت طالق ثلاثا الاطلاقا اعنى باستثناء المصدر فالتجته صحته ويومر بالتفسير فان فسره بواحدة او اثنين قبل وان فسره بثلاث ففى بطلان الاستثناء ما سبق ومثله لو قال انت طالق ثلاثا الا شيئاً ، الثالث إذا قال لعبدى احداً حر ولم ينو معيناً فاناً نأمره بالتعيين فان عين كان ابتداء وقوعه عند الايقاع على الصحيح لما ذكرناه وقيل عند التعيين ومثله إذا قال لزوجتيه احداً كما طالق وينبى عليه العدة ، الرابع لو نذر اضحية فى ذمته ثم عين عنها أفضل مما وجب عليه فتعينت فهل يتعين عليه رعاية تلك الزيادة فى الذى يعينه بعد ذلك فيه وجهان اصحهما كما قاله الرافعى لا يلزمه ذلك وهو مخالف لظائر القاعدة ، الخامس ذكره الماوردى فى كتاب الايمان من الحاوى وتبعه عليه الرويانى فى البحر لو قال والله لا فعلن شيئاً أو لا أفعل شيئاً فلا يمكن حمل اليمين على جميع الاشياء لخروجه عن القدرة والعرف فوجب حملها على بعضها فان كان قد عين شيئاً بالنية وقت بعينه تعين والا فتعين بعد اليمين فيما شاء كما إذا طلق احدى نسائه ثم ان كان الحلف بالطلاق او العتاق الزم بالتعيين لعلق حق الآدمى وان كان بالله تعالى عين متى شاء ولا حنث فيما قبل التعيين وإذا عين شيئاً صار هو المراد باليمين سواء حلف على اثباته كركوب الدابة مثلاً او على نفيه كعدم ركوبها ويتعلق البر والحنث بما يفعله بعد التعيين ان لم يكن قد فعله قبله فان كان قد فعله ففى حصول الحنث والبر به وجهان مبنيان على ان الطلاق المبهم إذا عينه هل يقع من حين التعيين او الايقاع ، السادس إذا احرم بالنسك قبل اشهر الحج ولم يصرح بالعمرة ثم اراد فى اشهر الحج صرفه الى الحج فانه لا يجوز على

الأصح للقاعدة التي قدمناها بخلاف ما إذا أحرم بالعمرة وأفسدها ثم قصد إدخال الحج عليها فأن
أصح الأوجه انعقاده فاسداً والثاني صحيحاً وتستمر صحته والرابع لا تنعقد أصلاً، السابع وهو مشكل
على هذه القاعدة إذا أحرم في أشهر الحج مطلقاً فلا يصح منه الأفعال قبل التعيين كما جزم به الرافعي
مع أنه بالتعيين إلى الحج مثلاً يتبين أن أحرامه وقع بالحج وحينئذ فيجوز على ما أتى به من الوقوف
وغيره لوقوعه في محله ولا يقال أنه أتى بهذه الأشياء وهو متردد في أنه هل يقع عنه لأن التردد إنما
يقدر فيما يجب فيه النية وهي لا تجب في أركان الحج والعمرة على نية أركانها وفي البيان وشرح
المهذب للحضرمي أنه لو طاف ثم صرفه للحج وقع عن طواف القدوم مع أن طواف القدوم من سنن
الحج وهو مؤكد لما أشرنا إليه من قياس صحته فانها مخالفة لما دل عليه كلام الرافعي من العموم فيحتمل
أن يكون كلام الرافعي محمولاً على الواجب ويحتمل أن تكون هذه المقالة ضعيفة عنده وذكر ابن الصباغ
في الشملل فرعاً آخر قريباً من هذا وفيه مخالفة له فقال لو أحرم عن أحدهما لا يعينه انعقاده ولو صرفه
لمن شاء قبل التلبس بشيء من الأفعال هذا كلامه ومقتضاه أنه إذا أتى بشيء من الأفعال أنصرف
له وامتنع الصرف وقياس ما سبق أن لا يعتد بما أتى به ويبقى الصرف كما كان خصوصاً أن نية الأركان
لا تجب كما سبق.

﴿ مسألة ﴾ اختلف الأصوليون في آية السرقة وهي قوله تعالى (والسارق والسارقة

فاقطعوا أيديهما) هل هي جملة أم لا فذهب جماعة إلى أنها جملة لأن اليد تحتمل الكل والبعض أما
إلى المرفق أو إلى الكوع ولكن بيئتها السنة وقول الأكثرين لا أجمال فيها بل اليد حقيقة في جميعها
وهو من رؤوس الأصابع إلى المنكب ولكنها تطلق على البعض مجازاً والمحاذير من الاشتراك .

إذا علمت ذلك فيتفرع على المسئلة ما إذا قال لزوجته إن دخلت الدار فيمينك طالق فقطعت
يمينها ثم دخلت الدار فهل تطلق فقال أصحابنا يدين على أنه إذا نجز الطلاق ثلاثاً كذلك أي قال
لها بيمينك طالق فانها تطلق ولكن هل هو من باب السراية أي يقع على الجزء ثم يسرى أو من
باب التعبير بالبعض عن الكل وفيه وجهان قال الرافعي يشبه أن يكون الأول هو الأصح فإن قلنا
بالأول لم يقع ولا فيقع قال ويجوز الخلاف في أبواب منها استلحاق الولد والاقرار بالاسنيلاذ وغير
ذلك ولم يبين الرافعي المراد باليد ويتحده بناؤه على هذا فإذا قطعت يدها من الكوع مثلاً فإن قلنا
أن اليد حقيقة في الكل لم تطلق وإن قلنا أنها جملة فإن كان حياً سئل عن مراده وعمل به فإن لم يرد
سئل أين فيما شاء فإن مات رجع إلى بيان الوارث دون تعيينه لأن الوارث هذا حكمه ولو عبر باليد

تعلق الحكم باليد الباقية ولو قال فاحدى يديك وقلنا ليس من باب التعبير عن الكل فقطعت واحدة فانه نظير ما لو قال لزوجه ان فعلت كذا فاحدا كما طالق فطلق واحدة ثم فعل الشيء فانه لا يقع على الاخرى شيء كما ذكره الرافعي .

الباب الخامس في النسخ والمنسوخ

﴿ مسئلة ﴾ اتفقوا كما قاله ابن الحاجب على ان النسخ لا يثبت حكمه قبل ان يبلغه جبرائيل الى النبي ﷺ واختلفوا بعد وصوله اليه عليه الصلاة والسلام وقبل تبليغه اليها هل يثبت حكمه اى بالنسبة اليها قال والمختار انه لا يثبت وحزم الرويانى في البحر في كتاب القصاص بانه لا يثبت وحكى وجهين فيما اذا بلغه الى البعض هل يثبت أيضاً بالنسبة الى المالمين وقال ان اشبهها انه لا يثبت لان اهل قبل ما بلغهم نسخ القبلة وهم في الصلاة استداروا وبنوا ولم يستأنفوا .
إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ان تقبل (١) من لم يبلغه دعوة نبينا وكان على دين نبي لا يعتبر فيه ففى وجوب القصاص وحنان مبييان على هذه القاعدة كما قاله فى التتمة واصحها فى الرافعى عدم الوجوب بل تجب دية أهل ذلك الدين وقيل دية مسلم ، ومنها كما قاله صاحب التتمة صحة تصرفات الوكيل بعد العزل وقبل بلوغ الخبر له ومثله القاضى لكن الصحيح فى القاضى المفوذ وفى الوكيل خلافه لان تصرفات القاضى تكرر غالباً فيعسر تتبعها بالقض بخلاف الوكيل .

الكتاب الثانى فى السنة

وفيه بابان الباب الاول فى أفعاله عليه الصلاة والسلام

﴿ مسئلة ﴾ ما كان من الافعال ممنوعاً لم يكن واجباً فاذا فعله الرسول عليه الصلاة والسلام فانا نستدل بفعله على وجوبه وذلك كقيامين والركودين فى الخسوف فان الزيادة فى الصلاة مبطله فى غير الخسوف فشرعية جوازها دليل على وجوبها وهكذا ذكر فى المحصول هذه القاعدة ومثل بما ذكره وتبعه على ذلك من بعده ومن فروعها أيضاً وجوب الختان لما ذكرناه وقيل أنه لا يجب مطلقاً وقيل يجب فى الرجل دون النساء وهذا فى الواضح واما الختنى المشكل فتبيل يجب ختان فرحيه معاً للتوصل الى الواجب والاصح كما قاله فى الروضة انه لا يجوز ختانه لان فيه قطع عصب يمنع قطعه وقد امنت الكلام على المسئلة فى كتابنا المسمى اصباح المشكل من احكام الختنى المشكل ومن الفروع المخالفة لهذه القاعدة سحود السهو وسحود الاوة فى الصلاة وفى غيرها أيضاً ورفع اليدين على

(١) كذا بالاصل ولعل صوابه قتل .

التوالى في تكبيرات العيد ثم ان ما ذكره من وجوب القيامين والركوعين هو المجزوم به في المختصرات وذكر النووي في أواخر باب الكسوف من شرح المهنّب ان ذلك لا يجب بل لو صلاها كسائر الصلوات صح وحكاه عن جماعات كثيرة واقتضى كلامه الاتفاق عليه وقد بسطت المسئلة في المهمات فراجعها.

مسئلة ﴿ إذا امكن حمل فعله عليه الصلاة والسلام على العبادة أو العادة فانا نحمله على العبادة الا لدليل لان الغالب على افعاله قصد التعبد بها .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة استحباب الذهاب الى العيد في طريق والرجوع منه في اخرى ومنها تطيب النبي ﷺ عند احرامه بالحج وتطيبه قبل تحمله الثاني فانه سنة لكل حاج وقد ذكر الرافعي كلامهما في موضعه .

مسئلة ﴿ ترع من قبلنا اذا ثبت بطريق صحيح كقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) الآية ولم يرد عليه ناسخ لا يكون شرعاً لما عند الجمهور واختاره الامام نضر الدين والآمدى والبيضاوى واختار ابن الحاجب عكسه وللشافعى أيضاً في المسئلة قولان اصحهما الاول ورجحه النووي في الروضة وغيرها من كتبه .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما لو حلف ليضربن زيداً مائة خشبة فضربه بالعشكال ونحوه فانه يبر لقوله تعالى لا يؤب عليه السلام لما حلف ليضربن زوجته ذلك (وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث) والضغث هو الشماريخ القائمة على الساق الواحد وهو المسمى بالعشكال قال امام الحرمين في كتاب الايمان اتفق العلماء على ان هذه الآية معمول بها في مسئلتنا والسبب فيه ان الملك لا يختلف في موجب الالفاظ وفي ما يقع برأ وحنثاً هذه عبارته وقد يقال ان موجب الالفاظ قد يختلف لاختلاف الاطلاق العرفي .

الباب الثاني في الاخبار

مسئلة ﴿ الخبر هو الكلام الذى يحتمل التصديق والتكذيب كقولنا قام زيد ولم يقم بخلاف قولنا زيد أضربه ونحوه وانما عدلنا عن الصدق والكذب الى ما ذكرناه لان الصدق مطابقة الواقع والكذب عدم مطابقته ونحن نجد من الاخبار ما لا يحتمل الكذب لخبر الله تعالى وخبر رسوله وقولنا محمد رسول الله وما لا يحتمل الصدق كقول القائل مسيلة رسول الله مع ان كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب لان التصديق هو كونه يصح من جهة اللغة ان يقال لقايه صدقت وكذلك التكذيب وقد وقع ذلك فإلزام من صدق خبر الله تعالى وخبر رسوله وكذب مسيلة والكافر بالعكس .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال لزوجه من اخبرني بقدم زيد منكن فهي طالق فاخبرته احدها من بذلك كاذبة وقع الطلاق كما قاله الرافعي ، ومنها وهو مشكل على هذه القاعدة ما إذا قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها فانت طالق ولم يقصد معرفة الذي فيها فالتخلص ان يذكر عدداً يعلم ان الرمانة لا تنقص عنه ثم يزيد واحداً فواحداً حتى يبلغ ما يعلم انها لا يزيد عليه ولو قال لثلاث من لم تخبرني بعدد ركعات فريض اليوم والليلة فهي طالق فقالت واحدة سبع عشرة ركعة واخرى خمس عشرة وثلاثة احدى عشرة فتخلص من بمينه لان الاول معروف والثاني ليوم الجمعة والثالث للمسافر هكذا قاله الاصحاب وهو مشكل بل قياس اطلاق الخبر على الصدق والكذب التخلص بأي شيء قيل كما قلنا في المسئلة السابقة اذ غايته ان يكون كذباً وفي المثال الثالث كلام آخر سبق في الكلام على ان المفرد المضاف والمحلى بال هل نعم أم لا فراجعه فانه مهم .

مسئلة الجمهور على ان الخبر إما صدق أو كذب فالصدق هو المطابق للواقع والكذب غير المطابق وجعل الجاحظ بينهما واسطة فقال الصدق هو المطابق مع اعتقاد كونه مطابقاً والكذب هو الذي لا يكون مطابقاً مع اعتقاد عدم المطابقة فاما الذي ليس معه اعتقاد فانه لا يوصف بصدق ولا كذب مطابقاً كان أو غير مطابق .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال ان شهد شاهدان بأن علي كذا فهما صادقان فانه يلزمه الآن على القولين معاً لانا قررنا ان الصدق هو المطابق للواقع واذا كان مطابقاً على تقرير الشهادة لزم ان يكون ذلك عليه .

مسئلة الصبي الذي لم يجرب عليه كذب هل يقبل خبره فيه خلاف عند الاصوليين وكذلك عند المحدثين والفقهاء والاصح عند الجميع عدم القبول نعم ان احتفت به قرينة كالاذن في دخول الدار وحمل الهدية فالصحيح القبول .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ان يخبر بتنجيس الماء أو الثوب أو الارض ونحو ذلك أو بخبر بأن هذا المرض مخوف حتى يبيح التيمم ويقتضي كون التصرفات محسوبة من الثلث أو بأن شريكه قد باع حتى تسقط شفيعته بالتأخير وفي الكل وجهان والاصح فيهن عدم القبول ، ومنها إذا اخبر برؤية الهلال وجعلناه رواية لا شهادة فلا يترجع على الوجهين في روايته بل المشهور الرد جزماً قاله الرافعي وهو مخالف للفروع السابقة ، ومنها إذا اخبر بطلب صاحب الدعوة له فان المدعو تلزمه الاجابة له كما قاله الماوردي والرويان في البحر كلاهما في باب الولية الا ان الرويان اشترط ان يقع في قلبه صدق الصبي

واعلم ان النووي في شرح المهذب قد ذكر تفصيلا في قبول روايته فقال يقبل خبره في كل ما سببه
لمشاهدة دون الاخبار فعلى هذا تقبل رواية النجاسة ودلالة الاعمى على القبلة وخلق الموضع عن
الماء وطلوع الفجر وغروب الشمس وما اشبهه بخلاف ما طريقه الاجتهاد كالافتاء والتطبيب ورواية
الاحاديث ورواية التنجيس عن غيره ذكر ذلك في باب الاذان في الكلام على اذان الصبي فاقلا له
عن الجمهور وهذا الذي ذكره سببه اليه المتولي فقلده فيه والصواب المذكور في اكثر كتبه اطلاق
تصحيح الرد .

مسئلة يشترط في الخبر ان يكون عدلا فلا يقبل رواية الفاسق ولا المستور على
الصحيح فمن فروع المسئلة اخبار الطبيب الفاسق بان استعمال الماء يضر وبأن مرض الموصى مخوف حتى
يحسب التصرف فيه من الثالث ونحو ذلك مما سبق في مسئلة الصبي ومنها هو وارد على اطلاق تصحيح
الرد إذا عدم الماء فاراد الطلب قبل التيمم فاخبره الفاسق بانه لا ماء في تلك الجهة فانه يعتمد عليه
فيه بخلاف ما إذا اخبره بوجود الماء فانه لا يعتمد كذا ذكره الماوردي في الحاوي وسببه ان عدم الماء
هو الاصل فيتنقوى خبر الفاسق به بخلاف وجود الماء

الكتاب الثالث في الاجماع

الاجماع هو اتفاق المجتهدين من امة النبي ﷺ على حكم وهو حجة وحكي الروياني في كتاب
القضاء من البحر عن بعضهم انه لا يكون حجة الا إذا انضم الى القول فعلمهم ليتأكد فان قال بعض
المجتهدين قولا وعرف به الباقيون فسكتوا عنه ولم ينكروا عليه ففيه مذاهب اصحها عند الامام نور
الدين انه لا يكون اجماعا ولا حجة لاحتمال توقفه في المسئلة او ذهابه الى تصويب كل مجتهد ثم قال هو
والآمدي انه مذهب الشافعي وقال الغرالي في المتحول نص عليه الشافعي في الجديد وقال في البرهان
انه ظاهر مذهب الشافعي قال ومن عبارته الرشيقة فيه لا ينسب الى ساكت قول وهذا في السكوت
الذي لم يتكرر فان تكرر في وقائع كثيرة كان ذلك اجماعا وحجة عند الشافعي كما قاله ابن التلمساني قال
ولهذا ان الشافعي استدل على اثبات القياس وخبر الآحاد بذلك لكونه في وقائع والذي قاله ابن التلمساني
صحيح وتوهم الامام في المعالم بان ذلك تنافض من الشافعي والثاني إذا انقرض العصر اى مات
الساكتون تبينا انه اجماع لان استمرارهم على السكوت الى الموت يضعف الاحتمال ، والثالث ليس
باجماع لكسح حجة لان الظاهر الموافقة وقال ابن ابي هريرة ان كان القائل حاكما لم يكن اجماعا ولا حجة
والا فنعم وقيل يكون اجماعا وحجة مطلقا واختار الآمدي الثالث وواقفه ابن الحاجب في المختصر

الكبير واما في المختصر الصغير فانه جعل اختياره محصورا في احد مذهبين وهما القول بكونه اجماعا والقول بكونه حجة والذي نقلناه عن الآمدى محله قبل انقراض العصر واما بعد انقراضه فانه يكون اجماعا كذا نبه عليه في مسألة انقراض العصر وفصل الماوردى والرويانى في كتاب القضاء فقالا ان كان ذلك في غير عصر النى فلا أثر له وان كان في عصرهم فان كان فيما يفوت استدراكه كإراقة الدم واستباحة الفرج فيكون اجماعا وان كان فيما لا يفوت كاحد الاعيان كان حجة وفي كونه اجماعا حتى يتمتع الاجتهاد وجهان .

إذا علمت ذلك فللقاعدة فروع احدها اذا اتلف شيئا ومالكه ساكت يلزمه الضمان وفي مثله في قاطع الطريق اذا قتل وجهان اصحهما انه يجب أيضا قال الامام وهما مفرعان على القول بانه لا يجوز الاستسلام لمن قصد قتله وما خوذان من التردد في المعنى الذى اسقط الشارع به مهر الزانية هل هو كون الوطء غير محترم او لان الممكين رضي عرفا ، الثاني إذا قام فاسق في ملا من الناس فقال للقاضى هذا شاهد عدل ولم يسكر عليه احد لم تثبت عدالته بذلك عندنا خلافا لابي حنيفة قاله في البحر وتقييده بالفاسق يشعر بانه لو كان المتكلم بذلك عدلا كفى في التزكية سكوتهم والمتجه خلافه وكان التقييد الاعلام بالثبوت عند الحنفية بطريق الاولى ، الثالث اذا استؤذنت البكر فسكنت فانه يكفى على الصحيح وقيل لا كتيب وهذا بخلاف ما لو عقد على البكر بحضورها وسكنت فهل يصح ويغنى عن استئذانها وجهان الصحيح انه لا يغنى عنه ، الرابع اذا روج صغير بصغيرة ثم دبت الزوجة فارتضعت من ام الزوج رضاعا محرماً وكانت الام مستيقظة ساكنة فهل يحال الرضاع على الكبيرة لرضاها به ام لا لعدم فعلها كالباية فيه وجهان اصحهما في زوايد الروضة الثاني ، الخامس اذا حلف لا يدخل الدار فحمل بغير امره وكان قادراً على الدفع فهل هو كدخوله مختاراً فيه وجهان الظاهر منهما في الرافعى انه لا يكون وفي النهاية ان الاكثرين على خلافه ، السادس اذا اخرج احد المتبايعين من المجلس مكرها فان منع الفسخ بان سد فيه لم ينقطع خياره وقيل فيه وجهان من القولين في الموت وان لم يمنع فكذلك في أصح الوجهين و به قطع بعضهم فعلى هذا اذا زال عنه الاكراه نظر ان كان مستقراً في المجلس امتد الخيار امتداد ذلك المجلس وان كان ماراً فاذا فارق في سروره مكان الزوال انقطع خياره ، السابع اذا فعل مع الصائم ما يقتضى الافطار فان طعن جوفه وكان قادراً على دفعه فلم يفعل ففي فطره وجهان اقيسهما انه لا يفطر اذا لا فعل له كذا ذكر في شرح المهذب ومثل هذا اذا نزلت النخامة الى الباطن وكان قادراً على محها فتركها حتى جرت بنفسها فوجهان او فقها لكلام الائمة كما قاله الرافعى انه يفطر لتقصيره

(م ١٨ — التهيد)

الثامن اذا حلق شخص رأس المحرم بغير اذنه فان كان مكرها او نايما فالغدية على الخالق في أصح القولين والثاني على المخلوق وان لم يكن كذلك لكنه سكت فلم يمنع ففيه وجهان أصحهما انه كما لو حلق بأذنه ، التاسع اذا عقد واحد من أهل الشوكة البيعة لواحد والباقون ساكتون انعقدت ولايته كذا ذكره الهروي في الاشراف قال وكذلك اذا عقد رئيس الكفار الهدنة لأهل بلده او اقليمه وسكت الباقون ، العاشر اذا نقض بعض المشركين الهدنة وسكت الباقون فلم ينكروا على الناقضين بقول ولا فعل انتقض عهدهم وان انكروا بالفعل فان اعتزلوهم او بالقول بان بعثوا الى الامام بانا مقيمون على العهد لم ينتقض قاله الرافعي ، الحادي عشر اذا استدخلت المرأة ذكر الزوج المولى عنها لم تنحل يمينه وهل يحصل به الفیئة ويرتفع حكم الایلاء وجهان أصحهما نعم وقطع به كثيرون ، الثاني عشر اذا استلحق بالغا بنفسه بان قال هذا ولدي فسكت فانه لا يلحقه بل لا بد من تصريحه بالتصديق كذا جرم به الرافعي في اواخر كتاب الاقرار ثم خالف ذلك في كتاب الشهادة في الباب الثالث منه في الفصل الثاني المعقود للشهادة بالتسامع فجزم هناك بانه يكفي السكوت ، الثالث عشر اذا ادعى رق شخص بالغ في يده وباعه فان صرح الشخص بالملك او بعدمه فواضح وان سكت فالصحيح كما قاله الرافعي في الباب الاول من كتاب الدعوى انه يجوز الاقدام على شرائه لان الظاهر ان الحر لا يسرق وقيل لا بد من تصريحه بانه مملوك .

مسئلة قال الآدمي وجماعة يستحب ان أهل العصر الثاني على احد قولي العصر الاول لان الاولين قد اجمعوا على ان المسئلة اجتهادية والصحيح كما قاله الامام فخر الدين وابن الحاجب امكانه ثم اختلفوا فقال الامام واتباعه يكون اجماعاً محتجاً به لانه سبيل المؤمنين وقيل لا أثر لهذا الاجماع وهو مذهب الشافعي كما قاله الغزالي في المتحول وابن برهان في الاوسط وقال الماوردي والرويانى في البحر انه ظاهر مذهب الشافعي والجمهور وقال في البرهان ميل الشافعي اليه قال ومن عبارته الرشيدة في ذلك ان المذاهب لا تموت بموت اصحابها ولم يرجح ابن الحاجب شيئاً قال النووي في كتاب الجنائز من شرح مسلم في الكلام على الصلاة بعد الدفن ان الاصح انه اجماع وكأنه قلد بعض الاصوليين فيه .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا تزوج المرأة الى مدة كسنة وسنة ونحوها وهو المسمي بزكاح المتعة فهل يحل بوطئها فيه وجهان الصحيح على ما قاله الرافعي والنووي انه لا حد لكن ذكر في كتاب اختلاف مالك والشافعي في باب ما جاء في المتعة ما حاصله الجزم بوجوب الحد ، ومنها إذا حكم الحاكم

بصحة بيع أم الولد فهل ينقض حكمه لأن الخلاف الواقع فيها بين الصحابة قد عارضه إجماع الشافعي وعلماء عصره على المنع فيه وجهان لم يصرح الرافعي ولا النووي بتصحيح واحد لكن ذكر في كتاب القضاء عن الرواية أن الأصح عدم النقض وأقره ونقل عنه في كتاب أمهات الأولاد أن الأصحاب قالوا بالنقض وأعلم أن الماوردي والره يأتى في كتاب القضاء قد نقل وجهين فيمن كان أهلاً للاجتهاد متقدماً في العلم إذا قال لا أعلم بين العلماء خلافاً في هذه المسئلة هل يثبت الرجوع بذلك أم لا. وأعلم أن الخلاف في أصل المسئلة هو مثل الخلاف في جواز تقليد الميت والصحيح عند الأصوليين الجواز وصححه أيضاً الرافعي في كتاب القضاء.

مسئلة إذا اختلف أهل العصر على القوانين فيجوز بعد ذلك حصول الاتفاق منهم على أحد القوانين ويكون حجة خلافاً للصيرفي ودليلنا إجماعهم على خلافة الصديق بعد اختلافهم فيها وفي هذا الإجماع وجهان حكاهما الماوردي والرواية في كتاب القضاء أحدهما أنه أقوى من إجماع لم يتقدمه خلاف لأنه يدل على ظهور الحق بعد التباسه ، والثاني أنها سواء لأن الحق مقترن بكل منهما . إذا تقرر هذا فإن اختلفوا ثم ماتت إحدى الطائفتين أو ارتدت والعياذ بالله تعالى فإنه يصير قول الباقي إجماعاً وحجة لكونه قول كل الأمة كذا جزم به الإمام نحرالدين وأتباعه وذكر ابن الحاجب هذه المسئلة في إبقاء اتفاق أهل العصر الثاني على أحد قول العصر الأول وحكي عن الأكثرين أنه لا يكون إجماعاً وذكر عن الآمدى نحوه أيضاً .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما قاله المتولى في التتمة ما إذا مات وخلف ولدين فأقر أحدهما ثالث ثم مات المنكر فهل يثبت نسبه فيه وجهان أصحهما نعم .

مسئلة إذا اجمعوا في شيء على حكم ثم حدث في ذلك الشيء المجمع عليه صفة فهل يستدل بالإجماع الموحد فيه قبل الصفة عليه بعد الصفة أيضاً وإن لم يظهر فيه دليل من قياس أو غيره بل بمجرد الاستصحاب حتى يمتنع إثبات الخلاف أو يجوز الاجتهاد فيه بعد حدوث تلك الصفة فإن اقتضى القياس أو غيره إلحاقه بما قبل الصفة الحق به وإلا فلا . اختلفوا فيه كما قاله الماوردي والرواية في كتاب القضاء فذهب داود إلى الأول فقال إن اختلاف الصفات لا تبسح اختلاف الحكم إلا بدليل قاطع وذهب الشافعي وجمهور العلماء إلى الثاني ومثال ذلك انعقاد الإجماع على بطلان التيمم برؤية الماء قبل الصلاة فإذا رآه فيها فهل يكون ذلك الإجماع دليلاً على البطلان في تلك الحالة أم لا بد من دليل آخر ولهذا اختلفوا عندنا في البطلان وصححوا للصحة .

الكتاب الرابع في القياس

❖ **مسئلة** ❖ مذهب الشافعي كما قال في المحصول انه يجوز القياس في الحدود والكفارات والتقديرات والرخص اذا وجدت شرائط القياس فيها ويبرأ ايضا عن الرابع بالمخالف للقواعد وقالت الحنفية لا يجوز في الاربعة فاما الرخص فقد رأيت في البويطي الجزم بالمنع فيها فقال ولا تعدى بالرخصة مواضعها ذكر ذلك في أول الكتاب قبل كتاب الطهارة بدون ورقة .

إذا علمت ذلك فمن فروع قاعدة الرخص جواز التداوي بغير أبوال الأبل من النجاسات وفيه وجهان أصحهما الجواز ما عدا الخمر والصرف وأصل الخلاف انه عليه الصلاة والسلام أمر القرنيين (١) لما قدموا المدينة فمضوا فيها ان يخرجوا الى ابل النبي ﷺ في البادية ويشربوا من أبوالها والبانها فشرابوا فصحبوا وشربهم للأبوال رخصة حوز لاجل التداوي عند القايلين بالنجاسة وهم جمهور اصحابنا ، ومنها إذا صلى صلاة في شدة الخوف فمشی في اثائها أو استدبر القبلة للحاجة اليها لم تبطل صلاته لورود النص بذلك فلو ضرب ضربات متوالية أو ركب وحصل من ركوبه فعل كثير فقبل تبطل لان النص ورد في هذين فلا يقاس عليهما غيرهما لان الاصل في العمل الكثير هو البطلان والصحيح عدمه قياسا على ما ورد ، ومنها انه عليه الصلاة والسلام أرخص لضباعه في اشتراطها في الاحرام بالحج ان تتحلل بعذر المرض فاختلف الاصحاب في باقي الاعداد كنفاد النفقة وموت البعير وضلال الطريق على وجهين أصحهما جواز اشتراط التحلل بها قياسا على المرض ، ومنها إذا قلنا بالتقديم الذي اختاره النووي وهو جواز صوم أيام التشريق للمتمتع فهل يتعدى الى كل صوم له سبب ام لا لان الرخصة وردت في المتمتع خاصة فيه وجهان أصحهما الثاني ، ومنها إذا فرعنا على جواز الصوم عن الميت بورود الحديث الصحيح وان كانت القاعدة امتناع النيابة في الافعال البدنية فان الصحيح ان ذلك لا يتعدى الى الصلاة والاعتكاف ، ومنها ان قطع نبات الحرم لا يجوز ويستثنى عنه الادخر لانهم يسقفون به بيوتهم ويقيد به القين وهو الحداد ودليله ان العباس قال يا رسول الله الا الادخر فانه لقينهم وبيوتهم فقال النبي ﷺ الا الادخر فلو احتيج الى قطعه للدواء فوجهان أصحهما كما قاله الرافعي انه يجوز قياسا على حاجة الادخر واولى لانها اهم منها والثاني المانع لان النص لم يرد الا باستثناء الادخر وههنا امران مهمان أحدهما ان الوجهين في جواز القطع حكاهما الامام في النهاية عن شرح التلخيص للشيخ ابي علي فقلده فيه الغزالي والرافعي (٢) والنووي ثم اني راجعت كلام ابي علي في الشرح المذكور فلم ار ذلك مطابقا لما فيه بل جزم بجواز القطع وحكي التردد في وجوب الجراء وقد ذكرت لفظه في كتابنا

(١) كذا بالاصل وامل صوابه العريين بالمهامة (٢) كذا بالاصل وامل صوابه والرافعي .

المهمات فراجع . الامر الثاني ان هذا الخلاف المذكور في قطعه للدواء يجري فيما لو قطع للحاجة التي يقطع لها الادخر ككتسقيف البيوت ونحوه كذا قاله الغزالي في البسيط والوسيط ومقتضاه رجحان الجواز وقد تبعه عليه صاحب الحاوي الصغير فجوز القلع للحاجة مطلقاً ولم يخصه بالدواء وقل من تعرض للمسئلة وهل يتوقف الاخذ بالحاجة على وحب السبب أو يجوز قطعه وتحصيله عنده ليستعمله عند وجود سببه لا سيما اذا كان غريباً . واعلم انه يستثنى ايضاً ما ينفدي به كالرجلة المسعى في الحجاز بالبقلة ونحو ذلك لانه في معنى الزرع كذا ذكره المحب الطبري قاضى مكة في شرحه للتنبيه ، ومنها انه عليه الصلاة والسلام رخص في العرايا وهو بيع الرطب والعنب بمثلها تمرأ أو زبيباً بتوسطه المعروفة وذلك للحاجة اليه فاختلف في تعدى ذلك الى غيرها من الثمار على قولين اصحهما المنع .

(قلت) واما المسائل الباقية الثلاثة فمذكر فروعها فنقول اما الحدود فكايجاب قطع النباش قياساً على السارق والجامع اخذ مال الغير خفية ومثال الكفارات ايجابها على قاتل النفس عمداً بالقياس على المخطئ قال الشافعي ولا الحنفية قد اوجبوا الكفارة بلا فطار بالاكل قياساً على الافطار بالجامع وفي قتل الصيد خطأ قياساً على قتله عمداً واعتذرت الحنفية عن هذه الامور بما لا ينفعهم فان حقيقة القياس قد وجدت في هذه الاشياء واما المقدرات فقال الشافعي قد قاست الحنفية فيها حتى ذهبوا الى تقديراتهم في الدلو والبير يعني اهم فرقوا في سقوط الدواب اذا ماتت في الآبار فقالوا في الدجاجة ينزح كذا وكذا وذكروا دلاء معينة وفي الفارة اقل من ذلك وليس هذا التقدير على نص ولا اجماع فيكون قياساً وذكر الماوردي والرويات في كتاب القضاء من البحران المقادير يجوز القياس فيها على الصحيح ومثل باقل الحيض واكثره وذكر في المحصول ان العادات لا يجوز القياس فيها ومثل بما ذكرناه وهو اقل الحيض واكثره وظاهره المعارضة وقد يحمل الاول على الحيض من حيث الجملة والثاني في الاشخاص المعينة .

﴿ مسئلة ﴾ اختلفوا ايضاً في جواز القياس في اللغات كما اذا ثبتت تسمية محل باسم معنى مشترك بينه وبين غيره فهل يسمى ذاك الغير بذلك الاسم لوجود المعنى المقتضى للتسمية وذلك كنسمة اللايط زانيا والنباش سارقاً فقال في المحصول هما الحق الجواز ونقله ابن جني في الخصايص عن اكبر اللغوين قال وذهب اكثر اصحابنا واكثر الحنفية الى المسع واختاره الآمدي وابن الحاجب وجرم به في المحصول في كتاب الاوامر والنواهي في آخر المسئلة الثمانية وقائدة الخلاف في هذه المسئلة ما ذكره في المحصول وهو صحة الاستدلال بالصصوص الواردة في الحر والسرقه والزنى على تبارب النبذ

والنباش واللايط وقد ذكر الرافي في باب حد الخمر وجهين في انه حقيقة في ماء العنب خاصا أو في كل مسكر قال والا كثرون على الاول ومن فروع ذلك ايضا الخلاف في اطلاق اسم الخمر حقيقة على المسكر من غير ماء العنب وفيه وجهان حكاهما الرافي في باب حد الخمر وقال ان الاكثرين على انه مجاز وهذا الخلاف ينبنى على القياس في اللغات فان جوزناه كان حقيقة بلا شك وان لم نجوزه فمجاز .

﴿ مسئله ﴾ ترتيب الحكم على الوصف المناسب يقتضى العلية على المعروف اى كون الوصف حلة لذلك الحكم كقولك اقطع يد السارق واقتل هذا القاتل فان لم يكن مناسبا فالتحتمار عند الامدى وابن الحاحب انه لا يفيدها واختار البيضاوى عكسه واستدل عليه بار قول القاتل اهن العالم واكرم الجاهل مستقبح مع ان ذلك قد يحسن لمعى آخر فدل على انه لفهم التعليل فان كان الترتيب بالفاء افتاد الغلبة (١) سواء دخلت على الحكم كقوله ته لى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وقول الراوى زنى ما عز فرجم او على الوصف كقوله لا تقر بوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة ملبيا

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا سمع مؤذنا بعد مؤذن فالتحتمار استحباب اجابة الجميع لقوله فى الحديث إذا سمعتم المؤذن الا ان الاول متأكد يكره تركه كذا قاله النووي فى شرح المذهب تفقها قال ولم ارفها نقلا واجاب الشيخ عز الدين فى الفتاوى الموصالية بنحو ما اجاب به قال الا ان الاذان المنعول فى الصبح قبل الوقت مساو فى ذلك لما بعده لان الاول رجح بالتقديم والسانى بوقوعه فى الوقت وبأن الاول مختلف فى مشروعيته بخلاف الثانى قال وكذلك الاذان الاول يوم الجمعة مساو للثانى لان الاول فضل بما ذكرناه من التقديم والثانى بكونه المستروع فى زمن النبى ﷺ .

(قلت) وينتجه ان يقال فى أصل المسئلة انه ان لم يصل قبل الاذان الثانى فتستحب الاجابة بلا خلاف وان كان قد صلى فنتجه نخر بجه على استحباب الاعداد وقد نقل بعضهم عن الرافي الاشارة الى شىء من هذا التخرج فى كتاب صحاح الایجاز فى اخطار الحجاز ومنها لو علم انه يؤذن ولكن لم يسمعه لبعد أو صمم قال فى شرح المذهب المختار ان الاجابة لا تشرع له ، ومنها إذا لم يسمع الترحيم فالتحتمار انه يجيب فيه لقوله فى الحديث « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول » ولم يقل فقولوا مثل ما تسمعون كذا ذكره ايضا فى التشرح المذكور وقياس استدلاله انه لا فرق بين الترحيم وغيره وفيه نظر ، ومن الفروع المخلفة لهذه القاعدة ما لو قال الله علي اعتاق هذا العبد الكافر فانه لا يلزمه اعماقه بخلاف ما إذا لم يأت بالوصف وكان كافرا فانه يلزمه كذا ذكره الفاضل الحسين فى فتاويه وجزم الرافي بالوجوب

(١) كذا فى الاصل ولعل صوابه العلة بالعين المهملة والمذات العتية .

في الصورتين وزاد بانه لا يجزيه غيره بخلاف ما إذا كان في الذمة كقوله اعتاق عبد كافر او معيب فانه يجزيه المسلم التسليم (١) على الاصح وقد سبق التعرض لشيء من ذلك في الكلام على مفهوم الصفة ، ومنها ما ذكر الرافعي في آخر الجنايات في باب الشهادة على الدم فقال ويشترط ان يضيف الهلاك الى فعل المشهود عليه فلو قال ضربه بالسيف او جرحه به فمات او قال فاهرا الدم ومات لم يثبت به شيء لاحتمال الموت بسبب آخر بخلاف ما لو قال جرحه فقتله او فمات من جراحته او انهر دمه فمات بسبب ذلك فان القتل يثبت وفي معناه ان يقول فانه دمه ومات مكانه نص عليه في المختصر وفي لفظ الامام ما يشعر بنزاع فيه قال وحكم الشهادة بالايضاح والادماء حكم الشهادة بالقتل

مسئلة صلاحية كون الشيء جوابا لسؤال مغلبة على الظن انه جواب له كقول الاعرابي واقعت اهلى يارسول الله فقال اعتق رقبة هكذا ذكره الامام وغيره وبنوا على ذلك انه يكون من اقسام الايمان الى العلة إذا صح التعليل به .

إذا علمت ذلك فله مسئلة فروع احدها إذا قال له قائل طلقت امرأتك ملتصقا منه انشاء تطليقها فقال نعم فأصح القولين انه صريح والثاني انه كناية فلو قال طلقت فقيل انه كقوله نعم لما ذكرناه وقيل ليس بصريح قطعا لان نعم متعين للجواب وقوله طلعت مستقل بنفسه فكأنه قال ابتداء طلعت واقتصر عليه فلم يذكر الزوجة قال الرافعي وقد سبق انه لو اقتصر عليه فلا طلاق كذا ذكره في الطرف السابع من انواع التعليقات لكن جزم في باب اركان الطلاق بأن الكناية لا تلتحق بالصريح بسؤال المرأة الطلاق مع ان علمت انما كان صريحا لأجل القدر الذي دل عليه الكلام السابق وذكر الرافعي ايضا في الكلام على الكنايات انه لو قيل له ما تصنع بهذه المرأة طلقها فقال طلقت أو قال لامرأته طلقي نفسك فقالت طلعت وقع الطلاق قال لانه يترتب على ما قبله بخلاف ما لو قال ابتداء طلعت ونوى امرأته لا تطلق لعدم الاشارة والاسم هذا كلامه . الثاني إذا قال الكافر ابتداء أسلمت أو آمنت لم يكن مسلما حتى يقول لله ولو قيل له أسلم لله أو آمن بالله فقال أسلمت أو آمنت فقال الحليمي يحتمل ان يكون مسلما كذا نقله عنه الرافعي في آخر كتاب الردة وأقره . الثالث لو فعل شيئا وانكره فقال له قائل ان كنت كاذبا فامرأتك طالق فقال طالق وقع الطلاق فان ادعى انه لم يرد طلاق امرأته فيقبل لانه لم يوجد منه تسمية لها ولا اشارة اليها كذا قاله الرافعي في اثناء اركان الطلاق وقريب من ذلك ما إذا قال الزوج قبلت ولم يقل نكاحها ولا تز بها والصحيح فيه عدم الصحة ونظيره من البيع قالوا ينعقد ويكون صريحا وهو في غاية الاشكال فان المقرر ان كان كالمفوض به لزم الاعتماد في النكاح وان لم يكن

(١) كذا بالاصل وصوابه التسليم .

كذلك لزم ان لا يكون صريحا في البيع. الرابع ما ذكره الرافعي في الباب الرابع من أبواب الخلع إذا قالت المرأة طلقني على الف فان اجابها وأعاد ذكر المال فذلك وان اقتصر على قوله طلقتك كفى وانصرف الى السؤال على الصحيح لما ذكرناه وقيل يقع رجعا ولا مال نعم ان قال قصدت الابتداء دين الجواب قبل وكان رجعا فان اتهمته حلفته ولو قال المشتري لم اقصد بقولي اشتريت جوابك ففي البحر للرويان ان الظاهر القبول ايضا قال ويحتمل ان لا يلحق بالخلع والفرق انه لا ينفرد بقوله بعث وينفرد بالطلاق . الخامس ذكره الرويان في هذا الموضع ايضا من البحر ان المرأة لو سألت بكناية قتالت ابني بالف فقال انت طالق ثم قالت المرأة لم أنو شيئا فلا يقع الطلاق على المشهور لان السؤال معاد في الجواب وكأنه قال أنت طالق على الف وحينئذ فلا يقع الطلاق ما لم تلزمها الالف. السادس إذا قال لزوجته واجنبية احدا كما طالق وقال نويت الاجنبية فانه يقبل منه فلو حضرتا وقالت له زوجته طلقني فقال طلقتك ثم قال، أردت الاجنبية لم يقبل لقريضة تقدم السؤال كذا نقله الرافعي عن التهذيب وأقره . السابع إذا قالت له زوجته واسمها فاطمة طلقني فقال طلقت فاطمة ثم قال نويت فاطمة أخرى طلقت ولا يقبل قوله لدلالة الحال بخلاف ما لو قال ابتداء طلقت فاطمة ثم قال نويت أخرى كذا نقله الرافعي في باب اركان الطلاق عن فتاوى القفال ثم نقل بعده بسحو صفحة ما حاصله ترجيح عدم الوقوع الا إذا أراد زوجته الثامن لو قيل له كلم زيدا اليوم فقال والله لا كلمته انعدت اليمين على الابد الا ان ينوي اليوم كذا نقله الرافعي في آخر الايمان عن المبتدا للرويان ولم يخالفه . التاسع ما نقله الرافعي قبيل الرجعة عن البوشنجي ان امرأته لو اتهمته بالعلمان فحلف أن لا يأتي حراما ثم قبل غلاما أو لمسه يحنث لعموم اللفظ قال بخلاف ما لو قالت له قد فعلت كذا حراما فقال ان فعلت حراما فانت طالق لا يقع لان كلامه ههنا قد ترتب على كلامها وهماك اختلف اللفظ فحمل كلامه على الابتداء . واعلم ان ما ذكره البوشنجي في الاولى من التحريم في اللمس ووافقه هو والنووي عليه متجه على ما صححه النووي من تحريم النظر الى الامرء بغير شهوة فانه اذا حرم كان تحريم اللمس بطريق الاولى واما على ما قاله الرافعي والجمهور من حوار النظر فلا يستقيم معه تحريم اللمس لانه كالرجل على هذا التقدير . وأما المسئلة الثانية التي اجابه فيها بعدم الحث فقد اسقطها النووي من الروضة والحكم الذي ذكره الرافعي فيها مشكل والقياس الحث . العاشر إذا قالت له زوجته إذا قلت لك طافني ما تقول فقال أقول طلقتك لا يقع الطلاق لانه اخبار عما يفعله في المستقبل كذا قاله الرافعي في اثناء تعليق الطلاق وانما يصح التعليل به على تقدير عود السؤال فيه . الحادي عشر إذا قال لزوجته طلق نفسك ونوي الثلاث فقلت ونوت الثلاث وفوت الثلاث وان لم ينو هي العدد وقعت واحدة وقيل ثلاث.

إذا علمت هذا فلو قال طلق نفسك ثلاثا فقالت طلقت ولم تلفظ بالعدد ولا نوته وقع الثلاث لانه جواب لكلامه فهو كالماد في الجواب بخلاف ما إذا نوى الثلاث ولم يتلفظ بها لان المنوى لا يمكن تقدير عوده في الجواب فان التخاطب باللفظ لا بالنية كذا ذكره الرافعي ثم حكى عن الامام احتمالا انه لا يقع الا واحدة .

﴿ مسألة ﴾ التعامل بالمظنة صحيح كتعليل جواز القصر وغيره من الرخص بالسفر الذي هو مظنة المشقة هو قريب من اختلاف النحاة في حد الضرورة المجوزة في الشعر ما يمتنع في غيره . إذا علمت ذلك فالمسئلة فروع احدها إذا قال لزوجته ان كنت حاملا فانت طالق وكان يطأها وهي ممن تحبل فهل يجب التفريق الى ان يستبرئها الزوج فيه وحنان اصحها لان الاصل عدم الحمل وقيل نعم لان الوطء مظنة له . الثاني اشراط الشهوة في النقص بمس الاجانب والصحيح عدم الاشتراط . الثالث قالوا يجوز للعبد ان يصوم بغير اذن السيد في وقت لا ضرر عليه فيه فان كان فيه ضرر لم يجز الا باذنه لكن الضرر امر مظنون وقد يظنه العبد غير مؤثر في الخدمة مع انه مؤثر فلم يقولوا بالمنع مطلقاً لتعليل بالمظنة . الرابع جواز رجوع الاصول كالاباء والامهات فيما وهبته لفروعهم دون الاجانب لان الاصول يقصدون مصلحة فروعهم فقد يرون في وقت ان المصلحة في الرجوع اما لقصد التسايب او غير ذلك فجوزناه بخلاف الاجنبي واختلفوا في اشتراط هذه المصلحة لجواز الرجوع والصحيح عدم اشتراطها لتعليل بالمظنة وهذه المسئلة هي نظير ما إذا كان الاب او الجد عدوا للبكر وقد نقل الرافعي فيه عن ابن كعب وابن المرزبان انه لا يجبرها على التزويج ثم نقل اعنى الرافعي فيه احتمالا في الجوار وقياس لاية المال ان تكون كولاية النكاح في ذلك . الخامس ان المكروه على الطلاق لو قدر على التورية كقوله طالق (١) بالراء ونحوه فهل يلزمه على وجهين اصحها لا . السادس جوزوا للمعتكف الخروج الى بيته للاكل ولقضاء حاجة اللسان لاستحبابه من فعل ذلك مع الطارقين هناك ولو اعتكف في موضع مغلق عليه كالمنارة مثلا او كان المسجد نفسه مهجورا يغلقه على نفسه إذا دخل اليه فينتجه امتناع الخروج لانتفاء المعنى ويحتمل الجواز اعتبارا بالمظنة لا بأحد الافراد .

﴿ مسألة ﴾ إذا تردد فرع بين مشابهة اصلين احدهما يشبهه في الصورة والآخر يشبهه في المعنى وعبر عنه بعضهم بالمشابهة في الحكم فلا خلاف كما قاله الغزالي في المستصفى ان ذلك حجة لتردده بين قياسين مناسبين ولذلك سمي قياس غلبة الاشتباه واختلفوا في الاعتبار منها فقال الشافعي تعتبر المشابهة المعنوية وقال ابو بكر بن علية تعتبر الصورة ومنه ايجاب احمد التمسك الاول كالثاني وعدم

(١) كذا بالاصل ولعل صوابه طارق .

ايجاب ابي حنيفة الثاني كالاول .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قتل عبداً وكانت قيمته تزيد على الدية فان القيمة تجب عند الشافعي وان زادت الحاقاله بساير المملوكات وقال غيره لا يزداد على الدية نظراً الى مشابهة الحكم في الصورة ومنها السلت بسين موهلة مضمومة ولام سا كمة وتاء مشاة من فوق وهو حب يشبه الحنطة في الصورة اذ هو على لونها ونعومتها ويشبه الشعير في برودة الطبع هذا هو المنقول عند اللغويين والمعروف أيضاً عند الفقهاء وعكسه بعضهم واختلف اصحابنا فقيل انه ملحق بالحنطة حتى يكمل به نصابها وقيل بالشعير والصحيح انه جنس مستقل لتعارض المعنيين .

﴿ مسئله ﴾ إذا استنبط المجتهد من النص وصفاً مناسباً واراد تعديده الحكم الى محل آخر لاجل وجوده فمنع الخصم عليه ذلك الوصف لم ياتمت الى منعه بل يلزمه القول به أو معارضته بوصف آخر يصلح للغلبة (١) لان الغالب على الاحكام تعليلها وقد وجدنا معنا مناسباً والاصل عدم غيره فتعين ما وجدناه للغلبة (٢) وهذه القاعدة ذكروها في مواضع منها مفهوم الصفة ومن فروعها ما إذا قامت بينة عند الحاكم بأن فلان ابن فلان الفلاني قد أقر بكذا فاعترف شخص بأن هذا النسب صادق عليه وانكر ان يكون هو المقر فانه لا يرجع اليه في ذلك بل يلزمه ما أقر به أو يثبت ان له من يشاركه في هذا النسب . واعلم ان هذه القاعدة التي ذكرها الاصوليون يشكل عليها ما قالوه ان الاجماع الموافق للحديث لا يجب ان يكون ناسياً عنه لجواز اجتماع دليلين وخلف أبو عبد الله البصري فقال يجب ذلك لما قلناه .

﴿ مسئله ﴾ تعليل الحكم الواحد بعلمين فيه أقوال احدها يجوز مطلقاً بدليل ما لو قتل وارث والعياذ بالله تعالى واختاره ابن الحاجب ، والثاني يمتنع مطلقاً لان اسناد الحكم الى احدهما يقتضي صرفه عن الآخر واختاره الآمدى والثالث واختاره في المحصول في الكلام على الفرق وتابعه عليه البيضاوى يجوز في المنصوصة للدليل الاول دون المستنبطة للدليل الثاني قال الآمدى ومحل الخلاف في الواحد بالشخص كتحریم امرأة بعينها ووجوب قتل شخص بعينه قال واما الواحد بالدفع كالتحریم من حيث هو فيجوز بلا خلاف .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا أحدث احداً ثم نوى حالة الضوء رفع بعضها وفيه وجوه أصحها يكفي لأن الحدث نفسه كالنوم ونحوه لا يرتفع وإنما يرتفع حكمه وهو واحد وان تعددت أسبابه والثاني لا يكفي مطلقاً والثالث ان نوى الاول صح والا فلا والرابع عكسه والخامس ان نوى (١) كذا ولعل صوابه للعلمة بالعين المهمة والمنتاة التحتية وقبلها لام منددة مكسورة (٢) كذا وامل صوابه للعلمة ايضاً .

غير المنوي لم يصح والا فيصح ، ومنها إذا صادف نذران زمانا واحدا كما إذا قال ان قسم زيد فله تعالى علي أن اصوم اليوم التالي لقدمه وان قدم عمرو فله علي أن أصوم أول خميس فقدمما معا يوم الاربعاء فلا يجزى صيامه عنهما ، ما كما نقله صاحب التتمة بل عليه أن يصوم عن أول نذر ويقضى يوما للنذر الثاني ثم قال ويحتمل أن يقال لا ينعقد النذر الثاني كذا نقله الرافعي عنه ثم نقل في نظير المسئلة ان الثاني لا ينعقد على وفق احتمال المتولى ثم أعاد النووي المسئلة قبيل البيوع من زوايده فقال لو نذر صوم سنة معينة ثم قال ان شفى الله مريضى فله علي صوم الاثنتين من هذه السنة قال القاضى الحسين في فتاويه لا ينعقد الثاني لان الزمان مستحق لغيره وقال العبادى ينعقد فيلزمه القضاء قيل له لو كان له عبد فقال ار شفى الله مريضى فله علي عتقه ثم قال ان قدم زيد فعلي عتقه قال ينعقدان فان وقعا معا أقرع بينهما ، ومنها إذا شرط المتبايعان خيار الثلاث فان الاصح ان ابتداءها من حين العقد وحيدئذ فيبقى له الفسخ بعلتين والثاني يبقى من حين التفرق فلو اشترى غايبا بالوصف وصححناه فان الخيار يثبت عند الرؤية ويمتد الى آخر مجلس الرؤية فلو شرط مع ذلك خيار الثلاث فيكون في أولها الوجهان السابقان فان قلنا هناك من العقد فيكون هـا من الرؤية وان قلنا من التفرق فيكون هنا من انقضاء خيار الرؤية كذا ذكره الدارمى في كتابه المسمى جامع الجوامع ومودع البدايع ومن خطه نقلت ، ومنها ما قاله الدارمى أيضا في الكتاب المذكور انه إذا اجتمعت انواع من الخيار كخيار المجلس والشرط والعيب والرؤية ففسخ العاقد فينظر إن صرح بالفسخ بجميعها انفسخ بالجميع وان صرح بالبعض انفسخ به وان اطلق فينفسخ بالجميع لانه ليس ببعضها اولى من بعض قال وكذلك في الاجازة اذا أجاز في الجميع أو اطلق فان أجاز في البعض بقي الخيار بالإبقاء ، ومنها ما ذكره الرافعي في آخر الباب الاول من ابواب الطلاق انه اذا وطئ امرأتين واغتسل عن الجنابة وحلف انه لم يغتسل عن الثانية لم يحث ومنها ما ذكره الشيخ أبو علي السنجي قبيل كتاب الزكاة من شرح التلخيص أن المرأة إذا كانت جنباً فحاضت ثم اعتسلت وكانت قد حلفت انها لا تغتسل عن الجنابة فلعبرة عندنا بالنية فان نوت الاغتسال عنها تكون مغتسلة عنها وتحث وان نوت عن الحيض وحده لم تحث لانها لم تغتسل عن الجنابة وان كان غسلها مجزياً عنها معاً قال ورجح القفال الحث هذا كلامه وقد ظهر لك مما قلناه الآن عن الرافعي انه صور مسألة اليمين بحال اتحاد النوع وقد يؤخذ منها التخصيص أيضاً في مسألة الشيخ ابي علي حتى اذا نوى ما عدى الاول من افراد النوع قاصدا لم يصح وهو متجه .

هو مسئلة في المعلول هل هو مقارن لتمام علمه أم يتأخر عنها فيه منهيان قريبان من الخلاف السابق ذكره في باب الخصوص في الشرط مع المشروط .

إذا علمت ذلك فن فروع المسئلة ما ذكره الرافعي في كتاب الظهار في الكلام على التكفير بالعتق فقال واختلاف الاصحاب في أن الطلاق والعتق وسائر الالفاظ هل يثبت حكمها مع الجرح الاخير من اللفظ ام عقب تمام أجزاءه على الاتصال والا كثرون على الثاني وهو الذي ذهب اليه الشيخ أبو علي قال وبنوا على هذا ما إذا قال لغيره اعتق عبدك عني فاعتقه عنه فانه يدخل في ملك السائل ويعتق عليه وهل يدخل في ملكه مع آخر اللفظ أو بعده يبني على ما ذكرناه فعلى ما سبق انه الصحيح اذا تم اللفظ حصل الملك ثم العتق ، ومنها إذا ارنضع الصبي خمس رضعات وحصل التحريم وانسخ النكاح حيث يحصل فهل يثبت ذلك مع الرضعة الخامسة او عقبها فيه هذا الخلاف .

الكتاب الخامس في دلائل اختلاف فيها

وفيهما ما بان الاول في المقولة منها

﴿ مسألة ﴾ قد سبق في اوائل الكتاب ان المختار في الافعال قبل البعثة هو التوقف اي لا يحكم عليها باباحة ولا تحريم واما بعد التبرع فمقتضى الادلة الشرعية ان الاصل في المانع الاباحة لقوله تعالى (خلق لكم ما في الارض جميعاً) وفي المضار أى مؤلمات القلوب هو التحريم لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام كذا ذكره الامام فخر الدين والآمدي واتباعهما وحكى النووي في باب الاجتهاد من التحقيق ونسج المذهب ثلاثة اوجه لاصحابنا في ان اصلها الاباحة او التحريم او لا حكم بالكافية قال وأصحها الثالث .

إذا علمت ذلك فللمسئلة فروع أحدها إذا وجدنا شعراً ولم ندر هل هو من مأكول أم لا فهل هو نجس أم طاهر على وجهين أصحهما في باب الاواني من زوايد الروضة هو الطهارة قال الماوردي والرويانى هما مبنيان على ان الاصل في المانع الاباحة أو التحريم ، الثاني إذا رأى شخصاً ولم يدر هل هو ممن يحرم النظر اليه أو لا كما لو شك هل هو ذكر أو أنثى أو شك في ان الانثى محرم أو أجنبية أو ان الأجنبية حرة أو أمة ويحويه فيتحه تخرج جواره على هذه القاعدة ، الثالث ان قارة المسك طاهرة إذا انفصلت من الصبية في حياتها فلو شككها في انها انفصلت منها في الحياة أو بعد الموت فيسح ان يقال ان تيقن وقت انفصالها وشك في وقت الموت كما إذا يقن انفصالها عنها في وقت الطهر مثلاً وسككها في انها ماتت قبل الطهر أو بعده فتكون طاهرة لان الاصل بقاء الحياة عند انفصالها اذ الاصل في كل حادثة تقديره في أقرب زمن وان تيقن وقت موتها وشك هل الانفصال

قبل ذلك او بعده فبالعكس لما ذكرناه بعينه وان لم يتيقن وقت واحد منها فيستخرج على ان الاصل
الاباحة ام لا يؤيده انها كانت في حال الحياة محكوما عليها بالطهارة والاصل بقاء ذلك الحكم لاننا
شككنا في المنعس وهو الموت السابق على الانفصال والاصل عدمه ، الرابع إذا لم يعرف حال النهر
هل هو مباح أو مملوك فهل يجري عليه حكم الاباحة أو الملك على وجهين مفرعين على ان الاصل الاباحة
أو الحظر ذكره الماردى فى الحاوى ، الخامس الثوب المركب من الحرير وغيره إذا كان وزنها سواء
فى حله وجهان يبنيان على هذه القاعدة أصحها الحل .

﴿مسئلة﴾ استصحاب الحال حجة على الصحيح وقد يعبر عنه بأن الاصل في كل
حادث تقديره في أقرب زمان وبأن الاصل بقاء ما كان على ما كان ولذلك فروع كثيرة مشهورة
احدها إذا وكل بتزويج ابنته فحصل موت الموكل ووقوع النكاح وشككنا في السابق قال القاضي
الحسين فيتخرج على الوجهين في الاصل والظاهر لأن الاصل عدم النكاح والظاهر بقاء الحياة قال
فعلى هذا يصح في الاصح كذا نقله الروياني في كتاب النكاح من البحر ثم قال وعندي الاصح انه
لا يصح لأن الاصل التحريم فلا يستباح بالشك . وإذا استحضرت ان الاصل في الحوادث تقديره
في اقرب زمن لزم اقترانها في الزمان وحينئذ فيحكم بالبطلان . الثاني انه لا يصح توكيل المرأة في
ايجاب النكاح ولا في قبوله ويصح توكيلها في طلاق غيرها في الاصح والخنى في ذلك كالمرأة كذا
رأيت في كتاب الخصال لابن المسلم ففتح اللام الدمشي تلميذ الغرالي وأجاب به أيضاً النووي في باب
نواقض الوضوء من شرح المهدب تفقها بعد ان قال إنه لم ير فيه نقلاً فان أقدم الوكيل المذكور على العقد
ثم بان انه رجل في صحته وجاه مبنان على ما إذا باع مال موته ظاهراً حياته فبان ميتاً قاله ابن المسلم
ثم قال فان قلنا بعدم الصحة فقالت المرأة وقع العقد بعد التبيين وقال الزوج قبله فلقول قول المرأة
لأن الاصل قماء الاتسكال وقد أوضحت المسئلة ايضاً في كتابنا المسمى ايضاح المشكل في احكام
الخنى المشكل ، الثالث إذا ادعى عينا فتشهدت له بيعة بالملك في التبر الماضى مثلاً أو انها كانت
ملكه فيه أو ادعى الملك وأقام بيعة على نحو ما ذكرناه في قبولها قولان أصحهما وه قطع بعضهم انها
لا تقبل نعم يجوز له أن يقول كان ملكه ولا أعلم له مزيلاً ويجوز أن يشهد بالملك في الحال استصحاباً
لما عرفه قبل ذلك من شراء أو وارث أو غيرها كذا قاله الراعي قال ولو قال المدعى عليه كان
ملكك أمس فقيل لا يؤخذ به كما قامت بيعة ماله كان ملكه أمس والاصح انه يؤخذ كما لو شهدت
البيعة انه أقر أمس والفرق على هذا بين ان يقول كان ملكه أمس وبين ان تقوم البيعة بذلك ان

الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد قد ينحمن - حتى لو استندت الشهادة الى تحقيق بأن قال هو ملكه اشتراه منه قبلت وانما الخلاف في هذا الفصل ينبنى كما قاله المروى في الاشراف على ان الاستصحاب هل هو حجة أم لا ، الرابع لو اتفقا على الاتفاق على الولد من يوم موت الاب ولكن تنازعا في تاريخ موته فقال الولد من سنة مثلا وقال الوصي من سنتين فالقول قول اليتيم في الأصح كما قاله الرافعي في آخر الوصايا ، الخامس لو اختلف الوارث والموهوب له في ان الهبة وقعت في الصحة أو في المرض فالقول قول الموهوب له كما قاله ابن الصلاح وحزم به في الروضة في آخر الهبة الا انه عبر بالاختار وهو مخالف لهذه القاعدة ، السادس إذا أوصى لحمل مالة فانما يعطى لولدها إذا تبقتنا وحوده في حال الوصية بأن ولدته لدون سنة أشهر أو لا أكثر ودون أربع سنين إذا لم يكن لها زوج ولا سيد يغشاها فان كان لم يعط لهذه القاعدة ، السابع تزيج بأمه أو وطئها بشبهة ثم اشتراها فظهر بها حمل يجوز ان يكون متقدما على الشراء حتى لا يصير به أم ولد وأن يكون متأخرا عنه فان الحمل يعتق وتصير الجارية أم ولد على الصحيح لهذه القاعدة فان وضعت لدون ستة أشهر أو لا أكثر ولم يطأها بعد الملك لم تصر أم ولد وان وطئها بعد الملك ورلدت لسنة أشهر من حين الوطء فيحكم بحصول العلق في ملك اليمين وان احتمل سبقه ، الثامن إذا وكاله في استيفاء القصاص فاستوفاه ثم ثبت ان الموكل عزل الوكيل ولم يعلم هل وقع العزل بعد الاستيفاء أو قبله فلا شيء على الوكيل كما قاله الرافعي لما ذكرناه ، التاسع إذا علفت المرتدة من مرتد فنيه وحوه أمحبها على ما قاله ابو عبيد عن الجمهور انه مرتد والثاني ونقله الرافعي في السمر - بين عن تصحيح البغوي واقتصر عليه انه مسلم وأطلق في المحرر تصحيحه والثالث انه كافر أصلي فان ارتد الابوان بعد العلق به فمسلم بلا نزاع ولو احتمل ان يكون علقه بعد الردة أو قبلها فمقتضى تقدير الحادث في أقرب زمان ان يكون على الاقوال ويدل عليه كلامهم في الوصية للحمل ، العاشر ذكر الرافعي في آخر الباب الثاني من أبواب الطلاق انه إذا طلق العبد زوجته طلقته واعتقه سيده فان وقع العتق أولا فله رجعتها وتجبدها نكاحها وان طلق أولا فلا تحل الا بحمل فلو أشكل السابق واعترف الزوجان بالاشكال لم يحل الا بحمل عند الاكثرين .

إذا علمت هذا كله فلو اختلفا في السابق فينظر ان اتفقا على وقت الطلاق كيوم الجمعة مثلا وقال عتقت يوم الخميس في الرحمة وقالت بل يوم السبت فالقول قولها للقاعدة التي ذكرناها وان اتفقا ان العتق يوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت فقالت بل يوم الخميس فالقول قوله لما ذكرناه وان لم يتفقا على وقت احدهما بل قال طلقتك بعد العتق وقالت بل قبله واقتصر عليه فالقول قوله لا لحمل السابق ايضا وعلاه الرافعي بانه اعرف بوقت الطلاق ولقائل ان يقول لم لانظروا ههنا الى السابق في الدعوى

كما قالوا به فيما إذا اتفقا على الرجعة وانقضاء العدة واختلعا في السابق منهما . الحادى عشر لو وجدنا رأس المال في يد المسلم اليه فقتل المسلم اقبضتكم بعد التفرق فيه كون باطلا وقال الآخر بل قبله فان اقام احدهما بينة فلا اشكال وان اقام كل ههما بينة على ما يدعيه فقد حكى الرافعى في باب السلم عن ابن شريح من غير اعتراض عليه ان بينة المسلم اليه اولى وهذا فيه خروج عن القاعدة التى ذكرناها وسببه تصديق مدعى الصحة على المعروف وايضا فلان مع بينة التقدم زيادة علم وسكت الرافعى عما إذا لم تكن بينة بالكافية وينتج تخريجه ايضا على الحلال في دعوى الصحة والفساد كما اشرنا اليه ، الثانى عشر إذا اقر بجميع ما في يده أو بنسب اليه فتنازعا في بعض ما في يده هل كان موحودا حال الاقرار ام لا فان القول قول المقر كما قاله الرافعى في آخر الاقرار ولو قال ليس في يدي الالف والباقى لزيد فانه يقل ايضا وبه جزم في المطلب ولو مات المقر فقتل وارثه لم تكن العين موحودة افق القاضى الحسين بان القول قول المقر له وقال البغوي عندي لا تسمع الدعوى انه كان في الدار لانه غير مقصود بل يدعى ان الميت اقر له بها والقول قول الوارث مع بيمينه انه لا يعلم اقرار المورث به والذي قاله ضعيف لان الاقرار به صحيح وافق ابن الصلاح بان القول قول الوارث قال لكن لا يكفى الحلف على عدم الاستحقاق بل يحلف على عدم العلم بوجود ذلك او على انه داخل في الاقرار ونحو ذلك ، الثالث عشر لو اختلف الزوجان بعد الفرقة فقالت المرأة قد فتى (١) بعد الطلاق فلا لعان وقال الزوج بل قبله والقول قول الزوج كما جزم به الرافعى وكان سابه ان الاصل عدم الحد وايضا فلان من كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صفة ذلك الشيء وهكذا إذا عرف له جنون سابق وقذفه قاذف فادعى انه قذفه في حال جنونه فالقول قول القاذف لما ذكرناه ، الرابع عشر إذا فوض الطلاق الى زوجته فاتفقا على التطبيق لكن قال الزوج انه تأخر عن الفور وانكرت صدى الزوج لما ذكرناه وعلاه ايضا الرافعى بان الاصل بقاء النكاح ، الخامس عشر لو كان متزوجا برقيقة او كفرة فمات الزوج واتفقت ورثته على اسلامها او عتقها لكن قالوا ان ذلك بعد موت الزوج وقالت المرأة بل قبله فان المصدق هو الورثة كما قاله الرافعى في الدعاوى ومثله لو نشرت وعادت ثم اختلفا هل كان يوما او يومين قاله الرافعى ، السادس عشر إذا ادعى بهيمة او شجرة واقام عليها بينة فانه لا يستحق الثمرة ، المتساج الحاصلين قبل إقامة البينة لان البينة وان كانت لا توجب ثبوت الملك بل تظهره بحيث يكون الملك سابقا على اقامتها الا انه لا يشترط السبق بزمان طويل ويكتفى لمحظة لطيفة في صدق التهود ولا يقدر ما لا ضرورة اليه وقيل يستحق ذلك نعم يستحق الحمل الموحود في اصح الوجهين تبعا للام كما يدخل في العقود ومقتضى هذا الاصل ان من اشترى شيئا فادعاه مدع واحده منه بحجة مطلقه لا يرجع على بايعه بالثمن

لاحتمال انتقال الملك من المشتري الى المدعى وقد ذهب اليه القاضي الحسين لكن الذي اطبق عليه
الاصحاب ثبوت الرجوع بل لو باع المشتري او وهب وانزع المال من المتهب او المشتري منه كانت
للمشتري الاول الرجوع ايضا قال الرافعي وسبب ذلك الحاجة اليه في عهدة العقود ولان الاصل ان لا
معاملة بين المشتري والمدعى ولا انتقال منه فيستدام الملك المشهود به الى ما قبل الشراء ، السامع عشر
إذا شك هل وقع الرضاع المؤثر في التحريم في مدة الحولين او بعدها فلا تحريم في الاصح لما ذكرناه
الثامن عشر إذا شك هل احرم بالحج قبل اشهره او بعدها كان محرما بالحج كذا نقله في البيان عن
الصيغري ولم يخالفه وعلاه بعله هذه المسائل وعبر عنها بقوله لانه على يقين من هذا الزمان وفي شك
مما تقدمه ومن هذه العلة تعلم ان صورة المسئلة فيما إذا تيقن دخول اشهر الحج فان شك هل دخلت ام لا
انقعد عمرة ، التاسع عشر إذا قد ملفوظا وادعي انه كان ميتا وقال الولي بل كان حيا فاصح القولين كما قلناه
الرافعي في كتاب الجنایات تصديق الولي ، العشرون لو اختلف المتبايعان في وقت الفسخ فقال احدهما
فسخت في وقت الفسخ وقال صاحبه بعد مضي الوقت قال الدارمي في كتابه المسعى جامع الجوامع
ومودع البدايع ان ابن المرزبان حكى عن صاحبه ابي الحسين بن القطان ان فيه الاربعة التي
في الرجعية احدها يصدق الزوج والساي الزوجة والثالث السابق والرابع يحلف كل واحد فيما اليه فيه حلف
الزوج على وقت الرجعة والزوجة على وقت انقضاء العدة قال فيقول ههنا يحلف الفاسخ او صاحبه او السابق
بالدعوى او يحلف الفاسخ على وقت فسخه وصاحبه على مضي الخيار الا ان العدة ان كانت بالحمل
او الافراء فهو الى المرأة لانهما أعرف بذلك وأما الاشهر فهما مشتركان فيها بل الزوج اولى بذلك
لان اول العدة من الطلاق وهو اليه واما ههنا فالفسخ الى الفاسخ وهو أعرف به وأما مضي الخيار
فالوله بالعقد وهما مشتركان في معرفته وحينئذ فيحتمل في مسئلتنا وجهين احدهما تصديق الفاسخ لانه
أعرف بفسخه وبأن الاصل بقاء وقت الخيار والثاني تصديق صاحبه لان الاصل بقاء العقد انتهى
كلام الدارمي ومن خطه نقلت وقال الرافعي في خيار المجلس لو اتفقا على التفرق وقال احدهما فسخت
قبله وأذكر الآخر فالقول قول المكر مع يمينه على الصحيح والثاني يصدق مدعى الفسخ لانه اعلم بتصرفه
هذا كلامه ويدخل فيه صورتان انكار أصل الفسخ وانكار تقدمه ، الحادي والعشرون قال البايغ بعثك
الشجرة بعد التأبير فالتمرة لي وقال المشتري بل قبله فهي لي فالقول قول البايغ كذا ذكره في زوايد
الروضة قبيل السلم ، الثاني والعشرون إذا قالت المرأة طلقني على الف فطلقها ثم اختلفا فقال الزوج
طلقتك عقب سؤالك وقالت المرأة بل بعده بحيث لا يعد جوابا له فالقول قولها لما ذكرناه وقد ذكرها

في التنبيه في آخر كتاب الخلع بلفظ فيه تعقيد وإلباس ، الثالث والعشرون إذا استأجر للصبي مدة يبلغ فيها بالسن فإن الاجارة لا تصح في المدة الواقعة بعد البلوغ كذا قاله الرافعي في الباب الثالث من أبواب الاجارة وهو مشكل لأن الاصل بقاء الحجر والنتجه ان يقال ان استمر الحجر عليه بعد البلوغ لاجل سفهه صح وكذا ان جهل حاله لما ذكرناه من الاصل وان بلغ رشيداً تبيننا البطلان ويلزم على ما قاله الرافعي انه لو غاب الصبي عن وليه مدة يبلغ فيها بالسن لم يكن له التصرف في ماله ولا اخراج زكاته بل يتولى الحاكم ذلك بحكم الغيبة نعم ذكر الجرجاني في الشافعي اما إذا قلنا ان اختيار الولي للصبي يكون بعد البلوغ فقول المخاطب بذلك هو الولي او الحاكم فيه وجهان والقييل بانه الاب يلزمه ان يقول في مسئلتنا بصحة الاجارة وبجميع ما يتفرع على ذلك .

الباب الثاني في المردودة

مسئلة قول الصحابي حجة فيما ليس للاجتهاد فيه بحال كذا نص عليه الشافعي في اختلاف الحديث فقال روى علي رضي الله عنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجعات وقال لو ثبت ذلك عن علي رضي الله عنه لقلت به فانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر انه فعله توقيفاً هذا كلامه ومنه نقلت وجزم به أيضاً في المحصول في باب الاخبار في الكلام على كيفية الفاظ الصحابي فتفطن له ورأيت محزوماً به لابن الصاغ في كتاب الايمان من كتابه المسمى بالسكامل اي بالكاف لا بالشين وهو كتاب في الخلاف بيننا وبين أبي حنيفة وأما قوله في الامور المجتهد فيها فلا يكون حجة على أحد من الصحابة المجتهدين بالاتفاق كما قاله الآمدي وابن الحاجب وهل يكون حجة على غيرهم حتى يجب عليهم العمل به فيه ثلاثة مذاهب أصحها عند الامام والآمدي واتباعها انه ليس بحجة والثاني انه حجة والثالث ان خالف القياس كان حجة والا فلا وإذا قلنا بانه حجة فهل يخص به عموم كتاب أو سنة فيه خلاف لأصحاب الشافعي حكاه الماوردي في الحاوي فلو اختلفوا اخذنا بقول الاكثرين فان استوا اخذنا بقول من معه أحد الخلفاء الاربعة فان لم يكن رجعنا الى الترجيح قاله الماوردي في أول الحاوي وإذا قلنا انه ليس بحجة فهل يجوز للمجتهد تقليده فيه ثلاثة أقوال للشافعي الجديد انه لا يجوز مطلقاً والثاني يجوز والثالث وهو قديم ان انتشر جاز والا فلا وما ذكرته في هذين المسئلتين اعني الحجة والتقليد قد صرح به الغزالي في المستصفى والآمدي في الاحكام وغيرها وافردوا لكل حكم مسألة وذكر في المحصول نحو ذلك أيضاً فتوهم صاحب الحاصل خلاف ذلك وخطأ مسألة بمسئلة وتابعه عليه البيضاوي في المنهاج فحصل الغلط كما أوضحته في شرح المنهاج وقد نص (م ٢٠ — التنبيه)

الشافعي في مواضع من الأمام على أنه حجة وعلى أنه يجوز تقليده فلنذكر بعضها ويحصل في هذه الأحكام
 فروع القاعدة أيضاً فمنها في كتاب الحكم في قتال المشركين فقال ما نصه وكل من يجلس نفسه
 بالترهيب تركنا قتله اتباعاً لأبي بكر رحمه الله ثم قال وإنما قلنا هذا اتباعاً لا قياساً ، ومنها في كتاب
 اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى في باب النصب فقال ان عثمان قضى فيما اذا شرط البراءة من
 العيوب في الحيوان ان يبرأ قال وهو الذي يذهب اليه وإنما ذهبنا الى هذا تقليداً هذا لفظه ثم صرح
 بان الحكم في القياس عدم البراءة ومنها في الكتاب المذكور أيضاً ما نصه وإذا أصاب الرجل بمكة
 حماماً من حمامها فعليه شاة اتباعاً لعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم انتهى وللأصحاب وحنان
 في ان ايجاب الشاة هل هو للمائلة في الف البيوت او لتوقيف بانهم عن النبي ﷺ ومنها في عتق
 امهات الاولاد وهو مذكور بعد باب جماع تفريق أهل السهمان ما نصه ولا يجوز الا ما قلنا فيها اي
 أم الولد وهو تقليد لعمر بن الخطاب هذه عبارته وذكر في البويطي أيضاً ما يدل على انه حجة فقال
 في باب الدلالة لا يحل تفسير المتشابه الا بسنة عن رسول ﷺ او خبر عن أصحابه وقال بهذا ذلك أو
 عن أحد من أصحابه أو اجماع العلماء انتهى وفروع هذه المسئلة كثيرة منها المسائل التي ذكرتها عن
 الشافعي لاجل بيان مذهبه في أصل المسئلة .

الكتاب السادس في التعادل والترجيح

هو مسئلتان الامارتان اي الدليلان الظيان يجوز تعارضهما في نفس المجتهد بالاتفاق
 واما تعادلهما في نفس الامر فمنه جماعة لعدم فايدها وذهب الجمهور كما حكاه عنهم في الحصول الى
 الجواز وكذلك حكاه أيضاً الآمدي وابن الحاجب واختاراه على هذا فقل يتخير المجتهد بينهما وجزم
 به الإمام نحر الدين والبيضاوي في الكلام على تعارض النصين وقد يتساقطان ويرجع المجتهد الى
 البراءة الاصلية وإذا قلنا بالتخير فوقع ذلك للقاضي فحكم بأحدهما مرة لم يجز له ان يحكم بالآخرى
 مرة أخرى واختار الإمام في الامارتين طريقة ثالثة فقال ان كانتا على حكمين متنافيين كفعل واحد
 كإباحة وحرمة فهو جاز عقلاً ممتنع شرعاً وان كانتا على حكم واحد في فعلين متنافيين فهو جاز وواقع
 ومقتضاه التخير والدليل على الوقوع تخيير المالك لما بين من الابل بين أربع حقائق أو خمس بنات لبون .
 إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا تحير المجتهد في القبلة فانه يصلى الى اي جهة شاء فلو
 اختار جهة ثم أراد الانتقال الى غيرها فمقتضى هذه القاعدة انه لا يجوز سواء كان في هذه الصلاة
 أم في غيرها ومثله إذا خيرناه بين المجتهدين في الحكم .

﴿مسئلة﴾ اذا تعارض دليلان فالعمل بهما ولو من وجهه اولى من اسقاط أحدهما

بالكلية لان الاصل في كل واحد منهما هو الاعمال فمن فروع المسئلة ما إذا اوصى بعين زید ثم اوصى بها لعمره فالصحيح المنصوص بالتشريك بينهما لاحتمال ارادته وقيل يكون رجوعا وهذا بخلاف ما لو قال الذى اوصيت به زید قد اوصيت به لعمره او قال لعمره اوصيت لك بالعبد الذى اوصيت به لزيد فانه رجوع على الصحيح لانه هناك يجوز ان يكون قد نسي الوصية الاولى فاستصحابها بقدر الامكان وهنا بخلافه ، ومنها إذا قامت بينة على ان جميع الدار لزيد وقامت أخرى على ان جميعها لعمره وكانت في يدهما او لم تكن في يد واحد منهما فانها تقسم بينهما .

﴿مسئلة﴾ إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه وهما اللذان يجتمعان في صورة

وينفرد كل منهما عن الآخر في صورة كالحيوان والابيض فيطلب الترجيح بينهما لانه ليس تقديم خصوص احدهما على عموم الآخر باولى من العكس فان الخصوص يقتضى الرجحان وقد ثبت هنا لكل واحد منهما خصوص بالنسبة الى الآخر فيكون لكل منهما رجحان على الآخر كذا جزم به في المحصول وغيره .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة تفضيل فعل النافلة في البيت على المسجد الحرام فان قوله عليه الصلاة والسلام صلاة في مسجدي هذا تعدل الف صلاة فيما عداه الا المسجد الحرام يقتضى تفضيل فعلها فيه على البيت لعموم قوله فيما عداه ، وقوله عليه الصلاة والسلام افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة يقتضى تفضيل فعلها فيه على المسجد الحرام ومسجد المدينة والمنقول عندنا فيه هو الثاني وقد جزم به النووي في التحقيق وشرح المذهب وغيرها وسببه ان حكمة اختيار البيت هو البعد عن الرياء المؤدى الى احباط الاجر بالكلية واما حكمة المسجدين فهي الشرف المقتضى لزيادة الفضيلة على ما عداها مع اشتراك الكل في الصحة وحصول الثواب ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها إذا ذكرها فان بينه وبين نهيها عليه الصلاة والسلام في الاوقات المذكورة عموما وخصوصاً من وجه لان الخبر الاول عام في الاوقات خاص ببعض الصلوات وهى المقضية والثاني عام في الصلاة مخصوص ببعض الاوقات وهو وقت الكراهة فيصير الى الترجيح ومذهبنا الاخذ بالاول لانه عليه الصلاة والسلام قضى سنة الظهر بعد فعل العصر وقال شغلى عنها وقد عبد القيس وايضا لما في المبادرة الى القضاء من الاحتياط والمصارعة الى براءة الذمة ، ومنها عدم كراهة الصلاة في الاوقات المذكورة بدكة ترفها الله تعالى فان قوله عليه الصلاة والسلام يا بنى عبد مناف من ولي منكم امر هذا البيت فلا يمنع احدا طاف او صلى أية ساعة شاء من ليل او نهار مع نهي عن الصلاة

في الاوقات المكروهة متعارضان من وجه تقدموا بخصوص مكة ولا بد له ايضاً من دليل .

﴿ مسألتى ﴾ النبي ﷺ له منصب النبوة المقتضية لنقل الاحكام بالوحي عن الله تعالى ومنصب الامامة المقتضية للحكم والاذن فيما يتوقف عليه الاذن من الائمة كالتولية وقبض الزكوات ومصرفها ونحو ذلك فانه امام المسلمين والقيام باورهم ومنصب الافتاء بما يظهر رجحانه عنده فانه سيد المجتهدين فاذا ورد منه تسليط على شيء مثلاً بلفظ يحتمل الثلاث فذهب الشافعي انما لا يحمله على الثلاث بل يحمله على التشريع العام لانه الغالب من احواله ولانه المنصب الاشرف ولان الحمل عليه اكثر فايده فوجب المصير اليه الا ان الاول ارجح من الثاني للاتفاق عليه بخلاف الاجتهاد وقال ابو حنيفة يحمل على الثاني لانه المتيقن .

إذا علمت ذلك فله مسئله فروع منها جواز الاحياء بغير اذن الامام خلافاً لابى حنيفة ومدرک الخلاف ان قوله عليه الصلاة والسلام من احيا ارضاً مينة فهي له تشمل للاحتتمالات السابقة ، ومنها استحقاق القاتل للسلب إذا لم يصرح الامام بذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه وخالف فيه ابو حنيفة .

﴿ مسألتى ﴾ إذا تعارض ما يقتضى ايجاب الشيء مع ما يقتضى تحريمه فانهما يتعارضان كما قاله في المحصول حتى لا يعمل باحدهما الا بمرجح لان الخبر المحرم يتضمن استحقاق العقاب على الفعل والموجب يتضمنه على الترك وجزم الآمدي بترجيح المحرم للاعتناء بدفع المفساد وذكر ابن الحاجب نحوه ايضاً لكن ذكر الآمدي وابن الحاجب ايضاً انه رجح الامر بالفعل على النهي عنه وفي معنى ما ذكرناه مالو دار الامر بين ترك المستحب وفعل المنهي عنه .

إذا علمت ذلك فله مسئله فروع منها إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار فانه يجب غسل جميعهم والصلاة عليهم فان صلى عليهم دفعة جاز ويقصد المسلمين منهم وان صلى عليهم واحداً فواحدًا جاز وينوى الصلاة عليه ان كان مسلماً ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلماً كذا ذكره الرافعي وزاد النووي ان الصلاة عليهم دفعة افضل قال واختلاط الشهداء بغيرهم كاختلاط الكفار بالمسلمين لان الكفار والشهداء لا تجوز الصلاة عليهم، ومنها إذا لم يعرف ان الميت مسلم او كافر فان كان في دار الاسلام صلى عليه لان الغالب فيها الاسلام بخلاف ما إذا كان في دار الكفر كذا ذكره الرافعي ومقتضاه انه لا فرق بين ان يكون الغالب على تلك البقعة المسلمين ام الكفار لا غالب (١) بالكلية ولو قبل بالتفصيل لكان متحها وحينئذ فاذا استويا حرمت الصلاة تغليباً للحرمة على الوحوب ولان الصلاة على الكافر لا تفعل

(١) كذا بالاصل ولعل صوابه ام لا عاب .

أصلاً وقد يترك في حق المسلم كالشهيد ومن مات تحت هدم وتمذر غسله وتيممه ثم ان قياض ما سبق ان يأتي بالشرط فيقول أصلي عليه ان كان مسلماً كما سبق في الاختلاط ، ومنها إذا لم يعلم هل الميت شهيد أو غيره فالمتجه وحوب الصلاة عليه لان مقتضى وهو الاسلام قائم وقد شككنا في المسقط والاصل عدمه والتعليق هنا على قوله ان كان كذا بعيداً (١) لانه لم يعتمد اصلاً يتمسك به بخلاف الاختلاط فان الموجب محقق فيجب تعاطيه بما يمكن التوصل اليه ، ومنها إذا كان محدثاً أو جنباً وخاف على المصحف من استيلاء كافر بتمنه فانه يحمله بل لو خاف مجرد الضياع فانه يحمله ايضاً لما في تركه من ضياعه عليه . واعلم ان الشيخ عز الدين قد عبر في القواعد بعبارة اخرى فقال الفعل الواحد إذا كان في فعله مفسدة وفي تركه مفسدة واجاب عنه بانه يراعى الاخف وجعل من ذلك كشف العورة للمداواة ، ومنها إذا احتجم المتوضي او اقتصد بعد ان صلى فانه يستحب له تجديد الوضوء ليخرج من خلاف أبي حنيفة فانهما ناقضان للوضوء عنده فان لم يكن قد صلى به شيئاً فانه يكره له التجديد لانه في معنى الغسلة الرابعة المنهي عنها كذا ذكره القاضي الحسين في باب صلاة المسافر من تعليقه قال وكان ابن شريح في هذه الحالة يمس فرجه ثم يتوضأ فدار الامر في مشالتنا بين ترك المستحب وهو الخروج من الخلاف وبين فعل منهي عنه وهو غسل زائد على الثلاث ومنها اذا شك المتوضي هل غسل مرتين أو ثلاثاً فقل يأخذ بالاكثرو ولا يفصل أخرى لانه مرتكب لبدعة بتقدير الزيادة وتارك لسنة بتقدير النقصان ولكن صححوا انه يأتي بالمشكوك فيه وعلموه انه انما يكون بدعة بتقدير الاثبات به مع العلم بالزيادة ، ومنها ان المستحب لمن يريد الاحرام بالحج او العمرة ان يترين بقلم الاظفار وحق الشعر ونحوهما وانه يكره ذلك لمن دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد ان يضحى لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له ذبح يذبحه فاذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذن من شعره ولا من اظفاره شيئاً حتى يضحى رواه مسلم والذبح بكسر الذال الذبيحة وقيل يحرم ذلك والعملية في النهي حصول المغفرة والتطهير بجميع أجزائه وقيل للتشبيه بالحرمين فلو اراد الاحرام في عشر ذي الحجة من يريد الاضحية فمراعاة جانب الهي تقتضى بقاء الكراهة وهو واضح ، ومنها اذا غسل اليسرى ثلاثاً قبل اليمنى ثم غسل اليمنى فالاقرب انه لا يستحب اعادة غسل اليسرى ثلاثاً مراعاة لاستحباب التيامن لان الزيادة منهي عنها والترتيب بين الرجلين مثلاً مستحب كذا قاله الشيخ تقي الدين ابن دقيق العبد في شرح الامام قال فان غسل اليسرى مرة واحدة ثم غسل اليمنى ثم غسل اليسرى ففيه نظر ثم ان الشيخ قرر النظر بثنى فيه ضعف واعلم ان المسئلة يتلخص منها أربعة أقسام القسم الاول المعروف والثاني ان يبدأ باليسرى فيغسلها ثلاثاً ثم اليمنى كذلك ففي استحباب اعادة الثلاث

(١) كذا بالاصل ولعل صوابه بعيد .

في اليسرى ما ذكره الشيخ من الاحتمال الثالث ان يغسل اليمنى مرة ثم اليسرى كذلك ثم يفعل هكذا
ثانياً وثالثاً فيحتمل ان يعتد له بالثلاث في اليمنى و بواحدة في اليسرى وهي المفعولة بعد تمام الثلاث
في اليمنى وفي الغسلتين الباقيتين نظر ويحتمل ان يعتد له في اليسار بالثلاث ولا يعتد بالآخرتين
في اليمنى لان حكمها قد انقطع بالاخذ في طهارة اليسرى ، والرابع ان يغسل اولا اليسرى مرة
ثم اليمنى مرة ويزمل هكذا ثانياً وثالثاً فيحتمل أموراً احدها قوات سنة التثليث فيها مما لان
التثليث المشروع في اليمنى ان يكون قبل الشمال وفي الشمال ان يكون بعد اليمنى ، الثاني قواته في اليمنى
خاصة لان محل ذلك بعد اليمنى وهو باق ، الثالث الاعتداد به فيها معاً في هذا القسم وفي الذي قبله
كذا قد قيل به فيمن توضأ مرة واحدة ثم توضأ ثانياً كذلك ثم ثالثاً كذلك فان الفوراني وغيره قالوا
انه يحصل له فضيلة التثليث .

مسئلة ﴿ إذا تعارض قياسان كل منهما يدل بالمناسبة على تقديم مصلحة احدهما
متعلقة بالدين والثانية متعلقة بالدنيا فالاول مقدم لان ثمرة الدينية هي السعادة الابدية التي لا يعاد لها شيء
كذا جزم به الامام نجر الدين والآمدي وحكي ابن الحاجب قولاً ان المصلحة الدنيوية مقدمة لان
حقوق الآدميين مبنية على المشاححة ولم يذكر الآمدي ذلك قولاً بل ذكره سؤالاً .

إذا علمت ذلك فله مسئلة فروع منها إذا اجتمعت الزكاة والدين في تركة وضاق المال عنهما ففيه
أقوال اصحها تقديم الزكاة وفاء بالقاعدة وكما تقدم الزكاة في حال الحياة ويصرف الباقي الى الغرماء والثاني
عكسه كما تقدم القصاص على حد السرقة والثالث يستويان وهذه الاقوال تجري ايضاً في الدين مع كل
ما يجب في الذمة كالنذور والكفارات وفي المسئلة أمور مهمة ذكرتها في المهمات ، ومنها لو اجتمع الدين
والحج ففي المقدم منها هذه الاقوال حكاه ابن الرفعة وغيره ومنها الجزية ولدين فيه خلاف
والصحيح القطع بالتسوية وقيل يجري فيها الاقوال الثلاثة كذا ذكره الرافعي في كتاب الجزية ومنها
لو تلبس بالكتابة في الدار المغصوبة فينتجه تخريجه على هذه القاعدة سواء كان المالك حاضراً او غايه
ولا يخفى وجوب الاخيرة إذا امرناه بالاستمرار .

الكتاب السابع في الاجتهاد والافتاء

مسئلة ﴿ اختلفوا في جواز الاجتهاد لامة النبي ﷺ في زمنه على مذاهب حكاه
الآمدي احدها يجوز مطلقاً والثاني يمتنع مطلقاً لان الاجتهاد يفيد الظن والاخذ عنه يفيد اليقين
والثالث يجوز للغائبين من القضاة والولاة دون الحاضرين والرابع ان ورد فيه اذن خاص جاز والا فإ

والخامس انه لا يشترط الاذن بل يكفي السكوت مع العلم بوقوعه قال واختلف الفايلون بالجواز فمنهم من قال وقع التعبد به ومنهم من توقف فيه مطلقا وقيل بالتوقف في الحاضر دون الغائب قال والمختار جوازه مطلقا وان ذلك مما وقع مع حضوره وغيبته ظنا لا قطعا وذكر الغزالي وابن الحاجب نحوه أيضا واختار الامام جوازه مطلقا واما الوقوع فنقل عن الاكثرين انهم قالوا به في حق الغائب وانهم توقفوا فيه في الحاضر ومال الى اختياره وقيل ان كان الغائب غير متولى من جهة النبي ﷺ ولم يجد أصلا من كتاب ولا سنة فلا يجوز ان يجتهد في حق غيره لعدم ولايته عليه ويجوز في حق نفسه ان كان في شيء يخاف فواته وعليه اذا قدم على رسول الله ﷺ ان يسأله عنه وليس عليه ان يقدم ليسأل فان كان فيما لا يخاف فواته ففي جواز اجتهاده وجهان فان جوزنا فهل لغيره ممن ليس من أهل الاجتهاد ان يقلده فيه وجهان واذا جوزنا له الاجتهاد فحضر عند النبي ﷺ لم يعمل به في المستقبل وما تقدم من جواز الاجتهاد من غير أصل من كتاب ولا سنة بل بمجرد ظهور معنى مناسب هو رأي بعضهم وظاهر مذهب الشافعي كما قاله الماوردي خلافا واعلم ان الخلاف في أصل هذه المسئلة قريب من اختلافهم في جواز الاجتهاد للنبي ﷺ وفيه ثلاثة أوجه لأصحابنا ثالثها ما ذهب اليه الماوردي في كتاب القضاء فقال ان كان الحكم يشاركه فيه امته كتحريم الكلام في الصلاة والجمع بين الاختين لم يكن له ان يجتهد لانه يؤدي الى امر الشخص لنفسه وان لم يشاركهم فيه كمنع توريث القاتل وكحد الشارب جاز وقيل يجوز لنبينا دون غيره واذا قلنا بانه يجتهد ففي وجوبه ثلاثة اوجه ثالثها قال الماوردي وهو الاصح عندي يجب عليه الاجتهاد في حقوق الآدميين لانهم لا يصلون الى حقوقهم الا بذلك ولا يجب في حقوق الله تعالى بل يجوز له لانه تعالى لو أراد ذلك منه لامره به ثم إذا اجتهد فاختلف أصحابنا على وجهين أحدهما انه يرجع في اجتهاده الى الكتاب لانه اعلم بمعاني ما خفي منه والثاني وهو الاظهر انه يجوز ان يجتهد برأيه ولا يرجع الى اصل من الكتاب لان سنته أصل في الشرع وذكر الماوردي والرويانى اوجها اخرى وتفصيلا فأضربت عنه لعدم فائدته الآن .

إذا علمت ذلك فينتفرع على المسئلة جواز الاجتهاد في الفروع مع القدرة على النصوص وبحود ذلك من الاخذ بالظن مطلقا مع امكان القطع وبيان ذلك بمسائل الاولى جواز الاجتهاد بين مياه تمجس بعضها وهو على شاطئ البحر مثلا ، الثانية جوازه أيضا في أوقات الصلاة مع امكان الصبر الى اليقين ، الثالثة جواز مثله في الصوم أيضا والاصح في الجميع كما قاله الرافعي هو الجواز ، الرابعة إذا كان في بيت مظلم واشتبه عليه وقت الصلاة وقدر على الخروج منه لرؤية الشمس ففي وجوبه وجهان أصحهما في شرح المذهب انه لا يجب بل يجوز الاجتهاد ، الخامسة إذا كان بمسكة في المسجد وامكنه الوقوف على عين

الكعبة بلئشى الى جهتها ولمسها فانه لا يجوز له الاجتهاد كما جزم به الرافعي على عكس المسائل السابقة ، السادسة قاضى الحاجة فى الصحراء لا يجوز له استقبال القبلة ولا استدبارها فاذا امكنه الجلوس فى بيت معه لتلك فهل يجوز له تركه وقضاء الحاجة فى القضاء (١) بالاجتهاد فى القبلة لم يحضرنى فيها نقل ويظهر أن ينخرج على نظيره من الماء وقد تفرق بما علوه به هناك وهو ان له غرضا صحيحا فى كثرة المالية والافتناع بالماء الآخر فى المستقبل وقد يقال ان المكان المستور الذى يأمره به قد يشق عليه اثباته (٢) لبعده أو غيره ، السابعة إذا روى حديث لغائب عن رسول الله ﷺ فعمل به ثم لقيه هل يلزمه سؤاله فيه وجهان لأصحابنا حكاهما الماوردي والرويانى كلاهما فى كتاب القضاء أحدهما نعم لقدرته على اليقين والثانى لا لانه لو لزمه السؤال إذا حضر كانت الهجرة تجب إذا غاب قال الماوردي والصحيح عندي ان الحديث ان دل على تغليظ لم يلزمه وان دل على ترخيص لزمه ، السامنة إذا ظفر بمحدث يتعلق بالأحكام فان كان من المقلدين لم يلزمه السؤال عنه وان كان من المجتهدين لزمه سماعه ليكون أصلا فى اجتهاده ذكره أيضا الماوردي والرويانى قالا وعلى متحمل السنة ان يرويهما إذا سئل عنها ولا يلزمه روايتهما إذا لم يسأل الا أن يبعد الناس على خلافها ، التاسعة قال الرافعي لا يجب على واضع الجديرة ان يبحث عن البرء عند توهمه بل يستمر على المسح والتيمم قال وتوقف فيه الامام .

﴿ مسألة ﴾ لا يجوز للمجتهد بعد اجتهاده تقليد غيره بالاتفاق كما قاله الآمدي وابن الحاجب

وفى قبله ثمانية مذاهب حكاه الآمدي وكذا ابن الحاجب الا الثامن أصحابها عندهما وعند غيرهما المنع مطلقا والثانى يجوز والثالث انه حائز فيما يخصه دون ما يبي والرابع الجواز فيما يفوت وقته أى مما يخصه أيضا كما نبه عليه الآمدي ولا يجوز فيما لا يفوت والخامس ان كان أعلم حاز وان كان متساويا أو أدون فلا والسادس يجوز تقليد الصحابي بشرط أن يكون أرحح فى نظره من غيره وما عداه فلا يجوز وقد تقدم نقله عن الشافعي والسابع الحاق التابعي أيضا بالصحابي والثامن وهو الذى اسقطه ابن الحاجب يجوز تقليد الا علم بشرط تعذر الاجتهاد .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا خفيت أدلة القبلة على المجتهد لغيم أو ظلمة أو تعارض أدلة فانه لا يقلد فى أظهر القولين بل يصلى كيف اتفق ويقضى والثانى يقلد بلا قضاء فى الأصح ونقل الرافعي عن الامام ان هذا الخلاف محله فيما إذا ضاق الوقت أما قبله فيصبر ولا يقلد قطعا لعدم الحاجة قال وفيه احتمال له ، ومنها إذا لم تخف الأدلة عليه ولكن ضاق الوقت عن اجتهاده وهناك شخص قد اجتهد فأوجه حكاهما الرافعي أصحابها انه لا يقلده بل يصلى كيف اتفق ويعيد والثانى يقلد والثالث يجتهد

ولو خرج الوقت ومنها الاعمى يجتهد في الاواني والنياب في أصح القولين فان عجز قلد ولا يجوز له التقليد ابتداء الا ان الرافعي وغيره قد ذكروا في اوقات الصلاة ما يخالف المذكور في الاواني فقالوا يتخير أي الاعمى بين الاجتهاد والتقليد على الصحيح وقيل يتعين الاجتهاد اولا وقد ذكرت الفرق بينهما وكذلك بين كل منهما وبين المنع في القبلة مطلقاً في الكتاب المسمى مطالع الدقائق في الخوامع والفوارق فراجعه ومنها المؤذن الثقة المصنف يجوز للبصير اعتماده في الصحيح على الصحيح لانه كالخبر عن مشاهدة واما في يوم الغيم فوجهان اقربهما كما قاله الرافعي المنع لانه في هذه الحالة كالجتهاد وصحح النووي الحواز وقريب من هذه الفروع ان عدم الماء يجوز له على الصحيح ان يرجع الى من يبيحت عنه ولا يلزمه الطلب بنفسه .

﴿ مسألة ﴾ من لم يبلغ رتبة الاجتهاد هل له التقليد فيه ثلاثة مذاهب حكاهما في المحصول أصحها عنده وعدم الآمدي وغيرها يجوز بل يجب لفوله تعالى (فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ولان المعاش يفوت باستغفار جميع الناس باسباب الاجتهاد والثاني لا يجوز بل يجب عليه ان يقف على الحكم بطريقه واليه ذهب المعتزلة البغدادية وقالها قال به الجبائي يجوز ذلك في المسائل الاجتهادية كازالة النحاسة بالخل ونحوه دون المسائل المصوصة كتحریم الربا في الاشياء السنة ولا فرق في هذا الخلاف كما قاله ابن الحاجب بين العامي المحض وغيره .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة جواز تقليد العامي في أحكام العبادات والمعاملات وغيرها وذلك مما لا خلاف فيه عندنا ومنها إذا لم يكن عالماً بادلة القبلة ولكنه متمكن من تعلمها فهل يجوز له ان يقلد فيه خلاف ينبي على ان تعلمها فرض عين فلا يجوز او كفاية فيحوز والاصح عند الرافعي هو الاول وقال النووي المختار ما قاله غيره انه ان اراد سفره فرض عين لكثرة الاستباه عليه والا فرض كفاية لانه لم ينقل ان النبي ﷺ ولا الصحابة فمن بعدهم الرمو احداً بذلك .

﴿ مسألة ﴾ قال ابن الحاجب إذا قلد مجتهداً في حكم فليس له تقليد غيره فيه اتفاقاً ويجوز ذلك في حكم آخر على المختار .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسئلة عدم حواز تقليدنا الصحابة رضي الله عنهم اجمعين كذا ذكره ابن برهان في الاوسط قال لان مذاهبهم غير مدونة ولا مضبوطة حتى يمكن المقلد الاكتفاء بها فيؤديه ذلك الى الانتقال وذكر امام الحرمين في البرهان نحوه فقال اجمع المحققون على ان العوام ليس لهم ان يتعلقوا بمذهب اعيان الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم ان يتبعوا مذاهب الاثمة الذين سبوا

فَنظَرُوا أَوْ بَيَّنُّوا الْأَبْزَابَ وَذَكَرُوا أَوْضَاعَ الْمَسَائِلِ وَجَمَعُوا وَهَذَّبُوا وَبَيَّنُّوا وَذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَيْضًا مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْآنَ تَقْلِيدُ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ قَالَ لِأَنَّهُمَا قَدْ انْتَشَرَتْ وَعِلْمُ تَقْيِيدِ مُطْلَقِهَا وَتَخْصِصِهَا ضَامِمًا وَشَرْطُ فُرُوعِهَا بِخِلَافِ مَذْهَبِ غَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

﴿ مَسْئَلَةٌ ﴾ إِذَا التَزَمَ مَذْهَبًا مَعِينًا كَالطَّائِفَةِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ فِي الرَّجُوعِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا ابْنُ الْحَاجِبِ قَالَهَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهَا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ .
إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْئَلَةِ مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ نَقْلًا عَنْ الْغَزَالِيِّ فِي الْأَصُولِ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ لَهُ فَقَالَ إِذَا تَوَلَّى مُقْلِدٌ لِلضَّرُورَةِ مُحْكَمَ مَذْهَبٍ غَيْرِ مُقْلِدِهِ فَإِنْ قَلْنَا لَا يَجُوزُ لِلْمُقْلِدِ تَقْلِيدُ مَنْ شَاءَ بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقْلِدِهِ نَقْضُ حُكْمِهِ وَإِنْ قَلْنَا لَهُ تَقْلِيدُ مَنْ شَاءَ لَمْ يَنْقُضْ .

﴿ مَسْئَلَةٌ ﴾ ذَكَرَ الْقَرَأَنِيُّ فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ مَذْهَبِ الْغَيْرِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْقِعًا فِي أَمْرٍ يَجْتَمِعُ عَلَى أَبْطَالِهِ إِمَامُهُ الْأَوَّلُ وَإِمَامُهُ الثَّانِي فَمَنْ قَلَدَ مَالِكًا مِثْلًا فِي عَدَمِ النِّقْضِ بِالْمَسِّ الْخَالِي عَنِ الشَّهْوَةِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَدْلِكَ بَدَنَهُ وَيَمْسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ وَالْأَفْتَاكُونَ صَلَاتَهُ بَاطِلَةً عِنْدَ الْأَمَامِينَ .

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْئَلَةِ إِذَا نَكَحَ بِلَاوِلِي تَقْلِيدًا لَا بِي حَنِيفَةً أَوْ بِلَا شُهُودٍ تَقْلِيدًا لِمَالِكٍ وَوُطْءَ فَانَّهُ لَا يَحْدُ فُلُو نَكَحَ بِلَاوِلِي وَلَا شُهُودَ أَيْضًا حَدَّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ لِأَنَّ الْأَمَامِينَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْبَطْلَانِ .
﴿ مَسْئَلَةٌ ﴾ إِذَا وَقَعْتَ لِلْمُجْتَهِدِ حَادِثَةٌ فَاجْتَهَدَ فِيهَا وَافْتَى وَعَمِلَ ثُمَّ وَقَعْتَ لَهُ ثَانِيًا فِي وَجُوبِ إِعَادَةِ الْجَهْدِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ صَرَحَ بِهَا الْآمِدِيُّ وَقَالَ أَصْحَابُهَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَا كَرَأً لَمَّا مَضَى مِنْ طَرُقِ الْجَهْدِ لَمْ يَجِبْ وَالْأَوْجِبُ وَصَحَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنْ تَجْدِيدُ الْجَهْدِ لَا يَجِبُ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ الذِّكْرِ وَعَدَمِهِ وَجَزَمَ فِي الْمَحْصُولِ بِالتَّفْصِيلِ قَالَ وَإِذَا تَعَيَّنَ اجْتِهَادُهُ فَلَا حَسْنَ تَعْرِيفِ الْمُسْتَفْتَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهِ ثُمَّ يَحْتِجُ بِحُجَّتٍ يَقْتَضِي عَدَمَ الْوُجُوبِ مُطْلَقًا فَقَالَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ أَوَّلًا كَانَ طَرِيقًا قَوِيًّا لَزِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَحْصَلَ لَهُ الظَّنُّ بِأَنَّ تِلْكَ الْفَتْوَى حَقٌّ وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ وَاجِبٌ .

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْئَلَةِ مَا إِذَا تَنَجَّسَ أَحَدُ الْإِثْنَيْنِ فَاجْتَهَدَ وَتَوَضَّأَ بِمَا غَلِبَ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ مِنْهُمَا ثُمَّ حَضَرَتْ فَرِيضَةٌ أُخْرَى وَهُمَا بَاقِيَانِ فَانَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْجَهْدِ عَلَى الصَّحِيحِ وَمِثْلُهُ الْجَهْدُ فِي الْقِبْلَةِ وَطَلَبُ الْمَاءِ لِلْفَرِيضَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا كَانَ نَازِلًا فِي مَوْضِعِهِ وَهَكَذَا الْقِيَاسُ فِي الْأَوْقَاتِ وَنَحْوِهَا وَلَوْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ فِي صَحْرَاءٍ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْجَهْدِ فِي الْقِبْلَةِ حَتَّى لَا يَسْتَقْبِلَهَا وَلَا يَسْتَدِيرَهَا

وإذا اجتهد فالقياس وجوب اعادته كلما أراد ذلك واعلم ان أصل المسئلة قد حكى فيها الرافعي وجهين واقتضى كلامه تصحيح الاعادة وزاد في الروضة فقال ان كان ذا كراً لما مضى لم يلزمه قطعاً وان تجدد ما قد يوجب الرجوع لزمه قطعاً .

❦ **مسئلة** قال في المحصول اتفقوا على ان الداعي لا يجوز له ان يستفتي الا من غلب على ماظنه انه من أهل الاجتهاد والورع وذلك بان يراه منتصباً للفتوى بمشهد الخلق ويرى اجماع المسلمين على سؤاله فان سأل جماعة فاختلفت فتاويهم فقال قوم لا يجب عليه البحث عن اورعهم واعلمهم وقال آخرون يجب عليه ذلك وحينئذ اذا اجتهد فان ترجح مطلقاً في ظنه تعين العمل بقوله وان ترجح أحدهما في الدين واستوا في العلم وجب الاخذ بقول الادين ولو انعكس الحال فمنهم من خيره ومنهم من اوجب الاخذ بقول الاعلم وهو الاقرب وان ترجح احدهما في الدين والآخر في العلم فقل يرجع الى الادين والاقرب الرجوع الى الاعلم وان استويا مطلقاً فقد يقال لا يجوز كما قد قيل به في استواء الامارتين وقد يقال بجوازه وحينئذ اذا وقع ذلك بخير انتهى كلام المحصول ورجح ابن الحاجب جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل وما ادعاه الامام من الاتفاق على المنع من استفتاء المجهول ليس كذلك ففيه خلاف حكاه الغزالي والآمدي وابن الحاجب .

إذا علمت ذلك كله فقد اختلف اصحابنا في الفروع فقال الرافعي في الاجتهاد في القبلة انه إذا اختلف عليه اجتهاد مجتهدين فانه يقلد من شاء منهما على الاصح وقيل يجب تقليد الاوثق والاعلم ورجحه الرافعي في الشرح الصغير فقال انه الا شبه وقيل يصلى مرتين الى الجهتين وقد اطلق الرافعي المسئلة وذكر في الروضة في كتاب القضاء ما حاصله انه إذا علم ابتداء ان احدهما اعلم واوثق ولم يحتج في ذلك الى بحث وجب عليه تقليده .

❦ **مسئلة** ليس كل مجتهد في العقليات مصيباً بل الحق فيها واحد فمن اصابه اصاب ومن اخطأه اخطأ واثم بالاجماع كما قاله الآمدي وأما المجتهد في المسائل الفرعية ففيه خلاف يذنب على ان كل صورة هل لها حكم معين ا لا وقد نلخص الامام فخر الدين هذا الخلاف فقال اختلف العلماء في الواقعة التي لا نص فيها على قوانين احدهما وبه قال الاشعري والقاضي وجمهور المتكلمين انه ليس لله تعالى فيها قبل الاجتهاد حكم معين بل حكمه تعالى فيها نابع لظن المجتهد وهؤلاء هم القائلون بان كل مجتهد مصيب واختلف هؤلاء فقال بعضهم لا بد ان يوجد في الواقعة ما لو حكم الله تعالى فيها بحكم لم يحكم الا به وهذا هو القول بالاشبه وقال بعضهم لا يشترط ذلك والقول الثاني ان له تعالى في كل

واقعة حكما معينا وعلى هذا فتلاوة اقوال احدها وهو قول طائفة من الفقهاء والمتكلمين حصل الحكم من غير دلالة ولا اعادة بل هو كدفعين يثمر عليه الطالب اتفاقا فمن وجد فله اجران ومن اخطاه فله اجر والقول الثاني عليه اشارة الى دليل ظني والقائلون به اختلفوا فقال بعضهم لم يكلف المجتهد باصابته لخطائه وغرضه فلذلك كان المخطيء فيه معذورا مأجورا وهو قول جمهور الفقهاء وينسب الى الشافعي وابي حنيفة وقال بعضهم انه مأمور بطلبه اولا فان اخطأ وغلب على ظنه شيء آخر تغير التكليف وصار مأمورا بالعمل بمقتضى ظنه والقول الثالث ان عليه دليلا قطعيا والقائلون به اتفقوا على ان المجتهد مأمور بطلبه لكن اختلفوا فقال الجمهور ان المخطيء فيه لا يأثم ولا ينقض قضاؤه، وقال بشر المريسي بالتأثير والاصح بالنقض والذي نذهب اليه ان الله تعالى في كل واقعة حكما معينا عليه دليل ظني وان المخطيء فيه معذور وان القاضي لا ينقض قضاؤه . هذا حاصل كلام الحصول وقال البيضاوي في المتهاج انه الذي صح عن الشافعي .

اذا علمت ذلك فالمسئلة فروع منها اذا اجتهد في القبلة وصلى ثم تيقن الخطأ في القضاء اقوال اصحها انه يجب والثاني لا والثالث ان تيقن الصواب ايضا وجب والا فلا . فان لم يتيقن الخطأ بل تغير اجتهاده لم يلزمه القضاء حتى لو صلى اربع ركعات الى اربع جهات فلا قضاء . ومنها اذا صلى خلف من تروضا تاركا للنية او الترتيب او التسمية في الفاتحة ونحو ذلك ففيه وجهان اصحهما وجوب الاعداء ، ومنها حواز استخلاف الشافعي للحنفي ونحوه من المخالفين وكلام الشافعي يدل على الممع والمعروف في المذهب خلافه وحينئذ فيحكم النائب بمقتضى مذهبه كذا نقله الرافعي عن الروياني وأقره ، ومنها اذا رفع الى الشافعي مثلا حكم من قاض آخر لا يوافق اعتقاده الا أنه لا يرى بقضه بل يرى أن غيره اصوب منه فهل له تنفيذه فيه وجهان احدهما ونقله ابن كجب عن نص الشافعي انه يعرض عنه ولا ينفذه لانه اعانة على ما يعتقد أنه خطأ وأصحهما كما قاله السرخسي وبه اجاب ابن القاص انه ينفذه وعليه العمل كما لو حكم بنفسه ثم تغير اجتهاده تغيرا لا يقتضى النقض ثم ترفع اليه غرماء الواقعة التي حكم فيها فانه ينفذ حكمه الأول وان أدى اجتهاده الى ان غيره اصوب كذا ذكره الرافعي في كتاب القضاء والله تعالى أعلم

قال المؤلف رضي الله تعالى عنه فرغت من تحريره في أواخر سنة ثمانى وستين وسبعمائة سوى أشياء الحقنها بعد ذلك نفع الله بها مصنفه وكتابه وقارئه والناظر فيه وجميع المسلمين

فهرست التمهيد للاسنوى

صفحة	
٠٢	ترجمة المؤلف
٠٣	خطبة الكتاب وفيها فوائد جلية
٠٥	باب الحكم الشرعى وأقسامه
٠٥	مسألة الحكم الشرعى خطاب الله الخ
٠٥	« الفقه العلم بالاحكام الخ
٠٧	« الفرض والواجب عندما متردقان الخ
٠٨	البطلان والفساد الخ
٠٩	مسألة ذهب الجمهور الى ان المباح حسن
٠٩	« العبادة ان وقعت فى وقتها المعين الخ
١٠	« اذا ظن المكاف انه لا يعيش الى آخر وقت العبادة
١٠	« اذا لم يبادر المكاف فى المسألة السابقة
١١	« الامر بالاداء هل هو أمر بالقضاء
١١	« فى جواز دخول النيابة فى الافعال البدنية
١٢	« الرخصة فى اللغة هي التسهيل
١٣	« فى فرض العين والكفاية وسنة العين والكفاية
١٤	« فى الواجب المعين والواجب المخير
١٥	« يجوز عندما تحريم واحد لا بعينه
١٥	« الامر بالشئ هل يكون امراً بما لا يتم ذلك الشئ الا به
١٧	« الواجب اذا لم يكن معلقاً بمقدار معين الخ
١٨	« الامر بالشئ هل هو نهي عن ضده
٢٠	« المطلوب بالتهى انما هو فعل ضد المنهى عنه
٢٠	« اذا أوجب الشارع شيئاً ثم نسخ وجوبه يجوز الاقدام عليه
٢٤	باب اركان الحكم

مسألة الأفعال الصادرة قبل بعثة الرسل	٢٤
« هل يصح تعليق التكليف بإيقاع الفعل من الغافل	٢٤
« لا يشترط التكليف في خطاب الوضع	٢٥
« شرط التكليف بالفعل حصول التمكن منه	٢٦
« الاكراه ان كان ملجئاً	٢٦
« الكفار هل مكلفون بفروع الشريعة	٢٨
الكتاب الاول في الكتاب وفيه ابواب الباب الاول في اللغات وفيه فصول الاول في الوضع	٣٠
مسألة في الكلام اللفظي والنفسي	٣٠
« ذهب الشيخ الى ان اللغات توقيفيه	٣١
« القراءه الشاذه الخ	٣٢
« الانشاءات يترتب معناها على ترتيب لفظها	٣٣
الفصل الثاني في تقسيم الالفاظ	٣٣
مسألة الفعل المضارع المثبت فيه خمسة اقوال	٣٣
« الفعل المضارع المنفى لا يتخلص الاستقبال	٣٤
« الكلام هل يشترط فيه أن يكون من فاعل واحد	٣٥
« اذا امكن اعمال اللفظ فهو اولى من الغائه	٣٥
الفصل الثالث في الاشتقاق	٣٦
مسألة اطلاق المشتق باعتبار الحال حقيقة الخ	٣٦
الفعل الرابع في الترادف والتأكيد	٣٨
مسألة هل يلزم اقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر	٣٨
« التوكيد لفظي ومعنوي	٤٠
الفصل الخامس في الاشتراك	٤٢
مقدمة نافعه في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل	٤٢
الفصل السادس في الحقيقة والمجاز	٤٦
فصل في العلاقات	٤٦

صحيحة	
٤٧	مسألة من انواع العلاقات الاضمار
٤٧	» من انواعها ايضا السببيه
٤٨	» من انواع المجاز ايضا اطلاق اسم البعض على الكل ومكسه
٥٠	» من انواع المجاز ايضا المجاورة
٥٠	» ومن انواع المجاز ايضا اطلاق الشيء ما اعتبار ما كان
٥١	» المجاز لا يدخل في الحروف
٥١	» المجاز على ثلاثة أقسام
٥١	» اذا علم الاستعمال المجازي على الاستعمال الحقيقي
٥٣	» صيغ العقود والفسوخ والالزامات اخبارات في اصل اللغة
٥٣	الفصل السابع في تعارض ما يخل بالفهم
٥٣	مسألة اذا تعارض مجاز الزيادة ومجاز النقصان
٥٣	» اذا تعارض المجاز والاضمار
٥٤	الفصل الثامن في تفسير حروف تشتد حاجة الفقهاء الى معرفتها
٥٤	مسألة الواو العاطفه تشترك في الحكم
٥٤	» اختلفوا في الواو العاطفه هل تفيد الترتيب
٥٥	» ذكر الامام ابن واو العطف بمثابة الف الثنية مع الاثنين وبمثابة واو الجمع مع الثلاثة فصاعدا
٥٦	» الفاء تقضى التشريك والترتيب
٥٧	» ثم من حروف العطف
٥٧	» الا للحصر على المعروف وكذلك اما
٥٨	» لفظ من تقع للتبعيض
٥٨	» ومن معاني من ايضا التعليل
٥٩	» الى موضوع لانهاء غاية الشيء
٦٠	» الى قد تكون لابتداء الغاية
٦٠	» في الظرفيه الحقيقية

مصححة	
٦١	الفصل التاسع في كيفية الاستدلال بالالفاظ
٦١	مسألة اذا تردد اللفظ الصادر من الشارع بين امور يحمل أولاً على المعنى الشرعي
٦٣	» يصرف اللفظ الى المجاز عند قيام القرينة وكذلك عند تعذر الحقائق الثلاث
٦٥	» مفهوم الموافقة حجة
٦٥	» دلالة الالتزام حجة
٦٦	» مفهوم الصفة والشرط حجة عند الشافعي وجمهور أصحابه
٦٧	» انما يكون مفهوم الصفة والشرط حجة اذا لم يظهر للتقييد فائدة
٦٨	» مفهوم العدد حجة عند الشافعي والجمهور
٧١	» مفهوم الزمان والمكان حجة عند الشافعي والجمهور
٧١	» مفهوم اللقب ليس بحجة
٧٢	» الحكم المعلق على الاسم هل يقتضى الاختصار على اوله او لا بد من آخره
٧٢	الباب الثاني في الاوامر والسواهي فيه فصلان الاول في الأمر
٧٢	مسألة لفظ الامر حقيقة في القول
٧٣	» الأمر فيه مذهب اصحابها عند الجمهور انه للوجوب
٧٤	» اذا كان عند المأمور وارع بحمله على الاتيان بالامر فلا يحمل على الوجوب
٧٤	» امر الوجوب بعد التحريم يحمل على الوجوب ايضا على الاصح
٧٥	» الأمر بعد الاستئذان كالامر بعد التحريم
٧٥	» الافتران ليس بحجة عندنا
٧٥	مسألة الامر بالامر هل يكون أمراً للثالث
٧٦	» الامر لشيء بالعلم لا يستلزم حصول ذلك الشيء في تلك الحالة
٧٦	» إذا ورد أمران متعاقبان يفعلين متماثلين الخ
٧٧	» فان كان احد الامرين المتعاقبين عاماً والآخر خاصاً
٧٧	» الصحيح عند الامام والآمدي وابن الحاجب وغيرهم ان الامر المطلق لا يدل على تكرار ولا على مره
٧٩	» تعليق الخبر على الشرط لا يقتضى التكرار اتفاقاً

صفحة	
٧٩	مسئلة كون الحكم المعلق من الشرطية ونحوها لا يقتضى التكرار محله إذا كان الفعل الخ
٨٠	» الامر المحرد عن القرائن هل يقتضى الفور فيه مذاهب
٨٠	» الفصل الثاني فى السواهي
٨٠	» النهي هو القول الدال بالوضع الخ
٨١	» فى الفصل الاول وهو المعقود للاوامر ان الامر بعد التحريم للاباحة
٨١	» هل يدل النهي على الفساد
٨٢	» الترك هل هو من قسم الافعال ام لا
٨٣	» الباب الثالث فى العموم والخصوص وفيه فصول
٨٣	» الفصل الاول فى الفاظ العموم
٨٤	» صيغه كل عند الاطلاق من الفاظ العموم
٨٥	» من عامة فى اولى العلم وما عامة فى غيرهم
٨٥	» صيغة اى عامة فى اولى العلم وغيرهم
٨٧	» الجمع إذا كان مضافا او محلى بال التى ليست للعهد يعم
٨٩	» إذا احتمل كون ال للعهد ولغيره تحمل على العهد
٨٩	» الجمع إذا لم يكن مضافا ولم تدخل عليه ال للعموم
٩٠	» النكرة فى سياق النفي تعم
٩٩	» النكرة فى سياق الشرط تعم
٩٣	» النكرة فى الاثبات ان كانت للامتنان عمت
٩٣	» ان لم تكن النكرة المثبتة للامتنان لا تعم
٩٣	» اذا امر جمعاً بصيغة جمع دل ذلك على الاستغراق
٩٤	» المفرد المحلى بال والمضاف للعموم على الراجح
٩٧	» قول الصحابي متلا نهي رسول الله ﷺ عن كذا لا يفيد العموم
٩٧	» قال الشافعي ترك الاستفصال فى حكاية الحال مع قيام الاحتمال الخ
٩٨	» نقل عن الشافعي ان المدح والذم بخرحان الصيغة هن عمومها
٩٨	» مساواة الشيء للشيء هل تدل على التساوى من جميع الالوحه الممكنة او البعض

صفحة	
٩٩	مسئلة المأمور به إذا كان اسم جنس مجموعاً مجروراً عن فقتضاه العموم
١٠٠	» اطلاق الاصوليين يقتضى ان الفرد النادر يدخل فى العموم
١٠٠	» المتكلم يدخل فى عموم متعلق خطابه عند الاكثرين
١٠٣	» المخاطب بالفتح هل يدخل فى العمومات الواقعة معه
١٠٤	» العموم الوارد من الشرع كالمسلمين هل يتناول الرقيق
١٠٤	» لفظ الذكور وهو الذى يمتاز به عن الاناث بعلامة لا يدخل فيه الاناث
١٠٧	» خطاب المشافهة نحو يا ايها الناس ليس خطاباً لمن عدم وانما يثبت الحكم بدليل آخر
١٠٧	» لا يجوز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص
١٠٩	» الفصل الثانى فى المخصص
١٠٩	» القابل للتخصيص هو الحكم الثابت لمتعدد من جهة اللفظ
١١٠	» اطلاق الاصوليين يقتضى انه لا فرق فى جواز تخصيص العام بين ان يكون الحكم مؤكداً بكل ونحوها ام لا
١١١	» مسأله يجوز ان يستبسط من النص معنى يزيد على ما ذل عليه
١١١	» المشهور عند الاصوليين ومن قول الشافعى انه يجوز ان يستبسط من النص معنى يخصه
١١٢	» اختلفوا فى المقدار الذى يشترط بقاؤه بعد تخصيص العام
١١٣	» الفصل الثالث فى المخصص
١١٣	» فى ان التخصيص يكون باللفظ وبغيره وبغيره ثلاثة النية والعرف الشرعى والعرف الاستعمالى
١١٤	» فصل فى الاستثناء
١١٥	» الاستثناء من العدد جازى كما جزم به الامام والامدى وغيرهما
١١٦	» يشترط اتصال المستثنى منه بالمستثنى الاتصال العادى
١١٦	» لا يجوز تقديم المستثنى فى اول الكلام
١١٧	» الاستثناء المنقطع صحيح وهل اطلاق الاستثناء عليه اطلاق حقيقى او مجازى
١١٧	» إذا احتمل كون الاستثناء متصلاً ومنقطعاً فحمله على الاتصال اولى
١١٧	» الاستثناء من الاثبات نفي بالاتفاق ومن الـ فى قال الشافعى اثبات
١١٨	» الاستثناء المستغرق باطل بالاتفاق

صفحة	
١١٩	مسألة إذا لم يكن الاستثناء مستغرقا جز على الصحيح
١١٩	» الاستثناءات المتعددة إذا لم تعاطف
١١٩	» الاستثناء عقب الجمل المعطوف بعضها على بعض يعود على الجميع
١٢٠	فصل في الشرط وفيه مسائل
١٢١	مسألة إذا قيد بالشرط أحد المتعاطفين فقتضى كلام البيضاوي أنه يعود إليهما
١٢١	» المشروط هل يقع مقارنا للشرط أو متأخرا عنه
١٢٢	فصل في التقييد بالحال وفيه مسائل
١٢٢	مسألة إذا قيد المعطوف أو المعطوف عليه بالحال الح
١٢٣	» الأصل في الحال أن تكون مقارنة لصاحبها مفيدة للتقييد
١٢٣	فصل في التقييد بالصفة المتعقبة للجمل
١٢٣	فصل في التقييد بالتمييز بعد العطف
١٢٤	فصل وأما التقييد بالغاية بعد الجمل
١٢٤	مسألة الخصاص إذا عارض العام قال الشافعي يؤخذ بالخاص
١٢٤	» إذا ورد دليل بلفظ عام مستقل بنفسه ولكن على سبب خاص
١٢٥	» إذا كان السبب عاما واللفظ خاصا فالعبرة أيضا باللفظ
١٢٥	» الراوي لحديث عام إذا فعل ما يقتضى تخصيص العموم الذى رواه
١٢٥	» المخصص بشئ معين حجة في الباقي على المعروف عند الأصوليين
١٢٦	» إذا حكم على العام بحكم ثم افرد منه فرد وحكم عليه بذلك الحكم بعينه
١٢٦	» إذا ذكر العام وذكر قبله أو بعده اسم لو لم يصرح به لدل فيه الخ
١٢٧	» إذا علق بالصفة حكم ثم عطف عليه حكم آخر الخ
١٢٧	» إذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد فقد يختلف حكمهما وقد يتحد الحال
١٢٩	» إذا علق حكم بفرد غير معين من افراد ووجدنا دليلين متعارضين الخ
١٣٠	» ما ذكرناه في المسألة السابقة محله إذا اطلقت الصورة الخ
١٣٠	الباب الرابع في الجمل والمبين
١٣٠	مسألة يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب

مصحفہ	
۱۳۲	مسألة اختلف الاصوليون في آية السرقة هل هي مجملة ام لا
۱۳۳	الباب الخامس في النسخ والمنسوخ
۱۳۳	مسألة اتفقوا على ان النسخ لا يثبت حكمه قبل ان يبلغه جبريل الى النبي ﷺ
۱۳۳	الكتاب الثاني في السنة وفيه بابين الاول في افعاله عليه الصلاة والسلام
۱۳۳	مسألة ما كان من الافعال ممنوعا اذا فعله الرسول عليه الصلاة والسلام وجب
۱۳۴	» اذا امكن حمل فعله عليه الصلاة والسلام على العبادة والعادة حمل على العبادة
۱۳۴	» شرع من قبلنا لا يكون شرعا لنا عند الجمهور
۱۳۴	الباب الثاني في الاخبار
۱۳۴	مسألة الخبر هو الكلام الذي يحتمل التصديق والتكذيب
۱۳۵	» في تعريف الصدق والكذب
۱۳۵	» الصي الذي لم يجرب عليه كذب هل يقبل خبره
۱۳۶	» يشترط في الخبر ان يكون عدلا
۱۳۶	الكتاب الثالث في الاجماع
۱۳۶	مسألة الاجماع اتفاق المجتهدين على حكم وهو حجة
۱۳۸	» قال الامدي وجاعة استحيل اتفاق اهل العصر الثاني على احد قولي العصر الاول
۱۳۹	» اذا اختلف اهل العصر على القولين يجوز مد ذلك حصول الاتفاق بينهم على احدهما
۱۳۹	» اذا اجمعوا في شيء على حكم ثم حدث في ذلك الشيء الخ
۱۴۰	الكتاب الرابع في القياس
۱۴۰	مسألة مذهب الشافعي انه يجوز القياس في الحدود والكفارات والتقديرات والرخص
۱۴۱	» اختلفوا ايضا في جواز القياس في اللغات
۱۴۲	» ترتيب الحكم على الوصف المناسب يقتضي العلم به
۱۴۳	» صلاحية كون الشيء جوازا اسوال معلبة على الظن انه جواب له
۱۴۵	» التعاليل بالمظنة صحيح
۱۴۵	» في قياس النسبه
۱۴۶	» اذا استلزم المجهول من النص وصفا ماسما

صحيحة	
١٤٦	مسألة تعليل الحكم الواحد بملتين فيه أقوال
١٤٧	« المعلوم هل يقارن تمام علمته أم يتأخر عنها
١٤٨	الكتاب الخامس في دلائل اختلاف فيها وفيه بابان الأول في المقبولة منها
١٤٨	مسألة الأفعال قبل البعثة وبعد الشرع
١٤٩	« استصحاب الحال - حجة على الصحيح
١٥٣	الباب الثاني في المردودة
١٥٣	مسألة قول الصحابي حجة فيما ليس للاجتهاد فيه بحال
١٥٤	الكتاب السادس في التعادل والترجيح
١٥٤	مسألة الأمازيغان أي الدليلان الظنيان يجوز تعارضهما
١٥٥	« إذا تعارض دليلان فالعمل بهما ولو من وجه أولى
١٥٥	« إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه
١٥٦	« النبي ﷺ له منصب النبوة ومنصب الإمامة ومنصب الافتاء
١٥٦	« إذا تعارض ما يقتضي إيجاب الشيء مع ما يقتضي تحريمه
١٥٨	« إذا تعارض قياسان
١٥٨	الكتاب السابع في الاجتهاد والافتاء
١٥٨	مسألة اختلفوا في جواز الاجتهاد لامة النبي ﷺ في زمنه
١٦٠	« لا يجوز للمجتهد بعد اجتهاده تقليد غيره بالاتفاق
١٦١	« من لم يبلغ رتبة الاجتهاد هل له التقليد
١٦١	« قال ابن الحاجب إذا قلد مجتهداً في حكم فليس له تقليد غيره فيه
١٦٢	« إذا التزم مذهباً معيناً في الرجوع الى غيره من المذاهب الثلاثة أقوال
١٦٢	« يشترط في جواز تقليد مذهب الغير ان لا يكون موقفاً في أمر الخ
١٦٢	« إذا وقعت للمجتهد حادثة فاجتهد فيها وأفتى وعمل ثم وقعت له ثانياً
١٦٣	« اتفقوا على ان العامي لا يجوز له ان يستفتي الا من غلب على ظنه انه من اهل الاجتهاد
١٦٣	« ليس كل مجتهد في العقليات مصيباً

5350
51A